



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية.

٤٥ ٣٢

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

تخصص: تسيير المالية العامة .

الموضوع :

ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف.

دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.

تحت إشراف :

- الدكتور مختاري فيصل.

من إعداد الطالب :

- بن عزة محمد.

- السادة أعضاء لجنة المناقشة -

- | | | | |
|---------|--------------|----------------------|------------------------------|
| رئيسا. | جامعة تلمسان | أستاذ التعليم العالي | الأستاذ الدكتور بلقاسم مصطفى |
| مشرفا. | جامعة معسكر | أستاذ محاضر | الدكتور مختاري فيصل |
| ممتحنا. | جامعة تلمسان | أستاذ التعليم العالي | الأستاذ الدكتور بوهنة علي |
| ممتحنا. | جامعة تلمسان | أستاذ محاضر | الدكتور شليل عبد اللطيف |
| ممتحنا. | جامعة معسكر | أستاذ محاضر | الدكتور بن عبو الجيلالي |
| ممتحنا. | جامعة سعيدة | أستاذ محاضر | الدكتور زروقي إبراهيم |

- السنة الجامعية 2014|2015 -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا

وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا

الآية 67 من سورة الفرقان.



إهداء :

إلى والدي الكريمين

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى إخوتي حفظهم الله ووفقهم إلى ما يحبه ويرضاه.

إلى كل الزملاء والأحبة.

إلى كل أستاذ يُقدس طريق العلم.

ويسعى جاهدا لتوصيل المعلومة لطالب العلم.

وموقنا بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

- محمد -





كلمة شكر وعرfan :

" اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك "

وعرfanا مني بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف على هذه الرسالة
الدكتور : مختاري فيصل.

الذي قبل دون تكلف الاشراف على هذا العمل .
كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا قسطا من وقتهم لقراءة هذه
الرسالة.

وشكري الجزيل إلى اساتذة ملحقة مغنية التي طالما اعتبرتها ذلك الصرح الذي وجدت
فيه راحتي، دون أن أنسى الأستاذ شيببي عبد الرحيم نعم الأستاذ والصديق لمساعدته
وتوجيهاته.

كما أتقدم بالشكر لكل من قدّم لنا يد العون من بعيد أو قريب في سبيل إخراج هذا
العمل إلى الوجود.



الفهرس :

الصفحة	المحتويات
	إهداء.
	كلمة شكر وعرفان.
	الفهرس
	قائمة الأشكال البيانية والجداول.
	المقدمة العامة.
01	الفصل الأول : مقارنة نظرية لسياسة الإنفاق العام كسياسة اقتصادية.
01	تمهيد.
03	المبحث الأول : تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي.
04	المطلب الأول: النفقات العامة في ظل التيار الكلاسيكي الراض لتدخل الدولة.
06	المطلب الثاني: التيار الكينزي المؤيد لتدخل الدولة.
11	المطلب الثالث: التيار النقدي الحديث وتدخل الدولة.
12	المطلب الرابع: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي.
14	المطلب الخامس: الإنفاق العام في الفكر الإقتصادي الإسلامي.
17	المبحث الثاني : سياسة الإنفاق العام ... مفاهيم ومبادئ أساسية.
18	المطلب الأول: تعريف النفقة العامة.
18	الفرع الأول : النفقة العامة مبلغ نقدي.
19	الفرع الثاني : النفقة العامة تصدر من الذمة المالية للدولة أو أي شخص معنوي عام.
20	الفرع الثالث : النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة.
21	المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة.
21	الفرع الأول: المعيار الاقتصادي.
24	الفرع الثاني: المعيار الوضعي أو العملي.
26	المطلب الثالث : ضوابط الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه.
26	الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العام.
28	الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.
35	المبحث الثالث: آثار الإنفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي.
36	المطلب الأول: آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي.
36	الفرع الأول: أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار.
36	الفرع الثاني: آثار النفقات العامة على انتقال عناصر الإنتاج.

37	الفرع الثالث: آثار النفقات العامة على القوى المادية للإنتاج (المقدرة الإنتاجية القومية).
38	الفرع الرابع: آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي.
38	المطلب الثاني: آثار النفقات العامة على الاستهلاك.
39	المطلب الثالث: آثار النفقات العامة على توزيع الدخل.
40	المبحث الرابع : ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها ... تحليل نظري.
41	المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة.
41	الفرع الأول: قانون فاقر (1892) "Loi de Adolphe Wagner" .
44	الفرع الثاني: أطروحة بيكوك و ويزمان (1961) "Thèse de Peacock and Wiseman" .
48	الفرع الثالث : دراسة "Musgrave" لمؤشر المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي.
50	الفرع الرابع: نظريات أخرى.
52	المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة.
53	الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.
57	الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة.
60	خلاصة الفصل.
62	الفصل الثاني : الإطار النظري لاختبار أساليب ومعايير ترشيد الإنفاق العام في إطار الميزانية العامة للدولة.
62	تمهيد.
64	المبحث الأول: الإطار الفكري والنظري لترشيد الإنفاق العام.
64	المطلب الأول :تحديد مفهوم ترشيد الإنفاق العام.
64	الفرع الأول: ماهية "الترشيد" أو "العقلانية".
66	الفرع الثاني: ماهية ترشيد الإنفاق العام.
70	المطلب الثاني: هيكل النفقات العامة و أوجه القصور في السياسات الانفاقية في الدول النامية ومتطلبات الترشيد.
70	الفرع الأول: هيكل مخصصات الانفاق العام في الدول النامية.
72	الفرع الثاني : أوجه القصور في السياسات الانفاقية في الدول النامية.
74	المطلب الثاني: عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.
74	الفرع الأول: تحديد الأهداف بدقة.
74	الفرع الثاني: تحديد الأولويات.
75	الفرع الثالث: القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام.
76	الفرع الرابع: عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف.
77	الفرع الخامس: تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة.
77	المطلب الثالث: المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق العام.
77	الفرع الأول : مجال الخدمات العامة.

78	الفرع الثاني: مجال الأشغال العامة الإنشائية.
79	الفرع الثالث: مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية.
80	المبحث الثاني: الحد الأمثل للإنفاق العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية... محاور أساسية لترشيد الإنفاق العام
80	المطلب الأول: تحديد الحجم الأمثل للتدخل الحكومي كمدخل لترشيد سياسة الإنفاق العام.
81	الفرع الأول: الحجم الأمثل للإنفاق العام وتعظيم المنفعة العامة.
84	الفرع الثاني: الحجم الأمثل للإنفاق العام والانتاجية الحدية له.
86	المطلب الثاني: برامج الإنفاق العام وضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية كمنطلق للترشيد وتحقيق الأهداف المرجوة .
86	الفرع الأول: أولوية تخصيص الأمثل للموارد بين القطاعات الاقتصادية.
88	الفرع الثاني: الإنفاق الاجتماعي وكفاءة تخصيص الموارد.
89	المطلب الثالث: برامج الإنفاق العام وتحقيق العدالة التوزيعية.
89	الفرع الأول: مقارنة مفاهيمية حول العدالة التوزيعية.
91	الفرع الأول: أساليب قياس العدالة التوزيعية للدخل.
95	الفرع الثالث: أدوات الإنفاق العام المستعملة في توزيع الدخل.
95	المبحث الثالث: تطبيق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة كمدخل لترشيد الإنفاق العام
96	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول شفافية العمليات المالية في ظل الميزانية العامة.
96	الفرع الأول: مفهوم شفافية العمليات المالية في ظل الميزانية العامة.
97	الفرع الثاني: إلزام الإدارة بالشفافية كمنطلق للمحاسبة وتعزيز ترشيد الموارد وعدالة توزيع الدخل.
97	الفرع الثالث: المشاكل التي تواجه تطبيق مبادئ شفافية العمليات المالية في ظل الميزانية العامة.
98	المطلب الثاني: المحاور الأساسية لتطبيق مبدأ الشفافية في المالية العامة من أجل ترشيد الإنفاق العام.
99	الفرع الأول: وضوح الأدوار والمسؤوليات.
100	الفرع الثاني: علانية عمليات الموازنة.
101	الفرع الثالث: إتاحة المعلومات للاطلاع العام.
101	الفرع الرابع: ضمانات الموضوعية.
102	المطلب الثالث: المبادرات العالمية في مجال شفافية المالية العامة.
102	الفرع الأول: ميثاق شفافية المالية العامة الذي أعده صندوق النقد الدولي.
102	الفرع الثاني: أفضل الممارسات المعنية بشفافية الموازنة التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
102	الفرع الثالث: إعلان أروشا الصادر عن منظمة الجمارك العالمية.
102	الفرع الرابع: المبادرة المعنية بالموازنة المفتوحة.
103	المبحث الرابع: برامج الإنفاق العام ومفهوم الانضباط بالأهداف في إطار الميزانية العامة للدولة.
103	المطلب الأول: النفقات العامة والإدارة بالأهداف.
104	الفرع الأول: مفهوم الإدارة بالأهداف (MBO) Management By Objectives .
106	الفرع الثاني: برنامج الإدارة بالأهداف.
106	المطلب الثاني: صياغة الميزانية العامة على أساس الأهداف بغرض ترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العام.

107	الفرع الأول : ضرورة التنسيق بين الميزانية العامة وأهداف الخطة.
108	الفرع الثاني: تحسين كفاءة وفعالية الميزانية العامة.
113	الفرع الثالث : مناهج إعداد الميزانية العامة ودورها في ترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العام.
126	خلاصة الفصل.
129	الفصل الثالث : الإنفاق العام كأداة في يد الدولة من أجل تجسيد أهداف السياسة الاقتصادية.
129	تمهيد
132	المبحث الأول : دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.
133	المطلب الأول : مقارنة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي.
134	المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وإبراز دور الانفاق العام.
136	المطلب الثالث: التحليل الكينزي لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.
136	الفرع الأول: أثر المضاعف والمعجل (الأثار غير المباشرة لسياسة الانفاق العام).
140	الفرع الثاني: آلية عمل سياسة الانفاق العام (تحليل منحنى IS/LM).
143	الفرع الثالث: نموذج (Harrod - Domar) في تفسير النمو ودور الاستثمار العمومي.
144	الفرع الرابع: نموذج النمو الداخلي النشأة "endogenous growth theory" ودور الإنفاق العام في إحداث النمو الاقتصادي.
156	المبحث الثاني: سياسة الانفاق العام وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار(محااربة التضخم).
157	المطلب الأول: التضخم ومقوماته.
157	المطلب الثاني : مسببات التضخم ... العلاقة بين الانفاق العام والتضخم.
158	الفرع الأول: نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب "Demand Pull Inflation".
159	الفرع الثاني: التضخم بدفع النفقة: Cost-Push Inflation
160	الفرع الثالث: نظرية التضخم الهيكلي: Structural Inflation
161	المطلب الثالث: آليات تأثير سياسة الانفاق العام على المستوى العام للأسعار.
161	الفرع الأول : الأثار السلبية.
162	الفرع الثاني: الأثار الإيجابية.
164	المبحث الثالث : الإنفاق العام وتحقيق العمالة الكاملة (محااربة البطالة).
164	المطلب الأول: مفاهيم حول العمالة الكاملة Full employment والبطالة Unemployment:
164	الفرع الأول : العمالة الكاملة.
165	الفرع الثاني: مفهوم البطالة ، أنواعها وأسبابها.
168	المطلب الثاني: التفسير النظري لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل.
168	الفرع الأول: التوجه الكينزي لدور سياسة الانفاق العام في تحفيز الطلب الكلي من أجل تحقيق التوظيف الكامل.
172	الفرع الثاني: تفسير نظرية الموازين الريكاردي (ricardienne Equivalence) لأثر الإنفاق العام على التشغيل.
173	الفرع الثالث: الآليات الميدانية والتجارب الدولية لتفعيل دور الانفاق العام في ترقية سوق العمل.

176	المبحث الرابع: آثار سياسة الانفاق العام على التوازن الخارجي.
177	المطلب الأول: مقارنة حول ميزان المدفوعات.
177	المطلب الثاني: التفسير النظري لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي
179	الفرع الأول: نموذج Mundell-Fleming " وفعالية سياسة الانفاق العام.
180	الفرع الثاني : الوصول إلى حالة التوازن في ظل سعر صرف ثابت وسعر صرف مرن.
183	المطلب الثالث: ديناميكية تدخل الدولة عن طريق الانفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي.
183	الفرع الأول : آثار سياسة الانفاق العام على الصادرات.
185	الفرع الثاني: آثار سياسة الانفاق العام على الواردات.
186	خلاصة الفصل.
189	الفصل الرابع : دراسة لأثر سياسة الانفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر
189	تمهيد.
192	المبحث الأول: دراسة نظرية وتحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر:
192	المطلب الأول: هندسة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر وفق منظور اقتصادي.
193	الفرع الأول: نفقات التسيير (ميزانية التسيير).
198	الفرع الثاني: نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز).
200	المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة وظاهرة زيادة النفقات في الجزائر.
200	الفرع الأول: تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 2013/1963 .
219	الفرع الثاني: تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة في الجزائر.
225	المبحث الثاني: تحليل مدى رشادة توظيف النفقات العامة في إطار الميزانية العامة وفق معايير سلامة المالية العامة.
226	المطلب الأول: من حيث هيكل النفقات (مدونة النفقات العامة).
227	المطلب الثاني: ترحيل الإعتمادات ورخص البرامج .
228	المطلب الثالث: الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة .
228	الفرع الأول : الوثائق المساندة للميزانية.
229	الفرع الثاني: شفافية تقديم حسابات التخصيص الخاص.
231	المطلب الرابع: الإشكال الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية باعتباره معيار لتقييم الأداء.
233	المبحث الثالث: تحليل توجهات اصلاح سياسة الإنفاق العام في الجزائر وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
233	المطلب الأول: الإجراءات المتعلقة بإعادة توجيه نفقات الشبكة الاجتماعية(المنح لمن يستحقها).
236	المطلب الثاني: تخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار(تحرير الأسعار).
236	الفرع الأول : نظام الأسعار قبل إلغاء الدعم.
237	الفرع الثاني : نظام الأسعار بعد إلغاء الدعم.
237	المطلب الثالث: الجهود الإنفاقي للدولة من أجل إصلاح المؤسسات العمومية.

241	المبحث الرابع: دراسة قياسية لمدى رشادة تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (حسب المربع السحري لKALDOR):
241	المطلب الأول: أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية .
242	الفرع الأول: تحليل السلاسل الزمنية: "Time Series Analysis".
246	الفرع الثاني: التكامل المشترك (المتزامن) .
248	الفرع الثالث: نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (Vectorial AutoRegressive) VAR .
251	المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين النفقات العامة وأهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور "Le carré magique de KALDOR"
251	الفرع الأول وصف تحليلي لمعطيات الدراسة .
254	الفرع الثاني: مراحل و نتائج الدراسة التطبيقية متبوعة بالتحليل الاقتصادي.
277	المبحث الخامس: العراقيل التي تقف أمام تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية.
278	المطلب الأول: المعوقات الخاصة بالميزانية العامة.
278	الفرع الأول: الإصرار على اعتماد النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة.
278	الفرع الثاني: تفاقم العجز المزمع للملازم للميزانية العامة.
279	الفرع الثالث: إتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في جانب النفقات العامة .
280	المطلب الثاني: عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها .
281	المطلب الثالث: المهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري كإقتصاد ريعي يعتمد على العوائد البترولية .
283	خلاصة الفصل.
288	الخاتمة العامة.
297	قائمة المراجع.

قائمة الأشكال البيانية.

الصفحة	عنوان الشكل البياني	الرقم
09	نموذج تقاطع كينز بين الانفاق الكلي والعرض الكلي.	(1-1)
10	توضيح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي البسيط.	(2-1)
22	التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة.	(3-1)
29	العوامل المؤثرة في الإنفاق العام .	(4-1)
30	مسار الدورة الاقتصادية.	(5-1)
31	الأزمات وتزايد الانفاق العام وعجز الميزانية في دول العالم	(6-1)
33	منحنى "Laffer"	(7-1)
34	معدل الغط الضريبي في بعض دول العالم.	(8-1)
35	المقدرة المالية للدولة.	(9-1)
42	تطور الإنفاق العام في عدد من دول العالم بالنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB).	(10-1)
43	تمثيل قانون "wagner" لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة.	(11-1)
46	أثر الاستبدال عند Wiseman وPeacock وتطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة.	(12-1)
47	تطور الانفاق العام في الولايات المتحدة (2010/1920).	(13-1)
53	نسب النمو الاقتصادي في بعض دول العالم إلى غاية 2012.	(14-1)
55	تطور نفقات الصحة كنسبة من الناتج الداخلي في بعض دول العالم سنة 2009.	(15-1)
59	تطور حجم السكان في العالم من فترة لأخرى.	(16-1)
69	حدود إمكانية الانتاج واستعمال المدخلات (الموارد)	(1-2)
69	مؤشري الكفاءة والفعالية في المجال العمومي	(2-2)
71	الدول الأكثر استيرادا للأسلحة والمواد الحربية	(3-2)
83	علاقة تدخل الدولة عن طريق الانفاق العام بالمنفعة الاقتصادية العامة	(4-2)
85	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام	(5-2)
85	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي	(6-2)
93	منحنى "Lorenz" لقياس العدالة في توزيع الدخل	(7-2)
99	هيكل القطاع العمومي	(8-2)
105	إعداد الميزانية والتخطيط المالي بالتركيز على تحقيق النتائج	(9-2)
110	بيان تقنية ترشيد الخيارات المالية (RCB)	(10-2)
113	المراحل المهمة للإطار المتوسط الآجال للنفقات العامة	(11-2)
117	هيكل برنامج مقترح للخدمات الاجتماعية	(12-2)
118	نموذج قياس إنتاجية وفعالية الإنفاق	(13-2)
130	أهداف السياسة الاقتصادية حسب "Le Carré Magique de N. Kaldor"	(1-3)
131	موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .	(2-3)

133	توضيح واقع النمو الاقتصادي من دورة لأخرى.	(3-3)
137	آلية عمل أثر المضاعف والمعجل.	(4-3)
140	آثار السياسة التوسعية للانفاق العام.	(5-3)
142	أثر المزاخمة.	(6-3)
143	تأثير ميل منحني LM على أثر المزاخمة.	(7-3)
145	محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي.	(8-3)
150	النفقات العامة المخصصة للبحث العلمي والتقدم التقني بكندا.	(9-3)
153	النفقات العامة والنمو الاقتصادي.	(10-3)
160	إنخفاض الطلب على العمل بسبب ارتفاع التكاليف وارتفاع أجور العمال.	(11-3)
163	سياسة الانفاق العام الانكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية.	(12-3)
163	تأثير الدعم السلعي على توازن السوق.	(13-3)
166	إيضاح من هم العاطلون عن العمل.	(14-3)
167	حركة الأفراد بين المجالات الثلاثة.	(15-3)
167	معدلات البطالة في أنحاء العالم سنة 2012.	(16-3)
170	الإنفاق الحكومي ودوره في تحقيق التوظيف الكامل.	(17-3)
171	دور سياسة الانفاق العام في تنشيط الانتاج و تحقيق التشغيل.	(18-3)
174	حصة التوظيف في القطاع الحكومي في عينة من دول العالم.	(19-3)
176	استثمارات مشاريع البنية التحتية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص لكل منطقة في العالم	(20-3)
181	آثار زيادة الانفاق العام في ظل سعر صرف ثابت.	(21-3)
182	آثار زيادة الانفاق العام في ظل سعر صرف مرن.	(22-3)
196	مدونة ميزانية التسيير	(1-4)
202	تطور النفقات العامة والنتاج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2013/1963.	(2-4)
207	حالة صندوق ضبط الموارد	(3-4)
207	الديون الخارجية كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB).	(4-4)
222	تطور نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الدخل بالقيم والنسب خلال 2011/1970	(5-4)
243	أشكال السلسلة الزمنية	(6-4)
253	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	(7-4)
261	إستجابة أهداف السياسة الاقتصادية لصدمة تحدث في الإنفاق العام	(8-4)
264	التكوين القطاعي للناتج الداخلي الخام:	(9-4)
266	تطور أسعار البترول خلال الفترة 2013/2007:	(10-4)
266	معدل نمو قطاع المحروقات في الجزائر:	(11-4)
267	تطور معدل إنتاج و نمو القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام	(12-4)
268	تطور المؤشر العام للإنتاج الصناعي (2011-2000)	(13-4)

269	تطور نسب نمو قطاع الأشغال العمومية	(14-4)
271	الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي.	(15-4)
272	تطور معدل البطالة (TCH) والنفقات العامة (GGDP).	(16-4)
273	تطور معدلات التضخم	(17-4)
276	تمثيل المربع السحري للإقتصاد الجزائري خلال السنوات 2010/2000/1990	(18-4)
281	عدد المنتجات المصدرة في دول المغرب العربي حتى سنة 2012	(19-4)

قائمة الجداول .

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
25	التصنيف الوظيفي للنفقات العامة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE كنسبة من GDP	(1-1)
180	فعالية السياسات الاقتصادية في ظل سعر صرف ثابت أو مرن.	(1-3)
195	الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب الدوائر.	(1-4)
199	نموذج لميزانية التجهيز: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات.	(2-4)
201	تطور النفقات العامة والنتائج الاجمالي الخام خلال الفترة 2013/1963.	(3-4)
203	ميزانية التجهيز خلال الفترة 1966/1963.	(4-4)
204	بنية الاستثمارات المنفذة خلال الفترة 1978/1967.	(5-4)
205	تطور العجز المالي للبلديات وصناديق الضمان الاجتماعي.	(6-4)
208	عرض مقومات برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).	(7-4)
213	محاور برنامج دعم النمو التكميلي والإعتمادات المرصودة له.	(8-4)
221	نصيب الفرد من النفقات العامة والدخل في الجزائر خلال الفترة 2011/1970.	(9-4)
223	اختبار العلاقة بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.	(10-4)
225	درجة مرونة النفقات العامة في الجزائر بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.	(11-4)
230	مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر.	(12-4)
230	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة	(13-4)
235	تطور نفقات الشبكة الاجتماعية ما بين سنتي 1992 و 1993.	(14-4)
237	النفقات العامة الخاصة بدعم الأسعار من ميزانية الدولة.	(15-4)
238	وضعية خزانة المؤسسات العمومية.	(16-4)
239	المبالغ المخصصة من نفقات الميزانية العامة للدولة لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية.	(17-4)
244	مركبات السلسلة الزمنية.	(18-4)
252	معطيات الدراسة ومصادرها.	(19-4)
255	اختبار إستقرارية السلسلة "GGDP" عند المستوى.	(20-4)
255	اختبار الفروق الأولى للسلسلة "GGDP"	(21-4)
256	اختبار استقرارية السلسلة "RGDP" عند المستوى.	(22-4)

256	اختبار الفروق الأولى للسلسلة "RGDP"	(23-4)
257	اختبار استقرارية السلسلة "Tch" عند المستوى.	(24-4)
257	اختبار الفروق الأولى للسلسلة "Tch"	(25-4)
258	اختبار استقرارية السلسلة "Tinf" عند المستوى.	(26-4)
258	اختبار الفروق الأولى للسلسلة "Tinf".	(27-4)
259	اختبار استقرارية السلسلة "Bcomr" عند المستوى.	(28-4)
260	نتائج تقدير السلاسل الزمنية المستقرة بنموذج VAR:	(29-4)
263	قيم استجابة متغيرات أهداف السياسة الاقتصادية نتيجة للصدمات التي تحدث في الإنفاق العام على المدى القصير والمدى الطويل.	(30-4)
265	نسب نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010/1999	(31-4)
274	تحليل تباين الأخطاء.	(32-4)
281	تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة 2012/2008.	(33-4)

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

لقد شككت دراسة السياسات الاقتصادية محورا هاما في الفكر الاقتصادي ، والدراسات الاقتصادية الحديثة ، مما أدى إلى ظهور عدّة أفكار ساهمت في تطوير هذا الحقل العلمي. وتبرز الأهمية البالغة التي أولتها هذه الدراسات لموضوع السياسات الاقتصادية من خلال الأهداف التي تسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع والتي تكمن إجمالاً في تحقيق أبعاد تنموية شاملة داخل أي بلد. تساهم في توفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، وهذه الأخيرة تعد خيارا استراتيجيا لكل دول العالم نامية أو متقدمة على حد سواء ، و تعتبر من أهم الآليات الكفيلة للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة. ولعل الدول النامية هي محط أنظار جل الدارسين في الاقتصاد باعتبارها تمتلك خزاناً ضخماً من الموارد -طبيعية وبشرية- لكنها بالمقابل تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها المحلية ، نظراً لعدم وضوح الصورة لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمسيرين خاصة في مجال توزيع الموارد واستغلالها بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يخفى على الدارسين في حقل الاقتصاد أن موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي عرف عدّة جدليات واكتسب قسطاً وافراً من التحليل في الفكر الاقتصادي ، والدراسات الاقتصادية الحديثة، غير أن هذا الدور اختلف من نظام اقتصادي إلى آخر ، بالإضافة إلى أن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة، وكذلك المرحلة التنموية المنتهجة لها دور في تحديد النظام الاقتصادي ، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط ومناهج لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة).

ولذلك كان موضوع الإنفاق العام مقترن بتطور دور الدولة في الاقتصاد، فبالنسبة إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في ظل النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة الذي تمتعت خلاله بدور ضيق اقتصر على اداء خدمات العدالة والأمن والدفاع. وبالتالي كان استعمال الإنفاق العام محصوراً في هذه الوظائف الثلاثة فقط ، وبالانتقال إلى الفكر الكينزي الذي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم ظهرت فعالية النفقات العامة كأداة جد مهمة من أدوات السياسة المالية. وبظهور الفكر النقدي الذي جاء بأفكار تقوم على إعطاء دور كبير لاستعمال النقود وأهم دور السياسة المالية في ذلك، على عكس الطرح الاشتراكي ذو النزعة المنتجة الذي منح دور جد واسع لدور

الدولة خاصة أداة الإنفاق العام باعتباره يعتمد على فكرة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، لكن ما جاء به الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي استمد أسسه من الشريعة الإسلامية السمحة أعطى نظرة غاية في الانضباط في استعمال وسائل الإنفاق ووضح أدوار القائمين على ذلك.

وقد بات من المؤكد أن العقبات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية في عملية التنمية يمكن تفسيرها ، من الناحية المالية بأنها نتيجة لسوء عملية التخطيط المالي وتخلف السياسة المالية للدولة، والتي تتجلى في عدم قدرة أدائها على معالجة المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإن أهم هذه المشكلات تكمن في نقطتين أساسيتين هما: البحث عن الموارد اللازمة لتمويل برامج التنمية ، وغياب استراتيجية واضحة ودقيقة لتعبئة الموارد المتوفرة وتوجيهها نحوى مقاصد تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاقتصادية وضمن برنامج الميزانية العامة. إذ أن غالبا ما تتوفر الموارد ، ولكن لا تملك حكومات هذه الدول الآليات والوسائل الكفيلة بترجمتها على صعيد تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا والرامية أساسا لإحداث تنمية شاملة .

وإن موضوع ترشيد الإنفاق العام الذي يعتبر من المواضيع التي تتجدد مع تشدد الأزمات على اقتصاديات دول العالم قاطبة وخاصة الأزمة المالية الأخيرة "سبتمبر 2008" ، لما لها من تأثير بالغ الأهمية على موارد الدولة، وعلى اعتبار أن ترشيد الإنفاق العام عرف عدة تأويلات وتفسيرات ، مع العلم أن وسيلة الخروج من معضلة قصور وشح مصادر التمويل تعتمد بالدرجة الأولى على تخصيص أمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية العامة، باعتماد أحدث التصنيفات، مع التقيد التام بتحقيق الأهداف المرجوة التي ترغب فيها كل دولة. حيث أن إنفاق مبلغ من المال على مشروع معين لم يعد إنجازا في حد ذاته وإنما الإنجاز هو مدى تحقيقه للأهداف المحددة من خلال إنفاق نفس المبلغ.

لكن هذا الاتجاه لاقى عدة انتقادات ، باعتبار أن شمولية مفهوم ترشيد الإنفاق العام بهذا الشكل ، يعطي نوعا من عدم الوضوح. مما مهد إلى ظهور اتجاه ثاني ينادي باعتماد نهج الانضباط بالأهداف كمنعرج لتحقيق الرشادة في الإنفاق العام. الأمر الذي قاد العديد من الدارسين في هذا الحقل إلى التوجه إلى معرفة أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بداية بالنظرية الكينزية التي أولت أهمية بالغة لسياسة الإنفاق العام واعتبرتها عاملا مهما في إحداث النمو الاقتصادي ، وهو ما اصطلح عليه بالآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة

الدخل ، ويطلق عليها كذلك " بأثر المضاعف " و "المعجل" ، أما توجهات سياسة الانفاق العام في تحقيق الأهداف المرجوة وخاصة أهداف السياسة الاقتصادية التي صاغها N.Kaldor (1971)¹ ضمن ما يعرف بالمربع السحري لم تعرف نصيبا وافرا من التحليل ، وذلك ما مهد إلى ظهور عدة دراسات عاجلت الربط بين الحد الأمثل للتدخل الحكومي عن طريق الانفاق العام والإنتاجية الحدية للإنفاق العام "Barro(1990)" ، بينما ركزت النظرية الحديثة للنمو الداخلي النشأة " le modèle de croissance endogène" على أهمية الإنفاق العام بأشكاله المختلفة كالإنفاق على البنية التحتية ، التقدم التقني ، والانفاق على الرأسمال البشري .(يمكن الاطلاع في هذا الشأن على نظرية النمو الداخلي النشأة (Romer [1990] , Lucas [1988] , Barro [1990]).²

وتأسيسا على ما تقدم ، فإن تطوير أساليب إدارة برامج الانفاق العام يعد ضروريا لإيجاد الحلول العلمية لجميع المشكلات الناجمة عن تخلفها ، ولما كان من البديهي الاهتمام بالنمو المتواصل في التكوين الرأسمالي يعد من أهم عوامل التنمية في أي اقتصاد، لكن الأجدر أولا الاهتمام بالتسيير العقلاني في إستعمال الموارد ضمن عملية التكوين تلك، بالعمل على إيجاد خطط تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تعتبر بوابة لتحسين رفاهية أفراد المجتمع قاطبة.

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال سياسات تنموية عديدة ومختلفة ، مستعملة في ذلك مواردها وإمكاناتها المعتبرة التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات الذي يمثل الجزء الأكبر من مكونات الناتج الداخلي الخام ، حيث انتقل من نسبة متواضعة تقارب 16% من PIB سنة 1969 لترتفع سنة 1979 إلى ما يقارب 30% ، وتستمر في الارتفاع وأصبح لقطاع المحروقات وزن ثقيل في تكوين الناتج الداخلي الخام بنسبة 36.7 % سنة 2011. ونسبة جد هامة من الإيرادات العامة الموضفة في الميزانية العامة. هذا ما جعل الميزانية العامة للدولة مصدرها التمويل الأساسي هو الجباية البترولية التي بدورها مرهونة بتقلبات سعر البترول، وتوجيهات منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC ، مما ترتب على هذا الوضع زيادة هشاشة الميزانية العامة، وتبلور عدة آثار على السياسة الانفاقية للدولة التي تعتبر أداة مهمة في متابعة النهج التنموي. ومن هذا المنطلق وباعتبار أن سياسة الإنفاق العام إحدى أدوات السياسة المالية ، يمكن ردّ عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة ، وهي:³ المحدد الاقتصادي

¹ - Alain GENARD , La politique économique, economica, paris, 2003, p03.

² - Robert J. Barro and Xavier Sala-i- Martin, Economic growth, Second Edition, The MIT Press Cambridge , Massachusetts London, England, 2003,p310

³ - شيبى عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان ، 2013، ص 4.

والمذهبي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليأس المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

إن الجزائر وفي بداية الاستقلال تبنت نهجا اقتصاديا اشتراكيا حيث قامت بسياسات تنموية جد هامة من خلال اعتماد المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1980 وكان الاهتمام الكبير بالصناعات الثقيلة في إطار الاقتصاد الموجه من أجل الخروج من التخلف الذي ورثته علن الاستعمار، حيث اعتمدت المخطط الثلاثي الأول (1967/1969) والمخطط الرباعي الأول (1970/1973)، والمخطط الرباعي الثاني (1974/1977) حيث تجاوزت حصة القطاع الصناعي بنسبة 50% من حجم ميزانية الإنفاق العام للإستثمارات العمومية الكلية، لكن بالمقابل قطاع الزراعة دفع الثمن للتغيرات الحاصلة حيث انخفضت حصته من 20% خلال الفترة 1967/1969 إلى 3.7% خلال الفترة 1974/1977، وقد هدفت سياسة التصنيع في تلك الفترة إلى إنشاء سوق وطنية تساهم في تطوير الجهاز الإنتاجي، وحققت الجزائر نقلة نوعية خاصة في معدلات النمو الاقتصادي التي وصلت إلى 9.4% سنة 1978، وتحسن معدلات التشغيل التي ترجمته انخفاض جد مهم في معدلات البطالة خلال هذه الفترة وصلت نتائجهما إلى 8.70% سنة 1984، وهذا راجع إلى نسبة الاستثمارات المبرمجة خلال الفترة والتي وصلت فيها النفقات العامة الاستثمارية إلى 36.64% من إجمالي النفقات العامة لسنة 1972 لتصل إلى 41.62% سنة 1978. لكن الرقم الذي لم يتغير في كل هذه التطورات هو الاعتماد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية في تمويل سياسات الانفاق العمومي لهذه البرامج التنموية، وبقاء هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية بنسب عالية.

وفي بداية الثمانينات شهد العالم عدة أزمات اقتصادية خانقة بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982، وتلتها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986. هذا الواقع كان له انعكاسات على الجزائر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في بداية التسعينات من خلال ظهور حالة الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي ب 0.6%، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي ب 4, 0، مع انخفاض الاستثمار ب 4,2%، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية ب 159,6%، وهبوط الواردات ب 16,4%. هذه الوضعية أثرت على عالم الشغل من خلال انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122.000 إلى 74.000 منصبا أي ب 40% .

هذه الوضعية المزرية لزمّت لجوء السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات وصفت بالإصلاحية من أجل الخروج من الأزمة ، بالإتجاه نحو المؤسسات المالية الدولية وتمت المباشرة في هذه الإصلاحات ابتداء من سنة 1989 إلى غاية 1998 ، من أجل التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي بترسانة من الإصلاحات مست العديد من المجالات الحساسة. وشملت جميع المجالات الاقتصادية للقطاع العام ، ومن بين أهم الجوانب التي مسها الإصلاح هو جانب النفقات العامة ، وذلك لإعادة توجيهه وترشيده لما حدث فيه من اختلالات وتفاقم عجز الميزانية العامة الذي وصل إلى 168.450 مليار دج في سنة 1993 و 138.375 مليار دج سنة 1995 ، هذا من جهة وندرة مصادر التمويل من جهة أخرى، واتخذت إجراءات تقشفية في بنود النفقات العامة من تخفيض لاعتمادات دعم أسعار المواد الاستهلاكية لتخفيف العبء على الميزانية العامة، بالإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية مهمة للتطهير المالي الموجه للمؤسسات العمومية (مولت من نفقات الميزانية العامة) ، ولكن لم تستعمل بصورة رشيدة ولم تحقق الأهداف المنشودة، نظرا لكون المؤسسات العمومية لم ترقى إلى الكفاءة المطلوبة ولم تخرج من المشاكل التي كانت تتخبط فيها قبل إجراءات التطهير المالي بحيث تواصل تسجيل العجز في خزينتها الى الوقت الحالي، و لو استغلت هذه الأموال بكفاءة وفعالية لتم بناء جهاز إنتاجي جديد.

الإصلاحات سالفه الذكر مهدت لدخول الجزائر في مرحلة الألفية الثالثة التي رافقها صعود ملحوظ في أسعار البترول ، و بذلك عرفت الخزينة العمومية انتعاشا ماليا لم يسبق له مثيل ، مما مهد إلى عقد برامج تنموية من خلال الاستثمارات العمومية الضخمة المحققة في مختلف المجالات على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو خلال فترة 2000/2009 الذين خصصت لهما أغلفة مالية ضخمة بلغت 7.7 مليار دولار، و 50 مليار على التوالي، كما كان للبرنامج الخماسي نصيب جد مهم بلغ 286 مليار دولار، والطرف الثابت دائما هو قطاع المحووقات المهيمن على مصادر التمويل لهذه المشاريع. فخلال سنوات 1999-2004 تعزز النمو وتسارعت وتيرته ليبلغ الذروة بـ 6.8 % سنة 2003، ثم 5.2 % سنة 2004، ليصل إلى 5.3 % سنة 2009 وتحسنت نوعيته ، لاسيما في قطاعات البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات والتجارة، ويبقى نمو قطاع الصناعة جد متأخر بدليل تذبذب مؤشر العام للإنتاج الصناعي خلال الفترة 2000 و 2011 بين الارتفاع و الانخفاض ، بالإضافة إلى قطاع

الفلاحة الذي بات دون المستوى المطلوب. وذلك أن النمو مدعم بواسطة النفقة العمومية ولكن ليس وحدها.⁴

1- إشكالية البحث:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا ، تتبادر لنا إشكالية الموضوع التي تتمحور حول البحث على أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية ، والتي تقودنا إلى معرفة مدى رشادة هذه السياسة . بتحليل توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر لذا ارتأينا إجراء هذه الدراسة بغية الاجابة على التساؤل المحوري التالي:

" ما مدى رشادة سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ؟ " من خلال هذه الاشكالية المحورية ، التي سوف نُجيب عليها من خلال تعمقنا في معالجة موضوع البحث، نطرح بعض الأسئلة الفرعية كما يلي:

✓ فيما تتمثل المعالم الأساسية للنفقات العامة ؟ وماهي الآثار الاقتصادية التي تُحدثها على المتغيرات الاقتصادية ؟.

✓ ما المقصود بظاهرة زيادة النفقات العامة ؟ وفيما تتمثل أهم أسباب حدوثها ؟.

✓ ما المقصود بترشيد الإنفاق العام والإنضباط بالأهداف وما هي آليات تحقيقه ؟.

✓ ما هي أهم انعكاسات المبادرات الاصلاحية المتبعة في الجزائر على بنود النفقات العامة بصفة خاصة والميزانية العامة بصفة عامة ؟.

✓ ما مدى رشادة توظيف النفقات في ظل الميزانية العامة في الجزائر ؟.

✓ ما هي العلاقة الموجودة بين سياسة الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر؟ وهل

تُبرز هذه العلاقة سير الجهاز الانفاقي للدولة نحو الرشادة ؟ أم عكس ذلك؟

2- الفرضيات:

للإجابة على الاشكالية المحورية بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية سالفه الذكر، إرتأينا وضع

الفرضيات التالية والتي نعتبرها كمنطلق لمعالجة الموضوع :

✓ ضبط برامج الإنفاق العام على أساس الأهداف يؤدي إلى رشادة أكبر.

⁴ - عبد اللطيف بن أشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق ، 2004 ALPHA Design ، ص 84 .

✓ الميزانية العامة للجزائر تعتمد على نهج تقليدي في تسيير برامج الإنفاق العام مما يحد من رشادة هذه الأخيرة.

✓ تُشكل التبعية إزاء التغيرات التي تطرأ على سعر البترول عائقا أمام تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية في الجزائر.

✓ تأثير سياسة الإنفاق العام في متغيرات النشاط الاقتصادي في الجزائر يتسم بالضعف.

3- أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من خلال الوظيفة التي تقوم بها سياسة الإنفاق العام، وأهم النقاشات الحادة التي بدأت تطفوا إلى السطح حول أهم الأساليب الكفيلة بتسيير جيد لبرامج الإنفاق العام بما يضمن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في: النمو الاقتصادي، ضمان استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل و التوازن الخارجي. هذا الموضوع جاء من أجل إلقاء الضوء على مدى فعالية السياسة الإنفاقية في ظل توالي الأزمات على الاقتصاد الجزائري مما يستوجب إعطاء أهمية بالغة لجانب ترشيد الإنفاق العام والعمل على التقييد بالأهداف من خلال عقد البرامج الإنفاقية، بالإضافة إلى ضرورة تحديث منظومة الميزانية العامة. هذا وتقودنا معالجة هذا الموضوع إلى اقتراح التوصيات التي من شأنها أن تساهم في صياغة خطة منهجية لسير السياسة الإنفاقية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وضمن رفاهية أفراد المجتمع الطامح إلى مزيد من الاهتمام.

4- أهداف البحث:

انطلاقا من مدى أهمية صياغة برامج الإنفاق العام باعتماد أساليب تخطيطية مدروسة بما يساهم في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا الأمر الذي يعزز من رشادة السياسة الإنفاقية للدولة في ظل شح مصادر التمويل ومشكلة الندرة التي تعاني منها جل الدول، كانت هذه الدراسة كمساهمة متواضعة للبحث في هذا الموضوع الهام.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل الجوانب الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام بداية بإبراز أهمية النفقات العامة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية في يد الدولة للقيام بدورها على أحسن وجه، وإظهار الدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد. مع السعي إلى إبراز دور عملية ضبط برامج الإنفاق العام بالأهداف ودور ذلك في الرفع من رشادة سياسة الإنفاق العام. هذا بالإضافة إلى معرفة توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر. واستعراض أهم الجهود المبذولة من أجل تحقيق

أهم الأهداف الاقتصادية التي تعتبر بوابة لضمان رشادة برامج الإنفاق العام المبرمجة ضمن ميزانية الدولة.

5- دوافع اختيار موضوع البحث:

يمكن تلخيص مبررات اختيار الموضوع في العناصر التالية:

- أهمية سياسة الإنفاق العام ضمن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب تجسيدها عن طريق قرارات واضحة المعالم وتأسس على منطق علمي يراعي الواقع الحقيقي للمجتمع.
- محاولة منا إثراء هذا الموضوع بالدراسة وخاصة التعرض لحالة الاقتصاد الجزائري خاصة أنه يعرف عدة تحديات داخلية وخارجية.
- الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على مصدر النفط وما لذلك من خصوصيات التي تنعكس على السياسة الإنفاقية للدولة.

6- تحديد إطار البحث:

ويتحدد نطاق هذه الدراسة بما يلي:

- تهتم هذه الدراسة بالتأطير الأكاديمي لموضوع سياسة الإنفاق العام من زاوية تحقيقها لأهداف السياسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فإن تقييم مدى رشادة السياسة الإنفاقية في الجزائر يعتمد على مدى فعاليتها في تحقيق تلك الأهداف. وذلك بعد تشخيص برامج الإنفاق العام وأهم التوجهات التي طرأت على الاقتصاد الجزائر والتي تعتبر رقما أساسيا في توجيه السياسة الإنفاقية .
- بالإضافة إلى أن هذه الدراسة أخذت بعين الاعتبار النظرية الاقتصادية في ضبط وتحديد أهداف السياسة الاقتصادية من خلال ما جاء به (1971) N.Kaldo ضمن ما يعرف بالمرجع السحري، والتي تتمثل في كل من النمو الاقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار، زيادة معدلات التشغيل والتوازن الخارجي.
- وباعتبار أن الميزانية العامة هي الأداة الكفيلة بتنفيذ برامج الدولة على أرض الواقع وما تتضمنه من رصد لبرامج الإنفاق والتي ينبغي ان تكون مضبوطة بمعايير كفيلة بتحقيق الأهداف سالفه

الذكر، لذلك اهتمت الدراسة بأهم الجوانب التي يجب أن تتوفر في الميزانية العامة في جانب النفقات العامة والتي تساهم في رفع رشادة هذه النفقات . وبإسقاط هذه الدراسة على ميزانية الجزائر .

7- المنهج المتبع والأدوات المستعملة في البحث:

تعمد هذه الدراسة المتواضعة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري ، بالإستعانة في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي في استنباط النتائج ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والكمي مرتكزين في ذلك على أشهر النظريات التي عاجلت الموضوع خاصة النتائج المستوحات من تجارب ميدانية باعتبار أن تأثيرات الانفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية تختلف من بلد لآخر تبعاً لهيكله الاقتصادي المدروس ، واعتمدنا على قواعد البيانات ومن أشهرها Springer, Jstor ، وأشهر المجالات الاقتصادية: *Journal of Public Economics* ، *SAGE journals economic analysis revue* ... الخ. بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، (ONS) ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، وزارة المالية الجزائري، والدراسات الصادرة عن صندوق النقد الولي (FMI) والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) .

8- الدراسات السابقة:

دراسة " Vijay L.N. Gangal and Ms. Honey Gupta " (2013)⁵: حول سياسة الانفاق العام في الهند خلال الفترة 2012/1980، مستعملاً في ذلك الاختبار المعزز لديكي - فولر للجذور الوحيدة (ADF) ، واختبار التكامل المشترك. وخلص الباحث إلى أن هناك علاقة إيجابية بين النفقات العامة والنتائج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة ، بخلاف ما توصل إليه " John TOYE " (1981)⁶: إلى ضعف تأثير النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الستينيات من القرن الماضي وأرجع أسباب ذلك إلى ضعف الجهاز الانتاجي في تلك الفترة بالمقارنة مع الوضعية الحالية.

⁵ - Vijay L.N. Gangal and Ms. Honey Gupta , Public Expenditure and Economic Growth A Case Study of India, Global Journal of Management and Business Studies, Volume 3, Number 2, Research India Publications, India ,2013.

⁶ - John TOYE , Public expenditure and andian developement policy , cambridge university press ,New York ,1981.

■ دراسة "Minh Quang Dao" (2012)⁷ : حول النفقات العامة ودورها في تحقيق هدف النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث اعتمد الباحث على عينة من 28 دولة نامية ، باعتماد النماذج الخطية حيث خلصت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاتفاقية وهي: نمو نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة العامة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم العام في الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني وحصصة تكوين رأس المال الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي. وأراد الباحث من خلال هذا البحث تقديم اقتراحات لوضعي سياسات الانفاق العام في هذه الدول من أجل إعطاء الأولوية لتحفيز النمو الاقتصادي.

■ دراسة " Ibrahim Mohamed Al Bataineh " (2012)⁸ : حول تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 - 2010) مستخدماً في ذلك نموذج الانحدار المتعدد، واختبار ديكي- فولر ، واختبار PHILIPS/PERRON ، كما تم استخدام اختبار التكامل المتزامن ل Johansen ، وخلص الباحث إلى ان هناك تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي يتوافق مع نظرية أتباع كينز.

■ دراسة " Mouhamadou Moustapha LY " (2011)⁹ : والتي ركز فيها على الآثار التي تحدثها السياسة المالية في عينة من الدول النامية وخص سياسة الانفاق العام بالتحليل باستعمال نماذج "VAR" الهيكلية ونموذج "Gravité" لتحليل العلاقة بين الوضعية المالية للدول الناشئة وبين تدفقات الاستثمار نحو الدول النامية، وخلص على أن هناك حالة المزاحمة التي تنشأ بين اقتصاديات الدول الناشئة والدول النامية.

■ دراسة "Erős Adrienn" (2010)¹⁰ : التي أجريت على دولتي الماجر و إيرلندا ، وتوصل الباحث إلى أن تأثير الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها النمو الاقتصادي هو ضعيف

⁷ - Minh Quang Dao, Government expenditure and growth in developing countries, Progress in Development Studies, SAGE Publications, 2012

⁸ -Ibrahim Mohamed Al Bataineh , The impact of government expenditure on economic growth in Jordan, interdisciplinary journal of contemporary research in busness ,vol 4 N 06, Al al-Bayt University, jordan, 2012. -

⁹ - Mouhamadou Moustapha LY, Trois essais sur les Effets de la Politique Budgétaire dans les Pays en Développement, thèse de doctorat en sciences économiques, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, 2011.

¹⁰ - Erős Adrienn, The Analysis of Long Run Growth Oriented Fiscal Policy, economic analysis revue, Vol. 43 No. 1-2, SP Print, Novi Sad, Belgrade,2010.

على المدى الطويل بينما تحقق على المدى القصير. لذلك ينبغي أن يتم تخفيض الإنفاق الحكومي من خلال خفض النفقات غير المنتجة.

- دراسة A. S. Shonchoya (2010)¹¹ : قام بدراسة الآثار الاقتصادية المحتملة لسياسة الإنفاق العام على مجموعة من الدول النامية تضم 111 دولة، خلال الفترة 1984/2004، باستعمال Panel Models" حيث خلص إلى أن التغييرات السياسية والمؤسسية، وممارسات الفساد المتفشية في المؤسسات العمومية أثرت بشكل كبير على دور برامج الإنفاق العام في إحداث التنمية الاقتصادية.
- دراسة "Bachir Mazouz et Jean Leclerc" (2008)¹² : والذي ركز على ضرورة الأخذ بمفهوم التسيير بالأهداف في القطاع العمومي ورفع أداء الوحدات العمومية من أجل الوصول إلى الرشادة الكافية في التخصيص والاستغلال الأمثل للموارد.
- دراسة "Gervasio SEMEDO" (2007)¹³ التي أجراها على فرنسا، وفق نمط خطي بالاعتماد على قانون "Wagner" حيث خلص إلى أن هناك علاقة قوية بين النفقات العامة والنتائج المحلي الاجمالي، وكانت نتيجة لاعتماد مبدأ التخصيص الأمثل للدخل المقوم بنصيب الفرد من الدخل الاجمالي.
- دراسة "Willi Semmler and all" (2007)¹⁴ : ركزت الدراسة على تأثيرات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني في عينة من الدول النامية ، وخلص الباحث إلى أن توجيه الإنفاق العام إلى مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية يساهم على المدى الطويل في رفع معدلات النمو وزيادة نصيب الفرد من الدخل الاجمالي.
- دراسة "Benedict Clements and all" (2007)¹⁵ : في الاتجاهات والتقلبات الدورية للإنفاق الحكومي في أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1990 / 2006، حيث خلص الباحث إلى أن النفقات

¹¹ - A. S. Shonchoya, What is Happening with the Government Expenditure of Developing Countries - A Panel Data Study, Journal of Public Economics, Japan, 2010

¹² - Bachir Mazouz et Jean Leclerc, La gestion intégrée par résultats, Presses de l'université de Québec, Canada, 2008.

¹³ - Gervasio SEMEDO, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 83, no 2, juin 2007.

¹⁴ - Willi Semmler and all, Fiscal Policy, Public Expenditure Composition, and Growth Theory and Empirics, Policy Research Working Paper n0 4405, 2007.

¹⁵ - Benedict Clements and all, Public Expenditure in Latin America Trends and Key Policy Issues, Working Paper, 07/21, 2007.

العامة عرفت نهجا تصاعديا خلال هذه الفترة ولا سيما النفقات الاجتماعية ، وتم استنتاج أن هناك مجالا كبيرا لتحسين كفاءة الاستثمار العام والتوظيف العام، والإنفاق الاجتماعي.

- **دراسة "António Afonso and Carla Scaglioni" (2005)¹⁶** قام الباحث بقياس أداء وكفاءة الإنفاق العام في المناطق الإيطالية، عن طريق إنشاء ما يسمى بمجموع الأداء الإقليمي ومؤشر القطاعات الاستراتيجية مثل الإدارة العامة والطاقة سنة 2001، وخلصت الدراسة إلى أن الانفاق العام الموظف في سبيل تقديم الخدمات العامة ساهم بدرجة بطيئة في زيادة الدخل الاجمالي.
- **دراسة "Patrick Artus and Moncef Kaabi" (1993)¹⁷**: التي تمت على عينة من دول OCDE خلال الفترة 1990/1980، حيث خلص الباحث إلى أن الإنفاق العام ليس له أثر كبير على النمو الاقتصادي، وفي نفس الاتجاه ذهب كل من "Mills Philippe, Quinet Alain" (1992)¹⁸
- **دراسة شعبان فرج (2012)¹⁹**: اهتمت الدراسة بمعالجة وصفية للحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر . ومن بين ما خلص إليه الباحث أنه أصبحت تتطلب الإدارة الجيدة لمالية الدولة إرساء مبادئ الحكم الرشيد، وتعزيز أطر المشاركة للفاعلين في المجتمع من قطاع خاص ومجتمع مدني، خاصة في ظل تنامي حاجيات الأفراد ومحدودية موارد الدولة، لأنه من شأنه أن يقلل من الفساد وسوء التسيير، واستغلال المال العام، وبالمقابل يساعد في التسيير الجيد للموارد وترشيد الإنفاق بما يحقق الأهداف المسطرة من طرف الحكومة. حيث شخص الخلل في الارتفاع المذهل للإنفاق العام وبالتالي تفاقم العجز الموازي وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تفاقم ظاهرة الفساد وعدم المساءلة .

- **دراسة وليد عبد الحميد عايب (2010)²⁰**: حيث اهتمت هذه الدراسة بالآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ومن بين ما استنتجه الباحث أن تسطير الدولة للبرامج التنموية في بداية

¹⁶ -António Afonso and Carla Scaglioni, Public Services Efficiency Provision in Italian Regions: a Non-Parametric Analysis, Centro Interuniversitario di Finanza Regionale Locale – Università Cattolica di Milano, Italy, 2005.

¹⁷ - Patrick Artus and Moncef Kaabi, Dépenses publiques, progrès technique et croissance, Revue économique, Vol. 44, No. 2, Sciences Po University Press; 1993.

¹⁸ - Mills Philippe, Quinet Alain. Dépenses publiques et croissance. In: Revue française d'économie. Volume 7 N°3, 1992.

¹⁹ - شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر 2010/2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.

²⁰ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية- مكتبة حسين العصرية،

بيروت لبنان، 2010.

الألفية الثالثة بسياسة انفاقية توسعية ، ساهم في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة مع ارتفاع في معدلات التضخم، كما أثبتت الدراسة القيمة المتدنية لمضاعف الإنفاق العام التي حددها الباحث بـ "0.370" وبالتالي فإن السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب عدم توفر آليات السوق ، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الانتاجي وعدم هيكلته ووجود تسربات كبيرة في الدخل.

- **دراسة "عامر عمران كاظم" (2005)²¹** : خلص الباحث من خلال تحليله لأثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق إلى أن هناك تأثير ضعيف للإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي ، إذ أن تغير الإنفاق العام بمقدار (100%) يؤدي إلى تغير ب(28%) ، وهناك قوة علاقة بين المستوى العام للأسعار والإنفاق العام، كما أثبت الباحث من خلال التحليل القياسي أن هناك علاقة قوية بين الزيادة في عرض النقد والزيادة في الإنفاق العام.
- **دراسة "زين العابدين بري" (2001)²²** : في المملكة السعودية ، والتي اعتمد الباحث على نموذج اختبار قانون "Barro(1990)" الذي ينص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح، وقد أوضحت النتائج إلى أن الإنفاق العام هو منتج وقيمة الإنتاجية الحدية له هي 0.387، وأن الحجم الأمثل للإنفاق العام 29% نسبة للناتج المحلي الاجمالي ، وهي نسبة تقارب متوسط الحجم العالمي المقدر بـ 23%.
- **دراسة "محمد صديق نفاذي" (1999)²³** : التي أجريت على دولة مصر ، حيث خلص الباحث من خلال التقدير القياسي إلى أنه لا يوجد ما يدل على تحقق قانون "Wagner" في الاقتصاد المصري، وتأثير ضعيف للإنفاق العام على النمو الاقتصادي وذلك نظرا لتقييد نمو الإنفاق الاستثمار ، وذهب معظم أثره إلى الأسعار وبدرجة أقل إلى الانتاج ، وهذا راجع إلى عدم مرونة الجهاز الانتاجي وانخفاض القدرة الاستيعابية للإقتصاد المصري.

²¹ - عامر عمران كاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق، مجلة كربلاء - المجلد الثالث - العدد 11/آب، كربلاء، العراق، 2005.

²² - زين العابدين بري، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970/1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز -

الاقتصاد والإدارة، مجلد 15، العدد 2، 2001.

²³ - محمد صديق نفاذي، قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1981/1995، مجلة كلية التجارة وإدارة الأعمال ،

القاهرة، 1999.

- دراسة شاكر محمود شهاب (1989)²⁴: عالجت الدراسة موضوع آثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية، حيث خلص الباحث إلى أن هناك علاقة قوية بين الزيادة في النفقات العامة وتطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ونفس العلاقة لوحظت على التغير في المستوى العام للأسعار ومستويات التشغيل والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، لكن يبقى تطور النفقات العامة مرهون بزيادة الإيرادات النفطية الممول الأساسي لبرامج الإنفاق العام.
- دراسة أحمد النعيمي (2008)²⁵: عالجت الدراسة جانب الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة، ومن بين ما خلص إليه الباحث أن السوق يفشل في تحديد التفضيلات المتعلقة بالسلع العامة مما يحتم معه القول بصعوبة حسم التخصيص الأمثل لهذا النوع من السلع على مستوى السوق، والبديل الذي يتم في إطاره عرض هذا النوع من السلع هو الميزانية العامة، لذلك يجب اتباع مبدأ الأولويات في عرض هذه السلع العامة بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف والغايات التي ترصد من أجلها الأموال العامة.
- دراسة فرحي محمد (1999)²⁶: تناول الباحث دراسة حول النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام، حيث اختبر في ذلك أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر واستنتج أن الوضع الراهن للإقتصاد الجزائري يستدعي الإسراع في تقييم المسار الحالي وترشيده عن طريق تبني مجموعة من السياسات الفعالة بهدف تقليل الاختلالات الهيكلية وزيادة التحكم في معدلات نمو الجامعات الكلية، باعتبار أن سياسة الإنفاق العام تتأثر بعدة عوامل خارجية وداخلية.
- دراسة محمد فتحي بيطار (1990)²⁷: حيث خلص الباحث إلى تدني قيمة مضاعف الإنفاق العام نتيجة لعوامل حصرها في عدم وجود آلية السوق وضعف مرونة الهيكل الإنتاجي، وعدم وجود رأس مال تشغيلي كافي، بالإضافة إلى وجود تسربات من الدخل القومي كالإستيراد والاكتناز.

24 - شاكر محمود شهاب، آثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 1989،

25 - أحمد النعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة - حالة الجزائر 1963/2007- أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

26 - فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة مقدمة لني شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 1999.

27 - محمد فتحي بيطار، النفقات العامة في الأردن: أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 1990.

- دراسة "هند محمد هاني علي أحمد قنديل" (2006)²⁸: تطرقت الدراسة للآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام في جمهورية الصين ، والتي خلص من خلالها الباحث إلى ان النهج المتبع في تسيير برامج الإنفاق العام لم يكن بالكفاءة اللازمة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتعارف عليها ولم تعالج العجز الموازي ، وبالرغم من ارتفاع معدلات النمو في الصين خلال فترة الدراسة إلا أنه صاحب هذا الوضع معدلات تضخم مرتفعة.
- دراسة "أحمد علي أحمد الحوتة" (2007)²⁹: التي أجريت على الاقتصاد الليبي، حيث خلص الباحث إلى أن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ، وأن هناك علاقة عكسية (سالبة) على المدى الطويل بين الانفاق الجاري والنتائج المحلي الاجمالي ، وإمكانية حدوث تزامن بين الانفاق العام والخاص على المدى الطويل تبعا للتطور الاقتصادي .
- دراسة "نائل عبد الحفيظ العواملة" (1992)³⁰: ركزت الدراسة على تحليل واقع ترشيد الإنفاق العام في الوحدات الحكومية المركزية في الأردن ، استعمل الباحث خلالها البحث الميداني ، وخلص إلى أن هناك غياب لسياسة واضحة في مجال ترشيد الإنفاق العام في هذه الوحدات ، ووجود معوقات كثيرة أمام هذا المسعى.

9- محتويات الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا ، جاء اختيار موضوع البحث من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا وإثراء الدراسة بالتحليل، لذلك ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة فصول تضمنت مراحل الدراسة ، وسبقت ذلك مقدمة ضمناها شرحا مفصلا لمراحل البحث والدراسات السابقة في هذا المجال، وفي النهاية خاتمة عامة استوتف نتائج الدراسة والتوصيات.

- ففي الفصل الأول: الذي سوف نتناوله بالدراسة والتحليل حول مقارنة نظرية لسياسة الإنفاق العام كسياسة اقتصادية، من أجل تسليط الضوء في المبحث الأول على جانب تدخل الدولة في النشاط

28 - هند محمد هاني علي أحمد قنديل، السياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الصين، أطروحة دكتوراه، القاهرة، 2006.

29 - أحمد علي أحمد الحوتة، دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية في الاقتصاد الليبي، أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس، مصر، 2008.

30 - نائل عبد الحفيظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السابع، العدد الثاني، الأردن، 1992.

الاقتصادي وتطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي ، بالإضافة إلى إزالة الغموض حول معالم سياسة الإنفاق العام من خلال المبحث الثاني الذي خصصناه ل سياسة الإنفاق العام وأهم المفاهيم والمبادئ الأساسية الخاصة بها ، كما تم التطرق إلى المبحث الثالث بالتحليل لأهم الآثار المحتملة للإنفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي، في حين انصب اهتمامنا في المبحث الرابع حول ظاهرة تزايد النفقات العامة التي قمنا بالتفصيل في أهم النظريات التي عاجلت الموضوع واستنباط أهم العوامل المتسببة في ذلك. - أما في الفصل الثاني: والذي خصصناه إلى الجانب النظري لدراسة أوجه ترشيد الإنفاق العام في الميزانية العامة للدولة بالتطرق إلى أهم المعايير في ذلك، بنوع من التحليل بالتطرق في المبحث الأول إلى الإطار الفكري والنظري لترشيد الإنفاق العام بإعطاء أهم المفاهيم الأساسية للمصطلح، أما في المبحث الثاني والذي تضمن المحاور الأساسية لترشيد الإنفاق العام والمتمثلة في تحديد الحد الأمثل للإنفاق العام ،تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية . بينما عاجلنا في المبحث الثالث: أهم الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة كمدخل لترشيد الإنفاق العام. وأخيرا في المبحث الرابع الذي تمحور حول برامج الإنفاق العام ومفهوم الانضباط بالأهداف في إطار الميزانية العامة للدولة.

- ويتناول الفصل الثالث: أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام على أهداف السياسة

الاقتصادية، والتي غايتها الرفاهية العامة وهي متعددة ، وقد جمعها الاقتصادي " Nicolas KALDOR 1908/1986 في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمرجع السحري ل "KALDOR" والتي تتمثل في: تحقيق النمو الاقتصادي ، تحقيق التشغيل الكامل (محرارة البطالة)، الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محرارة التضخم)، وتحقيق التوازن الخارجي. لذلك سوف نستعرض أهم الآثار المحتملة لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بعرض أهم الجوانب النظرية التي ساهمت في إيجاد طرق توجيه برامج الإنفاق العام نحو مكامن تحقيق النمو الاقتصادي، بينما ركزنا في المبحث الثاني على الأثر الثاني لسياسة الإنفاق العام وهو التشغيل الكامل بشرح مستفيض لأهم سبل التقليل من معدلات البطالة عن طريق التدخل الحكومي بأداة الإنفاق العام، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لتحليل أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار بطرح أهم النقاشات النظرية للمدارس الاقتصادية في سبيل ضبط معدلات التضخم عن طريق سياسة الإنفاق ، لنتقل إلى المبحث الرابع والأخير الذي تضمن أهم الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام على التوازن الخارجي بالتركيز على أهم الآثار على الميزان التجاري باعتباره يعطي الصورة الحقيقية لميزان المدفوعات ،بالإعتماد على نموذج "Mundell-Fleming" من أجل

تحديد فعالية السياسة الانفاقية في ظل أنماط سعر الصرف المختلفة، كما ركزنا على أهم اتجاهات برامج الانفاق العام في تشجيع الصادرات من خلال تحفيز الإنتاج الوطني.

- بينما خصصنا الفصل الرابع والأخير إلى دراسة وصفية ، تحليلية وقياسية لجانب سياسة الانفاق العام بإلقاء الضوء على ظاهرة زيادة النفقات العامة خلال الفترة 2013/1970 وإبراز أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك ، بدأنا بالمبحث الأول حول دراسة نظرية وتحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر. بينما في المبحث الثاني الذي تضمن دراسة مدى رشادة توظيف النفقات العامة في إطار الميزانية العامة وفق معايير سلامة المالية العامة. الذي حاولنا من خلاله إبراز أهم الجوانب التنظيمية لجانب النفقات العامة في إطار الميزانية العامة باعتبارها الخطة السنوية التي يُسطر من خلالها أهم البرامج الانفاقية السنوية لمختلف القطاعات الاقتصادية، أما في المبحث الثالث قمنا بتحليل توجهات الإصلاح لسياسة الإنفاق العام في الجزائر ، وأخيرا في المبحث الرابع والذي تضمن دراسة قياسية لمدى تحقيق سياسة الإنفاق العام في الجزائر لأهداف السياسة الاقتصادية (حسب المربع السحري ل KALDOR)، والذي شمل اختبار العلاقة الموجودة بين النفقات العامة ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة. باستعمال أدوات التحليل القياسية اعتمادا على نموذج الانحدار الذاتي VAR (Vectorial Auto Regressive) لدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والمتغيرات الأربعة لأهداف السياسة الاقتصادية ومن ثم استنتاج أهم التأثيرات المتوقعة باعتبار أن هذا النموذج يظهر مختلف التأثيرات التي تتحقق بين كل المتغيرات محل الدراسة بخلاف الكثير من الدراسات التي استعملت النهج القياسي بدراسة أثر الانفاق العام على كل متغير على حدة وبالتالي يتم الانطلاق من افتراض ثبات المتغيرات الأخرى ، وبالتالي مبدئيا تجاهل تأثير تلك المتغيرات الأخرى، هذا ما دفعنا إلى تجنب العمل بهذا النهج لما فيه من تزييف للنتائج.

الفصل الأول :

مقاربة نظرية لسياسة الإنفاق العام كسياسة اقتصادية.

- المبحث الأول : تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.
- المبحث الثاني : سياسة الإنفاق العام ... مفاهيم ومبادئ أساسية.
- المبحث الثالث : آثار الإنفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي.
- المبحث الرابع : ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها ... تحليل نظري.

الفصل الأول :

مقاربة نظرية لسياسة الإنفاق العام كسياسة اقتصادية.

تمهيد:

إن تحليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي له نصيب وافر في الفكر الاقتصادي والدراسات الاقتصادية الحديثة، غير أن هذا الدور اختلف من نظام اقتصادي إلى آخر ، بالإضافة إلى أن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة، وكذلك المرحلة التنموية المنتهجة لها دور في تحديد النظام الاقتصادي ، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط ومناهج لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة ، الدولة المنتجة) .

وباعتبار أن الدولة تعتمد في تنفيذ برامجها التنموية على أداة مهمة ألا وهي النفقات العامة، فقد عرفت هذه الأخيرة عدّة دراسات وتحليل باعتبارها تمثل ركنا أساسيا في الدراسات المالية وكنتيجة لتوسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية خاصة بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، وتعود أهمية النفقات العامة إلى كونها إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة و الأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، إذ أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

ولفهم جيد لدور النفقات العامة في الحياة الاقتصادية ، وذلك بتتبع أهم آثارها المختلفة على عدّة أصعدة، بنوع من التحليل والتشريح المعمق وذكر أهم الآثار التي تحدثها على مختلف المجالات وخاصة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، للتعرف على الدور الحقيقي الذي تضطلع به الدولة في سبيل تحقيق أهم الأهداف المسطرة على مختلف الأصعدة.

على هذا الأساس سوف نتطرق في أسلوب تحليلي إلى تطور نظرية النفقات العامة ضمن الفكر الاقتصادي بإلقاء الضوء على أهم الأفكار التي تعرضت لهذا الموضوع، بداية بالفكر الحيادي الكلاسيكي ثم الفكر التدخلي الكينزي والفكر الاشتراكي الذي يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ونعرج على الفكر الحديث المعاصر. وختاما بالفكر الاسلامي الذي أعطى نظرة فريدة في تسيير النفقات العامة ضمن تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، مركزين على أهم التوجهات التي جاء بها أصحاب هذه الأفكار الاقتصادية المبنية على حجج وبراهين. بالإضافة إلى تعرضنا إلى أهم المفاهيم

والمبادئ الأساسية المتعلقة بالنفقات العامة من تعاريف وأهم التقسيمات مع توضيح أهم الضوابط والعوامل المؤثرة فيها، والتركيز على أهم الآثار التي تحدثها النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاسترشاد بها في تحقيق الأهداف المرجوة ، وفي الأخير نتطرق إلى ظاهرة ازدياد النفقات العامة بنوع من التحليل والتفصيل والتركيز على أهم الأسباب المؤدية للظاهرة (ظاهرة كانت أو حقيقية)، بالاعتماد على أهم النظريات التي عاجلت هذا الموضوع و المبنية على تجارب ميدانية لعينة من الدول في العالم. استخلصت من خلالها أهم العوامل التي تتحكم في الظاهرة ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.
- ✓ المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام ... مفاهيم ومبادئ أساسية.
- ✓ المبحث الثالث: آثار الإنفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي.
- ✓ المبحث الرابع: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها ... تحليل نظري.

المبحث الأول : تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي:

عرفت الجدلية الاقتصادية بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة عدة نقاشات في الفكر الاقتصادي.¹ فالتدخل الحكومي في الاقتصاد أو كما تعرفها الأدبيات الاقتصادية دور الدولة في النشاط الاقتصادي من القضايا الحساسة التي احتلت ولا تزال تحتل مساحة هامة من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية. في ظل التغير الذي طرأ على اقتصاديات الدول النامية التي عرفت التحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، والبعض منها يجمع بين صفات الاقتصاد الرأسمالي مع التزام تحمل الدولة مسؤولياتها الاجتماعية لحماية محدودي الدخل.² وظهرت بذلك أدوار جديدة للدولة أعطت أهمية بالغة للسياسات العمومية التي تعبر عن الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل الاستجابة للإنشغالات العمومية. (Nioche et Poinard, 1984 et Knoepfel et al., 2006).³

ويعتبر الإنفاق العام أداة مهمة في يد الدولة لمزاولة نشاطها الاقتصادي، وسير سياساتها العمومية وقد مرّ عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل، كالفكر الاقتصادي الكلاسيكي في ظل النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة الذي تمتعت خلاله بدور ضيق اقتصر على أداء خدمات العدالة والأمن والدفاع. وكذلك الفكر الكينزي الذي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الفكر النقدي والفكر الاشتراكي ذو النزعة المنتجة وكذلك الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي استمد أسسه من الشريعة الإسلامية السمحة.

وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي تبعا لتطور دور الدولة وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأفكار الاقتصادية في هذا المجال.

¹ - Jaques fontanel, Analyse des politiques économiques, Office des publication universitaires, Alger, 2005,p07.

² - عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية الدروس المستفادة للحالة المصرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، القاهرة، 2009، ص01.

³ - Daniel TOMMASI, Gestion des dépenses publiques dans les pays en développement, Un outil au service du financement des politiques publiques Quelques exemples dérivés du modèle français, Vif Agence française de développement, paris,2010,p15.

المطلب الأول: النفقات العامة في ظل التيار الكلاسيكي الراض لتدخل الدولة:

التيار الراض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تمثله المدرسة الكلاسيكية classical school، فقد قامت أفكار الكلاسيك على أن هناك قوى ذاتية قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الاقتصاد، وعليه فإن الاقتصاد في ظل نظام السوق لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه وعلى ذلك فإن هذه القوى الذاتية تستطيع التغلب على الهزات التي تحدث بالاقتصاد الوطني وتحركه نحو التوازن العام، وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي¹، فقد تميزت بإعطاء دور ضيق للدولة حيث تم حصره في أقل الحدود والمتمثلة في المهام التقليدية لها، أولاً حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج، ثانياً حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين، ثالثاً دعم المؤسسات والأشغال العمومية². دون محاولة التأثير على حرية النشاط الاقتصادي الذي اعتمد على الحوافز الفردية وفقاً لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق³. فقد أسست هذه المدرسة رفضها للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال الفروض التالية:⁴

1- الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، إذ أن اقتصاد السوق

الخالي من التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد.

2- فرضية كمال الأسواق (Market Perfection) ففي ظل تحقق فرضية كمال الأسواق فإن

آليات السوق الحر هي التي تحقق مصلحة الفرد والجماعة معا إذ يتم الإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة.

3- انسياب وتوافر المعلومات في بيئة ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح.

4- التناغم بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة.

وفي ظل هذا الإطار الفكري لم يعط الكلاسيك أية أهمية لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتبر آدم سميث (Adam Smith) الذي ألف كتاب "ثروة الأمم" عام 1776 من أهم المفكرين الكلاسيك، الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة، والاعتماد على آلية السوق (اليد

¹ - دروسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2004/1990، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005، ص38.

1-ALAN.J.Auerbach and Martin Fildstein ,Hand book of Public Economics ,Volume 1,5edition, Elsevier ,2005, p3

³ - مرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص291.

⁴ - عبد الله شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص02.

الخفية (Invisible Hand)¹ التي تجعل النشاط الاقتصادي منسجماً مع المصلحة العامة التي هي مجموع المصالح الفردية ويترتب على ذلك انحسار دور الدولة في أضيق الحدود²، وكانت نظرتة للإنفاق العام بأنه غير منتج للثروة، وبالتالي لم يقبل سميت فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال ويزيد من النمو الاقتصادي بل انه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أي لأغراض غير منتجة. وقد أثرت هذه الآراء على الاقتصاديين الذين جاءوا من بعده أمثال ديفيد ريكاردو (1772-1823) David Ricardo الذي كان موافقاً لآدم سميت بأن الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة، ويعتقد ريكاردو كذلك أن الإنفاق العام لا يرفع من النمو الاقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى العام.³

ويرى (Jean-Baptiste Say (1767-1832 أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام واعتبره عملاً ضرورياً لتوفير رأس المال واستخدامه في الصناعة والتجارة ولعل عبارته الشهيرة "إن أفضل النفقات أقلها حجماً، وإن أقل الضرائب أحسنها" خير ما يعبر عن وجهة رأي الكلاسيك إتجاه الإنفاق العام، وكان من رأي (G.jéze) أن علم المالية العامة يقوم على فكرة معينة هي أن هناك نفقات يتعين تغطيتها.⁴

وتأكيداً لهذا الحكم جاء رأي "John Stuart Mill(1806-1873)" عندما قيد تدخل الدولة للمصالح العام وذلك في المجالات التي لا يُقبل عليها الأفراد، وعارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها "آدم سميت"، ومن ثم ظهر مفهوم دقيق لحياضية النفقة العامة: "تلك النفقة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام، أي التي لا تغير من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك و التي تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد، ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية".⁵

¹ - اليد الخفية: (Invisible hand): هي استعارة ابتكرها الاقتصادي آدم سميت. قام آدم بشرح مبدأ اليد الخفية في كتابه ثروة الأمم وكتب أخرى، حيث يشير بأن الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضاً في ارتقاء المصلحة الجماعية لمجتمعه ككل من خلال مبدأ "اليد الخفية". حيث يشرح بأن العائد العام للمجتمع هو مجموع عوائد الأفراد. أي أن الأفراد وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة تتحقق بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة.

² - A.smith , An Inquiry into the nature and cases or the wealth of nation sm book ,2 edited with introduction by brace mazlile aliberal , arte press book, USA,1961,p30.

³ - Takuo Dome , The Political Economy of Public Finance in Britain1767-1873 ,Rotiedge Taylor and Francis Group,london,2004,pp.41-118.

⁴ -يونس أحمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت 1984 ، ص9.

⁵ - علي سيف المزروعى، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 2009/1990، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد الأول، دمشق، 2012، ص617.

وعلى ضوء ما تقدم فإن أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

1- تقييد حجم الإنفاق العام ، أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة .

2- حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والاجتماعي نظرا لاعتقاد المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى اختلال في التوازن العام .

3- أولوية النفقات في التقدير : ينفي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا.

4- تقديس مبدأ توازن الميزانية :¹ الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة،(تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض،² وبالتالي أكد الكلاسيك على ضرورة توازن الميزانية أنه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساسا للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم وفي ذلك يقول "آدم سميث" مقولته الشهيرة: "the only good budget is a balanced budget".³

خلاصة القول أن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية كبيرة لدراسة الإنفاق العام انطلاقا من فكرة أن تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصاديين إنما يتحققان بصورة عفوية وطبيعية بدون تدخل للدولة.

المطلب الثاني: التيار الكينزي المؤيد لتدخل الدولة:

التيار الكينزي الذي ظهر على يد الاقتصادي (1883-1946) John Maynard Keynes* بعد الفشل الذريع الذي واجهه نظام السوق الحر وما ترتب عليه من كساد كبير خلال الفترة (1929-1933) ، من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" ، والذي صدر في عام 1936، والذي ضمنه نقدا شديدا للنظرية الكلاسيكية ، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية ، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها بما يؤدي إلى تحسين

1 - سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية،الاسكندرية،2000 ص23.

2 - نواز عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان ، 2005 ، ص18.

3 - سميرة بوخالفة ، السياسة الميزانية في اطاريرامج التصحيح الهيكلي دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1999، ص31.

مستوى الرفاهية في المجتمع ، فالإعانات الموجهة للصناعة تختلف عن الإعانات الموجهة للمحتاجين أو العاطلين فالأولى تهدف إلى رفع مستوى الصناعة و زيادة الأرباح بينما الثانية تهدف إلى رفع المستوى الاستهلاكي لفئة المحتاجين.

ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقعة إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية"، أو بصفة مختصرة "هو مجموع الاستهلاك والاستثمار"¹ ، من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة.²

كما أكد "كينز" على أن ميزانية الدولة هي مكون للدورة الاقتصادية إلى جانب العائلات والمؤسسات ، فعليها أن تلعب دور الدولة الذي يترجم عن طريق اقتطاع الضرائب، والإنفاق العام، والاستثمار العمومي³ ، وإذا كان Y يمثل الدخل، E يمثل الادخار ، I يمثل الاستثمار ، G يمثل الإنفاق العمومي، و T تمثل الضرائب المقتطعة من طرف الدولة . يمكن تشكيل هذه العلاقة التي تربط المتغيرات مع بعضها البعض وفق المعادلة التالية:⁴

$$Y = C + I$$

$$Y = C + E$$

$$E = I \quad \text{إذن:}$$

$$Y = C + I + G \quad \text{يأخذنا كذلك إلى المعادلة الموالية:}$$

$$Y = C + E + T$$

$$I + G = E + T$$

وإذا أدخلنا المتغيرات الخارجية (X الصادرات) و (M الواردات) ، فإن الشروط النهائية للتوازن قد

اكتملت كالتالي:

$$I + G + X = E + T + M$$

وبما أننا نركز على موضوع النفقات العامة، فإن زيادتها في شكل إستهلاك أو استثمارات عمومية و

تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الإقتصاد الوطني من حالة التشغيل

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص63.

² - مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008، ص151.

³ - Jaques fontanel, .op.cit.p36.

⁴ - Ibid,p36.

الكامل¹ (حالة التوازن)²، وبالتالي فإن للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وذلك من خلال ما يأتي:³

1- زيادة الطلب الاستهلاكي ويتحقق ذلك من خلال :

أ - إعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعاً قريباً إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخل والثروات ، ذلك أن أصحاب الدخل العالية يدخرون جزءاً من دخولهم في حين أن أصحاب الدخل المنخفضة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك ، مما يعني زيادة الطلب الكلي ، فالتفاوت في توزيع الدخل في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة ، ولهذا يتوجب تدخل الدولة لتقليل هذا التفاوت في الدخل عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء وإنفاقها على الفقراء.

ب - قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخل المحدودة مجاناً أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي .

2- زيادة الطلب الاستثماري ويتم ذلك من خلال :

أ - قيام الدولة نفسها عند حدوث أو ارتفاع معدل البطالة باقامة مشاريع استثمارية.

ب - تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة الضرائب أو ما يسمى " بالإنفاق الجبائي" ، وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر.

كما أيد الاقتصادي الأمريكي (Alvin Hansen) في كتابه "السياسة المالية والدورات الاقتصادية" تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشطة للحكومة من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

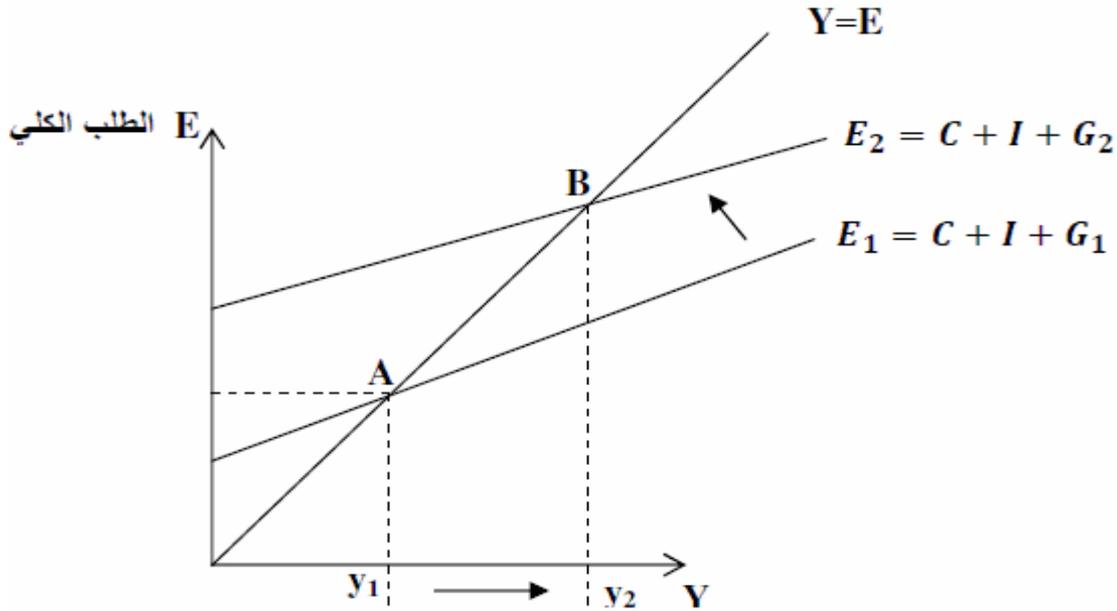
ويمكن توضيح دور الإنفاق العام في علاج أزمات الركود الاقتصادي من خلال الرسم البياني أدناه:

¹ - المقصود بالتشغيل الكامل هو أن جميع الأفراد المؤهلين الذي يبحثون عن عمل بمعدل أجور السائدة يتم توظيفهم في النشاطات الانتاجية، كما أن بعض الاقتصاديين يرون أن التشغيل الكامل هو الحالة التي تنتفي فيها البطالة الاجبارية "Involuntary anempolymment". لكن البعض الآخر ذهب إلى القول بأن التشغيل الكامل يعني الحالة التي يتوفر فيها العمل لكل راغب فيه عندما تكون الأجور في حالة التوازن التنافسي التام.

² -D. Labaronne, Macroéconomie-les fonctions économiques ,édition SEUIL ,Paris ,1999 P29

³ - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره ، ص151.

الشكل البياني رقم (1-1): "نموذج تقاطع كينز" بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي.



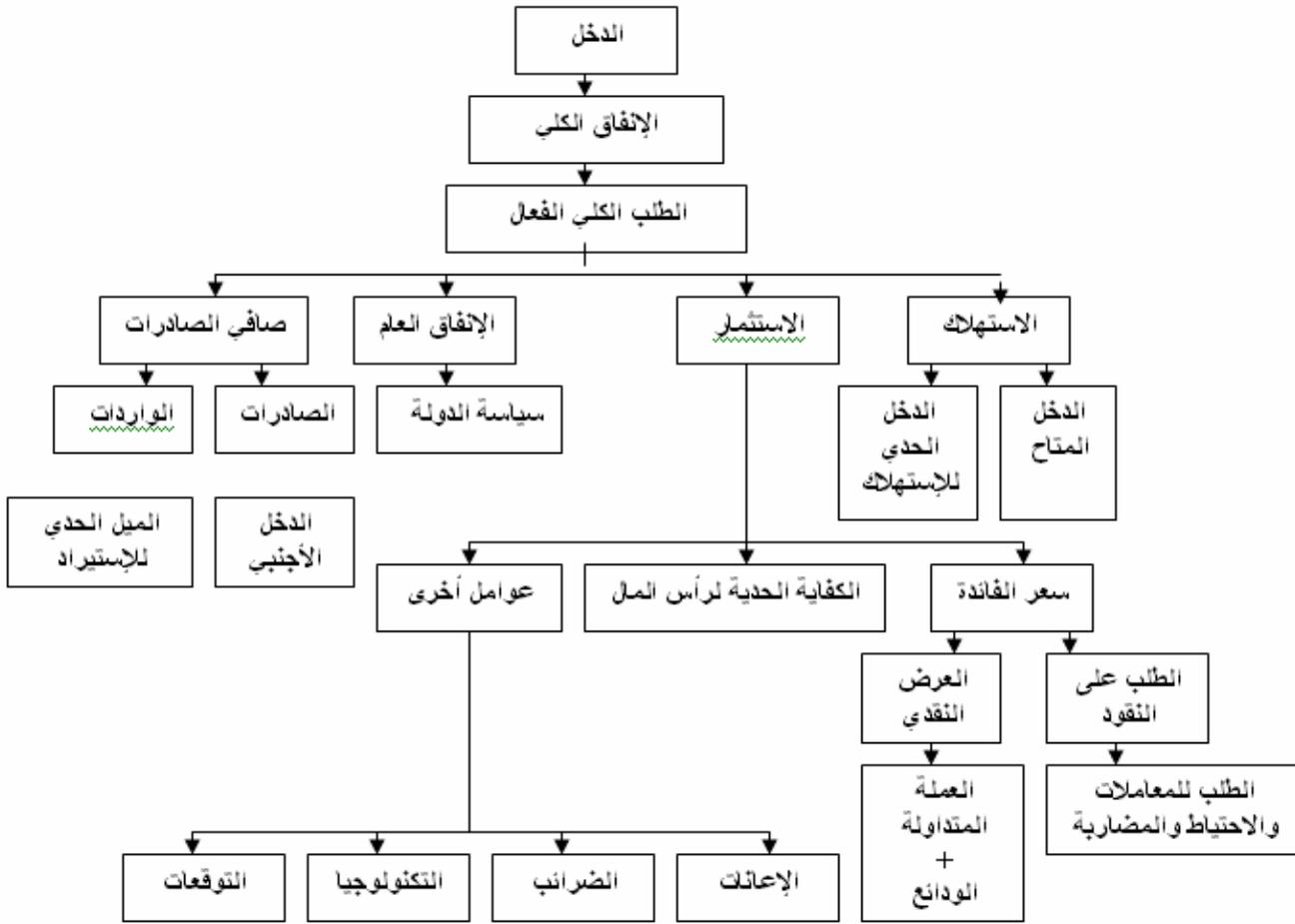
Source: Gregory Mankiw: government purchases and real interest rates, journal of political economy , vol95 ,n°2 , April1987,p311.

من خلال الشكل البياني أعلاه يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق الاستثماري (E)، أما العرض الكلي يمثل بالخط 45° ، وتمثل نقطة التقاطع (A) نقطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي (Y_1)، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة انكماشية، فإذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام ليتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني إلى (Y_2) (وهو دخل العمالة الكاملة).

كما يلاحظ الزيادة في الدخل الكلي أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي ويرجع ذلك إلى ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي.

وحسب التحليل الكينزي فان للإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري دور كبير في تكوين الطلب العام والذي بدوره يؤثر على الإنتاج ومنه على مستوى الاستخدام. ولتوضيح أكثر لدور الإنفاق العام من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل البياني رقم (1-2): توضيح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي البسيط.



المصدر: عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، 45.

فمن خلال النموذج الكينزي التقليدي لأثر السياسة الميزانية التوسعية التي ينتج عنها ثلاث أنماط من الآثار وهي:

- أولاً: آثار مباشرة ناتجة عن زيادة النفقات العامة (أو زيادة نفقات الاستهلاك الشخصي إذا تم التخفيض من الضرائب على الدخل الشخصي).
 - ثانياً: آثار غير مباشرة لزيادة النفقات الاستهلاكية الناتج عن ارتفاع مستويات الدخل.
 - ثالثاً: أثر تسارعي ناتج عن نمو النفقات الاستثمارية الناتج عن زيادة الطلب الكلي.¹
- لكن الزيادة في الإنفاق العام لها حدود لا يجب أن تتجاوز مرحلة التوازن، لكون أن استمرار العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار.

¹ - Munir A. Sheikh, Patrick Grady et Paul H. Lapointe, L'efficacité de la politique budgétaire en économie ouverte, L'Actualité économique, vol. 56, n° 4, paris; 1980, p502,503

وبالتالي ظهور فجوة تضخمية ، أي الدخول في دائرة مفرغة بين التضخم الحلزوني* و حدوث عجز في الميزانية.¹

وقد تم استخدام تعبير الفجوة التضخمية لأول مرة من طرف "كينز" الذي دعا إلى تدخل الحكومة لتحفيز النشاط الاقتصادي ، حيث كانت القاعدة الأساسية هي توازن الميزانية في ظل المدرسة التقليدية ، لكن كينز تبني وجهة نظر أخرى مفادها أنه ليس بالضرورة تحقيق توازن سنوي في الميزانية العامة وإنما ضرورة العمل على تحقيق توازن اقتصادي على المدى المتوسط. من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي باللجوء إلى إحداث زيادة مقصودة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة المتوفرة ويتم تغطية تلك الزيادة بوسائل عديدة ، لعل أهمها الدين العام الداخلي.²

المطلب الثالث: التيار النقدي الحديث وتدخل الدولة:

لقد تعرض النظام الرأسمالي لظاهرة اقتصادية لم يعرفها من قبل ، تمثلت في تعايش التضخم والركود جنباً إلى جنب ، وتحول التضخم إلى أزمة حقيقية مستعصية الحل ، فعجز الفكر بأدواته التحليلية عن مواجهتها وحلها. وبذلك نشأت المدرسة النقدية على نقد الفكر الكينزي بقيادة (Milton Friedman) الذي أعاد إحياء النظرية الكمية التقليدية، واستطاع الترويج لأفكاره وتقديم الحلول للحكومات للخروج من الأزمة ، ومن أهم أفكار المدرسة النقدية التي قامت عليها ما يلي:³

- 1- الحرية الاقتصادية المطلقة، وأنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع.
- 2- الدولة يجب أن تتعد عن النشاط الاقتصادي ، وتعود إلى القيام بوظائفها التقليدية وليس كدولة الرعاية كما كانت في الحقبة الكينزية.
- 3- ركزت المدرسة النقدية على كمية النقود والسياسة النقدية وليس السياسة المالية

*- يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار. وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار. بشكل طبيعي إلى 10% ، ويستغرق لفترة طويلة. ويتميز هذا النوع بثلاث خصائص:

1- خاصية النسبية بين فترة وأخرى ودولة وأخرى ، وسلعة وأخرى.

2- خاصية الكيفية والارتباط بحركة السلوك الاجتماعي للطبقات والتناقض بين الفعل وردود الفعل.

3- خاصية النمو والارتباط بوتيرة التقدم الاقتصادي ، حيث أن ارتفاع الأسعار بنسب معقولة تدعم النمو من خلال تحقيق أرباح دائمة

¹ - Jesse burkhead, the balance budget in reading in fiscal policy, the American economic association Richard,inc,USA,1955, pp 3-17

² - Ardagna, Silivlia, Fiscal Policy Composition, Public debt and economic activity , public choice ,Vol 109,pp301,325.

³ - ابراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي-مبادئ-مدارس-أنظمة- ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص05.

- 4- الاهتمام بالعرض لاعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد لان العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل.
- وبالتالي كان رأي المدرسة النقدية معارض لاستعمال السياسة المالية وخاصة جانب الإنفاق العام في حل الأزمة باعتباره السبب الأساسي المولد للتضخم، وذلك من خلال الانتقادات الموجهة للنظرية الكثرية:
- 1- إن الاعتماد على السياسة الانفاقية لا يؤدي الى حل المشكلات الاقتصادية.
 - 2- على خلاف كينز رأو أنه بالإمكان استخدام سعر الفائدة (بالارتفاع أو الانخفاض) لتقليص أو تشجيع الائتمان حسب الظروف.
 - 3- اعتبروا أن تخفيض الضرائب يؤدي نظريا وآليا إلى زيادة الادخار الخاص مما يمكن من رفع مستوى الاستثمار الإنتاجي.
- كما يرى النقديين أنه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة ، وفي الأجل القصير ، بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة، يكون هدفها الرئيسي التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للنتائج الإجمالية ، وذلك بتطبيق إجراءات تخفيضية على الإنفاق العام الجاري، خاصة في شقه الاجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو وكذلك تخفيض الاستثمارات العامة.

المطلب الرابع: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي:

إن المجتمعات الاشتراكية أو ما يعرف بالدول المنتجة حيث تتلخص الدعائم الأساسية للنظام الاشتراكي بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.¹ فقد سادت بعد الحرب العالمية الأولى مبادئ هذا النهج من الاقتصاد حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تبنت هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث.²

إن المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها وكذلك التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الإنتاج.³ بالإضافة إلى التخطيط المركزي الشامل كأسلوب

1 - شاکر محمود شهاب، آثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق ، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 1989، ص 21..

2 - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وکلي، مکتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 239.

3- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي مطبعة التوق ، الإسكندرية، 1993، ص 167.

لإدارة الاقتصاد الوطني ، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الموازنة بين الموارد المادية والموارد البشرية ، وتوجيهها نحو المجالات التي تولد نموا اقتصاديا متوازنا لفروع الاقتصاد.¹

فبالنسبة للدول الاشتراكية يلعب الاستثمار العام دورا كبيرا ، ومن ثم تبرز أهمية السياسة المالية بصفة عامة والسياسة الإنفاقية بصفة خاصة في إشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع من خلال قيام الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد أوضح كل من " Karl Marx (1883/1818) " ورفيقه " Engels (1895/1820) " أن الاشتراكية هي نظام اقتصادي واجتماعي بحيث يكون هدف الإنتاج هو تلبية حاجات الناس بدلا من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الإنتاج، وذلك وفق سياسة عامة تعتمد على التخطيط الشامل ، وأن هذا الأسلوب الاقتصادي يساهم في المساواة بين طبقات المجتمع ونبد التناحرات الطبقية.

إن النفقات العامة في الدول الاشتراكية تُخصص لجوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل القومي، إذ يتم ترتيب قنوات الانفاق العام في الميزانية العامة تبعا لأهميتها كما يلي:²

1- النفقات على الجانب الإنتاجي (الإنفاق الاستثماري الإنتاجي): وهي نفقات موجهة لتوسيع الانتاج، والإستثمار في مجالات الصناعة، الزراعة، البناء والنقل وهي تفوق 40% من الميزانية العامة في غالب الأحيان.

2- نفقات في المجال غير الانتاجي وتضم:

أ- الانفاق الاستثماري غير الانتاجي: تلك النفقات الموجهة لخدمات الصحة ، التعليم والثقافة.
ب- الاستهلاك العام: وهي النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية لفتات المجتمع كالضمان الاجتماعي، الإعانات... الخ.

وبالتالي فقد أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دورا كبيرا، وهو ما أصبح يعرف بالدولة المنتجة، وأدى ذلك الى تطور في نظره الى النظام المالي للدولة ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق العام التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة:

¹ - بلقاسم رابح، محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999 ص61.

² - شاكر محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 21 22.

- تولى الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وأدائها في ذلك القطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني، الذي بدوره يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري يقود إلى نمو الناتج القومي.
 - يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد ويهدف تحقيق المصلحة العامة.
 - كبر حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مناحي الحياة وتهتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية معا.
- من ناحية أخرى ينتقد بعض الباحثين والمتبعين لشأن الاقتصاد العالمي عامة و النظام الاشتراكي خاصة بأنه لم يفلح في مواجهة التطورات الحاصلة في العالم وغير قادر على الانفتاح على المتغيرات التي من حوله، وأصبح يضعف أمام التحديات العالمية، بالإضافة إلى التدخل المفرط للدولة وبجهد كبير أثر بصفة سلبية على أدائها، كما أنه لم يعطي فرصة للقطاع الخاص وأصبح القطاع العام يتحمل كل هموم الاقتصاد وهذا ما كان وراء فشله وانهاره.

المطلب الخامس: الإنفاق العام في الفكر الإقتصادي الإسلامي:

إن البحث في مجال النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي يتطلب الجمع بين الدراسة الفقهية المنبثقة عن الشريعة الإسلامية السميحة والدراسة الاقتصادية المبنية على التنظير والبحوث الاقتصادية لإبراز المبادئ التي تؤثر على الظواهر الاقتصادية ومدى علاقتها ببعضها.

وكما هو معلوم أن دراسة النفقات العامة باعتبارها أداة لإشباع الحاجات العامة، يتطلب ذلك أن تكون هناك قواعد وضوابط تحكم هذه العملية بالتزام الأحكام الشرعية في الإنفاق، والالتزام بالعدالة، مع مراعاة تناسب النفقات مع الأحوال المالية والاقتصادية للدولة.

وقد جاء في عديد الدراسات الفقهية فمثلا "لليومي" في شروط عقد النفقة العامة على أن "النفقة العامة هي كل مال تنفقه الدولة الإسلامية له منفعة مباحة شرعا لذلك يجوز دفع أجور ونفقات الأفراد الذين يقدمون خدمات عامة للدولة نقدا أو عينا"¹ وبالتالي لا يشترط أن تكون النفقة العامة نقدا فقط

¹ - زكرياء بيومي، المالية العامة الإسلامية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص 417.

فيمكن أن تكون عينية كذلك. وضرورة ان تكون النفقة للنفق العام لقول الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين أن "لا يجوز صرف شيء من أموال بيت المال إلا لما فيه مصلحة عامة".¹ وبصفة أدق يعرف الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الإسلامي على أنه إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة،² و منه قوله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْفُتُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾³، و أن يتم هذا الإنفاق في جميع أشكاله وصوره وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ومن أهم ما جاء به الفكر الاقتصادي الإسلامي في هذا المجال:

1- ملائمة الإنفاق العام للحالة الاقتصادية للدولة :

يقضي مبدأ الملائمة أن يكون الإنفاق العام في حدود القدرة المالية للدولة، ففي حالة الوفرة ووجود الموارد في بيت المال يجب على ولي الأمر ألا يجرم شعبه من الثروة التي أنعم الله بها على خلقه و منه قوله تعالى ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾⁴، أما في حالة الكساد فينبغي أن يكون الإنفاق بما يلائم الحالة الاقتصادية، فيوفر الضروريات فإن وفرت انتقل إلى الكماليات و هكذا.

2- الفرق بين الإنفاق العام للدولة و الإنفاق الخاص بالزكاة :

الإنفاق العام من الإيرادات العامة. كالجزية والخراج والعشور والفيء⁵. هو إنفاق عام غير مخصص لوجوه معينة، يوجه لجميع أوجه الإنفاق التي يتطلبها نشاط الحكومة و مصالح الرعية بوجه عام. أما الإنفاق العام من الإيرادات الخاصة بالزكاة و خمس الغنائم هو، إنفاق خاص بالأصناف الثمانية⁶ الذين ورد ذكرهم في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَصَدَقَاتُ لِفُقَرَاءٍ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْعَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ﴾⁷.

¹ - أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، مجلد الثاني، مكتبة ومطبعة كرايطة فوتراسماراع، القاهرة، ص14.

² - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر -دراسة تطبيقية-، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص189.

³ - سورة البقرة، الآية195.

⁴ - سورة النور، من الآية 33.

⁵ - شوقي عبده الساهي الفكر الإسلامي والإدارة المالية العامة، مطبعة أبناء وهبة حسان للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص73.

⁶ - شادي خليفة محمد الأحمد، الانفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1999، ص09.

⁷ - سورة التوبة، من الآية60.

3- القائمون على النفقات العامة:

أي اختيار أفضل العناصر القائمة على المال العام وذلك حتى يحسنوا إنفاقه في محله، وفي ذلك يقول تعالى ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾¹ ، و تأسيسا على ذلك وضع الفكر الإسلامي شروطا فمن يتولى أمر النفقات العامة للدولة موضحا بذلك تحديد واجبات الوظيفة وحقوقها، واختصاصات القائمين بها، كي تساهم هذه النفقات في نجاح تنفيذ الميزانية العامة للدولة وتحقيق الأهداف المرجوة منها. وبالتالي يجب على ولي الأمر أن يأخذ في الحسبان عند اختيار العاملين على المال العام من تتوافر لديهم القيم الأخلاقية الحسنة والكفاءة²

4- ترشيد الإنفاق العام:

لقد تطرق الفكر الإسلامي إلى موضوع ترشيد الإنفاق العام قبل الأفكار السابقة الذكر و أوجب على الفرد المسلم الحذر في صرف المال العام وأن يستثمره أحسن استثمار لكي يكون له عائد وفائدة على الأفراد الآخرين. وذلك وفق القواعد والحدود التي أوجبهها المشرع ، كما أوجب على كل فرد أن يحمي المال العام من التعرض للإسراف والتقتير الذي هو منهي عنه في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾³ ، فالإسراف هو تجاوز حد الكرم وصرف الأموال الزائدة عن الحاجة ، أما التقتير هو التضييق في الإنفاق ومنع الواجب، والأصل هو الوسط بين ذلك⁴ كما أن الفكر الإسلامي حرص على ضرورة العدل في الإنفاق العام بين الناس لأنه من أسباب العمارة في الأرض ، حيث شاع استخدام كلمة العمارة دلالة على التنمية وفي ذلك قوله تعالى ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾⁵ وفي هذه الآية طلب للعمارة في قوله تعالى « واستعمركم » وهو طلب مطلق من الله تعالى ،ومن ثم يكون على سبيل الوجوب. و يقول في ذلك علي بن أبي طالب

1 - سورة النساء ، الآية رقم 05.

2 - حسين حسن شحاتة ، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار النشر للجامعات ، 1999 ، ص71

3 - سورة الفرقان ، الآية رقم 67.

4 - الإمام القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله ، تفسير البيضاوي ، الجزء الرابع ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 196 ، لبنان ، ص227.

5 - سورة هود ، الآية رقم 61.

كرّم الله وجهه لواليه بمصر» و«ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرج البلاد»¹

وكان من أوائل الذين انشغلوا بالتنمية الاقتصادية عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته المشهورة حيث ربط بين العمارة والعدل في الإنفاق، نذكر منها قوله « لا سبيل إلى المال إلا بالعمارة، ولا سبيل إلى العمارة إلا بالعدل... » وكان هذا في القرن الرابع عشر ميلادي، وكذلك أحمد الدلجي في كتابه « الفلاحة والمفلوكون » أي الفقر والفقراء في القرن الخامس عشر ميلادي.²

وخلاصة القول أن الفكر الإسلامي وضع ضوابط وقواعد مأخوذة من الشريعة الإسلامية تحدد طرق إنفاق المال العام التي تساهم في رفع مستوى أفراد المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية و السياسية.

المبحث الثاني : سياسة الإنفاق العام ... مفاهيم ومبادئ أساسية.

يعتبر الإنفاق العام الشريان الرئيسي للدولة والمحرك المهم لأنشطتها المختلفة ، وإذا أردنا التعرف على مدى فاعلية الدولة وتأثيرها في المجتمع ، فما علينا سوى دراسة مستوى تطور الإنفاق العام فيها ومدى تناسقه مع السياسات الاقتصادية الأخرى. فقد أدى تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة عبر الفكر الاقتصادي بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي - كما سبق وأن أشرنا في المبحث الأول- فقد أصبحت مساهمة النفقة العامة جد مهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اتسع نطاقها ولم يعد مقصورا على الصور التقليدية وأصبحت من أهم وسائل السياسة المالية وأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية الحديثة.

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك ما سوف نتعرض له من خلال هذا المبحث.

¹ - عبد الهادي النجار ، الإسلام والإقتصاد ، عالم المعرفة للطباعة والنشر ، الكويت ، 1983 ، ص 61.

² - المرجع السابق ، ص 61.

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة:

للنفقة العامة تعاريف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي:

- 1- " النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"¹
 - 2- " النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"²
 - 3- تعرف النفقة العامة كذلك على أنها " تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة"³
- ويتضح من هذه التعاريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث أركان أو عناصر وهي العنصر الأول أن النفقة العامة مبلغ نقدي، أما العنصر الثاني أن النفقة العامة تصدر من الدولة أو أي شخص معنوي وأخيرا العنصر الثالث أن النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة . وفي ما يلي شرح لكل عنصر من العناصر السالفة الذكر:

الفرع الأول : النفقة العامة مبلغ نقدي:

إن قيام الدولة أو تنظيماتها الإدارية بوظيفتها المالية من خلال الإنفاق العام لسداد وإشباع حاجة عامة إنما يتطلب مبلغ نقدي، واستخدام النقود أصبح هو الشكل المقبول ومسألة طبيعية طالما أن جميع المعاملات الاقتصادية في عالمنا المعاصر تتم في ظل الاقتصاد النقدي، وعلى هذا الأساس فإن كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاج، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في خانة النفقة العامة.

والصفة النقدية للإنفاق العام هي بخلاف ما كان يتبع قديما من استعمال المواطنين وإلزامهم بأداء الخدمات مقابل شيء معنوي أو مادي، كأن تمنحهم الدولة جزءا من الأملاك العامة أو بعض

1 - حسن مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001 ، ص 11 .

2 - حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية ، 2000 ، ص 378 .

3 - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 65.

الامتيازات الشرفية، إلا أن هذا الوضع قد اختفى بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة* وقد أدى التطور إلى انتقال النظام الاقتصادي إلى الاقتصاد النقدي، وأصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات وأداة للتبادل وأصبح الإنفاق العام والإيراد العام في الشكل الغالب يتم بشكل نقدي.

الفرع الثاني : النفقة العامة تصدر من الذمة المالية للدولة أو أي شخص معنوي عام:

العنصر الثاني من الأركان المحددة للنفقة العامة هو صدورها من الذمة المالية للدولة أي شخص معنوي عام (يخضع للقانون العام)²، أو أي هيئة عمومية (أو مفوض عنها)³. وعلى هذا فإنه لا تعد نفقة عامة التي يصرفها الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الخاصة (الخاضعة للقانون الخاص) حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق منفعة عامة، كأن يقوم شخص أو مؤسسة خاصة بتقديم خدمة ذات منفعة عامة، مثل توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب أو شق الطرقات (مثل المؤسسات الخيرية)⁴.

وقد أصبحت هذه النقطة موضع نقاش في الفكر المالي ، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، يركز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة، وهو ما يطلق عليه المعيار الوظيفي أو الموضوعي.⁵

أ- المعيار القانوني والإداري: (Le Critère Organique) أي الطبيعة القانونية للجهة التي

تقوم بالإنفاق ما إذا كانت عامة أو خاصة، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أي شخص يخضع للقانون العام أو شخص معنوي عام، وهي الدولة وكل هيئة عامة تابعة لها. أما النفقات الخاصة إذا قام بها الأفراد والمؤسسات الخاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد بخلاف النفقة العامة الصادرة عن شخص معنوي بهدف تحقيق منفعة عامة.

ب- المعيار الوظيفي أو الموضوعي: (Le Critère Fonctionnel) ويستند هذا المعيار

أساساً على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية

* نظام المقايضة كان سائداً قبل ظهور النقود ويعتمد على التبادل العيني للسلع، أي مبادلة سلعة بسلعة أخرى لها نفس المنفعة.

² - المرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص 319.

³ - Daniela L. Constantin, Raluca Petrescu, Claudiu Herteliu, Alina Iosif, Alina Profiroiu, The services of general interest in Romania legal and institutional aspects at national and territorial level, 52nd congress of European regional science association, August 21-25, Bratislava, slovakia, 2012, p1.

⁴ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

⁵ - خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان ، 2007، ص56.

للشخص القائم به، حيث تحدد طبيعة النفقات العامة طبقاً لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات ، وبالتالي تعتبر النفقات العامة التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية ، أو أشخاص خاصين مفوضين من طرف الدولة. أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات العامة في الظروف نفسها التي يقوم القطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها نفقات خاصة.

الفرع الثالث : النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة:

العنصر الثالث ألا وهو ضرورة تحقيق المنفعة العمومية مثل توفير الكهرباء، الماء، النقل... الخ.¹، أو ما يطلق عليها بالسلع العمومية في الأدبيات الاقتصادية "Public Goods"² للسلعة العمومية خاصيتين أساسيتين هما:³

○ غير قابلة للاستثناء: يعني أنه من الصعب استبعاد أي شخص من الاستفادة من هذه

السلعة أو الخدمة حتى لو كان الشخص لا يدفع ثمن ذلك

○ عدم التنافس: يعني أن استهلاك هذه السلعة أو الخدمة من قبل شخص واحد لا يمنع

استهلاكها من قبل أشخاص آخرين، في الواقع، جميع الأفراد تستهلك نفس الكمية في

وقت واحد من هذه السلعة أو الخدمة.

ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل إعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية... الخ. كما قد يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة، محاربة التضخم، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة. فجميع هذه الأهداف وأخرى والتي يتقرر في نطاقها الإنفاق العام يتم تحقيق منفعة عامة لأفراد المجتمع وإذا انتفت المنفعة العامة من أشخاص القانون العام فإن إنفاقهم لا يعد إنفاقاً عاماً. كما أن النفع العام يمكن تلخيصه في توفير السلع العمومية ، فقد حددت الأمم المتحدة أربع سلع عمومية ليس على سبيل الحصر ، وتتمثل فيما يلي:⁴

¹ - Daniela L. Constantin, Raluca Petrescu, Claudiu Herteliu, Alina Iosif, Alina Profiroiu, The services of general interest in Romania legal and institutional aspects at national and territorial level, op.cit, p1.

² - Plus pertinent pour l'information peut être consulté: Randall G. Holcombe, A Theory of the Theory of Public Goods , Review of Austrian Economics 10, no. 1 (1997): 1-22.

³ - Laurence S . Seidman, PUBLIC FINANCE, McGraw-Hill/Irwin, New York,,2009,p58

⁴ - Jaques fontanel, Analyse des politiques économiques, op.,p101.

- الصحة.
- المعرفة.
- المعلومات.
- البيئة الآمنة

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة :

إن تطور مفهوم الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نتيجة تعدد أوجه الإنفاق العام وصوره، واختلاف آثاره. ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تطوير هذا التقسيم مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائماً على أسس واضحة ومنطقية ، وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراضاً متعددة وتحقق أهدافاً منشودة. حيث أشار "Anwar Shah(2005)"¹ أن الطريقة المثلى في تقسيم النفقات العامة تتم من خلال الآثار التي تنتجها النفقات العامة . كما أن إعداد الميزانية العامة يستلزم إيجاد تصنيف شامل يحوي في طياته كل وظائف الدولة التي تسهر على تأديتها.

بالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تُظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين:²

الفرع الأول: المعيار الاقتصادي:

إن أهمية إعداد الميزانيات العامة السنوية ، يلزم الدولة إيجاد تصنيف يحوي جميع وظائف الدولة التي تقوم بها، ويعتبر التصنيف الاقتصادي أهم هذه التصنيفات، نظراً لاعتباره معيار حديث و حركي ومتطور مع الظروف الاقتصادية ، ووفقاً لهذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد إلى عدد من المعايير أهمها:

- معيار طبيعة النفقة العامة.
- معيار دورية النفقة العامة.
- معيار الغرض من النفقة العامة.

¹ - Anwar Shah, Public expenditure analysis –public sector governance and accountability series , , The International Bank for Reconstruction and Development, Library of Congress Cataloging-in-Publications Data,2005,p17.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 2008،ص469.

وفيما يلي توضيح لهذا التصنيف وفق للشكل البياني رقم (3):
الشكل البياني رقم (1-3): التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة.



مصدر: محمد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع بيروت، 2008، ص470.

أولاً: معيار طبيعة النفقة العامة:

1- النفقات الحقيقية: وهي تشمل النفقات في سبيل حصول الدولة على السلع والخدمات الانتاجية (الأرض، العمل، رأس المال) لقيامها بوظائفها التقليدية والحديثة من أمن ودفاع وعدالة وكذلك إقامة المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية ذات النفع العام كإنشاء الطرق والمستشفيات والمدارس والجامعات... الخ. كلها تعتبر نفقات حقيقية. وقد أطلق بعض الكتاب مثل "Laufenburger" على هذه النفقات إسم -النفقات المنشأة للخدمات - ليؤكد أن الدولة تنتظر من وراء إنفاقها الحصول على خدمات ومنافع مباشرة.¹

2- النفقات التحويلية: تتمثل هذه المجموعة من النفقات في النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي، القطاع المنزلي، القطاع الإنتاجي، وقطاع العالم الخارجي. وذلك بدون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني، وبناءاً على ذلك فإنها لا تعتبر عنصراً من عناصر الدخل الوطني، بالرغم من أنها تمثل دخلاً إضافياً لمن يحصل عليها دون مطالبة مستلمي تلك الدخول بتقديم أي نوع من الخدمات أو السلع في المقابل. وحسب تقرير سنوي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) لسنة 2004 أن النفقات التحويلية لكل من

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006، ص66.

الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 14.8% من الناتج المحلي الاجمالي وفرنسا 28.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الدنمارك 29.2%¹.

وبصفة عامة استنادا إلى الهدف من إنفاق المدفوعات التحويلية يمكن تقسيمها إلى ثلاث أشكال:

- ✓ نفقات تحويلية اقتصادية: مثل الإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية.
- ✓ نفقات تحويلية اجتماعية: مثل إعانات البطالة، معاشات التقاعد.
- ✓ نفقات تحويلية مالية: مثل فوائد الدين العام.

ثانيا: معيار دورية النفقة العامة:

يمكن تقسيم النفقات العامة للدولة إلى نفقات جارية (عادية) ونفقات رأسمالية (استثمارية)².

1- النفقات العامة الجارية: وهي تشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات العمومية، فغالبيتها تتسم بالدورية والتكرار ويطلق عليها اسم "النفقات العادية"، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية.

2- النفقات العامة الرأسمالية: هذه النفقات ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي ومنها الإنفاق على المشاريع التنموية، والنفقات الاستثنائية والتي تتطلبها الاحتياجات الطارئة كالنفقات الحربية ونفقات إصلاح الأضرار ونفقات مكافحة البطالة، ونفقات الإنعاش الاقتصادي، ويطلق على هذا الصنف من النفقات العامة إسم النفقات "غير العادية".

ثالثا: معيار الغرض من النفقة العامة:

استنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات :

1- النفقة العامة الإدارية: والتي تتضمن كافة النفقات العامة اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية وتشمل هذه النفقات المرتبات والأجور ومصاريف التمثيل الدبلوماسي وكل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها العادية.

¹ - Inge Kaul, Pedro Conceição, The New Public Finance, the united nation development programme, new york,2006,p119.

² - Omar BELKHEIRI, Support de cours Macro II, université Abdelmalek Essaad,2007,p17

2- النفقة العامة الاقتصادية: وهي النفقات العامة التي تنفقها الدولة تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام.

3- النفقة العامة الاجتماعية: وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة ، واستنادا إلى ذلك فإن غالبية نفقات الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل إعانات الفقراء ، وإعانات الرعاية الصحية ، والإعانات الخاصة بالتعليم... الخ.

الفرع الثاني: المعيار الوضعي أو العملي:

يقصد بتصنيف النفقات العامة وفق المعيار الوضعي أو العملي ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن بين أهم تلك التقسيمات :

أولا: التقسيم الإداري "Classification by Organization Unit"

وفق هذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حيث يخصص كل باب لجهة إدارية أو وزارة معينة فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب معين ووزارة الأمن الداخلي كذلك باب خاص بها ، ووزارة التعليم العالي باب محدد بها... وهكذا. وكل باب خاص بوزارة معينة ينقسم إلى فروع انفاقية ، وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة أقل في مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد.

ثانيا: التقسيم النوعي "Classification by Object class"

وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات انفاقية وهي :

- ◀ نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور والمرتببات .
- ◀ نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية.
- ◀ نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية.

ثالثا: التقسيم الوظيفي "Fonctional Classification"

التقسيم الوظيفي للنفقات العامة يعتبر أداة مراقبة للاقتصاد الكلي هذه الطريقة تقدم لنا نظرة شاملة عن مجال تدخل الدولة ، والهدف الأساسي هو تسهيل دراسة حجم كل وظيفة ، ومعرفة مدى اهتمام الدولة بوظيفة دون أخرى من خلال حجم الامكانيات المالية المعتمدة في ذلك.¹

وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة إلى مجموعات انفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتم تحقيق هذا التقسيم بالميزانية العامة فان الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة. أو ما يسمى مدونة النشاطات، والتي تعبر عن مجالات تدخل الدولة² وعادة تقسم وظائف الدولة إلى الوظيفة السيادية ووظيفة الخدمات العامة (كوظيفة الصحة والتعليم والسكن...)، ووظيفة الأمن والدفاع... الخ.

وفيما يلي يوضح الجدول الموالي نسبة النفقات العامة المبوبة وفق التصنيف الوظيفي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

الجدول رقم (1-1):التصنيف الوظيفي للنفقات العامة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE كسبة من GDP

السنوات	2003	2005	2007	2009	الإنفاق العام
	1	0.9	0.7	1.1	النفقات العامة الموجهة للبطالين.
	9.2	9	9.3	9.4	نفقات الضمان الاجتماعي
	5.8	5.8	5.8	6.6	النفقات العامة الموجهة لقطاع الصحة
	-	-	19.2	22.1	النفقات العامة الاجتماعية

Source: OCDE, Statistiques, sur le site web: www.oecd.org/fr/statistiques/, consulté le 18/02/2014,

ويتم توزيع النفقات العامة على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهات الإدارية التي ستقوم بتأدية هذه الوظائف، فالوظيفة الواحدة قد يتم تأديتها من طرف أكثر من جهة ، فمثلا وظيفة الصحة يمكن أن يتم تأديتها من قبل وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم (الصحة المدرسية) ووزارة الدفاع (لتأدية خدمات صحية للأفراد الجيش) وهكذا.

¹ - Georges Decaudin et Jean-Paul Milot, Les dépenses publiques selon leur fonction, revue Economie et statistique, N°136,press, Septembre 1981,p53.

² - Ibid,p54.

- كما أن تسيير النفقات العامة يعتمد على عوامل اساسية فيما يخص التنفيذ وهي:¹
- 1- القرارات الاستراتيجية في ما يخص تسيير النفقات تتم من طرف رئيس السلطة التنفيذية (الحكومة) ومجلس الحكومة.
 - 2- الوزير المكلف بالمالية يقوم بالإشراف على التسيير الميزاني ويضمن الانضباط الميزاني العام.
 - 3- الوزارات هي المسؤولة على رسم السياسات العمومية، كل في مجاله وضمان الخدمات العمومية بكفاءة.

المطلب الثالث : ضوابط الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه:

يخضع تحديد النفقات العامة للدولة لمجموعة من الأسس و الضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجة العامة، بالإضافة إلى عوامل تساهم في تحديد حجم الإنفاق المراد صرفه في الفترة المقبلة. ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهم ضوابط الإنفاق العام في الفرع الأول والعوامل المؤثرة فيه من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العام:

إن قيام الدولة ومختلف هيئاتها بصرف النفقات العامة يستدعي منها احترام والتزام بعض الضوابط حتى يكون هذا الانفاق محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة، وهذه الضوابط يمكن إجمالها في ضرورة أن تستهدف هذه النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع، بتوخي الاقتصاد في هذه النفقات ، مع إحكام الرقابة أثناء الانفاق.

أولاً: ضابط المنفعة:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الانفاق العام دائماً في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة ، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الانفاق لا مبرر له.²

وهناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الانفاق العام نورد منها ما يلي:³

¹ -Daniel TOMMASI, Gestion des dépenses publiques dans les pays en développement, Un outil au service du financement des politiques publiques op.cit,p8.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره ، ص51.

³ - نواز عبد الرحمن الهبتي ، مرجع سبق ذكره ، ص40.

أ- الاتجاه الشخصي: من خلال هذا الاتجاه يتم قياس المنفعة التي يُدرها الإنفاق العام من خلال إجراء عملية مقارنة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن ممارسة الحكومة والناتج عندما يترك هذا الإنفاق في يد الخواص، ولكن يلاقي هذا الاتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة.

ب- الاتجاه الموضوعي: ووفق هذا الاتجاه الذي يقوم على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مساير لتزايد نسبة النفقات العامة، فإن هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة. والعكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له أثر على النمو الاقتصادي فهذا يعتبر إنفاق في غير موضعه وليس له نفع على المجتمع.

ثانيا: ضابط الاقتصاد في النفقات العامة:

يعد ضابط الاقتصاد في النفقة العامة شرطا ضروريا لابد منه ويقصد به التزام القائمين على عملية الإنفاق (الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير والإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العامة، ويقف وراءها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة إلى جانب جهاز إداري كفء وعند المسؤولية.

وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة.¹

غير أن الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها، ولكنه يقصد به حسن التدبير وعدم الإسراف والتبذير، والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، فالتبذير يؤدي إلى ضياع الأموال العمومية في أوجه غير مجدية، وهذا متفشي خاصة في الدول المتخلفة، مما يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الحكومة وبالتالي يؤدي بهم إلى التهرب من دفع الضرائب.

ثالثا: ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي

والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة):

حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها، وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى.

¹ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

هذا من جهة أما من جهة أخرى ، يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة وعادة ما تأخذ ثلاثة أشكال وهي: ¹

❖ الرقابة الإدارية: تتم هذه الرقابة من طرف الرؤساء على مرؤوسيههم وكذلك من طرف وزارة المالية أو إحدى تنظيماته من خلال إجراء عمليات رقابية لكل الجهات التي تستعمل المال العام وتكون هذه الرقابة سابقة لتنفيذ النفقات.

❖ الرقابة التشريعية (البرلمانية): والتي يتولاها البرلمان من خلال متابعة تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة ، وإيفاد لجان للمراقبة على أرض الواقع، كما له الحق في استجواب الوزراء على عمليات الإنجاز.

❖ الرقابة المحاسبية (المستقلة): تتولى هذه الرقابة جهات مستقلة غير خاضعة لأي جهة ومتخصصة وذات صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة على تنفيذ النفقات العامة وفق ما تنص عليه القوانين المعتمدة للعملية المالية في الدولة و التأكيد على ضرورة احترام قواعد التنفيذ، ويعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة أكثر فعالية بحيث تقدم تقرير سنوي حول الوضعية ويوجه للجهات المختصة لتطبيق القوانين على الجهات المخالفة.

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الإنفاق العام:

تعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة الأساسية ضمن السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور.

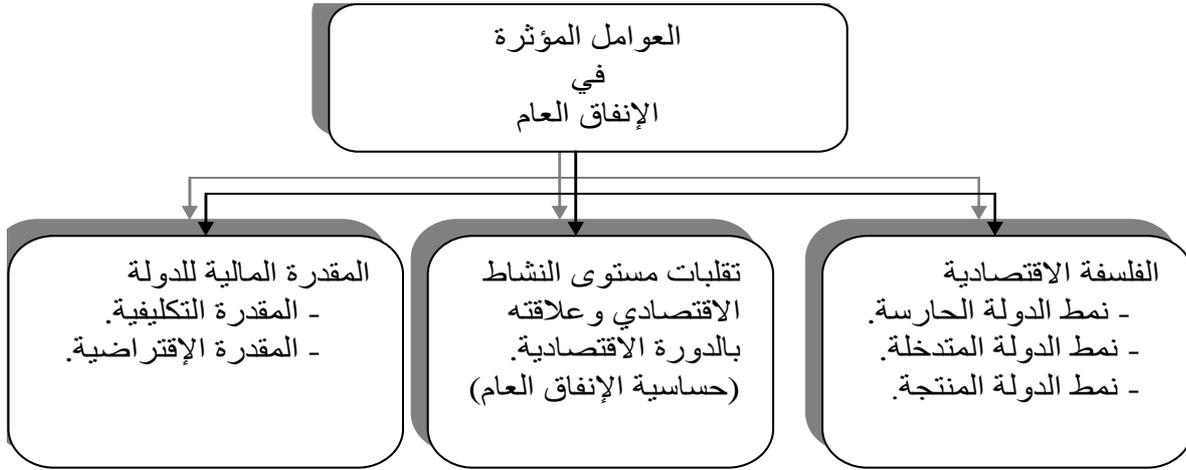
وهناك اعتقاد يقول أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال [25-5] إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالإختبارات الميدانية.²

وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول موضحة من خلال الشكل البياني التالي:

¹ -عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام- دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1992، لبنان ، ص 85.

² -عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص183.

الشكل البياني رقم (1-4): العوامل المؤثرة في الإنفاق العام :



المصدر: نواز عبد الرحمن الهيبي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره، ص43.

أولاً: الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي :

ان الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي ، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الإشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة ، الدولة المنتجة).

فكما فصلنا في المبحث الأول فانه في ظل الدولة الحارسة التي تتبنى أسلوب المالية المحايدة والتي تحصر الوظائف الأساسية للدولة (الأمن ، الدفاع ، العدالة) فان حدود الإنفاق العام سوف تقتصر على تلك الوظائف .

أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة التي تؤمن بضرورة استخدام السياسات الملائمة للوصول إلى التشغيل الكامل والاستقرار و التوازن الاقتصاديين وبالتالي يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة. وفيما يتعلق بالدولة المنتجة التي تركز على مفهوم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فان حصة النفقات العامة تتسع حتى تستوعب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.

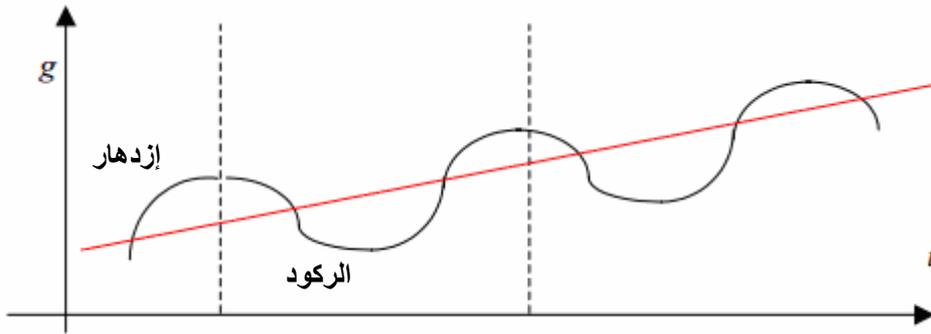
ثانياً: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية:

يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية، "cycle économique" وهي عبارة تستخدم لوصف التقلبات في الإنتاج الكلي وتحسب من خلال أو بالقياس إلى الارتفاع أو الانخفاض في الناتج الاجمالي الحقيقي.¹ وقد عرفها كذلك الاقتصاديان "Buens" و "Mitchell" بأنها نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي التي فيها العمل منفذ بشكل

¹-David N. Hyman Economics ,Fourth Edition, McGraw-Hill, New York 1997.P495..

خاص في المؤسسات الخاصة¹ للدولة وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي، وبعبارة أخرى فإن الدورة الاقتصادية* هي فترة زمنية تتميز بالحركة إلى الأعلى وإلى الأسفل في المقاييس الكلية للناتج الاقتصادي والدخل الجاري.² و يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي:

الشكل البياني: قم (1-5): مسار الدورة الاقتصادية.



Source: Frédéric Docquier, introduction à la macroéconomie, Lille, 2005 p10.

من خلال حركة الدورة الاقتصادية وتباين مستوى النشاط الاقتصادي بين فترات الإزدهار والركود³ له تأثير في رسم حدود النفقات العامة ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات العامة من درجة استجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والذي يوصف بـ "حساسية النفقات العامة". وفي خضم تتبع آثار الأزمات المالية العالمية ومدى تأثر ميزانيات دول العالم بها وخاصة فيما يخص الإنفاق العام، حيث أجريت دراسة من قبل البنك الدولي والتي تعرض تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية قبل وأثناء وعقب الأزمة لعينة من 25 أزمة بين نهاية 1970 ومنتصف التسعينيات، يظهر الشكل رقم () تطور عجز

¹-R- Gordon. Nbeer, The American Business Cycle, New York,-1986- P3

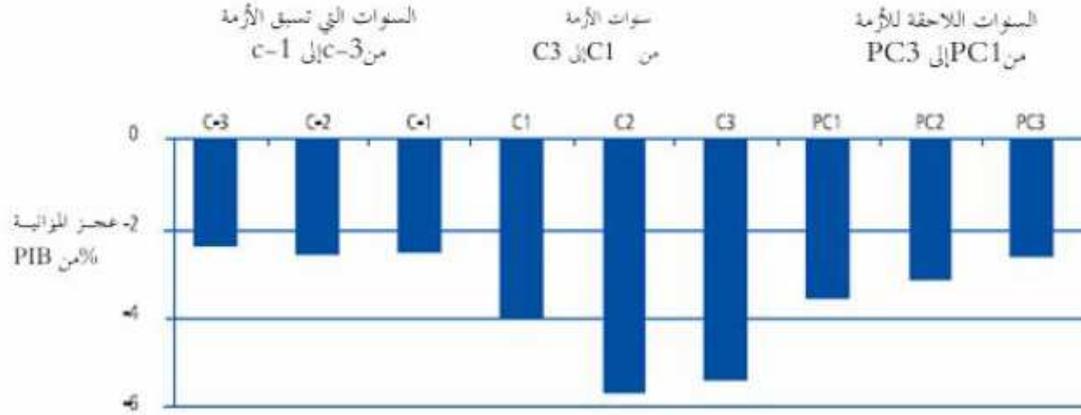
* - الدورة الاقتصادية (أو دورة العمال "Business cycle") أول من استخدم مصطلح الدورة الاقتصادية هو الاقتصادي الفرنسي "Clement Juglar" (1905/1819) والتي أسماها بالدورات التجارية ونشر كتابا بعنوان "Crises commerciales et leur retour périodique" في عام 1862، وعناك نوعين من الدورات الاقتصادية: دورات قصيرة الأجل، وتقسّم بدورها إلى دورات قصيرة كبرى حيث أوضح "Juglar" أنها تدوم ما بين 07 و 11 سنة، والدورات القصيرة الصغرى أوضح الاقتصادي الأمريكي "Kitchin (1923)" أنها دورات تدوم ما بين 03 و 05 سنوات. أما النوع الثاني فهو الدورات طويلة الأجل فقد أوضح الاقتصادي الروسي "Kondratieff (1926)" أنها تدوم ما بين 40 و 60 سنة تمت تسميتها بـ "الحركات الكوندراتيفية".

² - وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي،-النظرية والتطبيق-الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2010، ص150

³ - الإزدهار الاقتصادي هو الموقع المرتفع من الدورة الاقتصادية الذي يتميز بانخفاض معدلات البطالة وارتفاع معدلات الناتج المحلي الحقيقي. أما الركود الاقتصادي "Recession" هو موقع منخفض من الدورة الاقتصادية وفيها يتباطأ معدل النمو وقد يتناقض الناتج المحلي الحقيقي مع ارتفاع معدل البطالة، أما حالات الركود الشديد تسمى بالكساد "Depression" والذي يستغرق فترة زمنية طويلة

الميزانية من 2% من قيمة PIB قبل الأزمة ، ليلعب أوجه في السنة الثانية للأزمة حيث بلغ حوالي 6% ، وحتى السنة الثالثة بعد الأزمة اقترب عجز الميزانية من قيمته المسجلة قبل الأزمة.¹

الشكل البياني رقم (1-6): الأزمات وتزايد الإنفاق العام وعجز الميزانية في دول العالم.



Source: K.Michael Finger et Ludger Shuknecht, Commerce, Finance et crises Financières-Organisation Mondiale du Commerce 1999-p47.

حيث تختلف مسارات هذه الحساسية تبعاً لنوعية الإنفاق العام كما يلي :

← حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة :

يأخذ مسار حساسية الإنفاق العام الجاري على الإدارة العامة مساراً مشابهاً لمسار مستوى النشاط الاقتصادي ، أي أنه عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الازدهار والانتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد والعكس صحيح.

← حساسية الإنفاق الاجتماعي :

يأخذ مسار حساسية الإنفاق العام الاجتماعي اتجاهها معاكساً لمسار النشاط الاقتصادي ، أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الانتعاش فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصيصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي ، أما في حالة هبوط مستوى النشاط وصولاً إلى حالة الكساد فإن الحكومة تجد نفسها ملزمة بزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة وفقر اجتماعي عن طريق الإعانات.

¹ - نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية- أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة، 2013، ص39.

◀ - حساسية الإنفاق الاقتصادي :

في الوقت الحالي وفي ظل الدور المهم للدولة في الحياة الاقتصادية فإن الإنفاق الاقتصادي يأخذ شكلا عكسيا للحالة الاقتصادية فيزيد هذا الإنفاق لمواجهة مظاهر حالة الكساد والعكس في حالة الانتعاش يقل فتتخذ إجراءات انكماشية.

ثالثا: المقدرة المالية للدولة :

وتعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه ، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الاعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام خلال الفترة المقبلة .

وتشكل المقدرة التكلفة (الطاقة الضريبية) وقدرة الدولة على الإقتراض العام أهم عناصر المقدرة المالية للدولة¹ كما هو موضح في الشكل البياني الموالي :

* - المقدرة التكلفة : نقصد بالمقدرة التكلفة للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية (المستوى الكلي)، أما المقدرة التكلفة للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي، (المستوى الجزئي)، ويتوقف على مستوى الدخل وطرق استخدامه.²

فقد يؤدي المعدل الضريبي المرتفع إلى تثبيط الدور الانتاجي للمؤسسات³ ، كما أن له آثار اجتماعية⁴ فقد نادى من قبل الطبيعيون بأن المعدل الأمثل للإقتطاع الضريبي لا يتجاوز 20% من دخل المكلف ، أما الاقتصاديين التقليديين فلقد حددوا تلك النسبة ب 10% ، أما الاقتصاديين المحدثين مثل الاقتصادي (Commin Clark) فقد حددها ب 25% من الدخل الوطني.⁵ وباعتبار أن هناك آثار سلبية لثقل العبء الضريبي على الفرد وقدرته المعيشية ، فإنه من الناحية الاقتصادية هناك حدود للضغط الضريبي لا ينبغي تجاوزها ، وقد اشار (Arthur Laffer) من خلال منحنى سمي باسمه

¹ - محمد الصغير بعلي ، يسري أبو العلي ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003، ص 27.

² - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، دار هومة للنشر ، 2003، ص 147.

³ - فرحي محمد ، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 1999 ، ص 157.

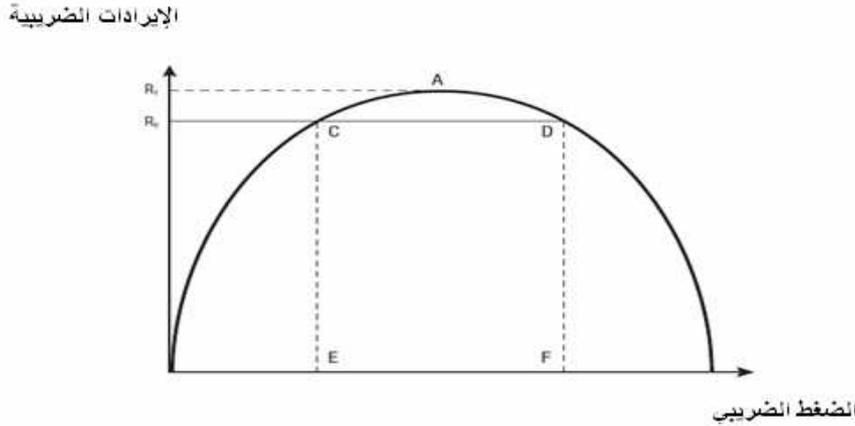
⁴ - Pierre P.Tremblay, Sisypke de financement de l'état, Presses de l'Université du Québec, 2005, p76.

^{*} - المعدل الأمثل للإقتطاع الضريبي هو ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، هذا من الناحية الاقتصادية ، أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها، بينما من الناحية الاجتماعية هو ذلك المعدل الذي لا يضر بالقدرة الشرائية للمكلف بالضريبة.

⁵ - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 141.

والذي " يلخص مقارنات على مستوى الاقتصاد الكلي بين تطور الإيرادات العامة للدولة ومعدل العام للإقتطاع الضريبي"¹، وذلك مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي

الشكل البياني رقم (7-1): منحنى "Laffer" :



Source: Pierre P.Tremblay, Sisyphus de financement de l'état, Presses de l'Université du Québec, 2005, p76.

من خلال المنحنى أعلاه يوضح أنه في المرحلة الأولى تكون هناك علاقة طردية بين التحصيل الضريبي ومستوى الضغط الضريبي، وتستمر العلاقة إلى أن تصل إلى النقطة A (أي أن معدل الضريبي المفروض يجب أن يعطي أكبر قدر من الإيرادات)² حيث يصل المعدل الضريبي إلى حده الأقصى يصبح فيه غير محفز للإنتاج ويؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

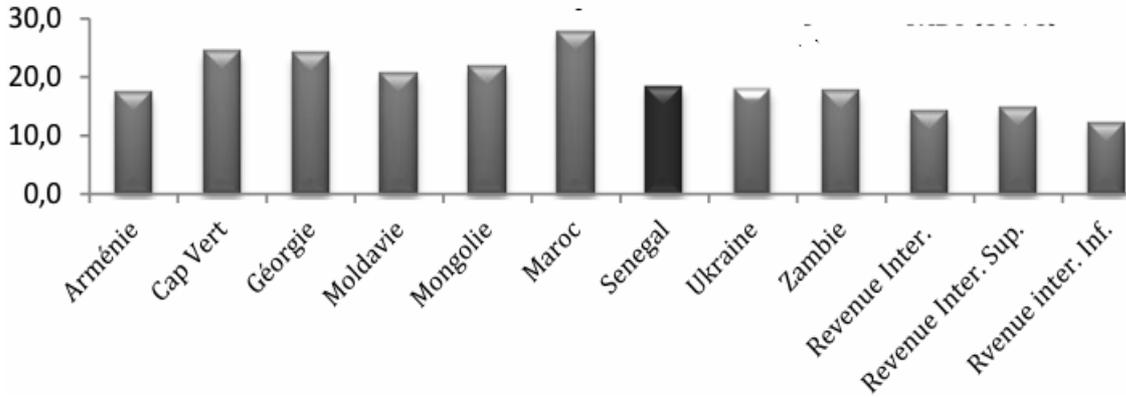
وبالموازاة مع أعمال " Laffer " ، حاول بعض المفكرين الاقتراب من تحديد هذا المعدل بدقة ومنهم "Dupuit" (1866/1804) الذي قدر بأنه : إذا تمت مضاعفة الضريبة ثلاث مرات فإن المنفعة المهدورة تصبح تسع مرات أكثر اعتباراً . وبقدر ما تكون المعدلات مرتفعة بقدر ما تكون مردوديتها أقل نسبياً، وإذا تم رفعها تدريجياً إنطلاقاً من الصفر إلى غاية رقم مبالغ فيه ، فإن حصيلتها تبدأ من العدم ثم ترتفع بشكل محسوس ثم تصل إلى أقصاها لتبدأ في الانخفاض تدريجياً إلى غاية الوصول إلى العدم (Bouvier1998) ، وفي نفس الاتجاه ذهبت أعمال (Ramsey 1920) ، (Boitew 1950) و (Harberger 1960) ... الخ.³

¹ - Thomas Piketty, « Les hauts revenus face aux modifications des taux marginaux supérieurs de l'impôt sur le revenu en France, 1970-1996 », Document de travail, n°9812, CEPREMAP, 1998, p8.

² - Célia Firmin, La courbe de Laffer, Revue d'étude politique, paris, p01.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص163.

والشكل البياني أدناه يوضح معدلات الضغط الضريبي في بعض دول العالم :
الشكل البياني رقم (1-8): معدل الغط الضريبي في بعض دول العالم.



Source: Idrissa DIAGNE, dépenses publiques besoin de rationalisation, revus eco, Avril 2013-No 001,p10

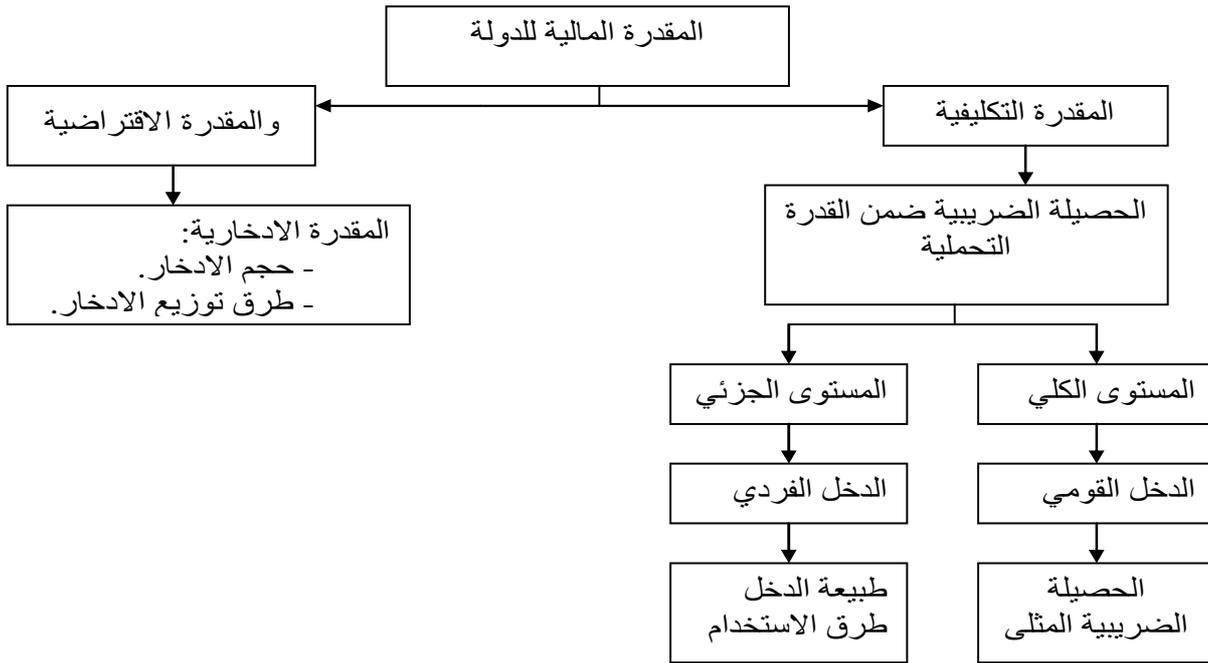
كما أن النظام الضريبي الأمثل له أهداف استراتيجية تتمثل في: (1)- زيادة الإيرادات لتمويل عمليات الحكومة. (2)- المساهمة في إعادة توزيع الثروة/الدخل. (3)- تشجيع أو تثبيط بعض الأنشطة الاقتصادية.¹

*- المقدرة الاقتراضية للدولة: وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام ، وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية، وعموماً فإن قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى الدوافع للاستثمار.²

¹ - Blanca Moreno-Dodson and Quentin Wodon, Public Finance for Poverty Reduction Concepts and Case Studies from Africa and Latin America, The International Bank for Reconstruction and Development, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Washington, DC,2008,p58.

² - نفس المرجع ، ص185.

الشكل البياني رقم(1-9): المقدره الماليه للدولة:



المصدر : نواز عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد الطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره ، ص47.

المبحث الثالث: آثار الإنفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي :

إن البحث عن الآثار التي تترتب على تطبيق الميزانية العامة حسب " R.A.Musgrave " يؤدي بنا إلى معرفة مفهوم هذا الأثر ومحل نشوءه من خلال الإيرادات والنفقات العامة.¹ ففي جانب النفقات العامة (محل دراستنا) فقد أصبحت مؤثرة في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففي العصر الحاضر تتجه الدول لاستخدام الإنفاق العام كأداة لتحقيق العديد من الأهداف ، وحقبة الأمر أن لكل نفقة آثارا محددة تنتجها في المجتمع ، ورغم تعددها سنقتصر في دراستنا على آثار النفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي ، لمعرفة الوقع المحتمل الذي يمكن أن تحدثه نفقة معينة . وتشمل هذه الدراسة آثار النفقات العامة المباشرة أما الآثار غير المباشرة (أثر المضاعف واثر المعجل سوف نتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث) :

وتشمل آثار النفقات العامة المباشرة على الإنتاج القومي والاستهلاك وسنقوم بدراسة هذه الآثار كل على حدة.

¹ - Bernard Bobe, Budget de l'Etat et redistribution des revenus, revue économique, Vol. 26, No. 1 (Jan., 1975, p6

المطلب الأول: آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي :

تحدث النفقات العامة آثارا مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك على الشكل التالي :

الفرع الأول: أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

هناك من النفقات العامة التي ترفع من قدرة الأفراد على العمل من خلال رفع الكفاءة والأهلية المهنية، وتأخذ هذه النفقات العامة شكلا نقديا وعينيا.¹

فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة، أما الشكل العيني للنفقات العامة، كالخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم و من ثم زيادة الدخل المخصص للادخار من هذه الدخول.²

كما أن النفقات العامة على هذه المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للإنتاج ، فهذه المرافق تهيئ الظروف التي يصعب بدونها الإنتاج، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي، فمن جهة تزيد هذه النفقات العامة من إمكانات الأفراد على الادخار ومن جهة أخرى تزيد من قدرة الأفراد على الاستثمار، إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار. وبالتالي فان تأثير النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل، وكذلك في قدرتهم على الادخار والاستثمار، ينتقل ليصيب الإنتاج القومي.

الفرع الثاني: آثار النفقات العامة على انتقال عناصر الإنتاج :

إن للنفقات العامة آثار على النتائج القومي من خلال تأثيرها على انتقال عناصر الإنتاج من مكان لآخر ومن استخدام لآخر . وذلك على النحو التالي :³

¹ - خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره ، ص91.

² - المرجع السابق ، ص91.

³ - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص93

1- إن الدور الوظيفي للدولة الذي يركز على إشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف المسطرة إنما يتطلب إعادة النظر في توزيع عناصر الإنتاج من مرافق عامة ووسائل الإنتاج لتساهم في بعث الانتعاش الاقتصادي.

2- وهناك أثر للنفقات العامة على الإنتاج القومي نتيجة انتقال عناصر الإنتاج إلى بعض الاستخدامات التي يعزف عنها القطاع الخاص أو يتوجه إليها بشكل أقل كمشاريع البحث العلمي والتدريب والتعليم والصحة، نظرا للصعوبات الموجودة بها كضخامة الاستثمارات و العراقيل الإدارية وقلة الأرباح بها. وبالتالي قيام الدولة بهذه المشاريع يكون له أثر على الإنتاج القومي.

3- توجيه الإنفاق العام صوب إنتاج السلع والخدمات ذات المنفعة الكبيرة للمواطن مما يزيد الطلب عليها وبالتالي يكون هناك أثر ايجابي على الإنتاج القومي من خلال انتقال وسائل الإنتاج إلى إنتاج هذه السلع والخدمات .

4- كما أن النفقات العامة تؤدي إلى انتقال وسائل الإنتاج من مناطق إلى أخرى ، كإعانات الموجهة إلى المناطق الريفية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين بها، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق خلق مناصب شغل بها، ليكون لها أثر ايجابي على الإنتاج القومي .

الفرع الثالث: آثار النفقات العامة على القوى المادية للإنتاج (المقدرة الإنتاجية القومية):

يقصد بالقوى المادية للإنتاج، الموارد الطبيعية، القوة العاملة، ورأس المال الفني والإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية القومية. وعن تأثير النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية القومية من خلال تنمية عامل الإنتاج يجب أن نميز بين النفقات العامة الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية كما يلي:¹

فالنفقات الرأسمالية (الاستثمارية أو الإنتاجية) تستخدم في بناء رأس المال الاجتماعي أو مشروعات البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والطرق والمواصلات... الخ. لإشباع الحاجات العامة من أجل تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار. وهذا النوع من الإنفاق العام الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وذلك من خلال قيام الدولة مباشرة بهذه المشاريع الاستثمارية أو تقديم الإعانات لبعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية... الخ.

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 493 494.

- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 94.

أما النفقات الاستهلاكية أو الجارية تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية مثل الإعانات الاجتماعية ونفقات التعليم و البحث العلمي والتدريب ، ونفقات العلاج والصحة. كلها تؤدي الى زيادة الإنتاج القومي.

الفرع الرابع: آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي:

باعتبار أن الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب على أموال الاستثمار والاستهلاك، ويتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية، على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك. وتشكل النفقات العامة وبحسب نوعيتها جزءا هاما من الطلب الفعلي الذي يزداد مع تدخل الدولة في الاقتصاد، فهناك النفقات الحقيقية والتحويلية فالنفقات الحقيقية تشكل بمقدارها طلبا على السلع والخدمات وبذلك ترفع من الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الدخل القومي، أما النفقات التحويلية فان أثرها على الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين فيها ومدى استعمالهم لهذه النفقات في الادخار والاستثمار.

وان تأثر الطلب الفعلي بالنفقات العامة بالإيجاب والذي يؤثر بدوره في زيادة حجم الإنتاج القومي وحجم التشغيل، ويتوقف ذلك على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي الذي تتميز به الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية التي تعاني من تخلف جهازها الإنتاجي .

المطلب الثاني: آثار النفقات العامة على الاستهلاك:

للإنفاق العام آثار مباشرة على الاستهلاك وذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور تكاد تشمل الغالبية منهم في البلدان الاشتراكية.¹

ويقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، أي التي تتم من خلال دورة الدخل، وتحدث النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي من خلال الآتي:²

1- قيام الدولة باقتناء سلع استهلاكية معينة لبعض فئات المجتمع كأفراد الجيش مثلا، بدلا من توزيع دخول أكبر لهم فهذا العمل يعد نوعا من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة، أو اقتناء أثاث وسيارات من أجل السير الحسن لخدمات المرافق العامة بالإضافة إلى

¹ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلى ، مرجع سبق ذكره ، ص41.

² - نواز عبد الرحمن الهبتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره، ص64.

الخدمات المجانية كالتغذية المدرسية والخدمات الصحية. وكل ذلك ينعكس بصورة مباشرة على الاستهلاك القومي .

2- قيام الدولة بتوزيع الدخل من مرتبات وأجور ومعاشات ومكافآت للموظفين والعمال مقابل ما يقدمونه من أعمال، فان الجزء الأكبر منها يخصص للإستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك القومي.

المطلب الثالث: آثار النفقات العامة على توزيع الدخل:

والهدف الأسمى من وراء هذه الأنواع المتعددة من النفقات هو إعادة توزيع الدخل أي تغيير حالة توزيع الدخل من حالة اللاعدل إلى حالة العدالة¹ فذلك يسمح بالتقارب ما بين فئات المجتمع المتباعدة ويحدث نوعا من العدالة الاجتماعية فيما بينها.

فلتحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد طبقات المجتمع لا بد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة ، فالضرائب التصاعدية تساهم في اقتطاع جزء هام من دخول الطبقات الغنية، وعن طريق النفقات العامة يمكن تحويلها إلى ذوي الدخل المنخفضة عن طريق أشكال متعددة (إعانات نقدية كإعانات الشيخوخة والبطالة، منح التقاعد، الإعانات المدرسية والصحية...)، فهي تساعد الطبقات الفقيرة في تحسين مستواها وفي إعادة توزيع الدخل لصالحها ، كما أن دعم الدولة للسلع الاستهلاكية الأساسية ليست الا زيادة في دخول الطبقات الفقيرة بطريق غير مباشر.

وليس من اليسير تقدير درجة إعادة توزيع الدخل بين أفراد أو الفئات في المجتمع، إلا أن بعض المفكرين الاقتصاديين يرون أنه يمكن حساب إعادة توزيع الدخل لفرد أو فئة معينة وذلك من خلال معرفة الالتزام الضريبي الواقع على عاتق هذا الفرد أو الفئة، ومقارنته مع النفقات العامة التي يتلقاها ، فإذا كان مقدار النفع أقل من مقدار العبء فان إعادة توزيع الدخل لم تكن في صالح هذا الفرد أو الفئة والعكس صحيح .

إذا لا بد من التنسيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة ، وفيهذه الحالة يكون تأثير الإنفاق العام على توزيع الدخل مباشرا أو غير مباشر كم يلي:¹

¹ - العدالة في توزيع الدخل : هي مسألة نسبية ، فقدرة الدولة على تحقيق الإشباع الجماعي يقترب من مفهوم العدالة التي يطمح الأفراد للوصول إليها ، فضلا عن أن العدالة مفهوم متعدد الأبعاد يشمل المساواة في الفرص ويشمل أيضا توزيع الاستهلاك والثروة ورأس المال البشري.. وبالتالي إذا اعتبرنا العدالة هي زيادة الدخل فبارتفاع الأسعار يضمحل أثر تلك الزيادات في الدخل، فالعدالة المثلى هي المساواة في الفرص والظروف المتاحة وليس بالضرورة المساواة في الدخل.

- 1- يكون أثلا الانفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشرة عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بثمن أقل من قيمتها في السوق .
- 2- ويكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل غير مباشر من خلال الاعانات الموجهة للمنتجين والمستثمرين من أجل دفع عجلة الانتاج وتوفير مختلف السلع والخدمات بأقل الأسعار لفائدة أفراد المجتمع.

المبحث الرابع : ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها ... تحليل نظري.

إن المتتبع لتطور اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وخاصة في نظامها المالي ، يلاحظ بروز ظاهرة زيادة النفقات العامة والتي أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة والجديرة بالدراسة خاصة في العصر الحديث وذلك بغض النظر عن الفلسفة الاقتصادية والتنموية لأي دولة وإن كانت هذه الزيادة في النفقات العامة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى ، وقد يكون لهيمنة الفلسفة الكينزية ودعمها لمنهج تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واعتماد سياسة الإنفاق العام كأداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية* دور كبير في بروز هذه الظاهرة. ويمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الإنفاق العام ، فهناك الزيادة المطلقة والتي تعني أن حجم الإنفاق العام يزداد من عام لآخر أما الزيادة النسبية فتعني نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد وأهم هذه المتغيرات إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي. من خلال هذا المبحث سوف نتعرض إلى أهم النظريات التي تعرضت إلى تفسير هذه الظاهرة اعتمادا على تجارب علمية أخذت بعين الاعتبار عدة متغيرات، واستنتجت الأسباب الحقيقية والظاهرية لتزايد الإنفاق العام .

¹ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص77.

* - فقد حصر الاقتصادي (1908/1986) "KALDOR" أهداف السياسة الاقتصادية من خلال ما يعرف بالمرجع السحري في النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار والتشغيل الكامل والتوازن الخارجي (سوف نتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث).

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة:

لقد عجزت النظريات التقليدية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات الإنفاق العام ، الذي يستند إلى قواعد مخالفة لقواعد الإنفاق الخاص ، كما أن نظريات النمو لم تكن أكثر توفيقا في تفسير التطور التاريخي للنفقات العامة، وعلاقته بمكونات الاقتصاد القومي ونموه ، ففي معظم نظريات النمو الاقتصادي أهملت الإنفاق العام، وأسقطته من حسابها كلية إما بدججه مع الإنفاق الخاص الاستهلاكي أو باعتباره متغيرا خارجيا لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الاقتصادي.

وإذا كانت النظرية التقليدية في النمو الاقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة ، فقد جاءت من بعدها دراسات خطت خطوة ايجابية في هذا المجال ومن أهمها دراسة الاقتصادي الألماني "Adolphe Wagner" سنة 1892، وتلتها دراسة من قبل الأستاذين "Peacock and Wiseman" في مدرسة لندن للاقتصاد سنة 1961، والتي أعطت أهمية كبيرة للصدمات غير متوقعة التي تواجه اقتصاد دولة ما، مثل (الحروب، اختلافات كبيرة في الإنتاجية، والبطالة الهيكلية ...).¹

بالإضافة إلى دراسات أخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة وفيما يلي شرح لهذه النظريات:

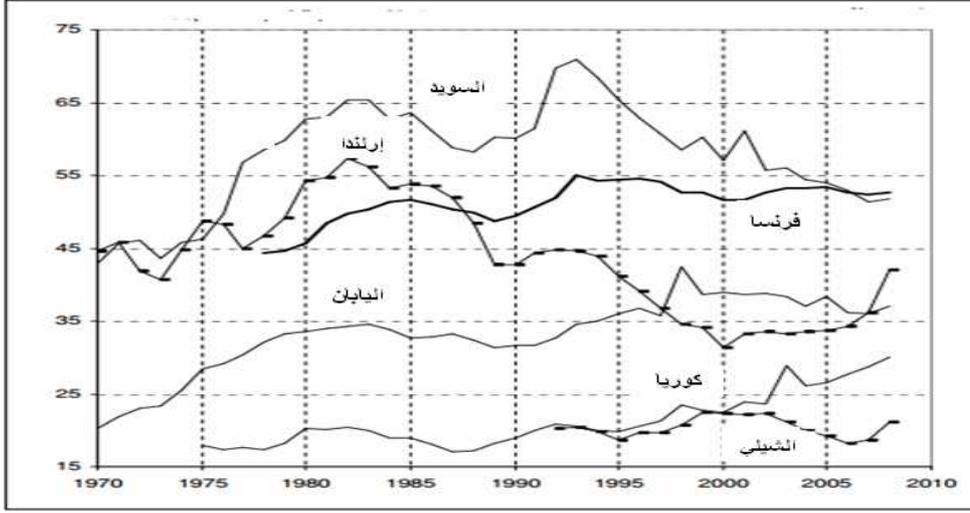
الفرع الأول: قانون فاقتر "Loi de Adolphe Wagner" (1892)

اهتم الاقتصادي "Adolphe Wagner" بتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة خلال القرن 19، وقد أطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي بـ "قانون فاقتر" "Loi de Wagner" ووفقا لهذا القانون يوجد اتجاه طبيعي نحوى نمو وزيادة حجم النفقات العامة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي . فحجم القطاع العمومي يعرف عدة تحليلات ، وحسب "A.Wagner" الذي ركز دراساته على دول أوروبية فإن ذلك يتم تحديده عن طريق التصنيع والنمو الناتج عن ذلك، والعمل على إيجاد العلاقة بين النفقات العامة والنتائج الداخلي الخام PIB.²

¹ - Gervasio SEMEDO, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et c ontrainte européenne d e s subs idiarité, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 83, no 2, juin 2007,p124

² - Ibid,p126.

الشكل البياني رقم(1-10): تطور الإنفاق العام في عدد من دول العالم بالنسبة للناتج الداخلي الخام(PIB):



Source: Jean-Pierre Givry, La dépense publique tue la croissance économique, L'iref, p3.

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ أن نسبة الإنفاق العام هي في شكل متصاعد في جل الدول بنسب متفاوتة، بين سنتي 1970 و 2010 بالنسبة للناتج الداخلي الخام، وبالتالي أوضح "A. Wagner" أن تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول ويتلخص هذا القانون في أنه :

" إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيناً من النمو الاقتصادي ، فان ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي"¹. وبمعنى آخر "إذا نما متوسط الدخل الفردي في الاقتصاد القومي ، فسوف ينمو أيضا الحجم النسبي للقطاع العام"² وأرجع الاقتصادي "Musgrave" أن النفقات العامة نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي يعتبر مقياسا لحجم القطاع العام.³

ويفسر ذلك بأن ارتفاع مستويات الدخل يتطلب مزيداً من الإنفاق الحكومي، ومنطق هذا القانون أن ارتفاع الدخل يشكل ضغطاً على الحكومة من أجل مزيد من الخدمات، ولكون مستويات الدخل المرتفعة ترتبط بمظاهر عديدة كالتصنيع والتحول في الهيكل الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو

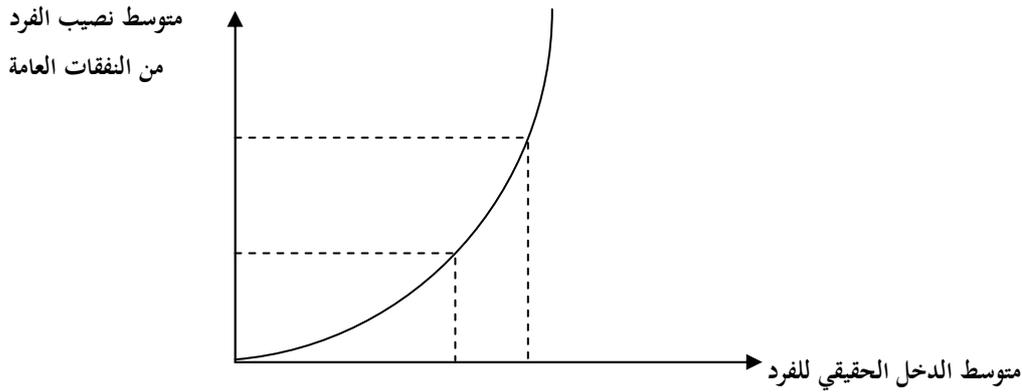
¹ - خالد شحادة الخطيب، د أحمد زهير شامية، 2008، مرجع سبق ذكره، ص76.

² - Shani, B S, Public expenditure analysis, Rotterdam university press, netland, 1972, pp245, 249.

³ - Musgrave R.A, Public finance in theory and practice, Mc graw-hill book company, new york, 1976, p137.

الاقتصادي فإنها عوامل أخرى مغذية لمزيد من الخدمات العامة المساندة، ومن ثم مزيدا من الإنفاق الحكومي.¹

كما أن قانون "A. Wagner" رغم بساطته إلا أنه ظل يُعتمد عليه في العديد من الدراسات لمعرفة حساسية النفقات العامة للنتائج الداخلي الخام PIB.² ويمكن توضيح من خلال الشكل البياني التالي: الشكل البياني رقم (11-1): تمثيل قانون "wagner" لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة.



مصدر: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص169.

حيث أن:

$$\frac{\text{النفقات العامة "G"}}{\text{عدد السكان}} = \text{نصيب الفرد من النفقات العامة}$$

$$\frac{\text{الناتج الإجمالي الخام}}{\text{عدد السكان}} = \text{نصيب الفرد من الدخل القومي}$$

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون Wagner فتأخذ الشكل التالي:³

$$G / Y = F (Y / N)$$

حيث: G يمثل الإنفاق العام.

Y يمثل الدخل القومي.

N يمثل عدد السكان.

¹ - Shehata A? Fiscal Policy, Partisanship and the strategie. Use of Public Debt : Theory and Evidence from the UK, Unpublished Phd thesis, University of Essex.

² -Gervasio semedo, op .cit,p124.

³ - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص16.

مع $\partial G/\partial Y > 0$ أو أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل القومي أكثر من الواحد. ويتضح أن هناك وجود علاقة طردية ثابتة بين نسبة الإنفاق الى الدخل G/Y وحصص الفرد من الدخل القومي Y/N .

وقد فرق " Wagner " في هذا الخصوص بين وظائف ثلاثة للدولة:

1- الوظيفة التقليدية: والمتمثلة في الدفاع والأمن و العدالة وقد أرجع تزايد النفقات العامة في ذلك إلى اتجاه الدولة إلى مركزية الإدارة من ناحية والى التوسع في استخدام الآلات وتعقد الحياة الاقتصادية من ناحية أخرى.

2- الوظيفة الإنتاجية: فمع تزايد التقدم الفني وإمكانية الأخذ بنظام المؤسسات بدلا من شركات المساهمة، تزايد النفقات العامة نتيجة الوظيفة الإنتاجية.

3- الوظيفة الاجتماعية حيث أن تزايد النفقات العامة راجع إلى الرغبة الملحة في القضاء على الاحتكارات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعدم استفادة كل الفئات من نتائج النمو الاقتصادي.

← الانتقادات الموجهة لقانون " Wagner " :

لقد وجهت لهذا القانون مجموعة من الانتقادات أهمها:

1- إظهار لعلاقة سببية رئيسية بين العوامل الاقتصادية وزيادة النفقات العامة ولكن هناك عوامل عديدة تؤثر في النفقات العامة منها السياسية والاجتماعية مثلا.

2- لقد أوضحت دراسات متأخرة - وإن لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات - من خلال تحليل لبعض الإحصائيات لدول معينة أن معدلات الزيادة في النفقات العامة تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة ، وتزداد تلك المعدلات خلال ارتفاع مستوى المعيشة ولكنها تنخفض بعد مستوى معين.

3- جاءت بعد ذلك دراسة " Peacock and Wiseman " - التي سنتعرض لها فيما بعد- ونفت التزايد المستمر في النفقات العامة وإنما خلال الأزمات والحروب فقط.

الفرع الثاني: أطروحة بيكوك و ويزمان (1961) "Thèse de Peacock and Wiseman"

لقد أوضح كل من " Alan.T. Peacock & Jack Wiseman " الأستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد في دراسة لهما سنة 1961 حول تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB في المملكة المتحدة

خلال الفترة ما بين 1890-1955.¹ والتي ازدادت بصفة كبيرة خلال الأزمة الإقتصادية لسنة 1929، وخلصا إلى أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع الإنفاق العام، وإنما هناك عوامل أخرى، حيث أن الزيادة في النشاط الحكومي ومن ثم النفقات العامة تتم في غالبيتها في فترة الأزمات والحروب وتزيد وفق وتيرة مفاجئة وكبيرة.

كما أشار " Wiseman و Peacock " إلى أن الأزمات التاريخية (الحروب، مشاكل الانتاج، البطالة الهيكلية ...) لها وزن مهم في تحديد حجم الإنفاق،² وبالتالي يزيد العبء الضريبي على المواطنين لتمويل هذا الإنفاق، وحسبهما فان مستوى الإنفاق العام يبقى في ذلك المستوى المرتفع بعد الأزمات والحروب ولا ينزل إلى المستوى الذي كان فيه قبل.³ وفي خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق العام ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا ما يطلق عليه "أثر الإحلال أو الإستبدال" " Effet de déplacement " .

وتحدث ظاهرة زيادة النفقات العامة حسب " Wiseman و Peacock " لسببين هما:

- "أثر الإحلال" على أنه " إحلال الإنفاق العام المتزايد والسريع محل الإنفاق التدريجي، نتيجة الحروب والأزمات الاجتماعية التي تؤدي إلى إحداث قفزة سريعة وعنيفة في النفقات العامة عندئذ تلجأ الدولة في سبيل تمويل هذه النفقات إلى فرض المزيد من الضرائب التي تقابل بالقبول لدى المواطنين خلال هذه الفترات، وحتى بعد انتهاء الأزمات أو الحروب لا تعود النفقات إلى مستواها السابق، الأمر الذي يتطلب إعادة تعمير ما دمرته الحروب وخلفته الأزمات".
- التأثير الرقابي: ينشأ نتيجة وعي المواطنين بالمشكلات الاجتماعية وتقبلهم للعبء الضريبي الأمر الذي يشجع الحكومة على توسيع دائرة خدماتها لتحسين الأحوال الاجتماعية وإشباع الحاجات التي كانت مهمة،

¹ - Magnus Henrekson, The Peacock – Wiseman Hypothesis, In N. Gemmel, ed., The Growth of the Public Sector, Theories and International Evidence. Cheltenham: Edward Elgar publishing, p53 1993

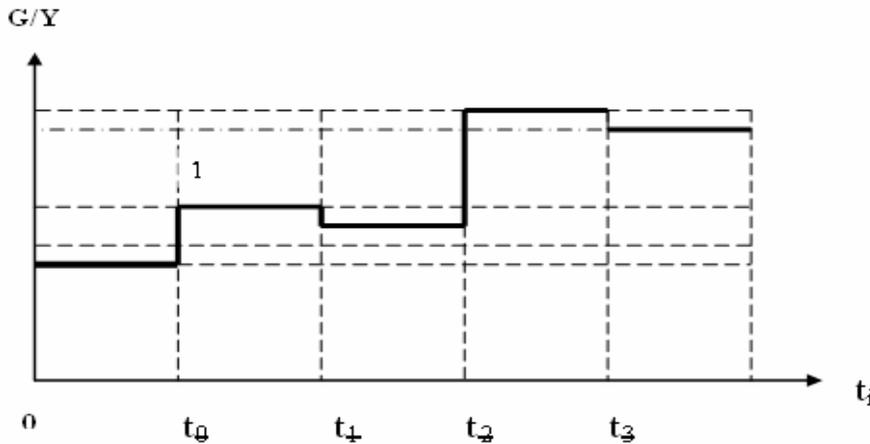
² - Gervasio SEMEDO, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 83, no 2, juin 2007, Université de Tours, p124.

³ - Maurice Mullard, The Politics of Public Expenditure second edition, Routledge, london, 2005, p49.

وفي تفسيرهما لبقاء النفقات العامة في مستوى أعلى من سابقه قبل الأزمات والحروب¹ هو أن هناك ظاهرة الرفع للنفقات العامة إلى مستويات جديدة وبانتهاء الاضطرابات تستقر النفقات عند مستويات جديدة أعلا من تلك التي بدأت منها، أما سبب الاستقرار عند المستوى الأعلى فتعود إلى تكوّن قناعات جديدة خلال فترة الاضطراب بقبول مستوى ضريبي أعلى من ذلك المستوى الذي كان سائدا خلال فترة الاستقرار ، وإلى توسع الحكومة في تقديم خدماتها الاجتماعية كتقديرا منها لاستمرار الأفراد في تحمل العبء الضريبي الجديد.²

كما أن هذه الزيادة في النفقات العامة تكون على شكل رجحات عنيفة ومفاجئة أو شبه متدرجة ويمكن توضيح أطروحة Wiseman وPeacock من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (1-12): أثر الاستبدال عند Wiseman و Peacock وتطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة.



Source: Gervasio Semedo, économie des finances publiques, Ellipses édition marketing S.Q, Paris, 2001, p216.

حيث أن :

t_1 : يمثل الزمن.

G/Y حصة النفقات العامة G من الدخل الوطني Y .

$[t_0-0]$ فترة عدم حدوث الأزمة، هي بداية الأزمة بارتفاع G/Y إلى النقطة I .

$[t_0-t_1]$ استقرار قيمة G/Y مع انخفاض طفيف عند t_1 .

¹ - كما أكد هذه النظرة الاقتصادي "Pirenne Thesis" في أواخر الثلاثينيات والتي أشار فيها إلى أن التغيرات التي حصلت في النفقات العامة كانت مرافقة لحالات الحرب والسلام إذ اتسعت أثناء الحرب حينما تفاقمت سيطرة الدولة خلالها وانخفضت في السلم ، وبالمقابل نفى "Bird" أن يكون للحرب أي أثر على النفقات العامة، ووافق في ذلك الاقتصاديان: "Goffman and maher" أن الأزمات والحروب وحتى الكساد كأسباب تقليدية لم تعد كافية لتفسير زيادة النفقات العامة

² - Rosenffid, B.D, the displacement effect in the growth of canadian government expenditure, canadaml973, p301.

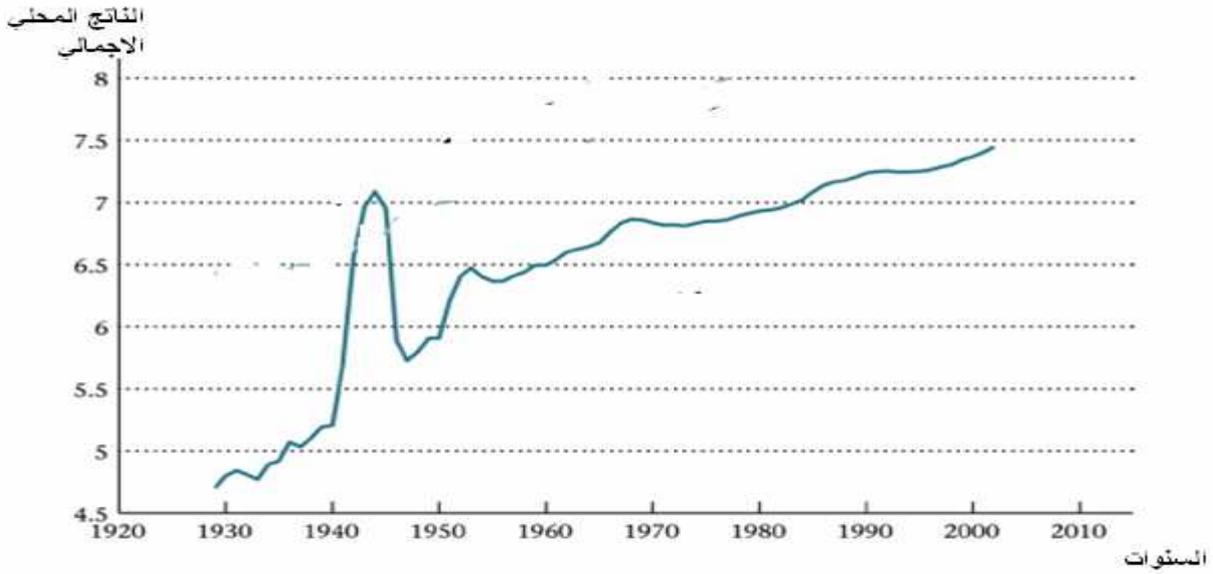
. أزمة جديدة عند t_2 وتشهد ارتفاع آخر للقيمة G/Y .

. فترة استقرار وثبات للقيمة G/Y .

من خلال الشكل البياني يلاحظ أن الهزات وحالات التوتر الاقتصادي التي تشهدها المجتمعات خلال فترات زمنية معينة (t_0, t_1, t_2, t_3) تكشف من جهة عن بروز احتياجات الإنفاق لمواجهة معوقات هذه الأزمات والحروب ومن جهة أخرى تكشف عن بروز احتياجات عامة جديدة لمواجهة آثار هذه الأزمات (نفقات إعادة البناء والتأهيل، الإعانات، التعويضات...).

وباستقراء حالة بعض دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد شهدت عدة أزمات وخاضت عدة حروب، والمتتبع لتطور النفقات العامة بالنسبة للنتائج الخام توضح أن الأزمات بمختلف أشكالها لها دور بالغ في زيادة الانفاق العام مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (1-13): تطور الانفاق العام في الولايات المتحدة (2010/1920):



Source Jesus Fern´andez-Villaverde Macroeconomics: an Introduction, University of Pennsylvania ,2012,p342.,

" David Andolfatto " الملاحظ في الشكل البياني وخاصة في نقاط ارتفاع الإنفاق العام فسر

أسباب هذا الارتفاع في بداية الثلاثينيات نظرا لتبعات الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 ، وما صاحب ذلك من زيادة في الانفاق لتفادي أزمة الكساد الواقعة آنذاك ، وأرجع الطفرة الكبيرة في زيادة الانفاق العام بين سنوات 1950/1940 بتداعيات الحرب العالمية الثانية وكذا الحرب الكورية سنة 1953¹، التي لزمتم على الولايات المتحدة الأمريكية الرفع من نفقات الدفاع ، ونفس الشيء في حرب العراق. والمتتبع لهذا

¹ - David Andolfatto, Macroeconomic Theory and Policy, Simon Fraser University, August 2005,p122..

الوضع يلاحظ تحقق أطروحة " Peacock,Wiseman " كون أن الأزمات والحروب من أهم أسباب ارتفاع إنفاق الدول ، وكذا بعد نهاية الأزمة ينخفض الإنفاق لكن ليس عند المستوى الأول قبل الأزمة وإنما أعلى منه،

كما برزت دراسات مماثلة في هذا الشأن مثل دراسة الاقتصادي الأمريكي (S.P.Gupta) التي أجراها على كندا والولايات المتحدة الأمريكية واستنتج أن هذا الأثر لا يعود بالضرورة الى الحروب وإنما يعود أيضا إلى الأزمات الاقتصادية مثل أزمة الكساد الكبير لسنة 1929.

الفرع الثالث: دراسة "Musgrave" لمؤشر المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي:

لقد قام "Musgrave" بإجراء دراسات بهدف التوصل إلى افتراضات "Hypotheses" محددة فقد اعتمد على سلسلة زمنية متقاربة لدراسة تطور النفقات العامة لبعض الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة وبريطانيا خلال الفترة (1963/1890) وقد خلص على مجموعة من النتائج قادته إلى استنتاج أهم أسباب الظاهرة المتمثلة فيما يلي:¹

1- الأهمية التي يحتلها التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والتي يقع عبء النهوض به على عاتق الدولة من خلال الإنفاق العام، حيث اشار إلى أن افتقار القطاع الخاص للتسهيلات اللازمة للتكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

2- الإنفاق الاستهلاكي : تتجه الأهمية النسبية للحاجات غير الأساسية التي تشبعها الدولة إلى الارتفاع مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

لقد أجريت الدراسة قياسا كميل لظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية من خلال تطبيق مؤشري المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي في مجموعة من الدول التي تم اختيارها على أساس مدى توفر البيانات بصورة كافية عنها من ناحية ومن ناحية اخرى تمثل الأربع قارات التي يوجد بها معظم الدول النامية ، وهذان المؤشران استخدمهما "Musgrave" في تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة.

ويفسر مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة على أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من واحد صحيح ، فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في الناتج القومي

¹ - شاكور محمد شهاب، آثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 1968، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 1989، ص32.

الاجمالي ، ففي خلاصة الدراسة أن الدول النامية وخاصة ذات الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والصين عرفت مرونة نفقاتها معاملات تفوق قيمة "1" ، في فترة الدراسة مما يعني أن نو نفقاتها يزداد بصفة تفوق نسبة نمو الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول.

حيث تعرف درجة المرونة بصفة عامة على أنها مقياس لدرجة استجابة متغير ما للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر،¹ أما مرونة النفقات العامة فهي تعبر عن نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة في الناتج القومي الاجمالي،²

وربما يمكن التعبير عن مرونة النفقات العامة كما يلي:

$$\frac{\frac{E_t - E_{t-1}}{E_{t-1}}}{\frac{GNP_t - GNP_{t-1}}{GNP_{t-1}}}$$

حيث أن: E تمثل النفقات العامة.

GNP يمثل الناتج القومي الإجمالي.

t تمثل الوحدة الزمنية

ويعرف الميل الحدي للإنفاق العام على أنه ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة،³ بمعنى ويعرف الميل الحدي على أنه التغير في النفقات العامة إلى التغير في الناتج القومي الاجمالي ، ويعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

$$\frac{E_t - E_{t-1}}{GNP_t - GNP_{t-1}}$$

والمعادلة أعلاه لا توضح بصورة بارزة عن العلاقة الاحصائية القائمة بين النفقات العامة والدخل القومي ، المسألة التي تستدعي تحديدها وتوضيح نتائج المعالم الاحصائية لها، وتعد العلاقة الخطية بين النفقات العامة والدخل القومي أفضل العلاقات تمثيلا ويمكن التعبير عنها بلغة الاقتصاد القياسي كم يلي:⁴

$$Y = a + bX$$

¹ - أحمد نعيبي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات العامة في الميزانية العامة- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2008، ص57.

² - سامي عبد الرحيم الزويد، الإنفاق العام وأثره على الاقتصاد الأردني، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية: 1989، ص21.

³ - نواز عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص72.

⁴ - نفس المرجع.

حيث تمثل:

Y : النفقات العامة

X : الدخل القومي.

a : الحد الثابت.

x : الميل الحدي للنفقات العامة.

وإن تطبيق مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي يشير أيضا إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة ، حيث أن هذا المؤشر يقيس الزيادة في النفقات العامة نسبة إلى الزيادة في الناتج القومي الاجمالي، وخلصت الدراسة إلى أنه وخلال الفترة بين سنتي 1970 و 1985 عرف العالم حالة من الركود الاقتصادي، وفرض هذا الوضع على دول العالم وخاصة النامية منها على ضرورة زيادة الإنفاق العام من أجل تحريك عجلة الاقتصاد الذي يعاني من حالة الركود والاستمرار في التنمية الاقتصادية.

الفرع الرابع: نظريات أخرى

أولا نظرية الركود:¹

حسب كينز فان شرط التوازن في اقتصاد ذي ثلاث قطاعات هو تعادل بين العرض الكلي والممثل في الدخل والطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي ، وهو ممثل في المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G$$

في حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي Y ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط لاستثمار (I/Y) فان الميل المتوسط للإنفاق الحكومي (C/Y) يجب أن يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك (C/Y) لكي يحدد مستوى الطلب على العملة الكاملة مع نمو الدخل ، أي أنه إذا لم يتم زيادة الإنفاق العام بوتيرة متسارعة فإنه لا يتم الخروج من حالة الركود الاقتصادي ، وذلك بإقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي ،

وباستقراء خفيف لتاريخ الاقتصاد العالمي فان الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 استلزمت ضخ مبالغ ضخمة لتنمية ورفع الطلب الفعلي وبالتالي الرجوع إلى حالة العملة الكاملة ، كما أن أزمة

¹ - فرحي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 87

المكسيك سنة 1988 الى 1994 التي ألزمت العالم على ضرورة توفير ما قيمته 50 مليار كحد أدنى للخروج من الأزمة وعدم انتشارها بالإضافة إلى عدة أزمات أخرى ووصولاً إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي حشدت لها الولايات المتحدة ما يفوق 800 مليار دولار ضمن ميزانيتها لنفس الفترة لإعادة الانتعاش الاقتصادي وكذلك الدول الأوروبية التي تأثرت بهذه الأزمة مثل بريطانيا التي ضخت ما يفوق 250 جنية استرليني (450 مليار دولار) في اقتصادها لإعادة الحيوية للبنوك والخروج من حالة الركود، فكانت هذه الخطط الإنفاقية كجزء من الميزانية العامة لهذه الدول في سبيل حماية الاقتصاد من الوقوع في حالة الركود الاقتصادي الحاد.

ثانياً: قانون باركنسون (1958) "Loi de Parkinson"¹

هناك سبب آخر لزيادة النفقات والمتمثل في ميل طبيعي إلى زيادة مصروفات التشغيل ، ولا سيما تكاليف الموظفين وهذا وفقاً للمراقب الانجليزية باركنسون ، كما أن العدد المتزايد من الموظفين العموميين ناتج لتوسع القطاع العام وخاصة العمل الإداري، بصرف النظر عن الزيادة أو النقصان في العمل المنجز. بالإضافة إلى سلسلة طويلة من القنوات الإدارية، والزيادة هذه في عدد الموظفين شملت الموظفين العاديين والمؤهلين و المسؤولين الحكوميين ، لكن هذه الزيادات تعكس من جهة أخرى الرغبة في تطوير المسؤولية والرقى بالخدمات المقدمة للمواطنين

ثالثاً: أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف²:

حيث حاول كل من الاقتصاديين Tullour و Stiguer تفسير الظاهرة من خلال أطروحتهما المسماة أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف ، من منطلق أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من بعض الأعوان دون آخرين ، وطالما تمويل هذه المنتجات يكون موزعاً على كل عناصر المجتمع ، فإن جماعات للضغط سوف تتكون وتنتضم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.

رابعاً: نظرية- مرض التكاليف-ل(W.Baumol)

هي نظرية اقتصادية وضعها الباحث الأمريكي (William Baumol)، بمساعدة من William Bowen عام 1965 ، حيث تم تكليف الباحثان من طرف مؤسسة (FORD) لإعطاء تشخيص على صحة العملية الاقتصادية في قطاعات عمومية منها مراكز الترفيه ومن أهم الملاحظات التي خرجوا بها زيادة مضطردة في تكاليف التشغيل وهذه المراكز تتسم بالركود

¹ - LOÏC Philip, finance publiques, op, cit p38.

² - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص16

للابتكار التكنولوجي. أما مكاسب الإنتاجية هي عمليا غير موجودة (إنتاجية متخلفة). وكثيفة العمالة والأجور في صناعة الترفيه. ارتفاع تكاليف الإنتاج. أما إيراداتها تنمو بسرعة أقل (الفجوة في الدخل) ، وتوليد ضغوط تضخمية. هذه الميزة تعرف باسم "مرض التكاليف" (أو تكلفة المرض). وتساهم كل تلك العوامل سابقة الذكر بالإضافة إلى تباطؤ الإنتاجية في القطاع العام في رفع سعر المخرجات مما يصعب تسويقها نظرا للمنافسة من قبل القطاع الخاص مما يلجأ إلى دعمها من طرف الدولة وبالتالي يساهم هذا الإجراء في رفع مستوى النفقات العامة. وحسب Baumol فإن هذا الإرتفاع ينتج عن الإنتاجية الضئيلة للإقتصاد العمومي مقارنة مع الإقتصاد السوقي¹.

خامسا: تحليل Colum:

يفسر "Colum" ظاهرة زيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة الإيرادات العامة.² ويتم قياس العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لمعرفة تحقق ظاهرة زيادة النفقات ، عن طريق مرونة النفقات العامة بالنسبة للإيرادات العامة والتي تعرف على أنها: "معدل نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى نسبة الزيادة في الإيرادات العامة ، ويتم التعبير عنها بالشكل التالي:³

$$\frac{\text{التغير النسبي للنفقات العامة}}{\text{معدل النمو السنوي للنفقات العامة}} = \frac{\text{التغير النسبي للإيرادات العامة}}{\text{معدل النمو السنوي للإيرادات العامة}}$$

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة:

باعتبار أن تزايد النفقات العامة من أهم الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين من خلال التفسيرات المتعددة لهذه الظاهرة التي سبق وأن تطرقنا إليها، كما حاول هؤلاء الاقتصاديين من خلال نظرياتهم الوقوف على أسباب هذه الظاهرة سواء كانت أسباب حقيقية أو ظاهرية. وسنتناول فيما يلي شرح هذه الأسباب على التوالي:

الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

المقصود بالأسباب الحقيقية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة الناتجة عن زيادة حجم أو عدد الحاجات العامة، بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة ، أي أن هذه

¹ - J.BERNARD, économie publique, Edition ECONOMICA -Paris 1985, p17.

² - أحمد البطريق، مقدمة في علم المالية العامة، الاسكندرية، 1977، ص64.

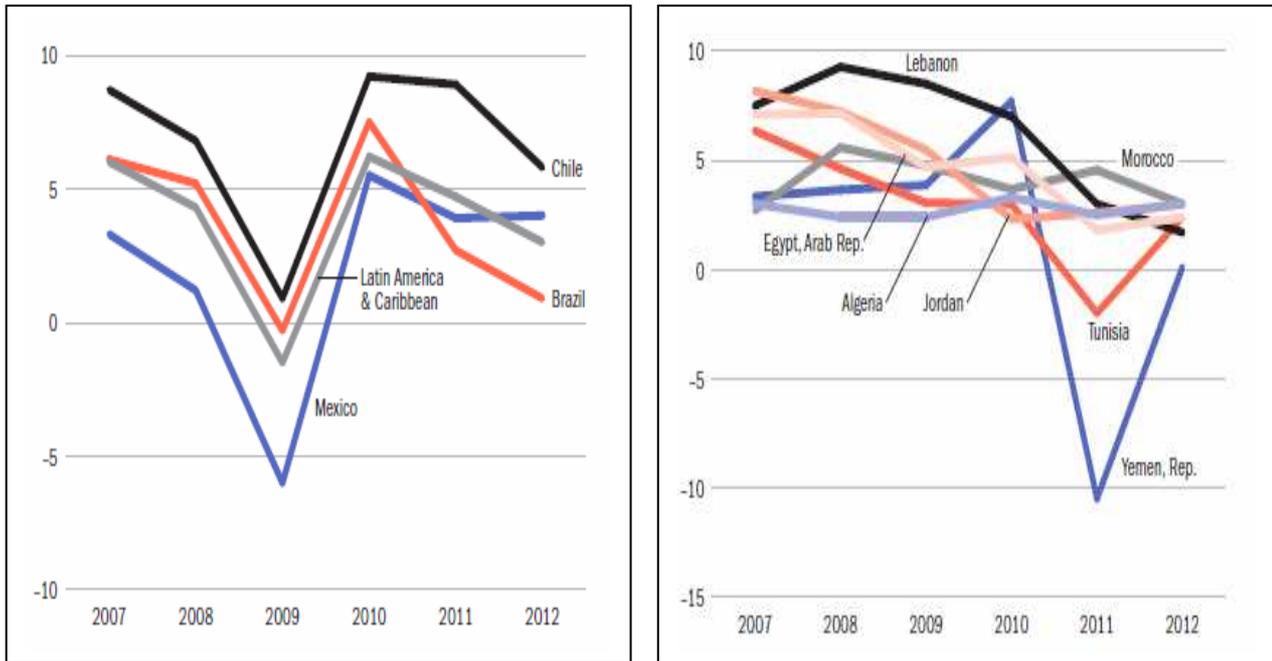
³ - سامي عبد الرحيم الزويد ، مرجع سبق ذكره، ص28.

الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات ويمكن إجمال هذه الأسباب الحقيقية في ما يلي:

أولاً: الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية الداعية إلى زيادة النفقات العامة،

زيادة الدخل القومي وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكذلك تصاعد موجة التنافس الدولي. فبالنسبة لزيادة الدخل القومي لدولة ما، يشجعها على زيادة نفقاتها بغية تحسين مستوى رفاهية أفراد المجتمع، وكذلك التوسع في إقامة المشاريع وزيادة المرافق العامة الاقتصادية والاجتماعية والغرض من ذلك مساندة التنمية في البلد، وفي ما يلي يوضح الشكل البياني التالي نسب النمو في بعض بلدان العالم:

الشكل البياني رقم (1-14): نسب النمو الاقتصادي في بعض دول العالم إلى غاية 2012..



Source: International Bank for Reconstruction and Development, World Development Indicators, Street NW, Washington DC 20433, 2013, pp 66 67.

من خلال الشكل البياني اعلاه الذي يوضح تزايد النمو الاقتصادي من فترة لأخرى في عينة من دول العالم، وكذلك لتعاضد دور الدولة في الاقتصاد، دور كبير في زيادة الإنفاق العام فحالات الكساد التي تصيب اقتصاديات الدول تساهم بدرجة كبيرة في تزايد الإنفاق العام للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد المقبول (العمالة الكاملة). ولعل هذا النمط ظهر جليا من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، حيث عرفت بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية زيادة لنفقاتها العامة

بشكل ملحوظ من خلال خطط مواجهة موجات الكساد آن ذاك سواء بتوزيع الإعانات أو بالقيام بالاستثمارات العامة من أجل رفع الطلب الفعلي وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي.

كما يعتبر التنافس الدولي في المجال الاقتصادي عامل كبير وراء تزايد النفقات العامة وذلك من خلال تقديم مختلف الحكومات للإعانات المساعدة للمشروعات العامة والخاصة لتشجيعها على تحسين القدرة التص ورفع الجودة والتنوعية للسلع المصدرة، وذلك من أجل مواجهة سياسة الإغراق*، والمنافسة الشرسة، وذلك وفق عدة أشكال وصيغ.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية: تعد الأسباب الاجتماعية عامل مهم في تزايد النفقات العامة حيث تطور دور الدولة الذي تعدى إلى ضمان التوازن الاجتماعي وإقامة العدالة الاجتماعية، و تقديم مختلف الخدمات التعليمية والصحية والسكنية... الخ.

ولا شك أن النفقات العامة وخاصة الاجتماعية منها لها دور كبير من جهة ضمان تماسك المجتمع وحشد الثقة في الدولة ومن جهة أخرى لها فائدة اقتصادية من خلال رفع للمستوى المعيشي والقدرة الشرائية والتقليل من فجوة الفقر*، وما لذلك من دور كبير في رفع الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الدخل الوطني.

فالتعليم والصحة تعتبر من السلع العمومية الجماعية، بمعنى أنها لفائدة جميع المواطنين، فقد قامت الأمم المتحدة من خلال " برنامج الأمم المتحدة للتنمية " (PNUD) بنشر تقرير سنة 1999 "السلع العمومية على الصعيد العالمي"،³ وتم من خلاله تحديد أربع سلع عمومية تتمثل فيما يلي:⁴

- البيئة
- التعليم.
- الثقافة.
- الاعلام.

* - هناك تعريفات عديدة لمعنى الإغراق غير أن المادة الثانية من اتفاقية الإغراق في الجات 1994 تكفي بتعريف الإغراق على أنه بيع سلعة في سوق دولة أخرى بأقل من قيمتها الطبيعية أي الحقيقية، على أساس أن السلعة يجب أن لا تباع في سوق الدولة المستوردة بأقل من سعر السلعة المماثلة، إذا كانت مخصصة للاستهلاك في الدولة المصدرة، أي أقل من سعر مثيلاتها في هذه الدولة.

*- يقصد بفجوة الفقر مستوى النفقات الواجب تحويلها إلى الفقراء حتى تصل دخولهم إلى حد الفقر، وبعبارة أخرى يقاس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أي مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر وهذا الأخير ينقسم إلى نوعين هما:

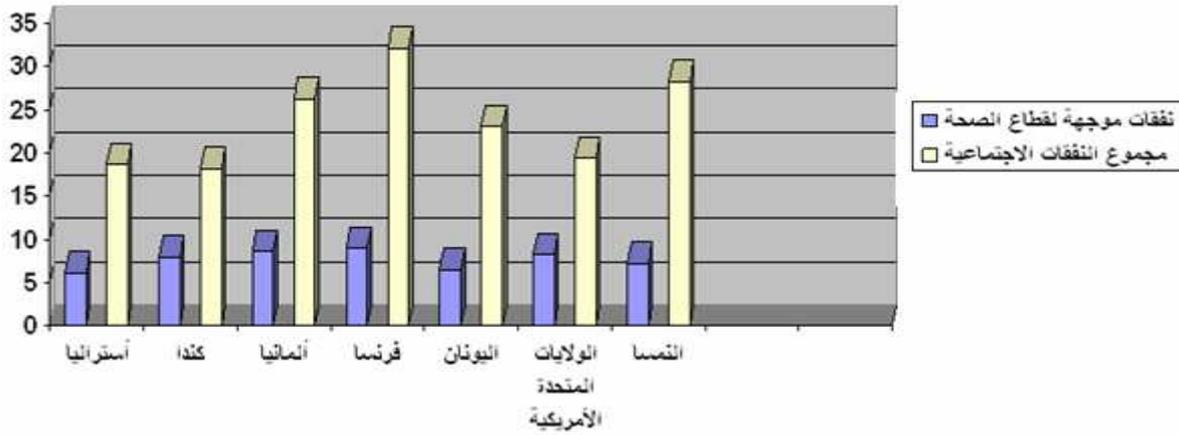
(أ) خط الفقر المطلق: يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبمحدوده الدنيا
(ب) خط الفقر المدقع: ويمثل كلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو للأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبمحدوده معينة.

³ - Jacque Fontanel, Analyse des politiques économiques ,op.cit , p89.

⁴ - Ibid.

وهذا الاهتمام بالجانب الاجتماعي للمواطنين جعل مختلف الحكومات تخصص ميزانيات جد معتبر للخدمات العمومية ، والشكل البياني رقم -2- يبين وزن النفقات الاجتماعية وخاصة نفقات الصحة في بعض دول العالم بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي:

الشكل البياني رقم(1-15): تطور نفقات الصحة كنسبة من الناتج الداخلي في بعض دول العالم سنة 2009:



Source; Statistiques de l'OCDE sur les dépenses sociales

يتضح من الشكل البياني تنامي وزن النفقات الاجتماعية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي ، وهذه الشواهد الإحصائية التي تعبر عن تعاظم الوظيفة الاجتماعية في المجتمع ودورها الكبير في تزايد النفقات العامة. من بينها نفقات الصحة التي تحظى باهتمام كبير من قبل مختلف الحكومات.

ثالثا: الأسباب السياسية: نظرا لتطور الفكر السياسي وتشعبه وما صاحب ذلك من ضرورة مواكبة هذا الاتجاه بزيادة الاعتمادات المالية للتكفل بالسير الحسن للمصالح السياسية ومن أهم هذه الأسباب التي ساهمت في زيادة النفقات العامة ما يلي:

1- تنامي الوعي السياسي: لقد أدى تنامي الوعي السياسي وزيادة عدد الأحزاب رغبة في تلبية رغبات الشعوب في المجالس النيابية والدعوة للمشاركة الشعبية في صناعة القرار.

2- زيادة العمل الدبلوماسي: نظرا لتطور العلاقات الدولية ذات المصالح الاقتصادية والسياسية والرغبة في توسيع الدور الدولي وزادت أهمية التمثيل الدبلوماسي بالإضافة الى طلبات العضوية في المنظمات الدولية، كل هذا كان وراء تخصيص جزء من النفقات العامة في إطار الميزانية العامة للتكفل بهذه الاحتياجات وشهد هذا النوع من النفقات العامة تنامي ملحوظ مع زيادة درجة انفتاح الدولة على الخارج.

3- التعاون والتضامن الدولي: بسبب توطد العلاقات السياسية والدولية التي كانت وراء ضرورة التعاون والتضامن بين الدول في حال الكوارث والأزمات من خلال تقديم الإعانات والمساعدات، فكان لزاما تخصيص جزء مهم من النفقات لهذا الغرض مما كان وراء تزايد النفقات العامة.

رابعاً: الأسباب العسكرية: تعتر الأسباب العسكرية الناتجة عن الحروب وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم عامل أساسي وراء تزايد النفقات العامة، ومع تصاعد موجات التوترات زاد التهافت على اقتناء الأسلحة رغبة في الأمان.

فقد أصبح الإنفاق العسكري يشكل في حدود 10-15% في الدول المتقدمة ويتجاوز 30% من PIB في الدول النامية، كما أن تخصيصات الإنفاق العسكري تصل إلى 25% من إجمالي النفقات العامة في الدول العربية لعام 2001 والبالغة حوالي 209 مليار دولار.¹ كما أن التقرير الاقتصادي الموحد أجرى مسحا لتقديرات الإنفاق العسكري في الدول العربية ما بين 1981 و1987 مفاده أن الدول العربية الأكثر إنفاقا على المجال العسكري هي السعودية ب 30.0% من PIB ، والبحرين ب 33% من PIB سنة 1987 وليبيا كان الإنفاق العسكري فيها يقدر كذلك ب 30% من PIB سنة 1985، والكويت بنسبة 29.1% سنة 1987.²

وأفاد تقرير صادر عن "Stockholm International Peace Research Institute" أن النفقات العسكرية في العالم ترتفع بسرعة فقد تزايدت بنسبة 11% بين سنتي 2002 و2003، وأضاف التقرير أن 464 مليار دولار تم انفاقها على الجانب العسكري خلال سنة 2008 ما يمثل 2.4% من PIB ، وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الترتيب.³

الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

أما في ما يتعلق بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة هي تلك الأسباب التي تؤدي الى زيادة معدل النفقات العامة دون انعكاس ذلك على زيادة الحاجات العامة من سلع وخدمات التي يستفيد منها الأفراد، وبالتالي هي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية فقط. ويمكن حصر تلك الأسباب الظاهرية في مايلي:

¹ - نواز عبد الرحمن الهبيتي، د منجد عبد اللطيف الحشالي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988، ص 296.

³ - report of "Stockholm International Peace Research Institute" sur le site web.

[http:// wikipedia.org/wiki/Budget_de_la_D%C3%A9fense](http://wikipedia.org/wiki/Budget_de_la_D%C3%A9fense)

أولاً: تدهور قيمة النقود: إن تدهور قيمة النقود ينتج عنه ارتفاع في الأسعار ويؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة الإسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات والسلع العامة المقدمة للأفراد. وبعبارة عن ذلك بمعدل التضخم.

ويقصد بالتضخم تلك الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك التي لا يستجيب لها العرض، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهذا ما يضعف القوة الشرائية للنقود. أي أن تدفع الدولة وحدات نقدية أكبر للحصول على السلع والخدمات العامة، بخلاف ما كانت تدفعه في وقت سابق.

ولإجراء دراسة مقارنة النفقات العامة خلال فترات متباينة للتعرف على الزيادة الحقيقية لهذه النفقات يتطلب استبعاد التغيرات في القوة الشرائية للنقود وذلك باستخدام العلاقة التالية:¹

$$\frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية } 100 \times}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{الزيادة الحقيقية في النفقات العامة}$$

ثانياً: اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:

إن لاختلاف طرق المحاسبة الحكومية دور في تزايد النفقات العامة وهذه الزيادة تكون ظاهرية، ومثال على ذلك الانتقال من طريقة اعتماد الميزانية الصافية إلى الميزانية الإجمالية، حيث في السابق كان يتم إعداد الحسابات العامة يخضع لمبدأ الميزانية الصافية، حيث لا يسجل في الميزانية إلا الرصيد الصافي للإنفاق العامة فقط أي يتم إجراء مقاصة بين النفقات العامة والإيرادات العامة التي تم تحصيلها وإدراج المبلغ الصافي. أما في الحاضر فبدأ استعمال طريقة الميزانية الإجمالية وذلك بتسجيل مبالغ النفقات العامة دون مقاصة بينها وبين الإيرادات العامة وبالتالي يظهر مبلغها ضخماً في الميزانية وهذه الزيادة هي ظاهرية لا حقيقية. ويرجع بعض الاقتصاديين هذا التحول لإضفاء الشفافية على المعاملات المالية للدولة بإظهار كل النفقات العامة في الميزانية العامة.

¹ - نواز عبد الرحمن الهبيتي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ثالثاً: اتساع إقليم الدولة و زيادة عدد السكان:

إن لاتساع إقليم الدولة نتيجة اتحاد أقاليم جديدة إلى إقليم الدولة الأصلي دور في تزايد النفقات العامة لهذه الدولة، وتعتبر هذه الزيادة ظاهرة وليست حقيقية نظراً لإنشاء ميزانية موحدة بين الأقاليم المتحدة .

كما أن تزايد عدد السكان من القضايا التي تؤرق بال الحكومات ، وما لذلك من تداعيات على مالية الدولة وخاصة نفقاتها العامة، وفي هذا الصدد يرى "Goffman and mahar(1971)" أن العامل الديموغرافي أثر بالغ على زيادة النفقات العامة والتي عبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية:¹

$$G = f(GDP/N)$$

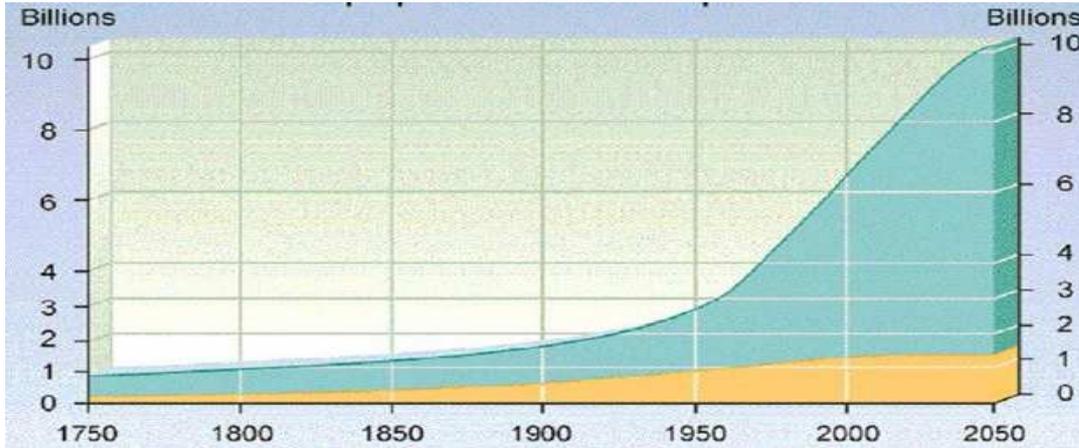
حيث: N يمثل عدد السكان
 GDP الناتج القومي الإجمالي.
 G النفقات العامة

حيث أن زيادة السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة (التعليم، الصحة، السكن، المياه، الكهرباء، النقل...)، وبما في ذلك التركيبة العمرية للسكان ومعدل زيادته السنوية² وخاصة الشباب فيه يعتبر من العوامل الدافعة إلى زيادة النفقات العامة وذلك لعدة اسباب منها أن هناك الكثير من الاحتياجات العامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتركيبة العمرية لمجتمع ما، لما تحاجه هذه الفئات العمرية من توفير دائم للخدمات (مرافق رياضية للشباب، مراكز الطفولة... الخ). بالإضافة إلى ضرورة تكفل الدولة بفئات مختلفة من المجتمع كالبطالين والمعوزين و الفقراء و العجزة، وكل هذا كان وراء ارتفاع وتيرة النفقات العامة في جل دول العالم. والشكل البياني يوضح الزيادة المضطردة في السكان في العالم:

¹ - Amos C Peters, An application of Wagner's law of expanding state activity to totally diverse countries , Monetary Policy Unit Eastern Caribbean Central Bank, 2012,p11..

² - محمد فتحي بيطار، النفقات العامة في الأردن، أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1990، نص 90.

الشكل البياني رقم (1-16): تطور حجم السكان في العالم من فترة لأخرى



Source: United Nations, Department of Economic and Social Affairs Population Division , WORLD POPULATION, New York, 2004 , p05.

يلاحظ القفزة التي عرفها عدد السكان خاصة في منتصف الألفية الثانية، بسبب التحسن الملحوظ في مقومات الحياة ، واهتمام الدول بتوفير عوامل الرفاهية من تخصيص لبنود اجتماعية في ميزانيتها، أضف إلى أن تركيبة سكان دولة ما له دور في تزايد نفقاتها، فالمجتمع الذي يتميز بارتفاع نسبة الأطفال والشباب يتطلب من الدولة توفير مستلزمات مرحلة ما قبل التعليم وما بعد التعليم ، كما أن ارتفاع نسبة الشيوخ يكون لزاما الرفع من نفقات التكفل بهذه الشريحة من المجتمع كالضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد والإعانات.

حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن أنه بين عامي 1970 و2011، ازداد عدد سكان العالم من 3,6 مليارات إلى سبعة مليارات نسمة.¹

¹ - تقرير التنمية البشرية، نغمة الجنوب -تقدم بشري في عالم متنوع- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2013، ص19.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا للجزء النظري فيما يخص سياسة الإنفاق العام ، عاينا اهم المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها موضوع النفقات العامة، وقد عرف هذا المفهوم عدة تطورات عبر مراحل تدرج الأفكار الاقتصادية ، وكذلك ساير مفهوم النفقات العامة تطور مفهوم الدولة عبر مراحل الفكر الاقتصادي بين الحيادية والتدخل في الاقتصاد، والملاحظ أن تزايد دور الدولة في الاقتصاد أدى إلى تعاضد دور النفقات العامة في تحقيق الأهداف التنموية

تطرقنا أولاً إلى التيار الكلاسيكي الرافض لتدخل الدولة، الذي اعتبر أن الدولة يجب أن تلعب دوراً حيادياً في الاقتصاد، وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي وفي ظل هذا الإطار الفكري لم يعط الكلاسيك أية أهمية لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق العام، بينما أولى الفكر الكينزي لسياسة الإنفاق العام دوراً جدياً في الحياة الاقتصادية لما لها من دور كبير ي دفع عجلة الاستثمار وإحداث التنمية الاقتصادية وهو نفس الهدف الذي سعى إليه الفكر الاشتراكي الذي يؤمن بفكرة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، أما الفكر النقدي الذي التزم نوعاً من الحياد في جانب استعمال السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام لما رأى من عدم إمكانية إحداثه لحلول جذرية لبعض المشاكل الاقتصادية ، وختمنا بالفكر الإسلامي في رؤيته لدور سياسة الإنفاق العام باعتبارها أداة جد مهمة في يد الدولة للقيام بوظيفتها على أحسن وجه.

وفي تحليلنا للآثار الاقتصادية الكلية للنفقات العامة خلصنا إلى أن هذه الأخيرة تُحدث آثاراً مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك، بالإضافة إلى آثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل. مما يعطي انطباعاً على أن هذه الآثار تؤكد الدور المهم للنفقات العامة في النشاط الاقتصادي باعتبارها أداة ذات أهمية بالغة في يد الدولة لتحقيق جملة من الأهداف المرغوب فيها.

وبنوع من التفصيل عالجنا ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطاقتها من دولة لأخرى ، وسردنا أهم الأسباب المؤدية إلى نشوء هذه الظاهرة اعتماداً على أهم الدراسات النظرية في هذا المجال وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

الفصل الثاني :

الإطار النظري لاختبار أساليب ومعايير ترشيد الإنفاق العام

في إطار الميزانية العامة للدولة.

- المبحث الأول: الإطار الفكري والنظري لترشيد الإنفاق العام.
- المبحث الثاني: الحد الأمثل للإنفاق العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية... محاور الأساسية لترشيد الانفاق العام.
- المبحث الثالث: تطبيق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة كمدخل لترشيد الانفاق العام.
- المبحث الرابع: برامج الانفاق العام ومفهوم الانضباط بالأهداف في إطار الميزانية العامة للدولة.

الفصل الثاني :

الإطار النظري لاختبار أساليب ومعايير ترشيد الإنفاق العام

في إطار الميزانية العامة للدولة

تمهيد

إن الدولة وفي سعيها لتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع كافة ، تواجه عدّة صعوبات أهمها ندرة الموارد. حيث تعتبر الموارد المالية المتاحة في يد الدولة في شكل محدود بالنسبة لحجم الإنفاق العام المطلوب، ذلك أن هناك العديد من البرامج التنموية الموضوعة على طاولة المناقشة و التي تتزاحم فيما بينها للحصول على حصة من هذه الموارد من أجل التجسيد والتنفيذ، وقد أدت هذه الحقيقة إلى ضرورة التفكير العميق في كيفية المواءمة بين خيار وآخر وأولوية وأخرى من أجل استغلال أمثل لهذه الموارد وتحقيق الأهداف المرجوة. وإنه لمن الصعب في ظل التحولات والأزمات الاقتصادية التي تدور من حولنا التوفيق بين كل الخيارات.

فجل اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تواجه مشكل الندرة وشح الموارد ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنامي الطلب على مقومات الحياة الأساسية كخدمات الصحة والتعليم والأمن... الخ. مما زاد من مسؤولية الدولة في سبيل تلبية هذا الطلب وحاجتها المتزايدة إلى الإنفاق العام (ظاهرة زيادة النفقات العامة). ويعتقد البعض من الاقتصاديين والباحثين في هذا المجال أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع عامة ليست مشكلة الندرة في حد ذاتها بل مشكلة التحديد الدقيق للأهداف والأولويات القومية المراد تحقيقها من خلال استغلال أمثل للموارد، وتحقيق التوازن بين الحاجات الإنسانية والموارد المتاحة. باعتبار أن معظم الدول النامية تزخر بموارد طبيعية وبشرية جد ضخمة ، فالمشكل أصبح في كيفية التعامل بعقلانية مع توافر الموارد ، وهذا ما يقودنا إلى ضرورة الأخذ بمفهوم ترشيد الإنفاق العام.

حيث يعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة للخروج من المعضلة في ظل قصور وشح مصادر التمويل من خلال تخصيص أمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة ، أولا ضمن الميزانية العامة باعتماد أحدث التصنيفات، مع التقيد التام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي ترغب فيها كل

دولة. حيث أن إنفاق مبلغ من المال على مشروع معين لم يعد إنجازا في حد ذاته وإنما الإنجاز هو مدى تحقيقه للأهداف المحددة من خلال إنفاق نفس المبلغ.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل ميرزين أهم المحاور التالية:

❖ المبحث الأول: الإطار الفكري والنظري لترشيد الإنفاق العام.

❖ المبحث الثاني: الحد الأمثل للإنفاق العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية
...محاور الأساسية لترشيد الانفاق العام.

❖ المبحث الثالث: تطبيق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة كمدخل لترشيد
الانفاق العام.

❖ المبحث الرابع: برامج الانفاق العام ومفهوم الانضباط بالأهداف في إطار الميزانية العامة
للدولة.

المبحث الأول: الإطار الفكري والنظري لترشيد الإنفاق العام.

إن النظريات المالية أو الموازية " Les theories budgétaires " عموما تنقسم إلى نوعين: النوع الأول يركز على "الرشادة" أو "العقلانية" الاقتصادية، أما النوع الثاني فيركز على "الرشادة" أو "العقلانية" السياسية. وبالأخص وما يهمنا النوع الأول الذي يهتم بالحساب الاقتصادي والمقارنة بين التكاليف والنتائج للبرامج الحكومية ويمثل هذا الاتجاه الاقتصادي "Musgrave" حيث يعتبر أن هذا الاتجاه هو الأكثر رشادة وفعالية في تعظيم منفعة الفرد.¹ من هذا المنطلق سوف نتطرق إلى تحديد مفهوم ترشيد الإنفاق العام. من خلال المطلب الأول، ونعالج في المطلب الثاني هيكل النفقات العامة و أوجه القصور في السياسات الانفاقية في الدول النامية ومتطلبات الترشيح، مع إبراز أهم العوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيح الإنفاق العام في المطلب الثالث، أما في المطلب الرابع سنعالج أهم المجالات الأساسية لترشيح الإنفاق العام

المطلب الأول: تحديد مفهوم ترشيح الإنفاق العام:

تعددت التأويلات و المفاهيم المفسرة لمصطلح ترشيح الإنفاق العام نظرا لتعدد الأفكار، الاتجاهات والرؤى، ومن خلال إطلاعنا وبتمعن على معاني المصطلحات ومعرفة معانيها اللغوية والاصطلاحية، ارتأينا إدراج "الترشيح" و"العقلانية" لما لذلك من تقارب في المعنى ولإعطاء أكثر توضيح سوف نتعرض من خلال هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين، الأولى تتضمن مفهوم "الترشيح أو العقلانية" لغة واصطلاحا، والثانية تتعلق بأهم التعاريف حول ترشيح الإنفاق العام.

الفرع الأول: ماهية "الترشيح" أو "العقلانية":

إن السلوك الرشيد في التعاملات بين الأعوان الاقتصاديين يعتبر من الدعائم الأساسية التي يبنى عليها الاقتصاد، حتى يكون متوازنا ويحقق الأهداف التي يسير عليها. ولأجل الوقوف على حقيقة الترشيح لابد من توضيح بعض الأبعاد المتعلقة به، بالتركيز على أن السعي وراء تحقيق الأهداف المحطط لها مسبقا يعتبر الطريق الجيد للترشيح.

¹ - Jaques Benjamin, La rationalisation des choix budgétaires: les cas québécois et canadien, Revue canadienne de science politique, Vol. 5, No. 3 (Sep., 1972), p.348.

أولاً: "الترشيد" و"العقلانية" لغة: لقد أشار المفكر (Jones 1908) إلى أن مصطلح الترشيد "Rationalization" هو سلوك يتوفق مع السلوك الفطري¹. وأن الترشيد فكراً يعني الإرتكاز إلى العقل والرشد في توخي الاختيارات الأفضل كما ونوعاً².

وإن لفظ "الترشيد" في المعنى اللغوي هو من فعل رشد، رُشداً، ورشاداً أي اهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد³.

وأن عنصر تحقيق الأهداف يعتبر مدلول أساسي يوصل إلى مفهوم الترشيد، باعتباره يعني الاستقامة التي تقتضي الوصول إلى الغايات والأهداف بالوسائل المناسبة لذلك، وبتوضيح أكثر فإن الترشيد يحصل إذا تحققت الأهداف بوسائل وطرق مشروعة⁴.

كما أن الرشيد هو المهادي إلى الطريق القويم الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق والصواب "سياسة رشيدة"⁵.

أما لفظ "ترشيد" أو "إرشاد" أي توجيهه وهداية إلى الخير والصالح ودلالة على الطريق الصحيح والرشاد هو نقيض الضلال⁶.

ومصطلح "العقلانية" وهو مصطلح متصل بكل ما يدل على المنطق ويمثل "القدرة على التفكير المنطقي وبعقلانية"⁷.

ثانياً: الترشيد اصطلاحاً: يأخذ اصطلاح "الترشيد" معناه من مصطلح "الرُشد" بمعناه الاقتصادي والذي يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقاً لما يملي به العقل، ويتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة⁸.

¹ - SIEGFRIED ZEPF, About rationalization and intellectualization, International Forum of Psychoanalysis, routledge taylor and francis group,2011,148.

² - نائل عبد الحافظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مؤتمة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، 1992، ص39.

³ - المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص555.

⁴ - أحمد عبد الرؤوف إبراهيم أبو شريعة، أثر الترشيد في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1995، ص35.

⁵ - العلامة الشيخ أحمد رضا، معجم متن اللغة، المجلد الثاني، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987، ص590.

⁶ - المنجد في اللغة العربية، مرجع ساق ذكره، ص555.

⁷ - John WHALLEY, Rationality , Irrationality and economic cognition ,cecifo working paper n. 1445 category 10 empirical and theoretical methods, Ontario, N6A 5C2 Canada, 2005, p07.

⁸ - محمد شاکر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008، ص399.

والعقلانية الاقتصادية "rationalité économique" هي التصرف الاقتصادي الاستهلاكي أو الإنتاجي بما يوفر تعظيم المنفعة الاستهلاكية بأقل تكلفة ممكنة ويزيد في العائد الاقتصادي من الموارد الموضوعة في العملية الإنتاجية.

إن العقلانية أو الرشادة مقولة ليست بعيدة عن «الاقتصادية éconómisme» التي ترى في سلوك الفعاليات الاقتصادية من حيث السلوك والقيم والتقويم تطبيقاً للنظريات الاقتصادية وطرائق علم الاقتصاد وحسب. وهي قريبة جداً من «العقلنة rationalisation» الاقتصادية بمعنى السلوك الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق النجاعة الاقتصادية في أي تصرف.¹

ويطلق اصطلاح الترشيد على ترشيد الاستثمار ، ترشيد استخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك، ترشيد الإنفاق العام الذي هو جوهر موضوعنا هذا.

الفرع الثاني: ماهية ترشيد الإنفاق العام:

إن ترشيد الإنفاق العام من المواضيع حديثة التداول في خضم توالي الأزمات على الاقتصاديات العالمية بالرغم من أن الفكر الاسلامي قبل عصور مضت قد عالج هذا التوجه، حيث يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المعاني والمفاهيم التي حظيت بنصيب من الاهتمام من مختلف الآراء والتحليلات وتعددت التعاريف بشأنه وسوف نتطرق إلى بعضها .

فالمقصود بترشيد الانفاق العام وهو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة , فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.² وباعتبار أن الدولة المكلف الوحيد بعملية الانفاق " فينظر على ترشيد انفاق العام على أنه "حسن تصرف الحكومة في إنفاق المال العام".³

كما ينظر إلى بترشيد الإنفاق العام على أنه « العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على

¹ - BERNARD, La Théorie du calcul économique rationel et la décentralisation de la planification socialiste (Les Temps Modernes n° 851 avr. 1967),p20.

² - بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر،مقال مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب – البلدة، 21- 22 ماي 2002،ص4.

³ - شوقي احمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد انفاق العام، جامعة أم القرى، 1999، ص250.

مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن. لذا فان ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق. والإسراف يمكن تحديده نطاقه إذا زاد الإنفاق إلى مستوى أعلى بكثير عن موارد الدولة، أو انخفاض إنتاجية الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن.¹

كما يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه « تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.»²

واعتمادا على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على أنه « التزام "الفعالية" في تخصيص الموارد و"الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاة المجتمع» ويقصد ب"الفعالية" توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها.³ كما أن الفعالية يمكن تعريفها على أنها "قياس مدى تحقيق الأهداف، ويتطلب هذا المفهوم مقارنة المخرجات مع الأهداف المطلوب تحقيقها والأساليب المتبعة في تحقيقها..."⁴ وفعالية النفقات العامة « هي حجم الأهداف المنتظرة من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج انفاقي معين مقارنة بالأهداف المحددة مسبقا.»⁵

أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة والنتائج أو بين المدخلات والمخرجات فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات وللكفاءة بعدين:⁶

– الأول: كفاءة المخرجات "Out put Efficiency": وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات، وعلى هذا فهي تقاس بنسبة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

¹ - محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص72.

² - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 171.

³ - محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص44.

⁴ - عطا الله وراد خليل، دراسة تحليلية لتقييم أداء الوحدات الحكومية من منظور محاسبي، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2005، ص120.

4- François Ecalte, op,cit,p225

⁶ - محمد عمر أبو دوح، مرجع سبق ذكره، ص44.

- الثاني: كفاءة المدخلات "Imput Efficiency": وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر اقل من المدخلات ، ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية إلى المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات ، عندما تكون مخرجات الإنفاق العام قابلة للقياس الكمي، أما إذا كانت تلك المخرجات ذات طابع اجتماعي فيمكن الاعتماد على مقاييس وسيطة. فبرامج الإنفاق العام تبدأ بالحصول على مدخلات مثل العمل ورأس المال... الخ. للقيام بأنشطة معينة مثل علاج المرضى، تعليم الأطفال... الخ. بهدف الحصول على مخرجات نهائية كتحسين الصحة والارتقاء بالمستوى الثقافي، ولما كان من الصعب قياس هذه المخرجات بدقة من الممكن استعمال مقاييس وسيطة مثل عدد المرضى/ لكل طبيب، وعدد الطلبة/ لكل معلم.¹

وعلى العموم فان ترشيح الانفاق العام هو اعتماد الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة دون إسراف ولا تبذير مع التركيز على ضرورة تحقيق الأهداف المرجوة من خلال كل عملية إنفاق، وبلوغ هذا الهدف المنشود يجب الالتزام بالضوابط التالية:²

- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات التي يتقرر إقامتها.

- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية.

- تجنب الاسراف والتبذير.

- فرض الرقابة على النفقات العامة.

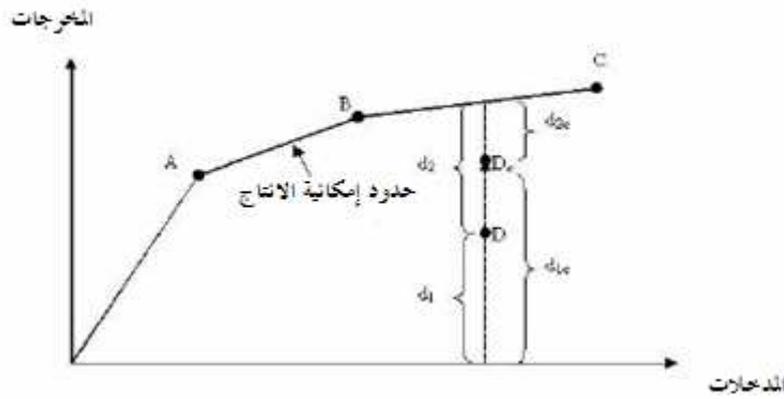
وقد ركز "Miguel S and all (2009)"³ على أن الكفاءة هي في جوهرها المقارنة بين المدخلات من الموارد المستخدمة في نشاط معين و المخرجات فأى هيئة يصدر منها قرارات سواء كانت شركة أو هيئة حكومية، أو بلد تبلغ مستوى اقصى من الانتاج باقل استعمال للموارد يكون ذا كفاءة والعكس إذا كان الانتاج متواضع بالمقارنة مع الموارد المستعملة تكون غير ذا كفاءة.

¹ - لأكثر توضيح حول موضوع الكفاءة أنظر: علي شريف ، محمد فريد الصحن، اقتصاديات الادارة منهج وقرارات، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 1988، ص 99.

² - نبيل جمال سليم عبد النبي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية، مذكرة ماجستير أكاديمية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة الأزهر، 2012، ص 92.

³ -Miguel St. Aubyn, Álvaro Pina, Filomena Garcia and Joana Pais, Study on the efficiency and effectiveness of public spending on tertiary education, Economic Papers 390, Directorate-General for Economic and Financial Affairs Publications, November 2009,p05.

الشكل البياني رقم (1-2): حدود إمكانية الإنتاج واستعمال المدخلات (الموارد):

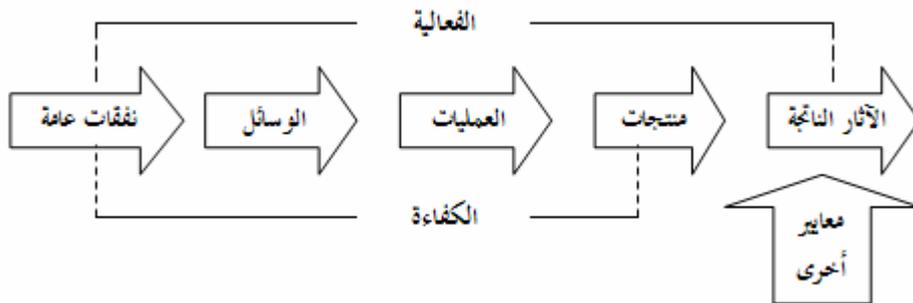


Source: Miguel St. Aubyn, Álvaro Pina, Filomena Garcia and Joana Pais, op.cit,p05.

من خلال الشكل البياني أعلاه فإن أبسط مسار نظري بكفاءة في الإنتاج عند استهلاك وحدة من المدخلات مقابل وحدة من المخرجات، فزيادة الإنتاج على المسار (A,B,C) مقابل زيادة استهلاك الموارد يكون دائما في مجال تحقيق الكفاءة. لكن بمجرد المرور على النقطة "D" غير الظاهرة في الشكل بافتراض أنها تكون مستقيمة مع النقطة "C" فعلى مستواها يكون الإنتاج ثابت لكن بزيادة استعمال للموارد وبالتالي ينحرف المسار إلى اللاكفاءة.

ومن ما سبق فإن تطبيق مؤشري الكفاءة والفعالية لهما الأثر الكبير في أي هيئة ذات طابع عمومي رغم صعوبة القياس باعتبار أن القطاع العمومي يقدم خدمات عمومية "Des services publiques"، ويمكن توضيح موضع كل من المؤشرين في هذا المجال من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (2-2): مؤشري الكفاءة والفعالية في المجال العمومي.



Source: François Ecalte, op.cit,p224.

المطلب الثاني: هيكل النفقات العامة و أوجه القصور في السياسات الانفاقية في الدول النامية ومتطلبات الترشيد :

إن الاعتماد على برامج الانفاق العام في الدول الصناعية قد استهدف علاج مشكلات الدورة الاقتصادية ، أما في الدول النامية فالأمر يختلف لأنها استهدفت السعي إلى الاهتمام بالمجال الاجتماعي والعمل على تحقيق مهمة التنمية ، بالإضافة إلى تخصيص جزء جد هام من ميزانيتها لمجال الأمني. وقد قام هذا الاتجاه على دعامتين أساسيتين هما: ¹ نمو الانفاق العام من جهة، ونمو الإيرادات العامة من جهة أخرى . مما أدى إلى بروز العجز الموازي للدولة ² بسبب نمو الانفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات الإيرادات العامة.

الفرع الأول: هيكل مخصصات الانفاق العام في الدول النامية:

تعدد أوجه تخصيص الانفاق العام بين المجالات المتعددة لتدخل الدولة في الدول النامية بحسب التوجه الاقتصادي لهذه الأخيرة، وبشكل عام يتكون هيكل النفقات العامة في جل الدول النامية من القطاعات التالية: ³

1- القطاع الاجتماعي .

2- قطاع الدفاع.

3- قطاع الإدارة.

4- قطاع الانتاج والبنية الاسية.

5- قطاع النقل والمواصلات ووسائل الاتصال.

بينما هناك اختلاف بين الدول النامية في تحديد الوزن النسبي للإنفاق على كل قطاع من تلك القطاعات ، وتشير تقارير الهيئات الدولية إلى أن التخصيصات المالية لواردات الاسلحة تحتل نسبة كبيرة من اجمالي الواردات في البلدان النامية. وما يستدعي الوقوف عنده ان الانفاق العسكري يفوق التكوين الرأسمالي الاجمالي في بعض البلدان ولا سيما العربية حيث نجد ان النفقات الحكومية على الامن والدفاع

¹ - المعهد العربي للتخطيط، عجز الموازنة : المشكلات والحلول، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث والستون، السنة السادسة، ماي 2007، ص07.

² - لأكثر اطلاع حول العجز الموازي أنظر:

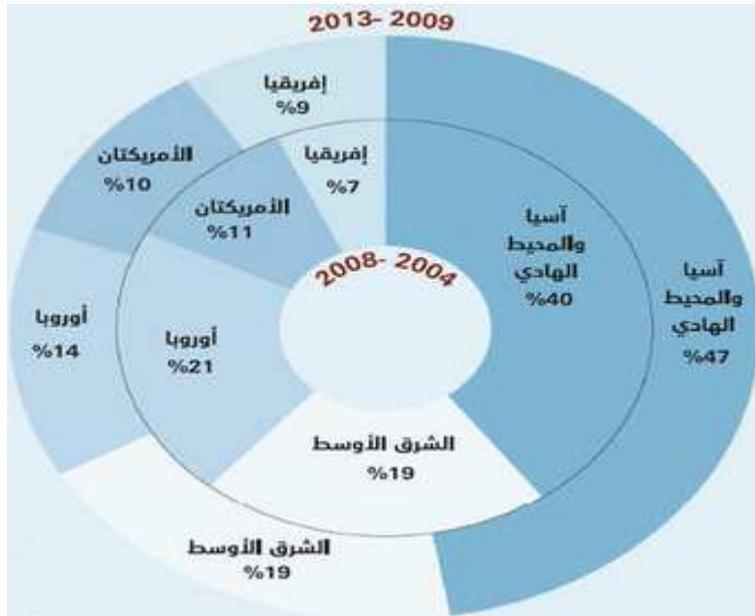
- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص201.

- عبيد مجد علي باش، أثر زيادة الانفاق الحكومي في تزايد عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي والسعر دراسة حالة المغرب، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الرابعة، العدد الثاني عشر، العراق، 2001.

³ - حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ الاقتصاد العام -القسم الثاني-الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2009، ص268.

بلغت نسب كبيرة من الانفاق الجاري، سواء في الاقطار العربية النفطية او غير النفطية¹. وارتفع هذا النوع من الانفاق في الدول النامية بخلاف الدول الماقدمة في الآونة الأخيرة، وذلك ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (2-3): الدول الأكثر استيرادا للأسلحة والمواد الحربية.



Source: Stockholm international peace research institute, Military spending continues to fall in the West but rises everywhere else, 1st edition, Stokholm,2013,10.

حيث يلاحظ حسب تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الذي تطورات الإنفاق العسكري حول العالم بداية من سنة 2004 سواء على مستوى الدول أو المناطق. ويؤكد الخبراء المشاركون في إعداد التقرير أن إجمالي الإنفاق العالمي على التسليح بلغ في عام 2013 نحو 1.75 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يكشف عن تراجع بنسبة 1.9 في المائة عما أنفق عام 2012. ويعود السبب وراء هذا الانخفاض إلى تراجع النفقات العسكرية في البلدان الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من زيادة الإنفاق العسكري في باقي أنحاء العالم بنحو 1.8%.²

¹ - وليد خالد احمد، صفة الانفاق العسكري في هيكل نفقات الدولة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني :

<http://www.kitabat.com/index.php?mod=page&num=5124> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2014/04/16.

² - Stockholm international peace research institute, Military spending continues to fall in the West but rises everywhere else, 1st edition, Stokholm,2013,p10.

ويؤكد التقرير أن الصين وروسيا والسعودية زادت إنفاقها على التسليح في عام 2013، وتعتبر هذه الدول الثلاث بين 23 بلدا في جميع أنحاء العالم ضاعفت صرفها منذ عام 2004. بالإضافة إلى أن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط ارتفع بنحو 4 في المائة عام 2013 ليصل إلى نحو 150 مليار دولار وأن العراق تعد حاليا في مقدمة الدول العربية إنفاقا على التسليح.¹

بينما في الشق الاجتماعي فإن الإنفاق العام على الصحة والتعليم في الدول الأفريقية تمثل نسب جد متواضعة، أما البنية الأساسية التي لاتزال في أولى أطوار تطورها في دول إفريقيا، والتي يقل فيها تخصيص نسب معتبرة من الميزانيات هذه الدول للاستثمار في العنصر البشري.²

وكعينة من الدول النامية فإن تزايد الانفاق العام على القطاع الاجتماعي لوحظ في البرازيل وأندونيسيا والفلبين، بينما تركيا وغانا والسودان أقل تخصيصا من سابقاتها للجانب الاجتماعي، وفي طائفة أخرى من الدول فإن غينيا والاكوادور عملت جاهدة على تخفيض انفاقها في مجالات الدفاع والإدارة في أواخر التسعينيات.³

الفرع الثاني : أوجه القصور في السياسات الانفاقية في الدول النامية:

إن الدول النامية لها من الخصوصيات التي تميز اقتصادياتها عن باقي الدول المتقدمة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتدخل الدولة في مجمل النشاطات الاقتصادية وما يطلق عليه الطابع الاحتكاري للدولة، لكن من جهة أخرى لا تزال هذه الدول تتخبط في مشاكل اقتصادية جمة، وأرجع معظم الاقتصاديين ذلك إلى اللاعدالة في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع مما انعكس على التنمية من خلال النقص الفادح في البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر وتخلف القطاع الخاص.⁴

ورغم السعي المتواصل لضمان تحقيق البرامج التنموية على مختلف الأصعدة بانتهاج سياسات توسعية في مجال الإنفاق العام، ينتاب هذا التوجه عدة قصور تشمل العديد من التصرفات التي تحد من تحقيق الأهداف سالفة الذكر، وفي هذا الصدد سوف نتعرض على أهم قصور السياسات الانفاقية في الدول النامية من أجل استنباط أهم الحلول العلاجية في إطار ترشيح هذه السياسات.

¹ - Ibidem.

² - محمد السيد سعيد، المناظر حول السياسات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216708&eid=3915> ، تم الاطلاع له بتاريخ 2014/04/16.

³ - حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص269..

⁴ - Isabelle hentie et Gilles Bsernier, Rationalisation, décentralisation et participation dans la gestion du secteur public des pays en développement, centre africain de formation et de recherche administratives pour le développement(CAFRAD), 2000.P02.

1- سوء تسيير المخصصات المالية نظرا لعدم التحديد الدقيق لأولويات البرامج التنموية مما أدى في الكثير من الدول النامية إلى التخبط في التأخر في الإنجاز أو عدم كفاية الميزانيات المخصصة، فقد أشار صندوق النقد الدولي "FMI (2010)" في دراسته حول المالية العامة في الدول النامية أن أغلب هذه الدول تحتاج لتغطية برامجها الانفاقية الموجهة إلى لتحقيق أهداف التنمية إلى ما يقارب 4% من إجمالي الناتج المحلي ن وذلك بخلق أوعية ضريبية جديدة.¹

2- في أغلب الدول النامية توجه الموارد نحو المجالات الهامشية، وضعف درجة توجهها نحو المجالات الانتاجية ، حيث يلاحظ أن معظم الموارد الموجودة في الدول النامية يتم استخدامها في مجالات استهلاكية لا تحقق نفعا ملموسا، وفي أوجه استهلاك غير عقلانية لا تحقق نموا اقتصاديا يوازي الموارد التي تستخدم في الانفاق عليها. وتستنزف موارد ضخمة في هذه الدول والتي تعاني من ندرة هذه الموارد لديها نتيجة ضعف التخطيط.² فليس كل النفقات العامة تحقق نموا اقتصاديا وتؤثر عليه ، فالنفقات التي تؤثر على النمو الاقتصادي هي النفقات المنتجة التي ذكرها "A.Hansen"³ والتي تؤدي إلى: - إحداث الدخل، - تطوير المهارات وزيادة الانتاج ، - زيادة الفاعلية والكفاءة الانتاجية، - إحداث رأس المال، - تلبية الحاجات العامة. وما عدى ذلك تعتبر نفقات غير منتجة.

3- صعوبة ضغط المخصصات المالية الموجهة لتمويل برامج الانفاق العام في القطاعات الاجتماعية ، بعد البدء في تنفيذها ، خاصة إذا كانت تلك البرامج تحقق منافع كبيرة ، ترتبط بعامة الشعب وتعمل على زيادة فرص التوظيف. بالإضافة إلى التحيز الواضح في الكثير من الدول النامية إلى الحفاظ على برامج الانفاق العام المخصصة للدفاع والأمن والتي تمثل نسب جد مهمة من الميزانية الكلية لهذه الدول . وكل ذلك يكون على حساب القطاعات الانتاجية الخالقة للثروة ، مما يساهم في إحداث قصور مزمنة في السياسات الانفاقية لهذه الدول.⁴

وقد أدت أوجه القصور "سالفة الذكر" ، إلى خلق مناخ ملائم لظهور كثير من المشروعات العامة ، كعنصر إنتاجية تفتقر إلى الكفاءة وتعتمد على الإعانات المالية الحكومية ، كما تنزع غلى التزود بعدد مفرط من الموظفين ، الذين يحصلون على أجور لا تتفق مع انتاجيتهم ، بالإضافة إلى عدم كفاءة الجهاز

1 - صندوق النقد الدولي، تقرير تعبئة الإيرادات في البلدان النامية ، إدارة شؤون المالية العامة، 2011، ص08.

2 - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، القدس، 2006، ص327.

3 - سامي عبد الرحيم الزويد، مرجع سبق ذكره، ص11.

4 - حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مرجع سبق ذكره، 270...

الاداري لتلك المشاريع الأمر الذي يضاعف من الميزانيات الانفاقية المخصصة لها دون مبرر اقتصادي أو اجتماعي مقبول.

المطلب الثاني: عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيح الإنفاق العام:

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيح الإنفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إنجازها فيما يلي:

الفرع الأول: تحديد الأهداف بدقة:

يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفاً في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

يعتقد Harey من جهة أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقاً لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة. ومن جهة أخرى نرى رأي Steiner الذي يؤكد أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية (طويلة الأجل) تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج.¹

الفرع الثاني: تحديد الأولويات:

تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وان احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه. وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

¹ - خالد المهدي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام - التخصيص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية - أعمال المؤتمرات - مصر، 2010، ص 95.

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:¹

أ- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها ، له دور كبير عند تحديد الأولويات.

ب- عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع ، فكلما كان الوقت المطلوب لانجاز برنامج معين أقصر، كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا البرنامج.

ج- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة ، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.

د- عامل الخبرة : فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح ، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.

الفرع الثالث: القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام:

يقصد بقياس أداء برامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها ، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين.²

وان الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا.

وبالتالي تقييم هذا الأداء يتركز على ثلاث محاور هي:³

أ- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية (وجهة نظر المواطنين) وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين ، وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة.

ب- نوعية الخدمات المقدمة (وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية

ج- فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين) والتي تقود إلى استغلال أمثل للموارد الموظفة.

¹ - عثمان محمد غنيم ، التخطيط أسس ومبادئ عامة ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، 2004 ، ص 94.

² - سعد بن صالح الرويتع ، قياس الأداء في الوحدات الحكومية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد والإدارة-، العدد2 ، الرياض ، 2002 ، ص 65 .

³ - Stéphanie DAMAREY,finances publiques,gualino éditeur,paris,2006,p425.

فزيادة الإنفاق العام على خدمات التعليم والصحة لا يعتبر مؤشرا لتحسن أداء هذه الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، ولكن يجب مراعاة تأثير هذه الزيادة في الإنفاق على تحسين الوضعية التعليمية والصحية للمواطنين. فمن خلال التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2007 و2008 الذي جاء بتصنيف للدول حسب العلاقة بين حجم الإنفاق على كل من الصحة والتعليم ومدى تأثيره على واقع المواطنين. فالبلدان المصنفة في المراتب الأولى ليست بالضرورة تخصص إنفاقا كبيرا على التعليم والصحة ، ومثال على ذلك نسبة متوسط التمدرس في التعليم الابتدائي سنة 2005 في كل من ايزلندا والنرويج وكوريا الجنوبية قارت 99 % وبالمقابل انفاقها متواضع بالنسبة لبعض الدول النامية التي تخصص إنفاقا ضخما على التعليم ولكن دون نتائج جيدة ومثال على ذلك ناميبيا التي صنفت في المراتب الأخيرة بنسبة تمدرس قارت 72% في الطور الابتدائي و39% في الطور المتوسط بالنسبة لناميبيا (المرتبة 125) أما اليمن فنسبة التمدرس في الطور الابتدائي قارت 75% و25% في الطور المتوسط (المرتبة 153)، أما في مجال الصحة فيلاحظ عدم التنسيق بين حجم الإنفاق والنتائج المحددة مسبقا مثال على ذلك بوليفيا تنفق 4% من الناتج المحلي لكن تصنف في المرتبة 117% حسب التقرير وبالمقابل كندا تنفق 6.5% من الناتج المحلي وتأتي في المرتبة الرابعة.¹

الفرع الرابع: عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:

تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمته لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين) ، ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العمومية .

وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة ، فلا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع ، على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى ، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.²

وتظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخيل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة. وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة والتي على أساسها يتم إعادة

¹ - Thébeau MICHEL, Allocations budgétaires et fourniture des services publics de santé et d'éducation 2000-2006 : Une comparaison internationale , papier présenté par le bloc; Etude et analyse macroéconomique, paris, 2009; p5:.

² - محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره ، ص301.

توزيع الدخل. ودراسة عدالة توزيع الإنفاق العام على الفئات الاجتماعية لا تقتصر على الجانب المالي، بل تتعداه إلى تمكين هذه الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية.¹

الفرع الخامس: تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.² ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية. فإنه لا بد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة، لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العلمي أيضا وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيهها إيجابيا.³

المطلب الثالث: المجالات الأساسية لترشيح الإنفاق العام:

من الضروري أن نفرق في هذا المجال بين النفقات العامة بحسب أغراضها، ذلك من الصعب تطبيق قواعد الترشيح بصورة إجمالية على كل أنواع النفقات العامة، لذا يجب التفرقة بين مجالات ثلاث للإنفاق العام، مجال الخدمات العامة، مجال الأشغال العامة الإنشائية، مجال المشروعات التجارية والصناعية. ودراسة قواعد الترشيح الخاصة بكل منها بإيجاز:⁴

الفرع الأول: مجال الخدمات العامة:

يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والإيديولوجية السائدة في الدولة، فهناك الدولة التي تنادي بالحرية والدور الريادي للقطاع الخاص وبالتالي تقل خدماتها، أما الدولة المتدخله فان حجم الخدمات متزايدة بصورة ملحوظة، وهناك الدولة حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتي تتميز

¹ البنك الدولي، تقرير حول مراجعة الإنفاق العام لسنة 2004، ص18.

² محمد عمر ابو دوح، مرجع سبق ذكره، ص 105.

³ علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981، ص 47.

⁴ - مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص ص 229 230.

بضخامة الخدمات المقدمة. والذي يعيننا في هذا الصدد وفي إطار دراسة اقتصادية هو تحديد الأساليب والطرق ضمن ترشيح الإنفاق العام في مجال الخدمات العامة والتي تتلخص فيما يلي:

❖ الاقتصاد في نفقة الخدمة العامة ما أمكن دون المساس بأدائها.

❖ تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء مقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة

ومثيلاتها التي يؤديها القطاع الخاص أو إجراء المقارنة بين دولتين تتشابه ظروفهما.¹

وذلك أن الاقتصاد في النفقة وتحديد التكلفة الدنيا لكل خدمة عامة يسمح بالحكم على سلامة الإنفاق العام في الدولة المعنية. فإذا تبين على ضوء هذه المقارنات أن التكلفة الفعلية لوحدة الخدمة مرتفعة عن المستوى الملائم فإنه يتعين دراسة أسباب هذا الارتفاع والبحث عن طرق علاجه وهذا لا يكون إلا بالوسائل التالية:²

❖ إعادة تنظيم مرافق الخدمات العامة وتوزيع الاختصاصات بينها.

❖ التنسيق بين أعمالها المختلفة.

❖ محاربة بعض التصرفات المنحرفة للمسيرين.

❖ الضغط على بعض النفقات المظهرية غير الأساسية.

الفرع الثاني: مجال الأشغال العامة الإنشائية:

تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات الأشغال العامة الإنشائية التي ستنفذها في المستقبل بمشكلة تحديد أكثر لهذه المشروعات تعضيمًا للنفع العام، فهناك مشروعات لإقامة الطرق و السكك الحديدية، وثانية لإنشاء السدود وتوصيل شبكة المياه وشبكة الكهرباء وثالثة لبناء المساكن ومراكز البحث العلمي... الخ. وبالتالي فإن الحكومة تواجه أعدادا كبيرة من المشروعات التي تعتقد من الواجب تنفيذها، إلا أن قلة المتاح من الموارد العامة يضطرها للمفاضلة بينها واختيار البعض منها. وتدخل هذه المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية إذ يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين هما:

¹ - وعلى سبيل المثال: فإنه يمكن إجراء المقارنة المرجعية (Benchmarking) في مجال الخدمات العمومية ففي الخدمات التعليمية يمكن مقارنة تكلفة تعليم التلميذ الواحد في مختلف مراحل التعليم (الإبتدائي والمتوسط والثانوي)، أو بين القطاع العام والخاص، كما أنه في مجال الخدمات الصحية يمكن مقارنة تكاليف علاج المريض الواحد بين المستشفيات المختلفة، أو بين القطاع العام والخاص. والهدف الأساسي من ذلك هو تقليل تكلفة الخدمة العمومية مع المحافظة على أدائها

² - بلقاسم رابع، محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص126.

❖ الإنفاق الأمثل على هذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له.¹

❖ مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة والمنفعة الحدية لمشروع آخر ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا والتكاليف.

ولكن نظرا للصعوبات التي تكتنف تطبيق القاعدة الأولى والمتمثلة في العجز عن قياس كل من المنفعة والتكلفة الحدية الاجتماعية. فإنه من الممكن الاكتفاء بالمفاضلة بين المشروعات البديلة باستعمال القاعدة الثانية أي المفاضلة باستعمال التكلفة والمنفعة الحدية وذلك بداية بتقدير تكلفة ومنفعة كل مشروع، ثم مقارنة هذه المشروعات مع بعضها البعض وما سيعود من جراء تنفيذها من مزايا إضافية. وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن تحديد أكثر المشروعات ملائمة وهو الذي تزيد منفعة الحدية عن تكلفته أكثر من غيره.

وتكامل أهمية هذا الأسلوب في أنه يدفع بالمسؤولين عن الإنفاق العام إلى وضع برامج واضحة ومحددة تخضع كل تفاصيلها للمناقشة العلمية مما يسمح بتجنب الاستخدام السيئ والمبذر لموارد الدولة.

الفرع الثالث: مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية:

تختلف قواعد ترشيح الإنفاق العام الخاصة بهذا المجال الثالث عن تلك السابق ذكرها ، ذلك أنه من السهل في كثير من الأحوال قياس إنتاجية النفقة في حالة المشروعات العامة التجارية والصناعية على ضوء معايير واضحة ومحددة مثل معيار الربح التجاري أو العائد الاجتماعي للمشروع، وكقاعدة عامة فإنه من الممكن تنظيم الإنفاق العام المتعلق بهذه المشروعات على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة مع مراعاة أن الاستعانة بكل من جهاز السوق والحوافز الفردية على النحو المتبع في حالة القطاع الخاص لتعظيم النفع العام تعترضه بعض العقبات في حالة المشروعات العامة:

❖ بالنسبة للاستعانة بجهاز السوق: في مجال المشروعات العامة ففي جانب منها يمكن قياس إنتاجية النفقة ، إذ يتم تحديد حجم الإنفاق والإنتاج على ضوء معيار الربحية وحده، وهناك مشروعات عامة أخرى لا يمكن تحديد حجم إنفاقها وإنتاجها على هذا النحو في حالة التزامها بتحقيق أهداف اجتماعية معينة كالرغبة في تشجيع الطلب على سلعة أو خدمة معينة لرفع مستوى المعيشة. ويلزم

¹ - المقصود بالمنفعة الحدية الاجتماعية للإنفاق العام: مقدار ما يعود على مجموع أفراد المجتمع من منافع إضافية نتيجة ممارسة الدولة لنشاطها أما التكلفة الاجتماعية الحدية فيقصد بها مقدار ما يضحى به الأفراد من نشاط ناتج خاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط عوض عنهم.

حينئذ تقدير العائد الاجتماعي للمشروع والحكم بعد ذلك على إنتاجية المشروع على ضوء مقارنة نفقاته بعائده الإجمالي.

❖ أما فيما يتعلق بالحوافز الفردية : فإنه من المعروف أنها هي التي تدفع المشروعات الخاصة لتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين مستواه، ونظرا لانتفاء هذه الحوافز في حالة المشروعات العامة فإنه من غير المؤكد أن تسعى بدورها لضغط الإنفاق وتعظيم الناتج. على أنه من المتصور وعن طريق إشراك العاملين في هذه المشروعات في الأرباح التي تحققها وربط الترتيبات والمكافآت التي تنفق لهم بالكفاءة التي يظهرونها في العمل.

المبحث الثاني: الحد الأمثل للإنفاق العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية

...محاوِر الأساسِية لترشيد الانفاق العام:

لقد عرفت العديد من دول العالم في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات أزمات اقتصادية ومالية ، لزمّت عليها إعادة النظر في تسييرها لمواردها بسبب شح مصادر التمويل وتعقد العمليات المالية الدولية من اقتراض و شراكة ، وكذلك تفاقم حالات العجز الموازني بالإضافة إلى تدني سعر البترول مما أدى إلى انخفاض مداخيل الدول المصدرة للنفط. هذا الوضع ساهم في الأخذ بمفهوم ترشيد الانفاق العام لما لذلك من أهمية للخروج من تلك الأزمات. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم المحاور الأساسية للوصول إلى المبتغى وهو تنفيذ سياسة إنفاقية رشيدة تساهم في تحقيق جملة الأهداف المسطرة .

المطلب الأول: تحديد الحجم الأمثل للتدخل الحكومي كمدخل لترشيد سياسة الانفاق العام:

إن إيجاد حد أمثل لإنفاق العام يعتبر من المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة من التحليل والدراسة لما له من دور كبير في ترشيد الانفاق العام ، فقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة ما بين 10% و 15%¹ من الدخل القومي توجه للإنفاق العام باعتبار أن الإيدولوجية الفردية " Ideologies individualist" بينما في الدول ذات الإيدولوجية التدخلية "Ideologies interventionist" والتي تتميز بالتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية وما يترتب على ذلك من زيادة في حجم الإنفاق العام لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة، مثلما أشار إليه " Florence Huart(2012)² أنه في دول السبعة

¹ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص57.

² - Florence Huart ،économie des finances publiques- manuel- Dunod, Paris, 2012,p25.

ارتفع نصيب الإنفاق العام إلى 17% من PIB خلال الفترة (1971/1947) وذلك بسبب زيادة وتيرة النمو الاقتصادي ومحاولات الحكومة التقليل من معدلات البطالة.

بينما رفضت العديد من الدراسات الحديثة تحديد حجم الإنفاق العام بنسبة معينة من الناتج القومي ، بينما قدمت البديل وهو أن حجم الإنفاق العام يجب أن يرتبط بمؤشرين أساسيين هما:

1- تعظيم المنفعة العامة.

2- الانتاجية الحدية للإنفاق.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال الحجم الأمثل للإنفاق العام وتعظيم المنفعة العامة في الفرع الأول و الحجم الأمثل للإنفاق العام والانتاجية الحدية له في الفرع الثاني.

الفرع الأول : الحجم الأمثل للإنفاق العام وتعظيم المنفعة العامة:

يعتبر تعظيم المنفعة العامة من أهم ما تصبوا إليه صياغة برامج الإنفاق العام ، مما يجعل هذه السياسة ذات رشادة وعقلانية ، فالمنفعة العامة هي مبتغى في حد ذاته لكن بالمقابل يجب مراعاة حجم الاعتمادات المرصودة لذلك بما يتفق مع تحقيق هذه المنفعة . لذلك يجب أن يكون معيارا مدروسا لتحديد الحجم الانفاقي الذي يتلائم مع تحقيق المنفعة العامة دون اسراف ولا تبذير.

أولاً: مفهوم المنفعة العامة:

في واقع الأمر فإن مفهوم المنفعة العامة قد اختلف مع التطور الفكري المالي . فالفكر التقليدي كان يرى على أن تحقيق المنفعة العامة يتم من خلال قيام الدولة بوظائفها التقليدية المحددة في الجيش والأمن الداخلي والقضاء وبعض المرافق العامة، إلا أن تطور الفكر المالي ، واتساع دور الدولة فقد اتسع مضمون النفقة العامة ، ليضم النفقة المخصصة للأغراض الاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى الأغراض المالية التقليدية ، وبذلك تتحقق المنفعة العامة لأنها تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .

ومن الملاحظ أن فكرة المنفعة العامة ، قد أثارت الكثير من النقاش بين كتاب المالية العامة والاقتصاد حول التوصل إلى معيار دقيق لقياس المنفعة العامة ، وقد بذلت محاولات عديدة في سبيل التوصل إلى مثل هذا المعيار ، يمكن ان نذكر منها:¹

¹ - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 58 59.

- 1- تتحقق المنفعة العامة القصوى ، عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة، مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية بعد اقتطاع جزء من هذه الدخول لتمويل النفقات العامة .
 - 2- تحقق المنفعة العامة القصوى، عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه استخدامات المختلفة .
 - 3- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما يتم توزيع النفقات العامة على أوجه الاستخدامات المختلفة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي .
- ومع ذلك فقد وُجّهت انتقادات كثيرة إلى هذه المعايير وغيرها ، بحيث يمكن القول أنه لا يوجد معيار دقيق لقياس المنفعة العامة ، بل يمكن القول إن فكرة المنفعة العامة تختلف من دولة إلى أخرى ، ومن نظام اقتصادي إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى في الدولة الواحدة .
- لذلك فمن المتفق عليه بين الاقتصاديين ، أن تقدير المنفعة العامة أمر يجب أن يُترك للسلطات السياسية ، ويخضع هذا التقرير إلى رقابة تشريعية أو أحيانا إلى رقابة قضائية. وتتمثل رقابة السلطة التشريعية في حقها بالموافقة على الاعتمادات المالية التي تطلبها السلطة التنفيذية (الحكومة) كما تتمثل الرقابة القضائية في حق المحاكم في مراقبة الحسابات الحكومية .

ثانيا: علاقة تدخل الدولة عن طريق الانفاق العام بالمنفعة الاقتصادية العامة:

إن تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق الانفاق العام بغية تحقيق منفعة عامة لأفراد المجتمع يجب أن يكون مضبوطا بحدود معينة، حتى لا يكون للافراط في التدخل الحكومي أضرارا أخرى، وبعيدا عن معيار الربح فإن رصد وظائف الدولة يقتضي الأخذ في الحسبان المنفعة العامة ذات الأبعاد الاجتماعية، السياسية ، الاقتصادية والفلسفية،¹ نظرا إلى أن الدولة إنما تهدف إلى تحقيق هذه المنفعة وهي تقوم بوظائفها المختلفة .²

¹ - Renaud de la Genéire, Le budget ,Presses de la fondation nationale des sciences politiques ,Paris, 19797,,p43.

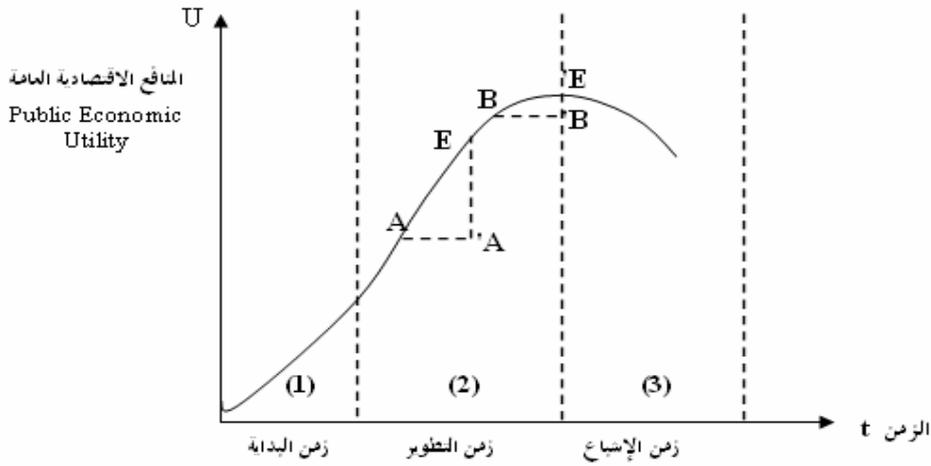
² - أحمد النعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة -حالة الجزائر 1963/2007-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص73.

والتي يمكن إبراز تركيب الوظائف المختلفة للدولة¹ من خلال ميزانيتها على النحو التالي:²

- وظائف إقتصادية.
- وظائف سوقية (إنتاجية).
- وظائف غير سوقية (غير إنتاجية).
- وظائف إجتماعية.

والشكل البياني يوضح تأثير زيادة التدخل الحكومي على المنفعة العامة.

الشكل البياني رقم (2-4): علاقة تدخل الدولة عن طريق الانفاق العام بالمنفعة الاقتصادية العامة:



مصدر: عفيف عبد الكريم صدوق ، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، 2005، ص90

من خلال الشكل البياني أعلاه تتوضح العلاقة بين تدخل الدولة عبر الزمن وبين تعظيم المنافع الاقتصادية العامة تشبه بطبيعتها طبيعة تابع الانتاج. ففي المرحلة الأولى تؤدي زيادات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى زيادات متزايدة في المنافع الاقتصادية العامة ، وأما في المرحلة الثانية فإن زيادات التدخل تؤدي إلى زيادات متناقصة في المنافع الاقتصادية العامة، وأما في المرحلة الثالثة فإن زيادات تدخل الدولة تنعكس سلبا المنافع الاقتصادية العامة . ولنفرض الآن أن الدولة قد تدخلت في النقطة (A) مثلا -الشكل البياني رقم (2-4)- فإن هذا يعني تثبيت الظروف بمقدار (AA') وبعد مرور الزمن تصل المنافع

¹ - بالإضافة إلى التقسيم المذكور هناك توجه آخر يعتمد تصنيف يصب في نفس الاتجاه يضم أربعة وظائف هي: زيادة الانتاج (أو نمو الانتاج) ونعبر عنه بـ"y" ، النهوض بالمستوى المعيشي "Z" ، العدالة الاجتماعية "X" ، والنظام العام "w" ، وعليه يمكن التعبير عن المنفعة العامة "U" كمايلي: $U=u(y,z,x,w)$ وهكذا تظهر المنفعة العامة كدالة لمجموعة من منافع الميزانية العامة. وهذا التوجه يوضح العلاقة بين النفقات العامة والمنفعة العامة .

² -- أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره ، ص75.

الاقتصادية العامة عند الزمن ('A) إلى النقطة (E)، فإذا لم يؤدي تدخل الدولة إلى وصول المنافع إلى النقطة (E) فهذا يعني أن تدخلها قد أنقص المنافع العامة بمقدار حده الأدنى ('AE) أما عند تدخل الدولة عند النقطة (B) فإن تقصير الدولة في خلق المنافع عند حدوثه سيكون حده الأدنى المقدار ('E'B) وبما أن ('AE>'E'B) فإننا نبدي الملاحظات التالية:

1- إن العلاقة السابقة ثلاثية الأبعاد وبعدها الثالث هو الزمن ولكن للتبسيط تم توحيد بعد تدخل الدولة مع بعد الزمن في المحور الأفقي .

2- يمكن تمثيل العلاقة السابقة بالصيغة الرياضية التالية:¹

$$U=f(t):U=at^3 + bt^2 + ct$$

3- يفترض أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي آخذة بعين الاعتبار إمكانيات القطاع الخاص وميزاته النسبية إلى جانب واجبها في إشباع الحاجات العامة .

4- لا بد من الإلتباه إلى أن التدخل قد يخاصم المنافع بتثبيت الشروط والظروف .

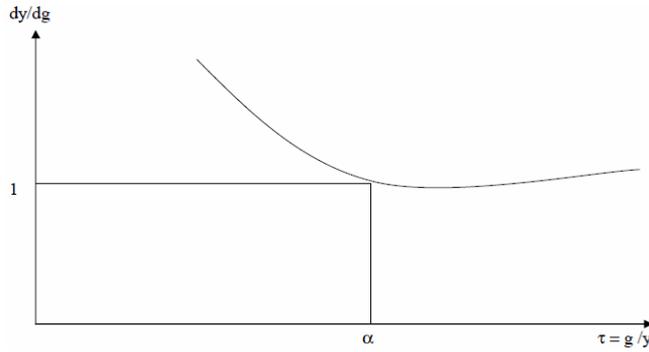
الفرع الثاني: الحجم الأمثل للإنفاق العام والانتاجية الحدية له:

ومن خلال نموذج (Barro1990) في إطار النظرية الحديثة للنمو الداخلي النشأة " le modèle de croissance endogène"² والذي من خلاله استنتج أن الإنفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل العمومي في الاقتصاد g/y يكون في حجمه الأمثل عندما تكون الانتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي $dy/dg=1$ (الشكل البياني رقم 2-5).

¹ - عفيف عبد الكريم صدوق، مرجع سبق ذكره، ص91.

² - Musa Foudeh, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, Université de Limoges, 2007,p14.

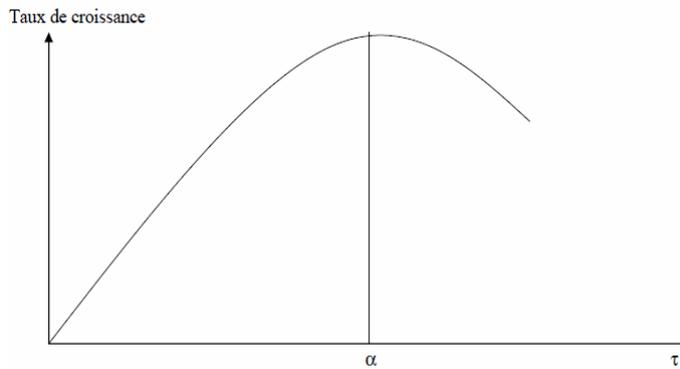
الشكل البياني رقم (2-5): الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام.



Source. Musa Foudeh , Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, université de Limoges, 2007,p14.

وقدر Barro الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الإنفاق العمومي ب α التي تراوح 30% من الناتج الداخلي الخام PIB (الشكل البياني رقم 1)،¹ فيجب على الدولة ألا تقتطع من الدخل القومي لتغطية النفقات العامة إلا في حدود نسبة معينة ، مراعية في ذلك أن تترك لإفراد قوة شرائية مناسبة للأغراض الاستهلاكية ، وأن تمكنهم من تكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة(الشكل البياني رقم 03).²

الشكل البياني رقم (2-6) : الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي:



Source. Musa Foudeh ,op.cit.p14..

ووفقا لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فان توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية التحتية . وهناك حدا اذا زاد عنه حجم الحكومة فان التدخل الحكومي

¹ - ibid.

² - محمد حلمي مراد، مالية الدولة،الدار الجامعية للنشر، عين شمس، مصر،2000، ص112.

ي صاحبه انخفاض في معدل النمو. ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج ، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق زيادة مماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو. كما أن دور الدولة يكون أكثر أهمية من خلال اختيار المعدل الأمثل لحجم الانفاق العام وكذا ما يقابله من الحجم الأمثل من الاقتطاع الضريبي، مما يعزز تحقيق معدل نمو جيد.¹

المطلب الثاني: برامج الانفاق العام وضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية كمنطلق للترشيح وتحقيق

الأهداف المرجوة :

إن السياسة الانفاقية الرشيدة هي تلك السياسة التي تلعب دورا مهما في عملية التخصيص الأمثل للموارد ، ولتحقيق الأهداف المرجوة يجب أن تُسطر برامج إنفاقية بالنظر إلى تأثيرها المرغوبة على المتغيرات الاقتصادية ، وكذلك بما ينسجم مع توجهات الخطط التنموية في مرحلة معينة. وحيث أن حجم الإنفاق على نشاط معين قد لا يعكس بالضرورة الكفاءة الاقتصادية (كفاءة الانفاق أو كفاءة نشاط معين) ، إلا أن تعدد أهداف الانفاق العام تفرض بالضرورة حصول مقايضة بين أولويات الانفاق العام- في ظل محدودية مرونة الانفاق فيما يتعلق بحركته وإعادة هيكلته- وهو ما يفسر أهمية تحقيق الكفاءة في الانفاق العام، وفي سبيل إبراز التأثير الفعلي لأداء السياسة الانفاقية على الكفاءة الاقتصادية بما يجعلها سياسة اقتصادية رشيدة فإن ذلك يعتمد على محورين أساسيين:

الفرع الأول: أولوية التخصيص الأمثل للموارد بين القطاعات الاقتصادية:

لقد تطرق الاقتصادي "Musgrave (1959)" في كتابه "The Theory of Public Finance" أن الدولة بتدخلها في الاقتصاد تهدف إلى القيام بثلاث أدوار هي :إعادة توزيع الدخل، الاستقرار الاقتصادي الكلي و تخصيص الموارد.² وهذا الدور الأخير يعتبر عامل مهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية. وهناك فرق كبير بين تخصيص الموارد الاقتصادية (Allocation Of Economic Resources) وتوزيع الموارد الاقتصادية (Distribution Of Economic Resources) فتخصيص الموارد يعني التعامل مع موارد مالية بغرض التخصيص لتنفيذ برامج دون اعتبار لأبعاد العدالة في عملية تخصيصها، أما توزيع الموارد

¹ - Taoufik Rajhi,op.cit.p142.

² - Aurélien Bebeau, Théorie de la taxation optimale et politique de stabilisation : Une incompatibilité théorique ?, Centre d'économie de la Sorbonne : UMR8174, paris,p02.

الاقتصادية يعني ويهتم بعدالة توزيعها مع إيفاء أغراض التخصيص، لذلك توزيع الموارد الاقتصادية أشمل وأكبر من تخصيص الموارد الاقتصادية.¹

أما عملية تحديد الأولويات فهي من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وان احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه. وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:²

ب- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع

وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأولويات.

ب- عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لانجاز برنامج معين أقصر، كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا البرنامج.

ج- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.

د- عامل الخبرة: فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.

كما ان توزيع النفقات العامة على القطاعات الاقتصادية، بمعنى التركيب الهيكلي للإنفاق العام وأولوياته ومدى كفاية الموارد المالية للقطاعات الاقتصادية يكتسي أهمية بالغة ضمن جهودات ترشيح الإنفاق العام.

حيث تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات ذات النفع العام التي ستفدها في المستقبل بمشكلة تحديد أكثر لهذه المشروعات تعضيمًا للنفع العام، فهناك مشروعات لإقامة الطرق و السكك الحديدية، وثانية لإنشاء السدود وتوصيل شبكة المياه وشبكة الكهرباء وثالثة لبناء المساكن ومراكز البحث العلمي... الخ. وبالتالي فان الحكومة تواجه أعدادا كبيرة من المشروعات التي تعتقد من الواجب

¹ - طه بامكار، الموارد الاقتصادية بين التخصيص وعدالة التوزيع، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-6590.htm>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/04/02.

² - عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 94.

تنفيذها ، إلا أن قلة المتاح من الموارد العامة يضطرها للمفاضلة بينها واختيار البعض منها . وتدخل هذه المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية إذ يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين هما:

❖ الإنفاق الأمثل على هذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له.¹

❖ مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة والمنفعة الحدية لمشروع آخر ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا والتكاليف.

ولكن نظرا لل صعوبات التي تكتنف تطبيق القاعدة الأولى والمتمثلة في العجز عن قياس كل من المنفعة والتكلفة الحدية الاجتماعية. فإنه من الممكن الاكتفاء بالمفاضلة بين المشروعات البديلة باستعمال القاعدة الثانية أي المفاضلة باستعمال التكلفة والمنفعة الحدية وذلك بداية بتقدير تكلفة ومنفعة كل مشروع، ثم مقارنة هذه المشروعات مع بعضها البعض وما سيعود من جراء تنفيذها من مزايا إضافية. وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن تحديد أكثر المشروعات ملائمة وهو الذي تزيد منفعته الحدية عن تكلفته أكثر من غيره.

وتكمل أهمية هذا الأسلوب في أنه يدفع بالمسؤولين عن الإنفاق العام إلى وضع برامج واضحة ومحددة تخضع كل تفاصيلها للمناقشة العلمية مما يسمح بتجنب الاستخدام السيئ والمبذر لموارد الدولة.

الفرع الثاني: الإنفاق الاجتماعي وكفاءة تخصيص الموارد:

يعتبر الإنفاق الاجتماعي في حقيقته استثمارا في الرأسمال البشري، حيث لزم على الدولة القيام بالوظيفة الاجتماعية والتي تكمن في ضمان الخدمات الاجتماعية للمواطنين (خدمات التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي... الخ) ، وهذا له آثار إيجابية على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

فالوظيفة الاجتماعية بمفهومها الواسع والدقيق، والتي تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية شاملة ، هي تلك الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة، الإسكان، التدريب المهني و التنمية المحلية... الخ، والهدف من ذلك كله هو الاستثمار في الرأسمال البشري وتوسيع إلى تقديم الخدمات التي

¹ - المقصود بالمنفعة الحدية الاجتماعية للإنفاق العام: مقدار ما يعود على مجموع أفراد المجتمع من منافع إضافية نتيجة ممارسة الدولة لنشاطها أما التكلفة الاجتماعية الحدية فيقصد بها مقدار ما يضحى به الأفراد من نشاط ناتج خاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط عوض عنهم.

تعود بالفائدة المباشرة على الأفراد وفي سبيل رفع مستواهم الاجتماعي من ناحية ، وزيادة كفايتهم الانتاجية من ناحية أخرى.¹

المطلب الثالث: برامج الانفاق العام وتحقيق العدالة التوزيعية:

إن تدخل الدولة في الاقتصاد وبدرجات متفاوتة بين نماذج متعددة من دول العالم يهدف إلى التخفيف من مساوئ توزيع الدخل بين فئات المجتمع وذلك لضمان مبدأ العدالة الاجتماعية عن طريق سياسة الانفاق العام بحيث تؤثر هذه الأخيرة في توزيع الدخل وتؤثر كذلك في إعادة توزيعه.² وإن الترجمة الفعلية لبرامج الانفاق العام ضمن سياسات تنموية فعالة تضمن توزيع مكاسب و نتائج هذه التنمية على فئات المجتمع وأقاليم البلد الواحد بطريقة عادلة وحسب الاحتياجات المختلفة ، من خلال ذلك تسعى الدولة إلى تجسيد هذا المفهوم الواسع للعدالة بين أفراد المجتمع والذي لا يستعمل كمفهوم مطلق في أغلب الأحوال.

وفي ضوء ما سبق فإن تقييم فاعلية الانفاق العام يُستمد من آثاره على توزيع الدخل أي المعيار الاجتماعي الذي يهتم باتجاهات الانفاق وتأثيراته على دخل فئات المجتمع. وسوف نعرض في هذا المطلب على ضبط المفهوم الدقيق للعدالة التوزيعية لبرامج الانفاق العام وأهم الدراسات التي تطرقت إلى ذلك مع ذكر أهم الآليات الانفاقية للوصول على هذا الهدف.

الفرع الأول : مقارنة مفاهيمية حول العدالة التوزيعية:

هناك مقاربتين نظريتين لإعادة توزيع الدخل، الأولى التي تنطلق من النظرة الكينزية ، والتي توضح أن تقييم إعادة توزيع الدخل الذي يمس بالدرجة الأولى الدخل المتاح لدى الأسر الذي يؤثر على درجة الاستهلاك وكذلك التوازنات الاقتصادية الكلية، بينما الثانية والتي تنطلق من مفهوم دور الدولة في الاقتصاد (R.A. Musgrave 1959) وأثر ذلك على إعادة توزيع الدخل الحقيقي للأسر.³

¹ - عبد الباسط محمد حسين، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982، 1982، ص92.

² - عاتق سالم جابر الأحول، السياسة المالية : فاعليتها وآثارها النقدية في الاقتصاد اليمني للمدة (2002/1990)، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2005، ص65.

³ - Bernard Bobe, Budget de l'Etat et redistribution des revenus, Revue économique, Vol. 26, No 1, Sciences Po University Press, 1975,p01.

إن الهدف الأسمى من وراء عقد البرامج الانفاقية ضمن ميزانية الدولة هو إعادة توزيع الدخل أي تغيير حالة توزيع الدخل من حالة اللاعدالة إلى حالة العدالة¹ فذلك يسمح بالتقارب ما بين فئات المجتمع المتباعدة ويُحدث نوعاً من العدالة الاجتماعية فيما بينها.

والعدالة في الإنفاق العام ضمن الأدبيات الاقتصادية تمثل مدى ملاءمة عمليات الإنفاق لحاجات الفئات الأكثر فقراً في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين) ، ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العمومية .

فتدخل الدولة من أجل توزيع الدخل يتم وفق مرحلتين أساسيتين هما:²

1- التوزيع الأولي (بين المنتجين): ففي هذه المرحلة يكون تدخل الدولة في توزيع الدخل القومي بين المنتجين والتأثير عن طريقين :

أ- يتحدد تدخل الدولة في بادئ الأمر عن طريق النفقات الحقيقية ، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الانتاج القومي وهو ما يعني أن هذه النفقات إنتاجية ، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الانتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الانتاج،
ب- ويكون الأثر الثاني من خلال تحديد مكافآت عوامل الانتاج ، وهي الأجور والفوائد والأرباح والريع.

2- التوزيع النهائي (إعادة توزيع الدخل): تلجأ الدولة في هذه المرحلة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناجمة عن التدخل الأولي وتستعمل في ذلك الأدوات المالية.

وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة ، فلا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع ، على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى ، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.³

وتُظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخيل الأعلى غالباً ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة. وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة والتي على أساسها يتم إعادة

¹ - العدالة في توزيع الدخل : هي مسألة نسبية ، فقدرة الدولة على تحقيق الإشباع الجماعي يقترن من مفهوم العدالة التي يطمح الأفراد للوصول إليها ، فضلاً عن أن العدالة مفهوم متعدد الأبعاد يشمل المساواة في الفرص ويشمل أيضاً توزيع الاستهلاك والثروة ورأس المال البشري.. وبالتالي إذا اعتبرنا العدالة هي زيادة الدخول فبارتفاع الأسعار يضمن أثر تلك الزيادات في الدخول، فالعدالة المثلى هي المساواة في الفرص والظروف المتاحة وليس بالضرورة المساواة في الدخول.

² - - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 105 106.

³ - محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره ، ص 301.

توزيع الدخل. ودراسة عدالة توزيع الإنفاق العام على الفئات الاجتماعية لا تقتصر على الجانب المالي، بل تتعداه إلى تمكين هذه الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية.¹

فلتحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد طبقات المجتمع لا بد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فالضرائب التصاعدية تساهم في اقتطاع جزء هام من دخول الطبقات الغنية، وعن طريق النفقات العامة يمكن تحويلها إلى ذوي الدخل المنخفضة عن طريق أشكال متعددة (إعانات نقدية كإعانات الشيخوخة والبطالة، منح التقاعد، الإعانات المدرسية والصحية...)، فهي تساعد الطبقات الفقيرة في تحسين مستواها وفي إعادة توزيع الدخل لصالحها، كما أن دعم الدولة للسلع الاستهلاكية الأساسية ليست الا زيادة في دخول الطبقات الفقيرة بطريق غير مباشر.

وليس من اليسير تقدير درجة إعادة توزيع الدخل بين أفراد أو الفئات في المجتمع، إلا أن بعض المفكرين الاقتصاديين يرون أنه يمكن حساب إعادة توزيع الدخل لفرد أو فئة معينة وذلك من خلال معرفة الالتزام الضريبي الواقع على عاتق هذا الفرد أو الفئة، ومقارنته مع النفقات العامة التي يتلقاها، فإذا كان مقدار النفع أقل من مقدار العبء فإن إعادة توزيع الدخل لم تكن في صالح هذا الفرد أو الفئة والعكس صحيح.

الفرع الأول: أساليب قياس العدالة التوزيعية للدخل:

إن قياس العدالة التوزيعية للدخل في أي بلد ما ليس بالأمر السهل، فقد عاجلت هذا الموضوع عدّة دراسات ساهمت في توضيح معالم توزيع الدخل في البلد محل الدراسة من خلال إعطاء نظرة عن طبيعة هذا التوزيع إن كان يتسم بالعدالة أو مناف لها. واقتصرنا في هذا الجانب على دراستين للاقتصادي Lorenz (1905)، وكذلك دراسة Kuznets (1957).

أولاً: منحنى لورنز لقياس العدالة في توزيع الدخل (Lorenz Curve):

لقياس العدالة في توزيع الدخل يمكن الاستعانة بمنحنى لورنز (Conrad Lorenz 1905)² والذي يعطينا فكرة علمية عن طريقة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة للمجتمع، كما أنه يوضح النسبة من

¹ - البنك الدولي، تقرير حول مراجعة الإنفاق العام لسنة 2004، ص 18.

² - "Conrad Lorenz" عالم إحصاء أمريكي ابتكر منحنى سمي باسمه يوضح من خلاله العلاقة الفعلية بين كل من نسبة السكان و نسبة الدخل التي يحصل عليها خلال سنة معينة لملاحظة التفاوت الحاصل في الدخل بين فئات المجتمع في دولة ما، ويستعمل في المقارنة بين الدول في مجال العدالة في توزيع الدخل.

إجمالي الدخل التي تحتفظ بها الفئة الأفقر من أفراد المجتمع،¹ كما أن منحى لورنز هو طريقة بسيطة و الذي تم استخدامه على نطاق واسع لوصف وتحليل بيانات توزيع الدخل. وقد أصبح هذا المنحنى المهم في

الأونة الأخيرة لأنه يوفر وسيلة مفيدة لتوزيع الدخل من وجهة نظر الرفاهية. ويوضح نسبة ذوي الدخل الأقل، ومعرفة نسبة العدالة في ذلك.² ولصياغة هذا المقياس تتبع الخطوات التالية:

■ تقسيم السكان إلى خمسة مجموعات حسب مستوى الدخل.

■ حساب نصيب الدخل الوطني، مقابل نسبة السكان التراكمية.

وللحصول على منحى لورنز، نأخذ المحور "X" يمثل النسبة التراكمية للسكان مرتبة حسب مستوى الدخل، أما المحور "y" يمثل النسبة التراكمية للدخول بالنسبة لكل فئة من السكان. تحسب بقسمة الدخل التراكمية لنسبة السكان المعينة على مجموع الدخل "Y" من خلال العلاقة التالية:³

$$L\left(\frac{k}{P}\right) = \frac{\sum_{i=1}^k y_i}{Y}$$

$k=1...n$: موضع كل فئة في توزيع الدخل.

$i=1...k$: موضع كل فئة في توزيع الدخل.

P : العدد الاجمالي للفئات موضع التوزيع.

y_i : دخل أول فئة في التوزيع.

من الفئات k : الدخل التراكمي حتى $\sum_{i=1}^k y_i$

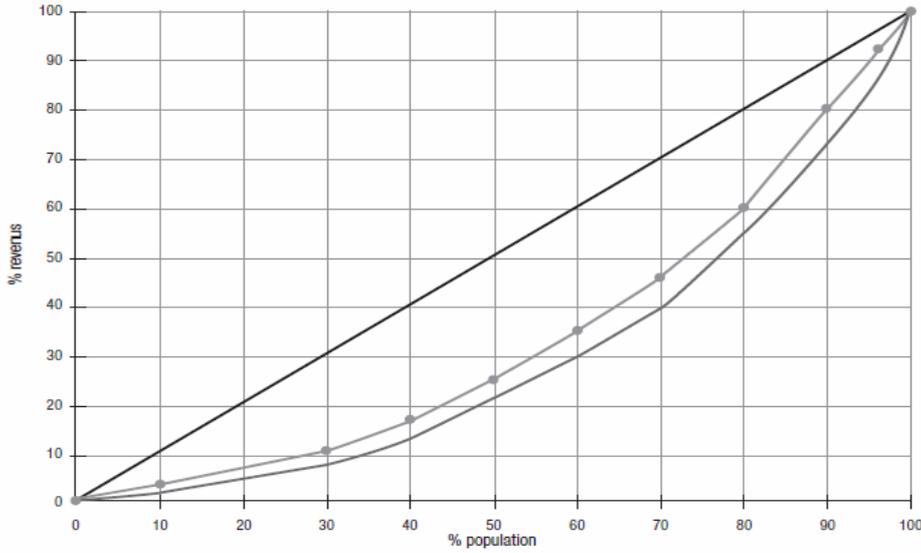
والشكل الموالي يوضح منحى لورنز لتوزيع الدخل:

¹ - Matti Langel, Mesurer les inégalités de revenu, Workshop sur la mesure des inégalités de revenu, Université de Neuchâtel, 15 juin 2012.

² - Anwar shah, op.cit.p34.

³ - Lorenzo Giovanni Bellù, Paolo Liberati, Représentation graphique de l'inégalité des revenus La courbe de Lorenz, Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, 2006, p.2.

الشكل البياني رقم (7-2) منحني "Lorenz" لقياس العدالة في توزيع الدخل.



Source: Pierre P.Tremblay, Sisypke de financement de l'état,op.cit,p64.

نلاحظ من الشكل أنه كلما ابتعد منحني لورنز عن خط المساواة المطلقة كلما كان توزيع الدخل غير عادل نسبيا ، والعكس صحيح حيث كلما اقترب منحني لورنز من خط المساواة المطلقة كلما كان هناك نوع من العدالة في توزيع الدخل . كما يمكن استعمال منحني لورنز في المقارنة بين الدول في مجال العدالة في توزيع الدخل.¹

وقام "Gini" سنة 1912² بتطوير نظرية "Lorenz" بطرح نظريته تحت اسم "معامل جيني" "Gini Coefficient" بحيث يقيس هذا المعامل درجة التفاوت في توزيع الدخل بحساب نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة التامة ومنحني لورينز إلى إجمالي مساحة نصف المربع الذي يقع فيه المنحني.³ ويعتبر معامل جيني، الذي يعتمد على منحني لورنز، أكثر مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع إستخداما ويعرف معامل جيني على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحني لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث. ويمكن حساب معامل جيني للمعلومات المجمع على شكل توزيع تكراري على النحو التالي:⁴

$$G = 1 - \sum_{i=1}^n (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

¹ - Yves Crozet, Analyse économique de l'état, Armand colin , Paris, 1997 ,p81

² - Lorenzo Giovanni, Paolo Liberati ,Inequality Analysis -The Gini Index- Food and Agriculture Organization of the United Nations, FAO, decembre 2006.p06.

³ - عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: خصائص الدول الأقل نمواً-الجزء الثاني، القاهرة ، 2009، ص05.

⁴ - المعهد العربي للتخطيط، برنامج توزيع الدخل وسياساته، ملف غحصائي على الموقع : <http://www.arab>

تم الإطلاع عليه بـ <http://api.org/ar/training/course.aspx?key=25&year=2007&iframe=true&width=100%&height=100%> 2014/06/02

حيث P هي التوزيع التكراري المتراكم للسكان و L هي التوزيع التكراري المتراكم للإنفاق أو الدخل، وحيث

$$P_n = L_n = 1, \quad P_0 = L_0 = 0$$

ثانياً: معامل كوزنتز (Kuznets Coefficient):

اقترح كوزنتز عام (1957)، معاملاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل. ويمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها الى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العائلات والأفراد في كل فئة دخلية. كتقسيم الفئات الى عشرة فئات متساوية. وتا روح قيم معامل كوزنتز ما بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية:¹

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |di-10|}{180}$$

حيث أن :

K: قيمة معامل كوزنتز.

(i). النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاها الفئة العشرية di:

القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للاف ا رد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي di-10 :

(i). تتلقاه الفئة الدخلية

n عدد الفئات الدخلية وتساوي (10).

يتبين من الصيغة اعلاه ، انه عندما يكون توزيع الدخل متساويا تماما ، فان كل فئة عشرية تحصل على (10 %) من الدخل لأنها تتضمن (10 %) وان قيمة معامل كوزنتز تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما كانت قيمته اكبر كان التفاوت في توزيع الدخل واسعا. لذلك أشار "كوزنتز" ان التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية ثم يصل الى أقصى درجاته، ليعاود الارتفاع مرة أخرى ، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية. والملاحظ ان درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد في البلدان النامية.

¹ - يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010، ص290.

الفرع الثالث : أدوات الإنفاق العام المستعملة في توزيع الدخل:

إن تحقيق الأهداف سالفة الذكر التي ترمي إليها السياسة الإنفاقية والتي لها أدواتها الكفيلة بذلك، و أهم هذه الأدوات أولاً: الإعانات الموجهة للاقتصاد الوطني وهي مساعدات مالية تمنح بصورة مباشرة كإعانات التصدير وهي التي تمنحها بعض الدول للمصدرين بهدف مساعدتهم على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وهذا من شأنه أن يرفع من الإنتاج الوطني. بالإضافة إلى الإعانات الموجهة إلى المؤسسات الخاصة والعامة، ثانياً الإنفاق الجبائي: وهو أداة مهمة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشرة تتدخل بها الدولة لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تدرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار، تهتم هذه السياسة بتشجيع العرض من السلع والخدمات من خلال التركيز على تحسين ظروف العمليات الإنتاجية حيث تكمن الفكرة الرئيسية من هذه السياسة في تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج ومن ثم تشجيع الادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج للحصول على نمو متزايد في مستوى الدخل الوطني .

المبحث الثالث: تطبيق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة كمدخل لترشيح الإنفاق العام :

إن مفهوم شفافية المالية العامة يعتبر من الضروريات التي يجب الحرص عليها في تسيير المال العام ، فقد أقر صندوق النقد الدولي "FMI" في تقريره حول " دليل شفافية المالية العامة (2007)"¹ ، وكذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE (2002)" من خلال تقريرها بعنوان " أفضل الممارسات المعنية بشفافية الموازنة"² ، أن موضوع شفافية المالية العامة بشقيه النفقات العامة والإيرادات العامة من المحاور الأساسية لسلامة تسيير مالية الدولة وتنفيذ البرامج التنموية . وهذا المفهوم الشامل ينطوي على العديد من المحاور التفصيلية والتي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث.

¹ -FMI, Manual on Fiscal Transparency, Library of Congress; Washington; 2001.

² - OECD Best Practices for Budget Transparency, OECD Publications Service, Paris,2002.

المطلب الأول: مفاهيم اساسية حول شفافية العمليات المالية في ظل الميزانية العامة:

يعتبر مفهوم الشفافية ذو أهمية كبيرة فعلى اساسه تقاس سلامة المالية العامة للدول ، وعرف عدّة نقاشات وتحليل ساهمت في اعتباره كمصدر لظهور عدّة أساليب تساهم في تعزيز تلك السلامة، المساءلة والمحاسبة، والهدف الأسمى هو ترشيح الإنفاق العام بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة ضمن الميزانية العامة للدولة.

الفرع الأول: مفهوم شفافية العمليات المالية في ظل الميزانية العامة:

تعرف هيئة الأمم المتحدة للشفافية أن " الشفافية هي حرية تدفق المعلومات مُعرفة بأوسع مفاهيمها ، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء.¹ كما تعرف الشفافية على أنها حرية الوصول إلى المعلومات وما يقابلها من الإلتزام بالإفصاح عن هذه المعلومات، أي أن تحقيق الشفافية يعتمد على توفير المعلومات وعدم حجبها وانتقالها الحر بدون حواجز.² ففي ظل الميزانية العامة تمثل الشفافية تلك الاجراءات الكفيلة بالإفصاح عن العمليات المالية بطريقة واضحة بعيدة عن الغموض وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات الخاصة بنشاطات الدولة.³

فالشفافية عملية مركبة، ولكن بها جانبان، الأول هو الشفافية الداخلية، أي توفير البيانات لأعضاء المنظومة والعاملين فيها و وجود سياسة عامة تقوم على توفير الحد الأقصى من المعلومات حول هيكل المنظمة والقواعد الناظمة لعملها ونشاطها، وآليات التوظيف فيها. أما الشفافية الخارجية، فتشير الى توفير البيانات للجمهور، خاصة المستهدفين والمستفيدين من نشاط المنظمة. وعموما، فتحقيق الشفافية يتطلب تحديد ابعادها، من حيث المضمون، أي تحديد البيانات التي يمكن نشرها ووضعها أمام الجمهور، ومن حيث نطاق النشر ومكانه، أي أين تنشر المنظمة بياناتها، وأخيرا من حيث الجمهور المستهدف، وهل الجمهور الداخلي أي أعضاء وموظفي المنظمة، أم الجمهور بشكل عام.⁴

1 - عادة شهير الشمراي، متطلبات اصلاح وتطوير الموازنة العامة ، جامعة الملك سعود، السعودية، 2010، ص11.

2 -على الصاوى، ماهية المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية، بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول: المساءلة والشفافية، عُمان، يومي 21 و 22 مارس 2009، ص4..

3 - المنظمة الدولية لأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الأتوساي) مبادئ الشفافية والمساءلة، فيينا، 2009، ص02.

4 -على الصاوى، مرجع سبق ذكره، ص10.

الفرع الثاني: التزام الإدارة بالشفافية كمنطلق للمحاسبة وتعزيز ترشيح الموارد وعدالة توزيع

الدخل:

عندما تخضع الإدارة للمحاسبة يتمكن المجتمع من ترشيح أكبر للموارد سواء كانت مالية أو بشرية أو حتى من حيث قيمة الوقت في عملية التنمية، لذا فالمحاسبة تساعد في الحقيقة على النمو الاقتصادي ولا تقيده، بل تشير التقارير الى أن من أبرز الآثار الاقتصادية للشفافية والمحاسبة تتمثل في تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق، وتخفيض تكاليف المشروعات، وحماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، ومن ثم زيادة كفاءة الاقتصاد ككل. وعلى العكس من ذلك فإن غياب الشفافية يؤدي إلى إهدار الموارد وعدم إستخدامها الاستخدام الأمثل، أي عدم ترشيدها. كما أن نقص أو ضعف الشفافية يعطل دوران منظومة التنمية ويقلل من كفاءة عملياتها وفعاليتها سياستها، مما يؤدي ذلك إلى تزايد عدم رضى الجمهور.

وفي هذا الاطار سعت عدد من الدول العربية إلى تحسين طرق تبويب النفقات العامة في إطار الميزانية العامة بما يضمن مزيدا من الشفافية وذلك بما يتفق مع المعايير العالمية، حيث قامت السلطات في كل من الأردن ، السودان، لبنان، المغرب واليمن بتبني تطبيق دليل إحصاءات المالية العامة (GFS2001 Manual New Charts of Accounts)، وفقا للممارسات العالمية السليمة، كما تم اعتماد مبدأ حساب الخزينة الموحد (Treasury single account) كأحد الإصلاحات الهامة لرفع كفاءة إدار التدفقات النقدية.¹ فكا هذه التوجهات وأخرى تساهم في رفع معدلات الشفافية في المجال المالي.

الفرع الثالث: المشاكل التي تواجه تطبيق مبادئ شفافية العمليات المالية في ظل الميزانية العامة:

ساهمت العديد من العقبات والمشاكل في الحد من تطبيق مبادئ الشفافية في مجال تسيير المال العام والتي نتطرق لبعضها فيما يلي:²

التعقيدات التقنية تشكل أول الحواجز الجوهرية، حيث أن إيصال المعلومات عن الميزانية العامة للجمهور (قطاع خاص ومجتمع مدني) والذي يعتمد على التقارير و هي الوسيلة المهيمنة لإيصال المعلومات ، وكذلك طريقة تقديم التقارير التي لازالت تعتمد على النظرة التقليدية الشاملة في إعداد هذه التقارير،

¹ - أحمد أبو بكر علي البدوي، برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية الجهود والتحديات-دراسات اقتصادية-صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص ص 7 9.

² - David Heald, Why is transparency about public expenditure so elusive?, International Review of Administrative Sciences, , Published by, mai 2012, pp 41 42.

ثانيا: مشكلة اختلاف مؤشرات قياس الشفافية في القطاع العام بين الدول ،مع العلم أن مفهوم القطاع العام يختلف من دولة لأخرى ، والتغيرات التي طرأت على مدى السنوات ال ثلاثين الماضية في بنية القطاع العام .وسياسات الخصخصة في العديد من البلدان بالإضافة إلى الإصلاحات المرتبطة بالإدارة العامة الحديثة "New Publi Management(NPM)".

ثالثا: الأمر الذي يحد من الشفافية وخاصة في كثير من الدول النامية ، تركيبة المجالس البرلمانية التي تمارس الرقابة على عمل السلطة التنفيذية، والتي تُشكل غالبا من الأغلبية المنتمية أصلا للسلطة التنفيذية وهذا ما يحد من العمل الرقابي على تنفيذ الميزانية العامة .

المطلب الثاني: المحاور الأساسية لتطبيق مبدأ الشفافية في المالية العامة من أجل ترشيح الانفاق

العام:

إن تطبيق مبادئ الشفافية في العمليات المالية العامة يساهم بدرجة كبيرة في تعزيز السلامة المالية للنشاط المالي للدولة ويزيد من نجاعة الدور التنموي على مختلف الأصعدة. باعتبار أن توالي الأزمات على اقتصاديات دول العالم لزم عليها البحث عن كل الوسائل التي تساعد على مزيد من الانضباط المالي. ففي أعقاب الأزمة الاقتصادية الآسيوية في الفترة ما بين 1997 و 1998 أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة وضع معايير وموائق الممارسات السليمة المعترف بها دوليا والتي من شأنها أن تدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي وكانت النتيجة إطلاق مبادرة المعايير والموائق هذه سنة 1998 وبالتالي يقوم صندوق النقد الدولي بتقييم سياسة الإنفاق العام للبلدان وفق هذه المعايير والتي تتمثل في ثلاث مجالات من بينها شفافية العمليات الحكومية وصنع السياسات. وتستند تقييمات شفافية المالية العامة في 86 بلدا بموجب مبادرة المعايير والموائق على الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الذي وضعه الصندوق، وذلك لمساعدة الدول الأعضاء على تطبيق المعايير في مجال الشفافية وحسن الحوكمة، وتعزيز مساءلة الحكومة عن تنفيذ السياسات من هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى أهم المحاور الأساسية لتطبيق مبدأ شفافية المالية العامة بالاعتماد "دليل شفافية المالية العامة (2007) Manual on Fiscal Transparency" والذي فصل في أهم هذه المبادئ وتتمثل في أربع مبادئ .

الفرع الأول: وضوح الأدوار والمسؤوليات:

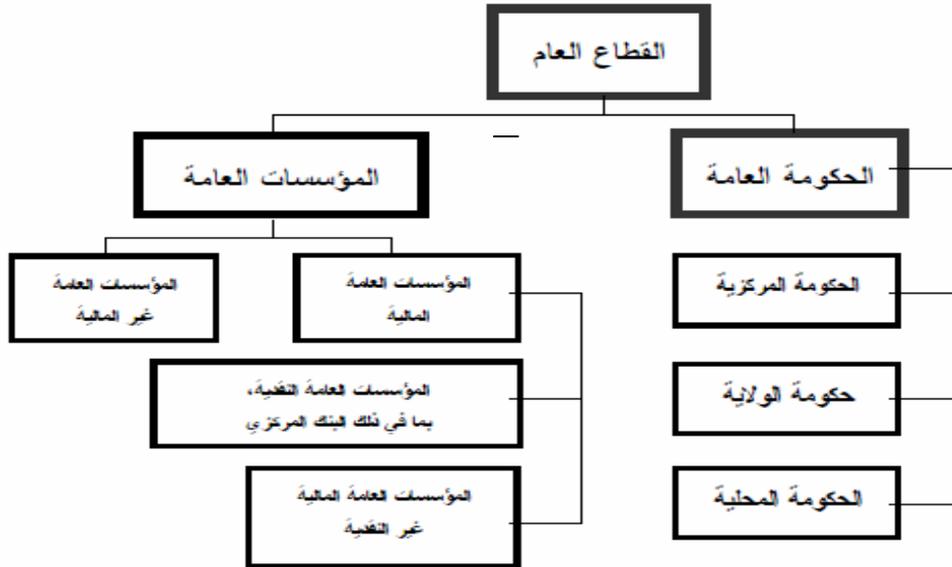
إن التمييز بين القطاع الحكومي وباقي القطاع العام، وبينه وبين باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى كالقطاعات التجارية والصناعية أمر جد مهم في توزيع الأدوار والمسؤوليات، فمن البديهي في البداية التعرض إلى مفهوم القطاع العمومي وتمييزه عن مفهوم القطاع الخاص، فتعبير القطاع العمومي يستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات، في حين أن القطاع الخاص يشمل النشاطات الاقتصادية القائمة على الملكية الخاصة سواء كانت ملكية فردية أم ملكية جماعية. وكلا التعريفين ينطلقان من معيار واحد وهو الشكل الحقوقي للملكية.¹ ويتكون عموماً القطاع العمومي من قطاعين جزئيين أساسيين هما:²

1- الإدارة العمومية والتي تنقسم بدورها إلى الإدارة المركزية والإدارة المحلية.

2- الشركات أو المؤسسات العمومية التي بدورها تنقسم إلى المؤسسات العمومية المالية والمؤسسات العمومية غير المالية.

ويمكن توضيح الأقسام الرئيسية للقطاع العام من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (2-8) : هيكل القطاع العمومي:



Source: FMI, Manuel de statistiques de finances publiques, op.cit, p17.

¹ - عبد الرحمن بن عبد الله الشقاوي، نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، مداخلة مقدمة في ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص4.

² - : FMI, Manuel de statistiques de finances publiques, Library of Congress; Washington; 2001, p17.

وإن هذا التقسيم يتبعه تحديد واضح للمسؤوليات بين مختلف المستويات الحكومية خاصة في مجال المالية العامة لمنع تداخل الصلاحيات، من خلال إطار قانوني وإداري يتسم بشفافية عالية، والذي يستشار في جميع الأطراف الفاعلين

الفرع الثاني: علانية عمليات الموازنة:

إن إعداد مشروع الميزانية العامة يستدعي انتهاج الوضوح والعلن في صياغتها ، وملائمتها للمقدرة التكلفة للدولة والتحديد الدقيق للأهداف المرغوب في تحقيقها، ومن أهم التدابير في هذا المجال ما يلي:
أولاً: ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة.

1- ينبغي وضع جدول زمني لإعداد الموازنة والتفديد به . كما ينبغي إتاحة الوقت الكافي للهيئة التشريعية لكي تنظر في مشروع الموازنة.

2- ينبغي أن تكون الموازنة السنوية واقعية، وينبغي إعدادها وعرضها ضمن إطار شامل متوسط الأجل للسياسات الاقتصادية الكلية وسياسة المالية العامة . وينبغي توخي الوضوح في تحديد وتفسير أهداف المالية العامة وأي قواعد متعلقة بالمالية العامة.

3- ينبغي تقديم وصف لأهم الإجراءات على جانبي النفقات والإيرادات ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف سياسة الموازنة . وينبغي كذلك تقديم تقديرات لآثارها الحالية والمقبلة على الموازنة وانعكاساتها الاقتصادية على النطاق الأوسع.

4- ينبغي أن تتضمن وثائق الموازنة تقييماً لاستمرارية المالية العامة . وينبغي أن تكون الافتراضات الأساسية للتطورات والسياسات الاقتصادية واقعية ومحددة بوضوح، كما ينبغي تقديم تحليل الحساسية.

5 - لا بد من وجود آليات واضحة لتنسيق وإدارة الأنشطة داخل الموازنة وخارج الموازنة ضمن الإطار الشامل لسياسة المالية العامة.

ثانيا: ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

1- ينبغي أن يوفر النظام المحاسبي أساسا موثوقا لمتابعة الإيرادات والالتزامات والمدفوعات والمتأخرات والخصوم والأصول.

2- ينبغي موافاة الهيئة التشريعية بتقرير نصف سنوي في الوقت المناسب عن تطورات الموازنة، كما يجب نشر تقارير أخرى أكثر تواترا كل ثلاثة أشهر على الأقل.

3- ينبغي موافاة السلطة التشريعية بمقترحات عن الإيرادات والنفقات التكميلية أثناء السنة المالية على نحو يتسق مع عرض الموازنة الأصلية.

4- ينبغي موافاة السلطة التشريعية بالحسابات الختامية المدققة وتقارير هيئة التدقيق، بما في ذلك مطابقتها مع الموازنة المعتمدة، ونشرها في غضون سنة.

الفرع الثالث: إتاحة المعلومات للاطلاع العام:

إن منشور الميزانية العامة يجب أن يتضمن كل المعلومات عن العمليات المالية التي تعتمد الدولة القيام بها خلال السنة المقبلة ، بما يضمن تحقيق الحكومة لوعودها ، ويتضمن هذا المبدأ ما يلي:

1- ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن أنشطة المالية العامة السابقة والحالية والمقبلة، وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة.

2- ينبغي توفير معلومات عن المالية العامة بشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة. يجب التعهد بنشر معلومات المالية العامة في الوقت المناسب.

الفرع الرابع: ضمانات الموضوعية:

1- يجب أن تستوفي بيانات المالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها.

2- ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية.

3- ينبغي إخضاع معلومات المالية العامة للفحص الخارجي.

المطلب الثالث: المبادرات العالمية في مجال شفافية المالية العامة:

لقد اهتمت الهيئات المالية الدولية بموضوع شفافية المالية العامة لما له من دور كبير في تحقيق الانضباط المالي لنشاط الدولة ، وتنفيذها للبرامج التنموية على مختلف المجالات، ومن خلال هذا المكعب سوف نتكرق إلى أهم المبادرات الدولية في هذا المجال، والتي تتمثل فيما يلي:¹

الفرع الأول: ميثاق شفافية المالية العامة الذي أعده صندوق النقد الدولي: يتسم ميثاق شفافية

المالية العامة الذي أعده صندوق النقد الدولي، وعدله في سنة 2007 ، بالطابع الطوعي .ويتضمن إطارا شاملا لشفافية المالية العامة ويركز على وضوح الأدوار والمسؤوليات، وتوخي الشفافية في عمليات إعداد الموازنة، وإتاحة المعلومات للاطلاع العام، وضمانات الموضوعية.

الفرع الثاني: أفضل الممارسات المعنية بشفافية الموازنة التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي: أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي " أفضل الممارسات " في

سنة 2001 ، بغرض استخدامها كأداة مرجعية .وهي تؤيد الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المتعلقة بالمالية العامة في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة، وتتضمن مجموعة من أفضل الممارسات في المجالات المعنية بأهم تقارير إعداد الموازنة، والمعلومات المحددة التي يتعين الإفصاح عنها، وجودة البيانات، ونزاهتها.

الفرع الثالث: إعلان أروشا الصادر عن منظمة الجمارك العالمية: تم تعديل إعلان أروشا في سنة

2003 ، وهو يتضمن إرشادات بشأن العناصر الرئيسية اللازم توافرها لدعم البرامج المطبقة

لتحقيق النزاهة في الجمارك الوطنية .ويتضمن الإعلان قسما خاصا بالشفافية يتناول القوانين، والقواعد التنظيمية، والإجراءات، والإدارة الجمركية، وآليات التدقيق، ومعايير الأداء .راجع

الفرع الرابع: المبادرة المعنية بالموازنة المفتوحة يتضمن دليل الموازنة المفتوحة لسنة 2005 مراتب

لمدى انفتاح بيانات الموازنة على المواطنين في 59 بلدا .ويستند إلى حصر تفصيلي ومنهجي للممارسات التي يأخذ بها الخبراء المحليون .ويتضمن الدليل تقييما لمدى إتاحة الوثائق الرئيسية المتعلقة بالموازنة للمواطنين، ومقدار المعلومات التي توفرها، ونشرها في الوقت المناسب بغرض توفير معلومات موثوقة بشأن التزام كل بلد بشفافية الموازنة والمساءلة.

¹ - FMI, Manual on Fiscal Transparency,op.cit.p12.

المبحث الرابع: برامج الانفاق العام ومفهوم الانضباط بالأهداف

في إطار الميزانية العامة للدولة.

الميزانية العامة تعكس السياسة المالية للدولة، وتتضمن الإيرادات المقدر تحصيلها، والمصروفات المقدر انفاقها خلال سنة مالية معينة، وبما يحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال تخصيص عادل للموارد الوطنية لمختلف أوجه النشاط في الدولة ليتم استغلالها بكفاءة وفعالية.¹ ولعل ضبط برامج الانفاق العام بهذه الأهداف يساهم في توجيه الموارد العامة للاستخدام الأمثل من خلال المناهج المختلفة لإعداد الميزانية العامة والتي شهدت تطوراً كبيراً وتطور معها مفهوم الإدارة بالأهداف في المجال العمومي.

حيث يشير "Harey" أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقاً لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة. كما أن "Steiner" الذي يؤكد أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية (طويلة الأجل) تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة والتي تقرها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج.²

لذلك أجمع الكثير من الاقتصاديين أنه يتم تحديد الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفاً في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

المطلب الأول: النفقات العامة والإدارة بالأهداف:

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم الإدارة بالأهداف في الفرع الأول وبرنامج الإدارة بالأهداف في الفرع الثاني.

¹ - علي عبد الله العرادي، تجربة مملكة البحرين في إعداد مشروع قانون الميزانية ومناقشته وإقراره من قبل السلطات التشريعية والرقابة على تنفيذها ورقة بحثية مقدمة للندوة الدولية حول الدور المتغير للبرلمان في عملية الموازنة -التجارب الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني لمنظمة الاتحاد الإسلامي والاتحاد الأوروبي - يومي 23 و 25 سبتمبر 2010، تركيا، ص02.

² - خالد المهدي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام -التخصيص والاستخدام-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية -أعمال المؤتمرات-، مصر، 2010، ص95.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة بالأهداف (Management By Objectives (MBO)

إن فكرة الإدارة بالأهداف هي فكرة شائعة الاستعمال في قطاع الأعمال الخاص منذ فترة طويلة ، وأول من استعمل هذا المفهوم الاقتصادي "Peter Drucker" في كتابه "The practice of management" الذي نشره عام 1954 وأكد فيه على أهمية وضع الأهداف للمنظمة والفرد معاً. ويعتبر "George Odiorne" الوحيد في سنة 1965 الذي ألف كتاب خصصه للإدارة بالأهداف وقد أسهم في ترجمة مفهوم الإدارة بالأهداف إلى نظام شامل قابل للتطبيق؛ ولم يكتب لهذه الفكرة أن تطبق إلا في الستينات.

حيث يعرف P.Drucker الإدارة بالأهداف على أنها « إتباع الطرق التي ترمي إلى مزيد من العمل المثمر مع الأفراد والتي تتضمن قائمة واضحة من الأهداف الأكثر دقة لكل جزء من الأجزاء المكونة ، كما يجب أن ترتبط تلك الأهداف مع بعضها. . . وتكون الأهداف في الغالب مبنية على أساس قابل للتحقيق في المستقبل المنظور ، وأن تكون أسهل وصولاً إلى المقاصد النهائية ». ¹ ويعتمد هذا النهج على التخطيط من خلال لقاء بين الرؤساء والمرؤوسين يتم من خلاله وضع الأهداف التي يجب أن تساعد على: ²

- 1- تحفيز المرؤوسين على العمل وزيادة انتاجيتهم وتنمية قدراتهم.
 - 2- نهج يساعد على مراقبة الأعمال وتحقيق الربح المرجو وتقديم الخدمة بجودة عالية.
 - 3- إطار فعال في تقييم الأداء.
 - 4- مواجهة التحديات من خلال التعاون بين مختلف الفاعلين في التنظيم.
- وفي المجال العمومي ظهر مصطلح الإدارة بالأهداف أو النتائج من خلال الكتابات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ، وظهرت نماذج عديدة لهذا النسق الجديد من التسيير في القطاع العمومي أهمها: ³

- 1- نموذج الكفاءة (نموذج السوق): ظهر في بداية الثمانينات في دول (anglo-saxons) بالعمل على جعل المنظمات العمومية أكثر كفاءة من خلال المقارنة مع مثيلاتها في القطاع الخاص.

¹ - بوعقوب عبد الكريم ، تسيير منظمة غير سوكية ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، معهد العلوم التجارية ، جامعة وهران ن 1997، ص46.

² - الحريزي محمد سرور، الإدارة الحديثة الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص56.

³ - Yves Emery, La gestion par les résultats dans les organisations Publiques : de l'idée aux défis de la réalisation, revus Télescope, vol 12, n 03, automne 2005,p2

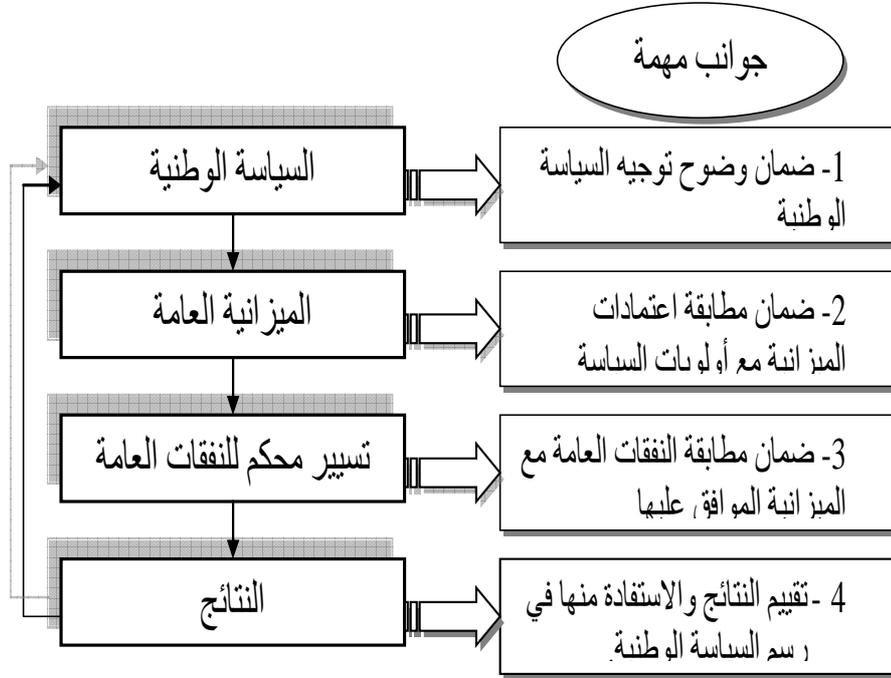
2- نموذج (downsizing) المتعلق باللامركزية والمرونة، وذلك من خلال جعل إصدار القرارات في إطار محلي وأكثر استجابة لمتطلبات المواطنين.

3- نموذج الجودة والبحث عن الأفضلية: وذلك بالتركيز على ضرورة تقديم أفضل خدمة عمومية للمواطنين .

أما استعمال مصطلح الإدارة بالأهداف في مجال الميزانية العامة للدولة لم يكن سوى في عام 1971 في وزارة الصحة والتعليم والرفاهية في الولايات المتحدة الأمريكية وهو ينصرف إلى تخصيص النفقات العامة وفقا للأهداف الفرعية التي تسعى كل هيئة حكومية تحقيقها . وهذا يقتضي أن يتم تحديد الأهداف العامة (الأهداف الرئيسية) ثم بعد ذلك يتم تحديد الأهداف الفرعية التي يعتمزم تحقيقها خلال العام المالي ، مع متابعة عملية تنفيذ المشاريع والتعديل على مدار العام والرقابة عليها وتذليل العقبات التي تواجهها.¹

وذلك يكون عن طريق إعداد الميزانية العامة وفق توجهات السياسة الوطنية وفق تسيير محكم للنفقات العامة ضمانا لتحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج المراد تحقيقها وذلك ما يبينه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (2-9) : إعداد الميزانية والتخطيط المالي بالتركيز على تحقيق النتائج



Source: Troisième table ronde internationale sur la gestion axée sur les résultats en matière de développement, planification et budgétisation (document de synthèse), Hanoi- Viet Nam, 2007, p4.

¹ - محرز محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008، ص 357..

الفرع الثاني: برنامج الإدارة بالأهداف:

حسب "Carrolli" و "Tosi" فان الإدارة بالأهداف تتم وفق برنامج معين:¹

- 1- وضع الأهداف الرئيسية وتوصيلها لكافة المسؤولين .
- 2- وضع الأهداف الفرعية للأقسام شرط أن لا تتعارض مع الأهداف الرئيسية.
- 3- المراجعة الدورية للأهداف وضرورة مطابقتها للمنجزات المحققة حسب الخطة الموضوعة وحسب الميزانية الموافق عليها .
- 4- تقييم مدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

ومن ناحية ثانية ركز "P.Drucker" على أهمية تكامل المهام داخل التنظيم وتوازنها من حيث الأهمية وتوزيعها على مختلف أنشطة التنظيم ، بينما ركز "D.MC Gregor" في إضافاته على كتابات "P.Drucker" بأن برامج الإدارة بالأهداف تستخدم بالدرجة الأولى لتقييم الأداء (Performance)

وتم تطوير أسلوب الإدارة بالأهداف في القطاع الحكومي حديثا في كل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القانون الحكومي والنتائج (1993) و كندا من خلال قانون الإدارة العمومية (la Loi sur l'administration publique LAP 2000) ، وفرنسا من خلال قانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF2001).²

المطلب الثاني: صياغة الميزانية العامة على أساس الأهداف بغرض ترشيح وتحقيق أهداف

الإنفاق العام:

تعبر الميزانية العامة عن « البرنامج المالي للخطة عن سنة مقبلة، لتحقيق أهداف محددة ، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقا للسياسة العامة للدولة...»، من خلال هذا التعريف للميزانية العامة يلاحظ أنه لم يعد ينظر إليها على أنها تبويب للإيرادات والنفقات العامة بل تعدى إلى اعتبارها برنامج متكامل لتحقيق الأهداف العامة ورفع مستوى أداء الإدارة العامة في التخصيص الأمثل للموارد

¹ - بوعقوب عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره، ص47

²-Denis Proulx, Management des organisations publiques, Presses de l'Université du québec, Canada, 2006, p33.

كما أن الميزانية العامة بتناسق أهدافها مع أهداف الخطة القومية تساهم بدور كبير في ترشيح سياسة الإنفاق العام لذلك وجب تحديث منظومتها وتطوير جوانب الأداء فيها.

الفرع الأول : ضرورة التنسيق بين الميزانية العامة وأهداف الخطة:

يعتبر التخطيط وسيلة لتحقيق مهمة تأمين استخدام الموارد المتاحة استخداماً عقلانياً، وأداة فعالة لحل مشكل التراكم أي الزيادة في كمية الموارد،¹ كما يمثل جهاز لرسم السياسة العامة، والميزانية العامة هي أداة لهذا الجهاز، حيث يرى الاقتصادي (Heikoff) أن التخطيط يرسم طريقاً لمعالجة مشكلة معينة ويدرس الكيفية التي بموجبها توزع الموارد الحكومية . وبالرغم من أن التخطيط يسبق إعداد الميزانية العامة إلا أن كليهما يتفاعلا وينسقان في المستويات الإدارية العليا لتحقيق أهداف الحكومة وأغراضها.²

وبالموازاة مع ذلك ظهر مفهوم تخطيط الأموال العامة "Planification des Finances Publiques" وذلك بالانتقال من الميزانية السنوية إلى الميزانية متعددة السنوات "Budget Plurannuel" بحيث تعد على أن تغطي مجموع السنوات التي تعتمد خلالها الخطة.³

وبالتالي يعتبر تطوير أساليب الميزانية من الأمور الملحة حتى تقوم الدولة بالدور المنوط بها وبكفاءة وفعالية عاليتين وضمن إستراتيجية الخطة وفق ما يلي:

أولاً: الدقة في التنبؤ بالنفقات وتقليص التباين بين الإنفاق التقديري والإنفاق الفعلي:

تعتبر القدرة على تنفيذ الإنفاق حسب الميزانية الموافق عليها من طرف السلطة التشريعية من بين العوامل الهامة في مساندة الحكومة على ضبط إنفاقها وتقديم الخدمات على أحسن وجه ، .ويجسد هذا المؤشر عن طريق قياس المجموع الفعلي للإنفاق مقارنة بمجموع الإنفاق المحدد أصلاً في الميزانية العامة وتحديد نسبة الانحراف، فكلما كانت كبيرة فهذا يدل على سوء التقدير ، ولكنه يستبعد فئتين من فئات الإنفاق ليس للحكومة سيطرة عليهما .وتلك الفئتان هما:⁴

أ - مدفوعات خدمة الديون، التي لا يمكن للحكومة من حيث المبدأ تعديلها في أثناء السنة المعنية بينما قد تتغير نتيجة تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف

ب - الإنفاق على المشروعات الذي تموله الجهات المانحة، حيث أن إدارة شؤونه ورفع التقارير عنه يكونان عادة خاضعين إلى حد كبير لسيطرة الجهات المانحة.

1 - مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1984، ص34.

2 - فيصل فخري مراد، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة "مدخل مفاهيمي وإداري وتنظيمي" ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1995، ص 51 .

3 - أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص62.

4 - البنك الدولي، تقرير حول إدارة الشؤون المالية العامة - إطار قياس الأداء - ، يونيو 2005 واشنطن، ص12.

ثانيا: التنوع في مصادر تمويل النفقات العامة:

يجب التنوع في مصادر تمويل النفقات العامة، بين الجباية العادية والبترونية والقروض الداخلية والخارجية... الخ. وعدم الاعتماد على نوع محدد من المصادر خاصة ذات الحساسية الكبيرة للتغيرات المختلفة مثل الجباية البترونية التي تتأثر بتطورات أسعار البترول وبالتالي تؤثر على مجالات الإنفاق الممولة لها وما لذلك من عواقب.

الفرع الثاني: تحسين كفاءة وفعالية الميزانية العامة:

من أجل ترشيد الإنفاق العام وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها كل حكومة في ظل الميزانية العامة باعتبارها الأداة الفعالة في ذلك ، يتوجب الرقي بكفاءة وفعالية هذه الأخيرة ، ومن أجل تعميق مستويات التحليل والمقارنة والبحث للنشاط المالي، هناك العديد من الوسائل والأدوات نتعرض لها فيما يلي بإيجاز:

أولاً: ترشيد الخيارات المالية (RCB) Rationalisation des Choix Budgétaires¹:

تعرف تقنية " ترشيد الخيارات المالية " على أنها « مجموعة من العمليات (Procédures) التي من خلالها يتم البحث عن فعالية النفقات العامة، وربطها بالأهداف الأساسية المحددة مسبقا في إطار من البرامج مع تحديد الإمكانيات الخاصة بها مع تطبيق مبدأ الأولويات واستخدام طرق الحساب الاقتصادي (تحليل التكاليف والمنافع -l'analyse coût / avantages- وتحليل التكلفة والفعالية / -l'analyse coût / efficacité-»².

كما يمكن تعريفها على أنها « منهاج متناسق لإعداد وتنفيذ القرارات خلال كل مستوى ذو مسئولية، وهي عملية متكررة وكل مرحلة من هذه العملية هي مهمة »³. وقد تعرض الكاتب الفرنسي (Jacques Percebois 1991) لتقنية ترشيد الخيارات المالية في كتابه " Économie des Finances Publiques على أنها مسار أو عملية يتم من خلالها استعمال تقنيات الحساب الاقتصادي التي تمكن الدولة من توضيح البدائل من أجل تحقيقها على الواقع بأقل تكلفة وتحقيق الأهداف المرجوة ، فالقطاع

¹ - La règle de la RCB est une adaptation française du Planning Programming Budheting System (P.P.B.S), mis au point en 1961 au Ministère de la défense des Etats Unis... cette réforme vise d'abord a appliquer les principes modernes de gestion des entreprises privées (management) aux administrations publiques.

²-Bernard et Colli, Vocabulaire économique et financier, 7^e édition, 1998, p479.

³-André Paysant, finances publiques, 4^e édition, armand colin éditeur, paris, 1997; p155.

العام مثله مثل القطاع الخاص يمكن ترشيد القرارات المالية فيه وذلك بمقارنة المنافع والتكاليف لكل عملية مطبقة ، وبالتالي تطبيق أمثل للموارد المتاحة من المال العام.¹

واعتبرها (François Deruel 1991) على أنها وسيلة هامة لإنارة الضوء أمام تجسيد الخيارات المالية باستعمال الأساليب الحديثة في التحليل والحساب.²

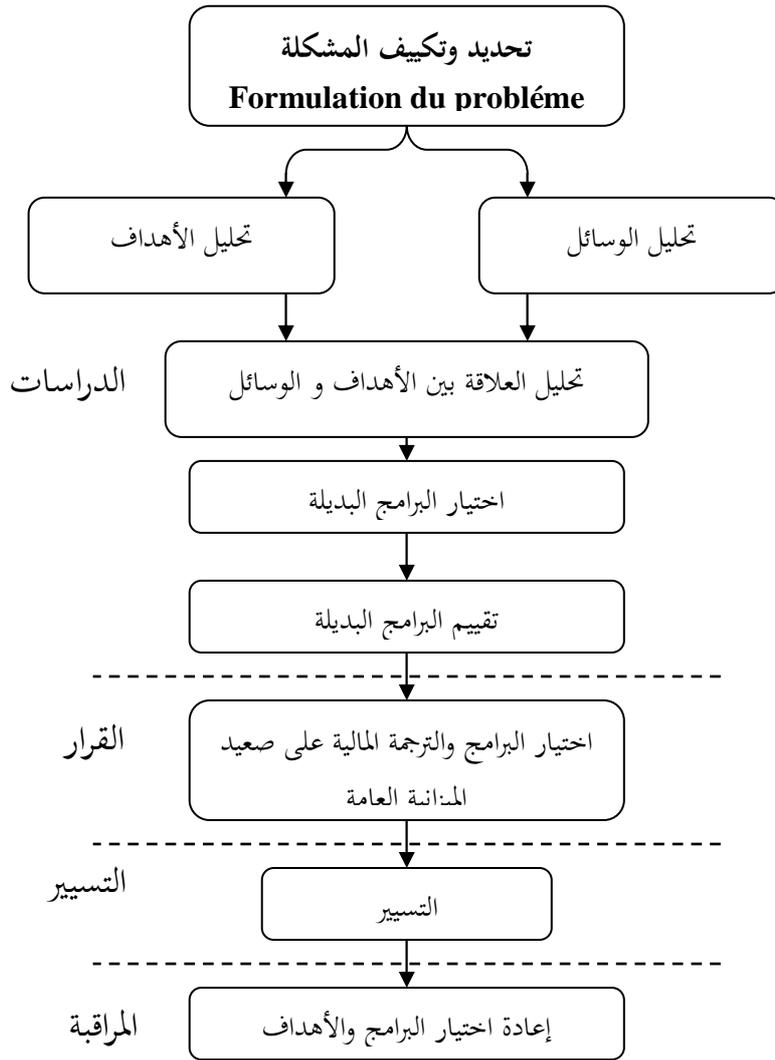
كما يمكن تعريفها على أنها أسلوب بحث ومنهج تطبقه الدولة عن طريق استخدام كل التقنيات والإحصائيات المتوفرة لديها وذلك قصد تحليل وتأصيل التقديرات من أجل بلوغ الأهداف المرسومة من طرف الحكومة ويرجع هذا الأسلوب إلى النظام الفرنسي.³ وفيما يلي توضيح لهذه التقنية من خلال الشكل البياني الموالي.

¹-Jacques Percebois, Économie des Finances Publiques , Armand Colin , Paris , 1991, p161.

²-DENIDENI Yahia, La pratique du système budgétaire de l'état en algerie,OPU, Alger , 2002,P315.

³ - حسين الصغير، دروس في المالية و المحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001، ص110.

الشكل البياني رقم (2-10): بيان تقنية ترشيح الخيارات المالية (RCB).



Source , Luc weber; L'etat acteur économique-Analyse économique du rôle de l'état-3eédition , economica , paris, 1997, p321

وتتم عملية ترشيح القرارات المالية بخمسة مراحل:¹

أ- المرحلة الأولى: تحليل المشكلة: بداية بأول صياغة للمشكلة والاحتمالات الناتجة عنها ومن ثم البدء بصياغة الأهداف وحشد الإمكانيات والآليات الممكنة لتحقيقها في شكل برامج عمل مقيدة بتكلفة ومدة زمنية محددة ونتائج منتظر تحقيقها(عن طريق استخدام مؤشرات مختلفة).

¹ - André Paysant ,op.cit, p156.

- ب- تقييم البرامج : عملية التقييم تركز على تشخيص النتائج الممكنة لكل بديل بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا، كل بديل يضم مجموعة من البرامج متعددة السنوات ومتكاملة فيما بينها، والاختيار بين هذه البدائل يكون من خلال معايير اختيار المشاريع السالفة الذكر.
- ج- المرحلة الثانية: ترجمة القرار بالتنفيذ: التعبير عن القرار على مستويات متعددة يأخذ أشكالا مختلفة من خلال قانون المالية والميزانية العامة والبرامج المعدة لهذا الغرض ، والتي توضح مسئولية كل طرف في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا، والموارد المستعملة في ذلك (موارد مادية وبشرية ومالية)، وبالتالي قرارات البرامج هذه تعهد إلى الهيئة المنفذة للتجسيد على الواقع.
- د - المرحلة الرابعة: التنفيذ: من خلال هذه المرحلة وأثناء تنفيذ القرارات المنبثقة عن الميزانية العامة تكون للمسيرين الحرية في استعمال الموارد مع التقيد بضرورة رفع كفاءة استخدام الموارد والفعالية أثناء التنفيذ والأخذ بنهج الإدارة بالأهداف (Management By Objectives MBO) وهي الطريقة التي توضح مسئوليات كل طرف وأهدافه ومراقبته والنتائج المنتظرة منه أي أن الكل يعلم ما هو منتظر منه وهو محاسب حول فعالية عمله بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا.
- و - المرحلة الخامسة: مراقبة النتائج وإعادة التقييم: يتم مراقبة النتائج المحققة بالنظر إلى ما هو مخطط له في البرامج في ضوء المؤشرات المحققة وطريقة التسيير والقرارات المالية المتخذة. وإعداد تقييم شامل لكل المنجزات.

ثانيا: الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة وسيلة مهمة لتحقيق الأهداف المرجوة:

(Le Cadre de Dépenses a Moyen Terme CDMT)

إن فكرة الإطار المتوسط الأجل للنفقات ليست جديدة. فهي تعتبر عملية لإعادة هيكلة النفقات العامة بما يؤهل من جهة تحقيق الأهداف المرجوة ومن جهة أخرى حسن تسيير المال العام وحمايته من الإسراف والتبذير وفق نهج يعتمد على نظم التخطيط والتنفيذ والمتابعة ، وذلك لتمكين الحكومة من التوصل إلى أحسن وسيلة للربط بين الخطة المتوسطة الأجل و الميزانية العامة.

● تعريف الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة:

التعريف المقبول عموما مأخوذ من الموجز في إدارة الإنفاق العام الصادر عن البنك الدولي سنة 1998 وهو كالاتي « يتمثل إطار الإنفاق المتوسط الأجل في أنه غلاف مالي شامل موضوع لتلبية

مجموعة من الخدمات المركزية ، مع تقدير التكاليف الحاضرة خلال أجل متوسط في إطار السياسة العامة ، كما يمثل عملية تكيف بين النفقات والموارد المتوفرة.¹

والتعريف الثاني من المصدر نفسه ، حيث يظهر إطار الإنفاق المتوسط الأجل على أنه « مجموعة متماسكة من الأهداف الإستراتيجية في إطار برامج الإنفاق العام ، الذي يحدد المجال الذي يسمح للوزارات باتخاذ قرارات لتخصيص واستخدام مواردها على أحسن وجه ».² وبالتالي فإن منطق "إطار الإنفاق المتوسط الأجل" يعتمد على الإدارة على أساس النتائج ، في إشارة إلى مفهوم التخطيط الاستراتيجي للبرنامج و إقامة صلة بين مبالغ الإنفاق العام المرصودة في الميزانية ، وتحديد الأهداف ، ومتابعة الأداء هو ممارسة ضرورية.

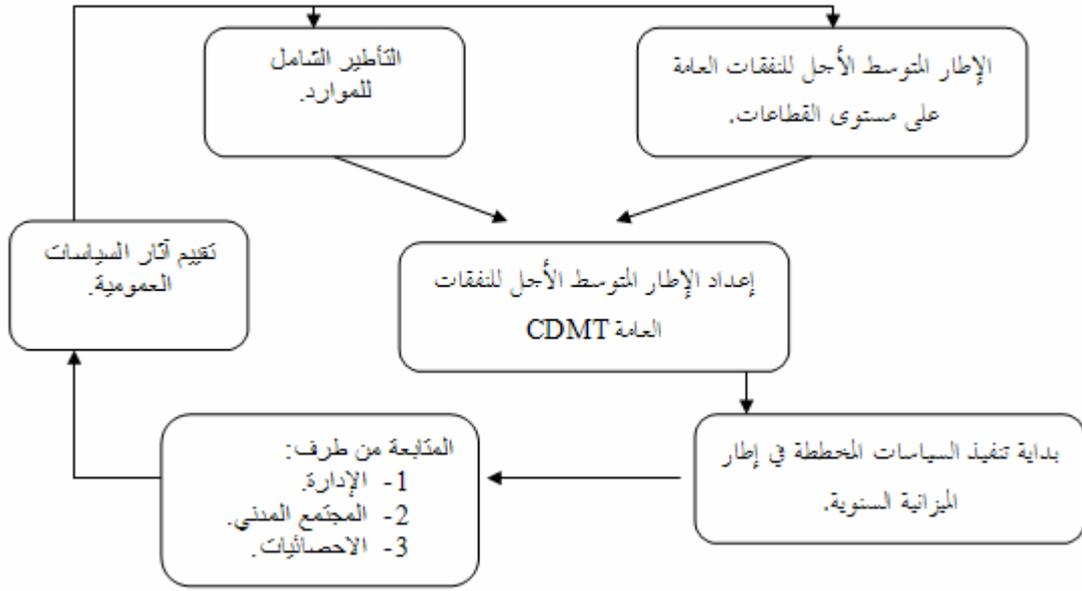
● الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة هو بمثابة تخصيص أمثل للموارد وتحقيق للأهداف المحددة مسبقا:

يعتبر الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة بمثابة صياغة لبرامج انفاقية متوسطة الأجل ما بين 3 و 5 سنوات يتم من خلالها تحقيق جملة من الأهداف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة دون تبذير ولا إسراف في إطار من الرشادة ، والتقييد بضرورة تحقيق النتائج المرجوة عن طريق أساليب متابعة التقييم ، ويمكن تمثيل هذه المراحل من خلال الشكل البياني التالي:

¹ - Marc Raffinot et Boris Samuel1 , Les cadres de dépenses à moyen terme : un instrument utile pour les pays à faible revenu, revus STATECO N° 100 , 2006, p106.

² - Ibid,p106.

الشكل البياني رقم (2-11): المراحل المهمة للإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة:



Source: Marc Raffinot et Boris Samuel, op.cit , p 107.

الفرع الثالث : مناهج إعداد الميزانية العامة ودورها في ترشيح وتحقيق أهداف الإنفاق العام:

باعتبار أن الميزانية العامة للدولة تعكس الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والمالية، والتي تنوي الدولة إتباعها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فهي كذلك أداة هامة في عملية ترشيح الإنفاق العام وتوجيه الموارد العامة للاستخدام الأمثل من خلال المناهج المختلفة لإعداد الميزانية العامة والتي شهدت تطورا كبيرا وهذا ما سنعالجه من خلال هذا المطلب.

أولا: المنهج التقليدي في إعداد الميزانية العامة طبقا لميزانية البنود والإتمادات: (Line-Item Budget)

لقد بدأ تطبيق ميزانية البنود والإتمادات في عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية لتكوين ميزانية تنفيذية شاملة وتصنيف وظيفي م اقتصادي للتمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية وبموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس للغرض منها، بمعنى أن يتم حصر النفقات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بصرف النظر عن الإدارة الحكومية التي تقدمها، ثم بعد ذلك يتم تقسيم النفقات إلى أبواب وهذه الأخيرة بدورها تقسيم إلى تبويبات (التبويب الإداري، التبويب الموضوعي، التبويب الوظيفي، التبويب الاقتصادي، التبويب المزدوج)¹

¹ - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مرجع سبق ذكره ص 80

وبذلك تعتمد ميزانية البنود والإ اعتمادات أساسا على التصنيفين التاليين:¹

1- التصنيف على أساس الوزارات و المصالح الحكومية.

2- التصنيف على أساس نوع النفقات.

في ظل هذا النوع من الميزانيات لا يكون هناك اهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية واعتبارات الكفاءة للإنفاق ، وغالبا تكون ميزانية البنود والإ اعتمادات غير متصلة بخطة أو ببرنامج عام للتنمية ، ولا تستخدم فيها المقاييس والقواعد العلمية لتحليل التكلفة والعائد، ولا تهتم بالبرمجة الزمنية للأهداف.²

• ميزانية البنود و الإ اعتمادات ومدى ترشيد و تحقيق أهداف الإنفاق العام:

هذا النوع من الميزانية لا يمكن من التعرف على الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وذلك لأنها تركز على مقدار الزيادة أو النقص في الإ اعتمادات المخصصة للجهات الحكومية دون توضيح العلاقة بين هذه الإ اعتمادات والأنشطة و النتائج المتوقعة من هذا الإنفاق، و من ثم يمكن القول أن أهداف الإنفاق العام في ظل ميزانية البنود و الإ اعتمادات تكون مبهمه وغير محددة، وبالتالي فان عملية تخصيص الموارد تتم وفقا لأسس غير موضوعية، فهذه الميزانية توضح ما سوف يتم إنفاقه دون توضيح نتائج هذا الإنفاق.

ويتم تقدير الاعتمادات في ظل هذه الميزانية على أساس السنة الماضية و يعتبر الحد الأدنى للإنفاق في العام القادم ، إذ في غالب الأحيان يتم زيادة اعتمادات معظم البنود، علاوة على ما يستجد من بنود جديدة للإنفاق. و نلاحظ أن هذا الأسلوب يتعارض بشدة مع ترشيد الإنفاق العام، نظرا للأسباب التالية :

- 1- عدم الاهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية واعتبارات الكفاءة للإنفاق، وعدم اتصال هذا النوع من الميزانية بالخطة التنموية وعدم استخدام مقاييس لتحليل التكلفة والعائد.
- 2- الاهتمام بجانب التكلفة (مدخلات الموازنة) أي الوسائل ولا تُعنى بالنتائج من الإنفاق (المخرجات)
- 3- يدفع هذا الأسلوب بالوحدات التنفيذية إلى إنفاق ما تبقى لديها من اعتمادات قبل نهاية السنة المالية ضمانا للحصول على أكبر اعتماد في العام الموالي وهو ما يفتح الباب أمام انتشار الفساد المالي.

¹ - يونس أحمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان ، 1984 ، ص 256

² - طارق نوير ، نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية، مجلة الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية-أعمال المؤتمرات-، مصر ، 2007، ص5.

ثانيا : تخطيط مالية الدولة طبقا لميزانية الأداء والبرامج: (PPBS)¹ :

يعتبر ظهور ميزانية الأداء والبرامج تجديدا جذري في فكر إدارة المالية العامة للدولة، والانتقال من الاعتماد على الوسائل (المدخلات) إلى الاعتماد على النتائج (المخرجات)، والعمل على تحسين الأداء وزيادته دون زيادة الإنفاق. وكانت نتيجة لآراء العديد من المفكرين في نهاية العشرينيات من القرن الماضي بضرورة إدخال الإدارة العلمية الحديثة في مجال الإدارة الحكومية للتأكد من قيامها بتنفيذ ما يعهد إليها من أعمال بكفاءة ووفق الخطة المعتمدة التي تسير عليها الحكومة.²

● نشأة ميزانية الأداء والبرامج:

في عام 1954م قدم "ديفيد نوفيك" شرحا تفصيليا بين فيه كيفية تطبيق ميزانية الأداء والبرامج في وزارة الدفاع الأمريكية، من خلال تقريره حول "الاقتصاد والفعالية في الحكومة"، وفي عام 1955م قامت لجنة "هوفر الثانية" بدراسة اقتراح ديفيد، وهذا ما جذب اهتمام الكثير من الدول وكذلك اهتمام هيئة الأمم المتحدة التي أصدرت كتيباً بعنوان "موازنة البرامج والأداء" سنة 1965م ومن العوامل التي ساعدت على انتشار هذا النوع من الميزانية:³

- ❖ ازدياد أهمية التحليل الاقتصادي وظهور الرغبة في إدخال أساليب عملية وحديثة في اتخاذ القرارات.
- ❖ كبر حجم النفقات العامة في الميزانية العامة وزيادة آثارها على الاقتصاد الوطني مما أدى بالمفكرين إلى المناداة بضرورة الربط بين الخطط الحكومية والميزانيات العامة.

● تعريف ميزانية الأداء والبرامج:

هناك عدة آراء ساهمت في بلورة مفهوم ميزانية الأداء والبرامج واستنادا إليها يمكن صياغة تعريفين شاملين صادرين عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية كما يلي:⁴

- تعرف ميزانية الأداء والبرامج على أنها مجموعة من الأساليب التي بواسطتها يتمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤوليتهم بصورة دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت وساعات العامل والموارد المتاحة، وأن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن له

¹ - PPBS : Program Performance Budgeting System.

² - محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والآفاق، مجلة جامعة دمشق - المجلد ١٦ - العدد الأول - دمشق جمهورية سورية العربية، 2000، ص 17.

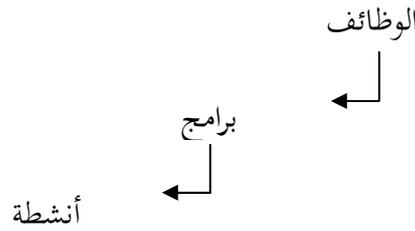
³ - عطية صلاح سلطان، دور موازنة البرامج والأداء في دعم قرارات إدارة المالية العامة، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2005، ص 80.

⁴ - نفس المرجع، ص 80.

الحصول عليها من خلال الميزانية التقليدية ، اذ يساعد في الحصول على نتائج أساسية ويهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات.

- كما أن ميزانية الأداء والبرامج هي إحدى الأدوات التي تمكن الدولة من حسن إدارة المالية العامة، وخاصة فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية والتخصيص الأمثل للموارد، والمساءلة والشفافية، فهي تركز أساساً على تحقيق الأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر طريقة لتنظيم وإدارة البرامج الحكومية وتشجع على التخطيط والحصول على المعلومات الدقيقة وترشيد الموارد الحكومية.

بحيث تقسم النفقات العامة في إطار ميزانية الأداء والبرامج إلى وظائف وبرامج وأنشطة،¹ فتعرف الوظيفة على أنها مجموعة برامج موجهة نحوى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للدولة مثل ذلك: وظائف الدفاع، التعليم، الصحة... الخ. مما يسهل عملية توزيع الموارد المتاحة. أما البرنامج هو قسم فرعي من الوظيفة يكون أقل عمومية وأكثر تحديداً مثل ذلك: تحليل وظيفة الصحة إلى برامج الصحة العلاجية، والصحة الوقائية، أما النشاط هو مجموعة من الأعمال التي تسعى لتحقيق أهداف البرنامج الواحد.



● ولإعداد ميزانية الأداء والبرامج يلزم عدد من الخطوات تتمثل فيما يلي:²

أولاً: تبدأ عملية إعداد موازنة البرامج للدولة بتحديد الأهداف العامة للوحدات الحكومية المختلفة، ثم يتم وضع البرامج المختلفة والتي يجب تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف. لا بد لنا من الإشارة هنا إلى ضرورة تقييم هذه البرامج لمعرفة تأثير آل برنامج ومدى مساهمته في تحقيق أهداف الوحدة الحكومية.

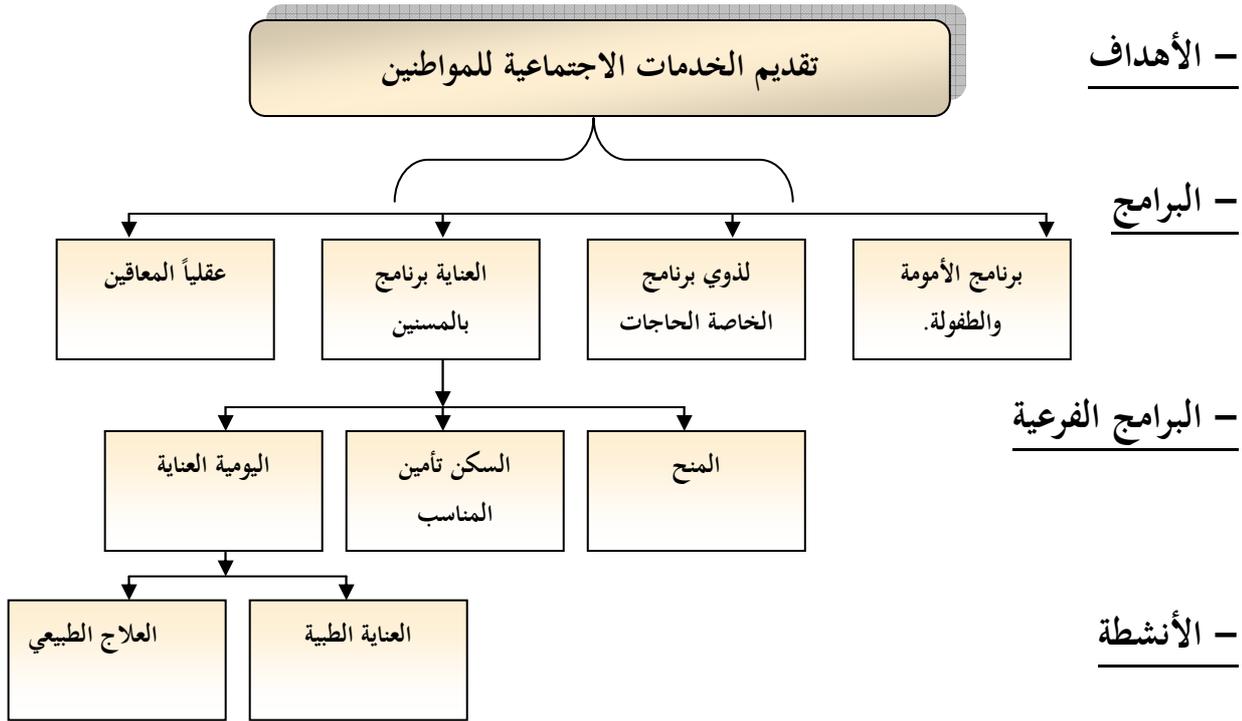
ثانياً: يتم احتساب تكلفة البرنامج لمعرفة العلاقة بين التكلفة والمنفعة "Cost / Benefit" لمختلف البرامج التي تم تحديدها سابقاً، وذلك حتى يتم توزيع مخصصات الموازنة العامة بناءً على هذه العلاقة بين المنفعة والتكلفة.

¹ - للإحاطة أكثر بالموضوع انظر: ، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام -التخصيص والاستخدام- ، مرجع سبق ذكره ، ص67.

² - جمال البدور، منهجية ومراحل تطبيق موازنة البرامج والأداء في الجامعات، ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية- دمشق - الجمهورية العربية السورية-27-25 يوليو - تموز- 2004 ، ص24.

وللانتقال من خطوة لأخرى في عملية الاعداد يتم الاستعانة بمؤشرات علمية تساعد في الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن إعطاء مقترح لجانب معين من الوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها الدولة وهي : الخدمات الاجتماعية للمواطنين والتي هي هدف في حد ذاتها وأهم البرامج والأنشطة التي تتكون منها في إطار الميزانية العامة ، ويمكن تمثيل هذا المقترح كمايلي:

الشكل البياني رقم (2-12): هيكل برنامج مقترح للخدمات الاجتماعية.



المصدر: محمد خالد المهديني، الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والآفاق، مرجع سبق ذكره، ص13.

وتجدر الإشارة في هذا المجال بالترفرقة بين الأهداف والبرامج والأنشطة ، حيث يقصد بالأهداف بصورة عامة (طويلة الأجل) ما تسعى إلى تحقيقه القطاعات الحكومية من خلال الوظائف المتعددة بأدائها ، بينما البرامج فيقصد بها الخطط الزمنية المدروسة لتحقيق تلك الأهداف ، أما الأنشطة تعبر عن العناصر الرئيسية المكونة للبرامج، وبالتالي تمثل كل من البرامج والبرامج الفرعية والأنشطة سوى وسائل لتحقيقالأهداف الرئيسية.¹

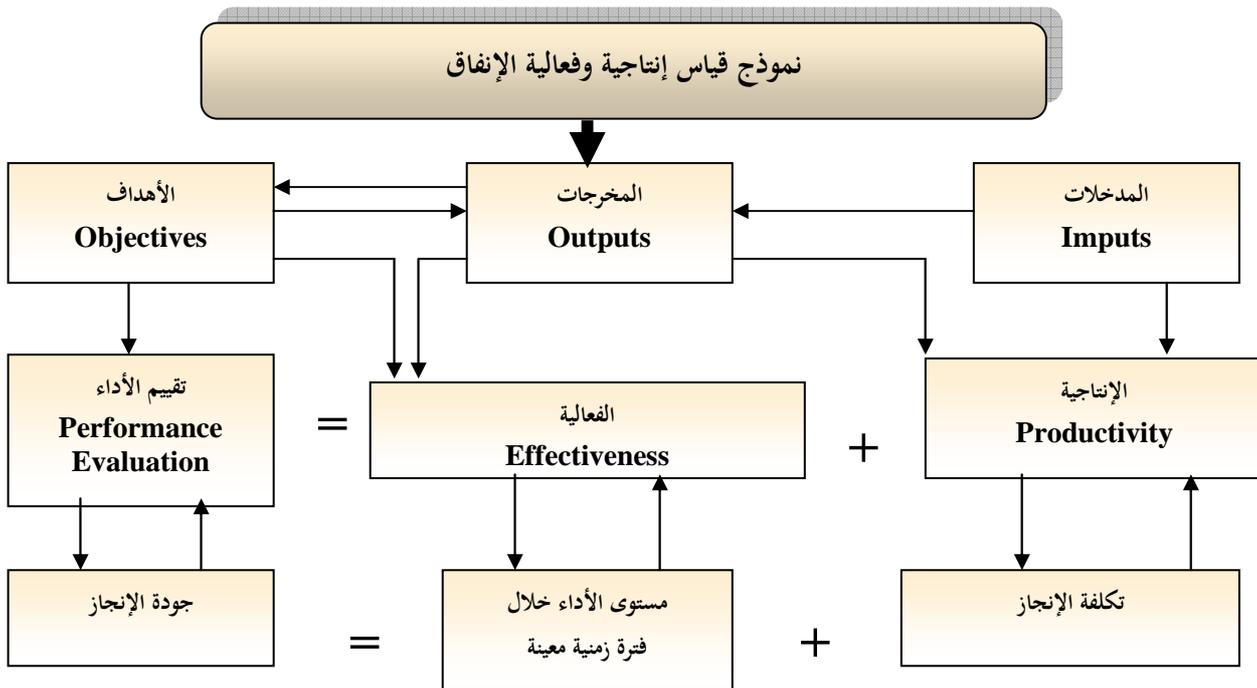
¹ - عبد الله محمود سالم، نحو إطار عام لمراجعة الفعالية والكفاءة والرقابة السابقة للبرامج الحكومية كأداة لترشيح الانفاق الحكومي بالمملكة العربية السعودية، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية، 2000، ص90.

● ميزانية الأداء والبرامج أداة مهمة لترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العام:

تمثل ميزانية الأداء والبرامج أسلوب حديث في تقسيم الميزانية ووسيلة كفيلة بترشيد الإنفاق العام من خلال تحقيق المزيد من رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، وذلك من خلال تطوير أساليب الرقابة بحيث تقوم على تحديد الوظائف التي تبرر الحصول على الاعتمادات ، وتقسيم الوظائف إلى برامج مع إعداد تقارير إنجازات هذه البرامج، كما أكدت دراسة (Steven 2002) أن العمل بهذا النظام يتيح معلومات محاسبية مناسبة لاتخاذ القرارات ويمكن قياس التكلفة والعائد للأنشطة ليعكس مدى جدواها.

كما يؤكد هذا النوع من الميزانيات على التقييد بمجموعة من المؤشرات العملية للرفع من أداء البرامج الإنفاقية والوصول إلى النتائج المرجوة، من خلال أحسن إنتاجية وفعالية لتوظيف المال العام وذلك ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (2-13): نموذج قياس إنتاجية وفعالية الإنفاق.



المصدر: عطية صلاح سلطان ، مرجع سبق ذكره، ص 91.

ثالثاً : تخطيط مالية الدولة طبقاً لميزانية التخطيط والبرمجة: (PPB)¹

نتيجة لتطور اقتصاديات مالية الدولة الحديثة وانتقالها من مرحلتها الرقابية المالية والإدارية إلى مرحلة الاهتمام بالاقتصاد القومي في مجموعه، وما يتطلبه من ضرورة تحقيق كفاءة تخصيص الموارد القومية

¹ - PPB : Planning Programming Budgeting

وتوزيعها ما بين الاستخدامات العامة والخاصة دون الاكتفاء بكفاءة تخصيص الموارد بين بدائل الاستخدامات العامة وحدها. ومن ذلك اتجهت الأنظار إلى تطبيق نظام التخطيط والبرمجة والميزانية وهو أسلوب أمريكي والذي عرف وظيفة جديدة وهي التخطيط لتوزيع الموارد العامة.

● تعريف ميزانية التخطيط والبرمجة:

هناك عدة تعاريف لميزانية التخطيط والبرمجة ويمكن إيجازها فيما يلي:

يقول (Musgrave1980) « أنه يمكن وصف هذه الميزانية بأنها منهج لاتخاذ القرارات يمكن من توضيح نتائج برامج الإنفاق وتكاليفها ، بما يؤدي إلى اختيار البدائل الأكثر رشداً، ويشجع على استخدام هذه المعلومات بصورة منتظمة في صنع السياسة العامة ». كما يعرف Micheal Babunakis (1976) ميزانية التخطيط على أنها « طريقة منظمة لربط التخطيط طويل الأجل بالميزانية، وذلك لأنها تتضمن تحديد الأهداف العامة، وإعداد البرامج اللازمة لتحقيق الأهداف وتنفيذها بأكفأ الطرق الممكنة. »¹

هذا ويعرف (C.Sandford 1984) « ميزانية التخطيط والبرمجة على أنها مرحلة انتقالية نحوي تحليل المنافع والتكاليف لبرامج الإنفاق الحكومي، حيث تعتمد أساساً على تحديد وإعادة ترتيب المدخلات من حيث علاقتها بالمرحجات بما يمكن من اتخاذ قرارات أفضل ، ومن ثم هي تركز تكاليف إنجاز أهداف محددة. »²

● أسس ميزانية التخطيط والبرمجة:

تقوم ميزانية التخطيط والبرمجة على الأسس التالية:³

- 1- تحديد الأهداف القومية تحديداً دقيقاً ، وترتيب أولوياتها.
- 2- تحليل وتطوير البدائل المحققة للأهداف بأكبر قدر من الفعالية.
- 3- الحصول على معلومات دقيقة عن التكاليف المحتملة للبرامج والنتائج المتوقعة عن هذه البرامج على مدى سنوات عديدة.
- 4- رفع مستوى أداء الإدارات الحكومية لضمان الحصول على خدمات توازي النفقات المخصصة لها.

¹ - محمد عمر أبو دوح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص132، 131.

² - نفس المرجع السابق.

³ - يونس أحمد البطريق ، أصول المالية العامة ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 349.

● وظائف ميزانية التخطيط والبرمجة:

يتيح نظام التخطيط والبرمجة اضطلاع موازنة الدولة بثلاث وظائف رئيسية هي : التخطيط والإدارة و المراقبة.

1- التخطيط: وذلك بتحديد الأهداف القومية وترتيب أولوياتها، وصولاً إلى الاختيار بين البرامج البديلة وفقاً للمنافع والتكاليف المتوقعة لكل منها، وذلك في ضوء مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية المؤثرة على تخصيص موارد المجتمع

2- الإدارة: وذلك عن طريق وضع البرامج التي تحقق الأهداف القومية العليا التي يتم تحديدها وترتيب أولوياتها في صورة مشروعات لها متطلباتها التنفيذية والمالية والبشرية، على نحو يمكن من تحليل وقياس البدائل المختلفة المحققة لهذه الأهداف. ولذلك يختلف أسلوب إعداد التقديرات وخاصة النفقات العامة في ظل ميزانية التخطيط والبرمجة في ضوء الأهداف المحددة من أعلى مستوى بخلاف ميزانية البنود والإتمادات وميزانية الأداء والبرامج، فعلى سبيل المثال يكون هدف بناء الطرق تقديم خدمات نقل الأشخاص والسلع والخدمات وفقاً لأعلى مستويات الكفاءة والأمان، وليس مجرد بناء الطرق ذاتها، لذلك يتعين دراسة مختلف البدائل لتحقيق هذا الهدف من أجل عدم إضاعة المال العام في أمور غير مدروسة جيداً.

3- المراقبة: وذلك بتوفير الأنظمة التي تكفل سلامة تنفيذ مختلف المستويات الإدارية للقرارات التي اتخذتها الإدارة العليا، وفقاً لمعايير المراقبة على التكاليف وتحسين مستوى الأداء والعمل.

● ميزانية التخطيط والبرمجة ودورها في ترشيد و تحقيق اهداف الإنفاق العام:

- تمكن ميزانية التخطيط والبرمجة من تحديد أهداف المجتمع، وترتيبها حسب أهميتها النسبية وفقاً للمرحلة التي يمر بها المجتمع، مع ربط الأهداف بالبرامج اللازمة لتحقيقها، وتعد تلك الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى نحو ترشيد الإنفاق العام من خلال الميزانية.

- يؤدي تخطيط الإنفاق العام من خلال الميزانية إلى التغلب على العديد من الآثار السلبية التي تنشأ عن الفصل بين عمليتي التخطيط والميزانية، وهذا ما يمكن من تخطيط البرامج وفق الموارد المتاحة، ومن ثم القضاء على قصور الإتمادات بالميزانية عن تغطية تكاليف هذه البرامج وإهدار الموارد التي تنفق على بعض البرامج دون إكمالها.

- يؤدي التخطيط الشامل من خلال الميزانية العامة، الى التنسيق بين كل من برامج الإنفاق العام والخاص، ومن ثم القضاء على ظاهرة التعارض بينهما، الأمر الذي يكفل أفضل تخصيص للموارد على المستوى القومي.

- يؤدي تخصيص الإنفاق العام على أساس "برامج تحقيق الأهداف" -بغض النظر عن الهيكل الإداري- إلى توضيح الدور الوظيفي للإنفاق ، وخلق نوع من التنسيق والتكامل بين الوحدات التنفيذية التي تشترك في الاضطلاع ببرنامج معين.

- من خلال هذا النموذج المرتكز على ضرورة تحقيق الأهداف وفق برامج انفاقية متكاملة يمكن القضاء على المعايير غير الموضوعية في توزيع الإعتمادات وفق ميزانية البنود والإعتمادات والانتقال إلى استعمال معايير موضوعية كالتكلفة والعائد والتكلفة والفعالية. بالإضافة إلى الانتقال من الرقابة المحاسبية التي تركز على قانونية صرف الإعتمادات الى الرقابة التقييمية التي تركز على تحقيق الأهداف.

وخلاصة القول أن ميزانية التخطيط والبرمجة تمكن بدرجة كبيرة من الرفع من فعالية الإنفاق العام وتخصيص الموارد بين الاستخدامات البديلة التي تمكن من تحقيق الأهداف المحددة مسبقا باستعمال المعايير السالفة الذكر في اختيار أفضل بدائل برامج الإنفاق العام.

رابعا: تخطيط مالية الدولة طبقا لميزانية الأساس الصفري: (ZBB)¹

برزت فكرة ميزانية الأساس الصفري سنة 1968 عندما قدم Peter Phyrر الذي كان يعمل في شركة (Texas Instrument) بحثا يدور حول إعداد نمط جديد لميزانية شركته، وكان أول تطبيق لهذا النوع من الميزانيات في القطاع الحكومي في ولاية جورجيا سنة 1973 وطبقت بشكل كلي سنة 1981، وبالتالي كان تطبيق ميزانية الأساس الصفري بمثابة نقلة نوعية في مجال إعداد الميزانية العامة للدولة و محاولة لتحسين أداء النفقات العامة.

● تعريف ميزانية الأساس الصفري:

تعددت الاتجاهات في تعريف موازنة الأساس الصفري ، و لعل من أشملها التعريف الذي جاء به "شارل ويلسون" حيث يرى بأنها « وسيلة إدارية لاختيار أفضل البرامج لتحقيق الأهداف بين البدائل المختلفة، بصرف النظر عن تكاليفها، والتي تتحقق معها زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة باعتبارها المدخلات اللازمة لتحقيق الأهداف التي تشكل قدر محدود من المخرجات»²

¹ - ZBB : Zero Base Budget

² - يونس أحمد البطريق ، مرجع سبق ذكره ، ص356

ويعرف عبد المطلب عبد الحميد في كتابه - اقتصاديات المالية العامة - ميزانية الأساس الصفري على أنها « أسلوب يقوم على وضع تقديرات الميزانية لأي بند من بنود النفقات ابتداء من نقطة الصفر، أي لا ينظر إلى تقديرات الإنفاق العام السابق، بل توضع التقديرات وفق ما يجب أن تكون عليه هذه النفقات بعد دراسة حجم النشاط المطلوب، وطريقة إنجازه والتكاليف المتوقعة...»¹

كما يعتبر تعريف "بيترس سارنت" من أفضل التعريفات لهذا النوع من الميزانية إذ يعرفها على أنها « العملية التي تحقق التكامل بين التخطيط و الميزانية، والرقابة، فهي تحدد البدائل وأكثر الطرق كفاءة لتعظيم قدر معين من الموارد في تحقيق أهداف معينة، إنها منهج إداري مرن يمكن من إعادة تخصيص الموارد بصورة رشيدة من خلال مراجعة اعتمادات و مستوى أداء البرامج أو الأنشطة القائمة»².

● مراحل إعداد ميزانية الأساس الصفري:

يعتمد إعداد ميزانية الأساس الصفري على أسلوب المشاركة ، حيث يشترك كل قسم في تحديد ما يحتاج إليه من موارد وما يقوم به من برامج في ضوء الأهداف العامة للمشروع فمن خلال هذه الميزانية ينظر إلى كافة البرامج والمشروعات الجديدة منها والقديم على أنها جديدة، حيث يفترض أنها تبدأ من نقطة الصفر حتى تقاس فعالية كل دينار ينفق. وبذلك تمر عملية إعداد ميزانية الأساس الصفري بثلاث مراحل يمكن إنجازها فيما يلي:

◀ المرحلة الأولى: اعداد القرارات: وتنطوي بدورها على خطوتين هما:

1- الخطوة الأولى: تتضمن هذه الخطوة عملية تحديد الأهداف طويلة وقصيرة الأجل، ومراكز اتخاذ قرارات تخصيص الموارد ، مع تحديد البرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وأسلوب العمل والاعتمادات المطلوبة لها ومعايير الرقابة على مستوى أدائها.

2- الخطوة الثانية: من خلال تحديد البرامج تحديدا دقيقا في الخطوة الأولى يتم تجميعها في صورة بدائل مدروسة، تتضمن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة التي تتناولها و النفقات المخصصة لها، على النحو الذي يمكن من اتخاذ القرار السليم

◀ المرحلة الثانية: اختيار القرارات: بعد اكتمال تحديد البدائل (البرامج) يتم ترتيبها وفق فعاليتها وكفاءتها في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وتشترك في هذا الترتيب للبدائل كل المستويات الإدارية

¹ - عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص165

² - محمد عمر أبو دوح ، مرجع سبق ذكره ، ص145

العليا والدنيا المؤهلة لذلك ، أما الاختيار بين هذه البدائل فيكون باستعمال العديد من المعايير المختلفة وحسب الحاجة الماسة لتلك البرامج وحسب توفر الإعتمادات المالية لها .

◀ **المرحلة الثالثة:** إعداد المشروع النهائي للميزانية: في هذه المرحلة يتم تجميع البرامج المختارة وتعديلها وفق أهداف السياسة العامة التي تود الدولة تحقيقها من خلال خططها التنموية القادمة، على نحو يمكن من تحديد إجمالي الإنفاق الخاص بها مع تحديد مهمة كل جهة حكومية أو وزارة في تنفيذ هذه البرامج.

● **ميزانية الأساس الصفري ومتطلبات ترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العام:**

من خلال استقراء مفهوم وخطوات تطبيق ميزانية الأساس الصفري، يمكن تحديد مدى دور هذا النوع من الميزانية في تحقيق الترشيد في الإنفاق العام وذلك من خلال:

- 1- كل البرامج يتم تقييمها كل سنة.1
- 2- اختيار البرامج ليس بحسب انخفاض تكاليفها، بل بحسب أفضليتها و كفاءتها في تحقيق الأهداف التي يتم تحديدها في إطار عدد معين من المخرجات وما تتطلبه من مدخلات.
- 3- تحقيق التكامل بين كل من التخطيط و الرقابة، و الميزانية عن طريق الربط بين مخرجات التخطيط الطويل الأجل التي يوفرها نظام التخطيط والبرمجة والموازنة، و مدخلات التخطيط قصير الأجل للوحدات التنفيذية ذات المستوى الأدنى. فإذا كان نظام التخطيط و البرمجة والموازنة يقوم على مركزية القرارات التي تتناول الأهداف الرئيسية للنشاط العام ضمن الأهداف القومية، بما تتضمنه هذه القرارات من تخصيص الموارد عامة و توزيعها بين مختلف قطاعات النشاط الحكومي، فإن أسلوب موازنة الأساس الصفري يستكمل المراحل التالية بتجزئة الأهداف الرئيسية للنشاط العام إلى أهداف فرعية و وضع البرامج التنفيذية للوحدات الحكومية التنفيذية وتخصيص الموارد اللازمة لها، بما يكفل كفاءة استخدامها ورفع مستوى أداء هذه الوحدات.

- 4- ترشيد استخدام وتخصيص الموارد في ضوء التقييم المستمر لمستوى أداء البرامج والأنشطة القائمة بما يضمن تحقيق الكفاءة القصوى.

- 5- المشاركة الفعالة بين مختلف المستويات الإدارية في مجال إعداد و تنفيذ الموازنة العامة و الرقابة على تنفيذها. حيث يتطلب أسلوب موازنة الأساس الصفري تبادل المعلومات فيما بين المستويات العليا والمستويات الدنيا للسلطات الإدارية في حركة دائرية مستمرة. ففي خطوة

¹-Malcolm Holms, Manuel sur la gestion des dépenses publiques, bank mondial, 1998,P06.

التعرف على وحدات اتخاذ القرار تتدفق المعلومات من أعلى إلى أسفل وفي خطوة بجميع هذه القرارات في حزم تتدفق المعلومات من أسفل إلى أعلى في مرحلة اختيار حزم القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى واقعية التخطيط وفقا للإمكانيات المالية و الإدارية المتاحة في مجال التطبيق.

خامسا تخطيط مالية الدولة طبقا للميزانية التعاقدية:

أولاً: مفهوم الموازنة التعاقدية :

لقد كانت أول محاولة لتطبيق الموازنة التعاقدية في وزارة المالية النيوزلندية في عام 1996 وهي محاولة إعادة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة و الحكومة المركزية. بمعنى أن تقوم الحكومة بطرح مشاريعها و برامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع خاص و عام) بغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع و البرامج بأقل تكلفة ممكنة و في الوقت المناسب شريطة أن تحقق تلك البرامج و المشاريع الأهداف المخطط لها.

ثانياً: مزايا الموازنة التعاقدية :

- 1- ساعدت في تقديم حلول جذرية للعديد من المشاكل التي كانت تواجه الإدارات الحكومية .
- 2- عملت على إعادة صياغة طرق إعداد الموازنة العامة بشكل ساعد على ربط الموازنة بالخطط التنموية الخماسية للدولة.
- 3- ساعدت على تنفيذ البرامج و المشاريع الحكومية بكفاءة واقتصادية و فعالية .
- 4- أدت إلى توصيل المخرجات المتوخاة إلى المواطنين و رشدت الإنفاق العام.

ثالثاً: عيوب الموازنة التعاقدية :

نظرا لحدثة هذا النموذج فلم تظهر كثير من عيوبه حتى الآن و إن كانت الشكوى مستمرة من غياب المعلومات في قطاع الحكومة أو عدم دقتها مثل أسعار السوق الحالية وعدم وجود دراسات جدوى للمشاريع والبرامج الحكومية. وخلاصة القول فان تشعب الأمثلة وتعدد النماذج لم يكن ليفلح أمام إصرار جل الدول النامية على تطبيق موازنة البنود والإعتمادات التي لها من العيوب أكثر من الإيجابيات. في الوقت الذي جرت فيه الدول المتقدمة كافة أنواع الميزانيات و إن القول بأننا الدول نامية لا تمتلك عناصر نجاح أو أنها لا تمتلك القدرات و الطاقات البشرية القادرة على تطبيق نماذج متطورة هو قول غير مقبول في زمننا .

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا عليه في هذا الفصل حاولنا أن نظهر الإطار النظري لاختبار أساليب ومعايير ترشيح الإنفاق العام في إطار الميزانية العامة للدولة ، إنطلاقاً من تحديد المفهوم الدقيق لترشيح الإنفاق العام ، وتوضيح أهم أوجه القصور التي توجد في برامج الإنفاق العام خاصة في الدول النامية بخلاف الدول المتقدمة ومن ثم استنباط أهم العوامل الموضوعية للخوض في إنجاح جهودات ترشيح الإنفاق . بالإضافة إلى أهم التوجهات في هذا المجال من خلال تعزيز الشفافية في مجال الميزانية العامة لما لذلك من أهمية بالغة في زيادة الرشادة الانفاقية ، كما أن برجة بنود الميزانية العامة على أساس الأهداف باتباع أحدث التوجهات في هذا المجال ومن خلال الخبرات الدولية ومبادرات الهيئات الدولية يساهم بدرجة كبيرة في تنفيذ برامج تنموية منبثقة عن الميزانية العامة تحقق جملة الأهداف المسطرة مسبقاً .

وبتركيزنا على النقاط سالفة الذكر كانت أهم النتائج المتمخضة عن هذا الفصل موجزة في النقاط التالية :

- يعتبر ترشيح الإنفاق العام وسيلة مهمة للخروج من معضلة قصور وشح مصادر التمويل باعتباره التزام "الفعالية" في تخصيص الموارد و"الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع ، وتجنب الإسراف والتبذير و ضرورة التقيد بتحقيق أهداف كل عملية إنفاق .
- التحديد الدقيق لأوجه القصور الموجودة في برامج وهيكل النفقات العامة ضمن ميزانية الدولة يساهم بدرجة كبيرة في البدء في إيجاد الحلول الموضوعية في إطار محاور ترشيح الإنفاق العام للتقليل من عجز الميزانية العامة الذي استفحل في جل اقتصاديات الدول النامية .
- اعتماد طرق مدروسة في ترشيح التكاليف في القطاعات التي تتدخل فيها الدولة بما يضمن تقديم أفضل خدمة عمومية باقل التكاليف ومثال على ذلك: مجال الخدمات العامة، مجال الأشغال العامة الإنشائية ومجال المشروعات العامة التجارية والصناعية
- التحديد الأمثل للإنفاق العام بالنظر إلى خصوصية كل اقتصاد يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية وكذلك فإن العدالة في توزيع الدخل تعتبر من أهم مداخل ترشيح الإنفاق العام

- الاهتمام بتحديث منظومة الميزانية العامة عن طريق إدخال منهج الإدارة بالأهداف خاصة في جانب برامج الإنفاق العام بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة التنسيق المحكم بين الميزانية والخطة، مع استعمال آخر الطرق الحديثة في مجال تخطيط مالية الدولة طبقاً لميزانية الأداء والبرامج، وميزانية التخطيط والبرمجة وكذلك ميزانية الأساس الصفري، والميزانية التعاقدية. والاستغناء عن الطرق التقليدية في هذا المجال والمتمثلة في ميزانية البنود والإتمادات التي لها من العيوب ما يساهم في الإنقاص من فعالية برامج الإنفاق العام في تحقيق النتائج المرجوة.
- تعزيز مفهوم الشفافية في المعاملات المالية ضمن الميزانية العامة يرفع بدرجة كبيرة من كفاءة برامج الإنفاق العام ويساهم في تعزيز مبدأ المحاسبة والمساءلة مما يضمن تعبيد الطريق الصحيح نحو ترشيح أمثل للموارد المالية والاقتصادية.

الفصل الثالث :

الإنفاق العام كأداة في يد الدولة من أجل تجسيد أهداف

السياسة الاقتصادية.

- المبحث الأول : دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني : سياسة الانفاق العام وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محرارة التضخم).
- المبحث الثالث : الإنفاق العام وتحقيق العمالة الكاملة (محرارة البطالة).
- المبحث الرابع : أثار سياسة الانفاق العام على التوازن الخارجي.

الفصل الثالث :

الإنفاق العام كأداة في يد الدولة من أجل تجسيد أهداف السياسة الاقتصادية.

تمهيد:

يشكل الإنفاق العام باعتباره سياسة اقتصادية الأداة المفضلة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة المالية ، وجل الاقتصاديين يؤكدون على ضرورة احترام هدف كل إنفاق تم القيام به أثناء سير السياسة المالية وهذا ما يزيد من فعالية الإجراءات المرافقة لذلك،¹ وفي الغالب تسعى السياسات الاقتصادية إلى توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع ، وهو الهدف الذي لا يمكن تحقيقه الا عن طريق نمو مستمر للطاقت الإنتاجية ، وتوزيع عادل للدخل .

وسياسة الانفاق العام تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار ، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية ، وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها ، ولهذا نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الآثار التي تحدثها سياسة الانفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية التي غايتها الرفاهية العامة وهي متعددة ، وقد جمعها الاقتصادي " Nicolas KALDOR 1908/1986" في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمرجع السحري ل" KALDOR" والتي تتمثل في:

- تحقيق النمو الاقتصادي .
- تحقيق التشغيل الكامل(مخاربة البطالة).
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار(مخاربة التضخم).
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

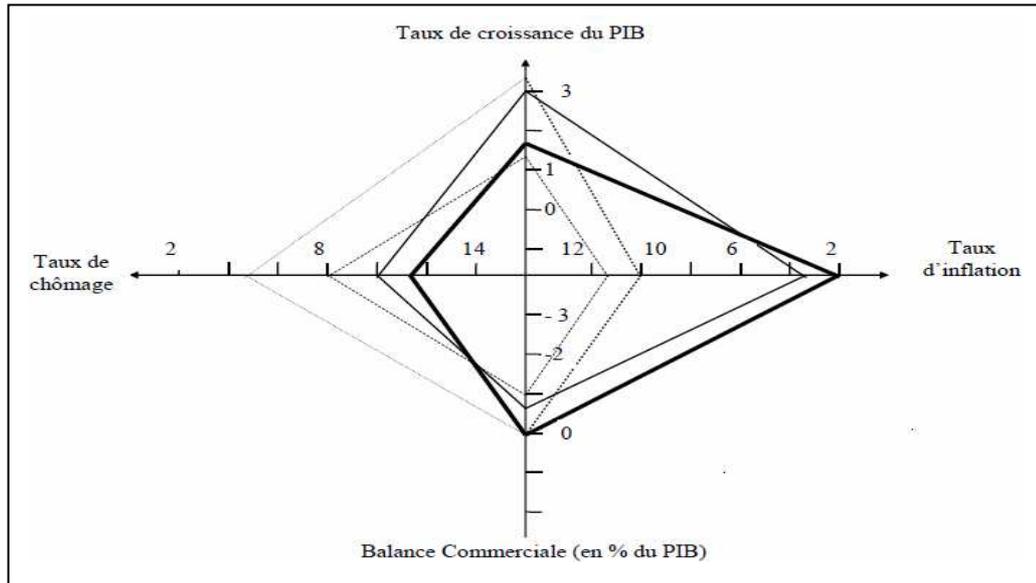
¹ - Jérôme Bascher et Marie Niedergang, Une nouvelle partition des dépenses publiques, revus économie et statistique n°343, 2001,p74.

² - " Nicolas KALDOR 1908/1986 هو اقتصادي بريطاني ، درس الاقتصاد في جامعة برلين ، وشغل منصب أستاذ بجامعة لندن ، و يعتبر من الكتاب المعاصرين المنتمين للتيار الكينزي من مدرسة كمبرج ، قام بتطوير أطروحة حول أهداف السياسة الاقتصادية ، وشغل كمستشار للحكومة البريطانية و للعديد من الحكومات في العالم ،

³ - Benoît Rigaud et autres, Politiques publiques - La politique économique québécoise entre libéralisme et coordination, Bibliothèque et Archives Canada, 2008, p06.

بحيث أن جل دول العالم تسعى جاهدة إلى تحقيق هذه الأهداف رغم اختلاف السياسات المتبعة في هذا المجال، وذلك وفق ما يبينه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (3-1): أهداف السياسة الاقتصادية حسب "Le Carré Magique de N. Kaldor"

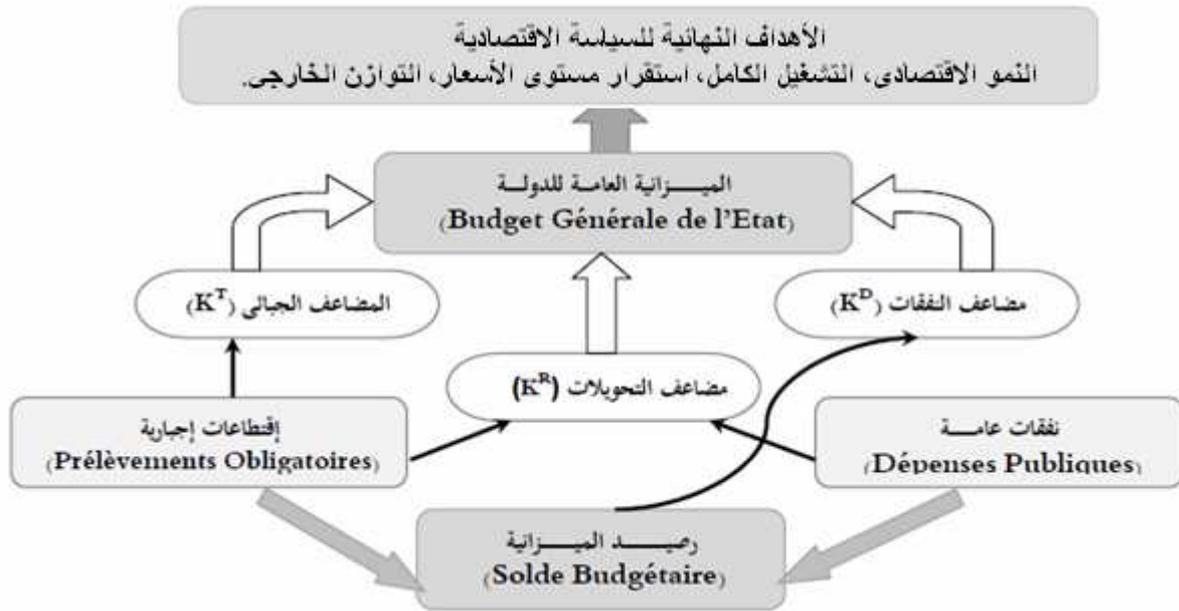


Source: DIEMER, La politique économique de l'état, paris, 2010, p4

ففي نفس الاتجاه وضع "كينز" النقاط على الحروف من خلال إقراره بأن السياسة الاقتصادية عموماً تهدف إلى تحقيق مستوى جد عال من النشاط الاقتصادي¹، بينما أكد (N.Kaldor 1971) هذا الطرح بأن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال السعي جاهدة في سبيل تحقيق معدلات هامة في هذه الأهداف، ومن الصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد. وباعتبار أن جانب النفقات العامة الذي هو جزء مهم من الميزانية العامة إلى جانب الإيرادات العامة، فإنه يلعب دور جد كبير مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ مضاعف الإنفاق العام (الذي سوف نتطرق إليه بنوع من التفصيل)

¹ - Cned – Académie en ligne, Les politiques économiques, press, paris, p04.

الشكل البياني رقم (3-2): موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية :



المصدر: بن عابد مختار، إشكالية تحقيق السياستين النقدية والمالية لتوازنات المربع الاقتصادي السحري الداخلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011 ص165. نقلا عن C.Rodrigues /IUFM Aix, "Economie-séance n°31, Politique Economique", Marseille, p:49.

الشكل البياني أعلاه يوضح موضع السياسة الانفاقية ضمن أدوات السياسة المالية ودورها الكبير في السعي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بحيث أجمعت الدراسات والأبحاث الاقتصادية لعدد من المفكرين أن سياسة الانفاق العام لها دور كبير في إحداث النمو الاقتصادي، لها مساهمة كبيرة في خلق مناصب شغل، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي. وفيما يلي سوف نتعرض إلى أهم هذه الأفكار.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم الآثار التي تحدثها سياسة الانفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية سالفه الذكر من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: سياسة الانفاق العام وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محرارة التضخم).
- المبحث الثالث: الإنفاق العام وتحقيق العمالة الكاملة (محرارة البطالة).
- المبحث الرابع: آثار سياسة الانفاق العام على التوازن الخارجي.

المبحث الأول : دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي:

تسعى جل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الإستغلال العقلاني للموارد ويعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة في ذلك عدة سياسات من أجل للرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل إحداث تغييرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات، كما أن موضوع النمو مقترن بالتنمية وهو من المواضيع المهمة التي ركز عليها الفكر الاقتصادي، حيث لا يمكن الفصل بين النظرية والحقائق الاقتصادية القائمة،¹

ومن أهم الأفكار التي تعرضت لتحليل مفهوم النمو الاقتصادي اتفقت جملها على أن النمو يتأثر بعوامل تقليدية كعنصر العمل، ورأس المال المادي والبشري، والمستوى التكنولوجي، ووفرة الموارد الطبيعية. غير أنه أضيفت إليها في الفكر الحديث والمعاصر عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، وتمثل في الانفتاح التجاري، والإنفاق العام والخاص، والاستقرار الاقتصادي والسياسي فضلا عن مدى كفاءة السياسات الاقتصادية.²

ومن الدراسات التي عنيت بتحليل دور الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، ما جاء به (Patrick Artus and Moncef Kaabi (1993)³ الذي أكد أن النفقات العامة تستميل النمو الاقتصادي وفق ميكانيزم اقتصادي كلي يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات انتاجية مرتفعة، بينما ركزت بعض النظريات على بعض بنود الانفاق العام وأرجعت لها الفضل في استمالة النمو الاقتصادي كالإنفاق على البنية التحتية، الرأس مال البشري وخاصة التعليم والبحث العلمي والتنمية. ولكل من هذه النظريات أسبابها وتحليلاتها المقنعة. ومن هذا المنطلق سوف نتعرض إلى أهم التحليلات التقليدية والحديثة التي تعنى بأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي.

¹ - محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 27، 2011، ص59.

² - علي عبد الوهاب نجما، محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1970/2009 - دراسة تحليلية قياسية - مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، 212، ص569.

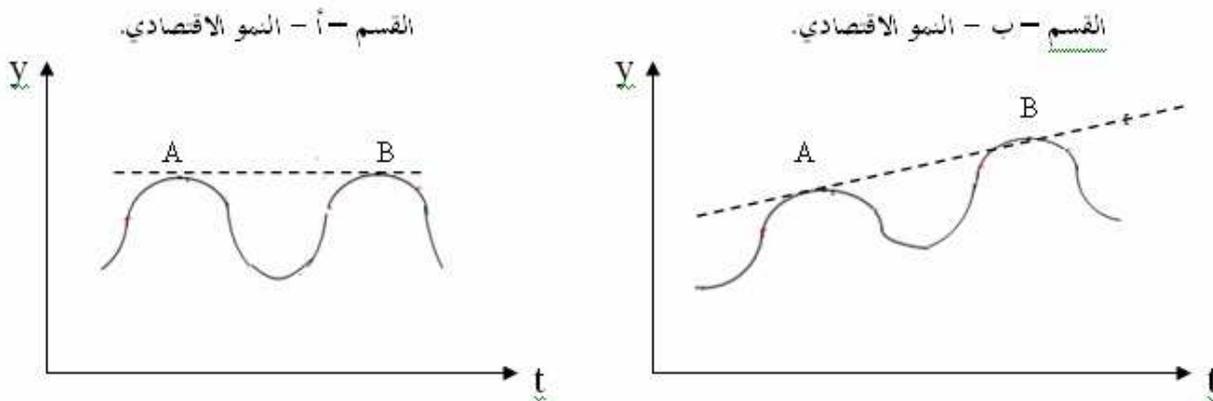
³ - Patrick Artus and Moncef Kaabi, Dépenses publiques, progrès technique et croissance, Revue économique, Vol. 44, No. 2, Sciences Po University Press;1993.

المطلب الأول : مقارنة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي :

فالنمو الاقتصادي له عدة تعاريف تجتمع في نسق واحد، فهو يعبر عن الزيادة في الدخل الاجمالي لاقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويمكن التعبير عن النمو الاقتصادي بـ r ، وإذا كان الدخل الوطني لبلد ما هو Y لسنة معينة فإنه في السنة الموالية يصبح $Y(1+r)$ ولعدة سنوات n يصبح $Y(1+r)^n$.¹

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ قلة الموارد.² ومن الاقتصاديين يشترط أن تكون هذه الزيادة أكبر من النمو السكاني.³ كما أن اقتصاد أي دولة يتعرض إلى موجات الدورة الاقتصادية (الركود/ الانتعاش) مما يساهم في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي من موجة لأخرى ومن دورة اقتصادية لأخرى⁴، مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (3-3): توضيح واقع النمو الاقتصادي من دورة لأخرى.



المصدر: فرحي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 205.

¹ - Arnold Chassagnon, La Croissance Economique : la théorie et les faits, Université de Tours et PSE, automne 2012

² - ناجي حسين خليفة: النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر ، 2001، ص 09.

³ - محمود جاسم عباس، مرجع سبق ذكره، ص 65.

⁴ - لأكثر توضيح يمكن الرجوع إلى:

- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات- الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 53.

- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، القدس، 2006، ص 103.

فالملاحظ من الشكل البياني أعلاه أن الاقتصاد يتأثره بموجات الدورة الاقتصادية ، فقد يكون معدل النمو الاقتصادي يساوي الصفر بين فترتين مختلفتين مثلما يوضحه القسم - أ- ، بينما يرتفع من فترة لأخرى مثلما يوضحه القسم -ب- بحيث ينتقل من قيمة معينة "A" إلى قيمة أعلى منها "B"

وتعمل جل دول العالم على زيادة معدلات النمو الاقتصادي واستمرارها في زيادة رفاهية الأفراد في المجتمع ، والرفاهية تشمل عدة ميادين الاجتماعية والاقتصادية في حياة الأفراد ، وتقوم على مؤشرات متكاملة فيما بينها (مثل على ذلك : معدل الأجر الصافي، خدمات التعليم ، الصحة والضمان الاجتماعي ... الخ.)، فإذا تحسنت هذه المؤشرات بتحسين معدل النمو يمكن القول أن استثمار معدلات النمو الاقتصادي كان وفق سياسات اقتصادية عقلانية ورشيدة.¹

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وإبراز دور الانفاق العام:

ولإبراز حقيقة النمو الاقتصادي تعتمد معظم الأدبيات الاقتصادية والدراسات في مجال التنمية الاقتصادية الحديثة على دالة الانتاج "Production function" من الشكل التالي:²

$$Y = F (K , L , A) \dots\dots\dots(1)$$

حيث تمثل :

Y : الإنتاج القومي الاجمالي السنوي بالأسعار الثابتة.

K : حجم رأس المال الحقيقي الموظفي في الاقتصاد القومي .

L : حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد .

A : مستوى التقدم التقني .

إستنادا إلى دالة الانتاج الكلي هذه ، فإن حجم الناتج عبارة عن تابع لكمية ونوعية الموارد الانتاجية المستخدمة في الانتاج، وهذه العوامل كما هو مبين في الدالة هي رأس المال، العمل، والتقدم التقني. كما أنه لا يجوز النظر إلى أي من العوامل كعامل ثابت ، ثم إن تناسق هذه العوامل يختلف، وبالتالي لا بد أن تتغير العلاقة بين حجم الناتج وبين عوامل الانتاج عبر الزمن .

¹ - Roamina Boarini et autres, Les indicateurs alternatifs du bien-être : Cahiers statistiques de l'OCDE n°11,2006,p2

² - Dana HÁJKOVÁ, Jaromír HURNÍK, Cobb-Douglas Production Function: The Case of a Converging Economym - Czech Journal of Economics and Finance, 57, Prague, 2007, no. 9-10, p467.

ومن الواضح أنه إذا كان الناتج القومي عبارة عن تابع لكل من رأس المال والعمل بإضافة إلى مستوى التقدم التقني ، فإن معدل نمو الناتج يتعلق بطريقة أو بأخرى بمعدلات نمو كل من العوامل الثلاثة المذكورة. وعلى الرغم أنه من الصعوبة بمكان تحديد دور كل من هذه العوامل في تحقيق النمو بدقة تامة ذلك أنها كلها تمارس دورها بصورة مشتركة في تحقيق النمو ، وكل منها يؤثر بالعوامل الأخرى ويتأثر بها . إلى أنه من الضروري تبيان أثر كل من هذه العوامل على النمو ، وذلك عن طريق القياس الكمي لمساهمة كل عامل من هذه العوامل عن طريق إيجاد نموذج للنمو الاقتصادي يعتمد في أساسه على دالة الانتاج التي سبق ذكرها.¹

فبالاعتماد على دالة الانتاج تلك ، يمكن إيجاد التغيير في الانتاج بالنسبة للتغيرات في عناصر الانتاج، على النحو التالي :

$$\Delta Y = \frac{\Delta Y}{\Delta K} \cdot \Delta K + \frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \Delta L + \Delta A \quad \dots\dots\dots(02)$$

حيث ترمز :

ΔY التغيير السنوي في الناتج القومي بالسعار الثابتة

ΔK التغيير الرأسمالي الثابت بالأسعار الثابتة(الاستثمار).

ΔL التغيير السنوي في حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد.

ΔA التغيير السنوي في الانتاج الذي يسببه التغيير التقني .

$\Delta Y/\Delta K$ الانتاجية الحدية لرأس المال المستمر في الاقتصاد.

$\Delta Y/\Delta L$ الانتاجية الحدية للعمالة الموظفة في الاقتصاد.

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على (Y) نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K} \cdot \frac{\Delta K}{Y} + \frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \frac{L}{Y} \cdot \Delta L + \frac{\Delta A}{Y} \quad \dots\dots\dots(03)$$

ويمكن كتابة المعادلة (3) على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K} * \frac{\Delta K}{Y} + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} * \frac{L}{Y} \right) * \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{Y} \quad \dots\dots\dots(04)$$

¹ - أكرم عيسى أحمود المغايرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، الأردن ، 1991، ص33.

حيث أن :

$\Delta Y/Y$ معدل النمو السنوي في الناتج القومي الحقيقي.

$\Delta K/Y$ نسبة التكوين الراسمالي الثابت السنوي (الاستثماري) إلى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

$\Delta Y/\Delta K$ معدل الانتاجية الحدية لراس المال المستثمر في الاقتصاد.

$\Delta L/L$ معدل النمو السنوي في حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد.

$(\Delta L/L \times \Delta L/L)$ مرونة الانتاج بالنسبة للقوى العاملة.

$\Delta A/Y$ معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الحاصل عن التغير التقني.

يتضح من نموذج النمو في المعادلات سابقة الذكر أن اهتمام الدولة بالإنفاق على مجالات الاستثمار يعتبر من العوامل الأساسية التي تحدد مستوى النمو الاقتصادي ، فزيادة كتلة الآلات والتجهيزات وتحسين بنيتها يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق النمو خلال فترات طويلة من الزمن ، ويمارس الاستثمار دوراً في تحقيق النمو من خلال زيادة الطاقة الانتاجية، ويمارس دوراً في تحسين التقدم التقني ووتدعيمه بتقنيات انتاجية متقدمة، ومن هنا تبرز أهمية زيادة الاستثمار المستمرة في تحقيق النمو الاقتصادي.

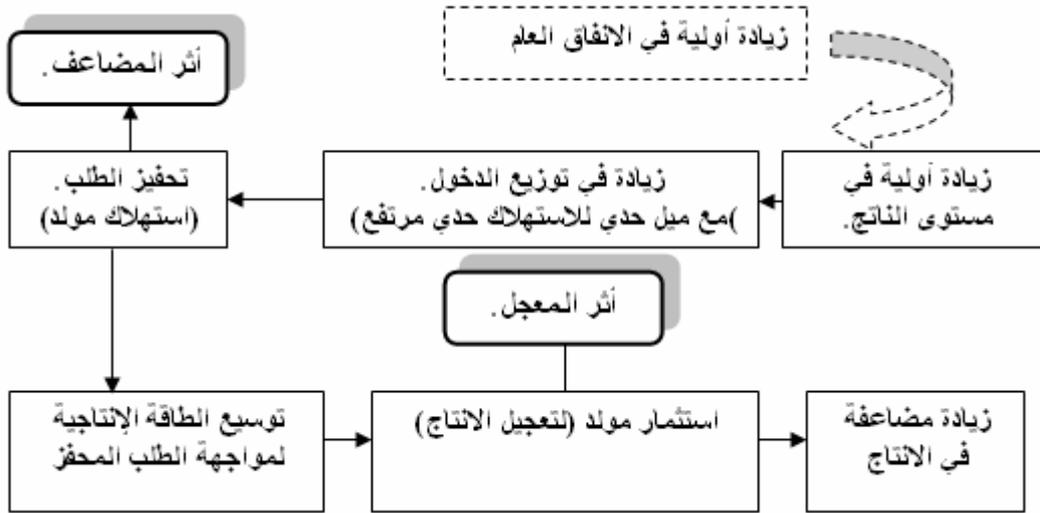
المطلب الثالث: التحليل الكينزي لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي:

لقد اسهم التحليل الكينزي بحظ وافر في تحليل دور النفقات العامة في إحداث النمو الاقتصادي ، وهو ما اصطلح عليه بالآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل ، ويطلق عليها كذلك " بأثر المضاعف " و "المعجل" .

الفرع الأول: أثر المضاعف والمعجل (الآثار غير المباشرة لسياسة الانفاق العام):

يطلق على "أثر المضاعف" الاستهلاك المولد ، كما يطلق على " المعجل " الاستثمار المولد. ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالآثار المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل وبمعنى أوضح فان النفقة العامة لا تؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل " المعجل " . ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (3-4): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل.



المصدر: نواز عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره، ص66.

أولاً: "أثر المضاعف" "Effet de multiplicateur"

إن فكرة المضاعف - التي طوره كينز - كانت ثمرة بحث الإنكليزي (Richard Khan) سنة 1931 ، والذي يعتبر أول من أدخل هذه الفكرة للنظرية الاقتصادية،¹ من خلال مقال له بعنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة" سنة 1931.² والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البنية التحتية من أجل مضاعفة حجم التشغيل، فباجتماع مجموعة من الشروط لن يقتصر أثر هذه السياسة على عدد العمال المشغلين في شق الطرق وإنما سيكون أثرها أبعد من ذلك بكثير. من هذا المنطلق كيف يمكن لنا أن نصيغ مفهوماً للمضاعف؟

لقد وضح كينز أن المضاعف هو ذلك التغيير في الناتج نتيجة تغيير احد مكونات الطلب الكلي ، حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي أحد عملية المضاعف.³ وهو يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج (ΔY) الناتجة عن إرتفاع مبالغ النفقات العمومية (ΔG) بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية،⁴ وبمعنى آخر فإن فكرة المضاعف تعبر عن عدد المرات التي يتضاعف استثمار مبدئي لتحقيق زيادة كلية في الدخل القومي.⁵

¹ - خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص99.

² - Jean-José Quilès et autres : Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés, 2ème édition, Bréal édition, 2006, p 148.

³ - Gregory Mankiw, Mark Taylor: economics, Thomson learning edition, England, 2006, p 421

⁴ - A. SAMUELSON, Les Grands Courants de la pensée économique - OPU-Alger 1993 - PP.475-476

⁵ - وحيد مهدي عامر، لسياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، - النظرية والتطبيق - الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2010، ص124.

وإذا كان تركيز (Richard Kahn) على مضاعف التشغيل ، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك ، والإنفاق العام ، والتصدير. ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية:¹

$$\Delta Y = K \cdot \Delta I$$

حيث أن: ΔY يعبر عن التغير في الدخل، ΔI يعبر عن التغير في الاستثمار، K معامل المضاعف.

$$K = \Delta Y / \Delta I$$

وبالتالي:

$$Y = C + I \quad \text{غير أن}$$

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I \quad \text{و}$$

$$\Delta I = \Delta Y - \Delta C \quad \text{حيث}$$

وتصبح العلاقة كالتالي: $K = \Delta Y / \Delta Y - \Delta C$ وبقسمة المقام على ΔY تصبح العلاقة

$$K = \Delta Y / I - \Delta C / \Delta Y$$

حيث يمثل $\Delta C / \Delta Y$ الميل الحدي للاستهلاك و $I - \Delta C / \Delta Y$ الميل الحدي للإدخار.

وأشارت دراسة كل من Giavazzi et Pagano (1995) و Alesina et Perotti (1997) من خلال تحليلهم للسياسات المالية المنتهجة في بلدان المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ، أن جهودات هذه البلدان في التقليل من النفقات المتزايدة كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، أكثر منه عندما يكون هناك ارتفاع في الموارد، كما أن دراسات المنظمة الأوروبية (2003) ، قامت بتأكيد تلك الدراسات مستنتجة أن تحقيق مضاعف الميزانية لا يكون إلا من خلال النفقات المنتجة.² وخلاصة القول أن فكرة المضاعف مفادها أنه: «عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة ، ويقومون بإدخار الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك والإدخار. وبالتالي

¹ - ب. برنييه و ا. سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، 1989، ص163.

² - Laurent PAUL, Jeanne PAVOT, La maîtrise de la croissance des dépenses :un facteur clé pour des finances publiques saines, Bulletin de la Banque de France • N° 154 • Octobre 2006 ,p40.

الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للدخار يُنفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة.»

ثانياً: "أثر المعجل" "Effet d'accélérateur"

يعبر اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.¹

فالمعجل يبين أثر التغير الاستهلاكي على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$\Delta C / \Delta I$$

ذلك أن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الإنتاج وبالتالي الأرباح ، وبتزايد الاستثمار يرتفع مستوى الدخل القومي ، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثاراً تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج .

وخلص ما تقدم أن هناك علاقة وطيدة تربط أثر كل من المضاعف والمعجل ، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار ، التي يحدثها الإنفاق العام الأولى، وكذلك مصدر تمويل الإنفاق العام ، والمتبع لهذا الموضوع يتفق مع الراي القائل أن مبدأ المضاعف والمعجل يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية وذلك نظراً لتطور الجهاز الإنتاجي بها وسرعة تحفيزه.²

الفرع الثاني: آلية عمل سياسة الإنفاق العام (تحليل منحنى IS/LM):

يرجع بناء نموذج IS/LM إلى الاقتصادي البريطاني "هيكس" سنة 1937 ، والذي عرض فيه أفكار كينز التي جاء بها في كتابه "النظرية العامة في استخدام النقود والعمالة" ،³ ويقوم على جملة من الأسس والافتراضات تتمثل فيما يلي:⁴

¹ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص81

² - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص103.

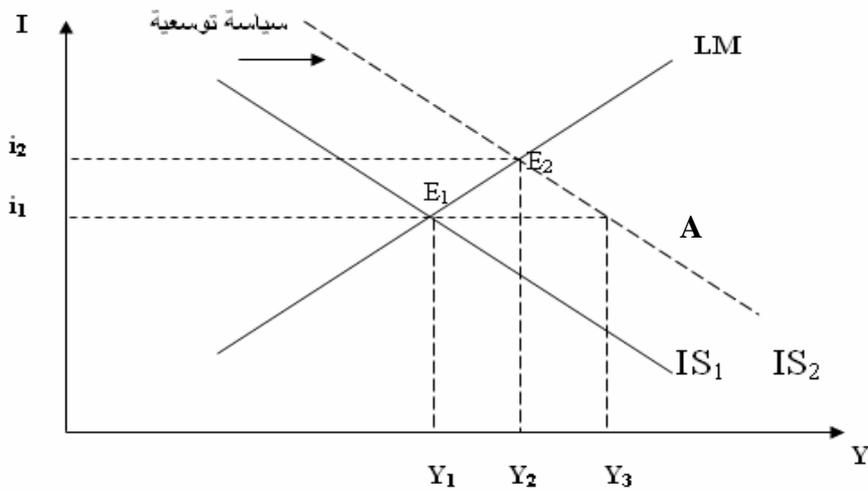
³ - Ulrich kohli : Analyse macroéconomique, édition de boeck , Belgique,1999 ,p 230

⁴ - François Gauthier : Analyse macroéconomique, les presse de l'université Laval, canada, 1990, pp

- ثبات المستوى العام للأسعار.
- الإنفاق العام والضرائب يعتبران متغيران خارجيان.
- اقتصاد مغلق، عدم وجود حركة السلع والخدمات أو رؤوس الأموال.
- الاستهلاك دالة في الدخل الجاري.
- الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة.
- عرض القود يتكون من جملة النقود القانونية بحوزة الأفراد إضافة إلى الودائع الجارية في البنوك.

واعتماداً على نموذج IS/LM وبتركيزنا على سياسة الإنفاق العامة، فإذا تم اتباع سياسة الانفاقية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام، فذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين من IS_1 إلى IS_2 كما هو موضح في الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (3-5) : آثار السياسة التوسعية للإنفاق العام



المصدر : محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجاء، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص190.

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ أنه تم انتهاج سياسة توسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام وبالتالي الانتقال من مستوى توازني E_1 إلى المستوى توازني الجديد E_2 وعندها يرتفع مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 ، وصاحب ذلك ارتفاع سعر الفائدة من مستوى i_1 إلى i_2 ، ولكن يجب المعرفة الصحيحة على خلفية هذا الارتفاع في المتغيرات السالفة الذكر نتيجة زيادة الإنفاق العام. فالارتفاع في منسوب الإنفاق العام يترتب عليه زيادة في الدخل عند نفس المستوى لسعر الفائدة، وبالتالي انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين من IS_1 إلى IS_2 وذلك بمقدار الزيادة في الدخل

$[DY=dg/(1-c)]^1$ من خلال نتائج أثر المضاعف الكينزي البسيط، ويمكن رؤية ذلك بياناً من خلال انتقال النقطة E_1 إلى النقطة A ، وبالرغم من أن النقطة A تمثل وضع توازني في سوق الإنتاج (لكونها تقع على منحنى IS) إلا أنها لا تمثل وضع توازني على منحنى النقد باعتبارها لا تقع على منحنى LM مما يؤكد وجود فائض نقدي تسبب في ارتفاع سعر الفائدة من المستوى i_1 إلى i_1 ، وهذا الارتفاع يؤثر على الاستثمار الخاص بالانخفاض وهذا ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بأثر المزاحمة، وينخفض الدخل مرة أخرى من المستوى Y_3 إلى Y_2 وهذا ما يؤدي إلى تحقق التوازن في السوقين عند المستوى E_2 .

• أثر المزاحمة " Crowding out effect "

يقصد بأثر المزاحمة على أنه إبعاد القطاع الخاص أو تقليل حظوظه في النشاط الاقتصادي، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة.²

كما يفسر أثر المزاحمة على أنه يتمثل في مقدار النقص في الاستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع في أسعار الفائدة، الذي يرجع بدوره إلى الزيادة في الإنفاق العام.³ وبعبارة أخرى يمثل أثر المزاحمة ذلك الوضع الذي يصف أثر زيادة الإنفاق العام في تخفيض كمية واحد أو أكثر من المكونات الأخرى للإنفاق الخاص.⁴

والمقصود من ذلك عندما ترفع الدولة من إنفاقها فإنها تزاخم القطاع الخاص في الحصول على قدر من الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وفي حالة أخرى إذا عمدت الدولة إلى التشجيع على الاكتتاب في الدين العام، ترفع سعر الفائدة، ويعتمد التزام الجمهور على الاستجابة لهذه المعدلات وعند زيادة الطلب الحكومي لهذه القروض سينخفض الاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة.⁵ والشكل البياني الموالي يوضح آلية حدوث أثر المزاحمة.

¹ - Jaques fontanelm op.cit.p36.

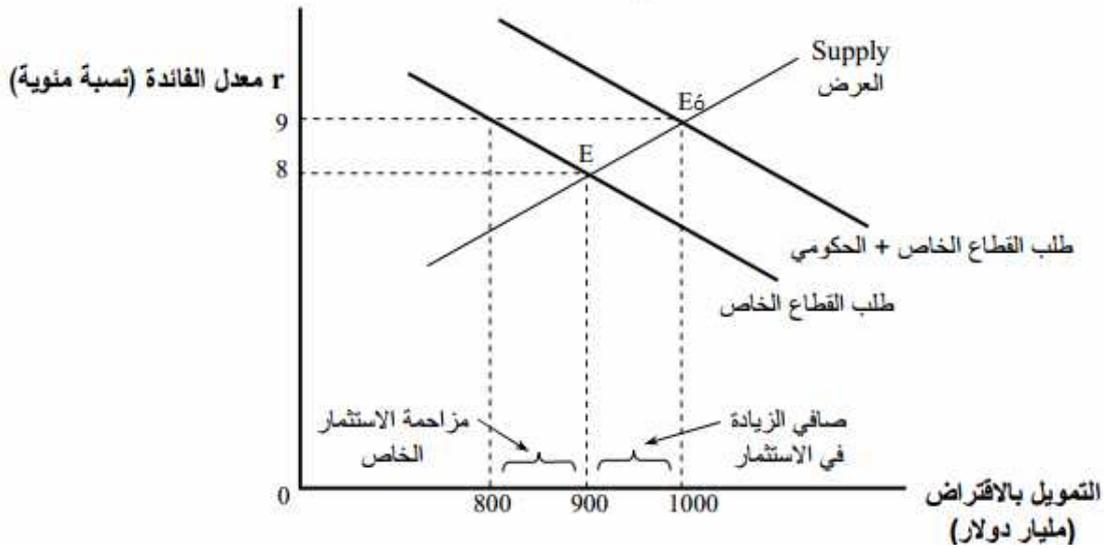
² - Leanne Ussher: do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature, new school for social research , working paper n°3, 1998, p3

³ - محمد السريتي، علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص191.

⁴ - عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص220.

⁵ - هاشم محمد العركوب، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام للمدة 1990/2004 حالة دراسية لبعض البلدان العربية (المغرب تونس، الأردن، مصر)، مجلة تكريم للعلوم الإدارية والاقتصادية / 13 - العدد / - المجلد 5، الكويت، 2009، ص53.

الشكل البياني رقم (3-6): أثر المزاخمة:



Source: David N. Hyman, Macroeconomics, 3rd. ed., McGraw-Hill, 1994, P. 419

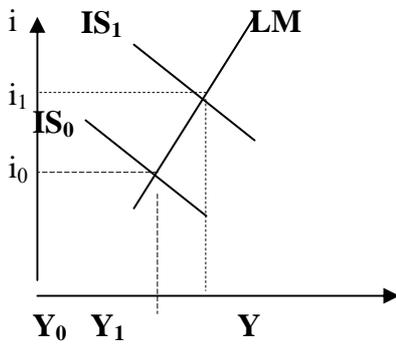
وهناك نوعين من الزيادة في الدخل الناتجة عن انتهاج سياسة توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام:

- 1- الزيادة المبدئية في الدخل وتكون هذه الزيادة بالأثر الكامل للمضاعف الكينزي البسيط.
- 2- الزيادة النهائية في الدخل بعد اخذ أثر المزاخمة في الحسبان،

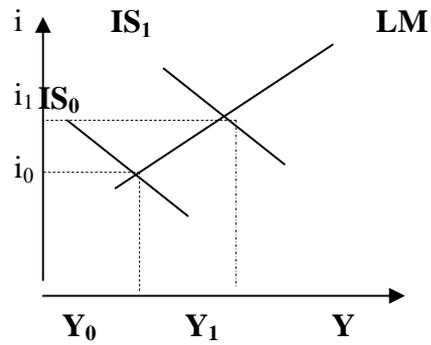
ومن اللزوم التأكيد على أن شدة أثر المزاخمة يتعلق بمدى تأثير زيادة الإنفاق العام على ازدياد معدل الفائدة من جهة وعلى قيمة مضاعف الإنفاق العام من جهة أخرى¹، ويكون تأثير الإنفاق العام على سعر الفائدة كبيراً كلما كان المنحنى LM أكثر ميلاً، هذا يعني أنه كلما كان ميل منحنى LM كبيراً كان أثر المزاخمة كبيراً، وبالمقابل يكون أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج ضعيفاً نسبياً، وعلى النقيض من ذلك فإن ميل منحنى LM إذا كان ضعيفاً فإن ذلك سوف يضعف من أثر المزاخمة، وبالتالي يرتفع أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج (الشكل البياني رقم 3-7).

¹ - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 339.

الشكل البياني رقم (3-7): تأثير ميل منحنى LM على أثر المزاخمة.



a - LM ميل المنحنى



b كبير LM - ميل المنحنى ضعيف.

مصدر: - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 340.

كن يجب الإشارة إلى أمر جد مهم ، وهو ان لزيادة الإنفاق العام أثره يختلف من حالة لإخرى يمكن الإشارة عليها كما يلي:¹

1- إذا كان حجم الناتج دون مستوى التشغيل الكامل فإنه عند زيادة الإنفاق العام ستعتمد المنشآت الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج عن طريق تشغيل عدد إضافي من العمال.

2- إذا الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ، فإن زيادة الإنفاق العام سيصل معه أثر المزاخمة على نطاق كبير وسيكون من شأنه ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي ظهور فجوات تضخمية.

الفرع الثالث: نموذج (Harrod - Domar) في تفسير النمو ودور الاستثمار العمومي:

يعتبر نموذج (Harrod - Domar) كتوسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية ، ويستند هذا النموذج على تجربة الدول المتقدمة ، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان ، وقد توصل إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو.² حيث يحفز الاستثمار العام النمو ، سواء أكان بفعل أثره على تنشيط الطلب أو على خلق طاقات إنتاجية جديدة ، إلا إذا كان العائد على عنصر الإستثمار الخاص أعلى بكثير من العائد على عنصر الإستثمار العام بحيث يبقى أثراً استثماراً على النمو سالبا . ويمكن توضيح نموذج (Harrod - Domar) البسيط حيث يرمز Y إلى معدل النمو، ويرمز V إلى المعامل الحدي لرأس المال، ويرمز I إلى حصة الإستثمار من الناتج .

¹ - نفس المرجع، ص ص 340، 341.

² - المرجع السابق ، ص 74.

ويرمز المختصران pr و pu إلى الاستثمار الخاص و العام على الترتيب، و 0 و 1 يرمزان إلى فترتين زمنييتين. وبدون الاستثمار العام يكون المعدل المحتمل للنمو على النحو التالي:¹

$$Y_0 = [vpr] [ipr_0]$$

معدل النمو في الفترة (0) = $\frac{\text{حجم الاستثمار الخاص في الفترة (0)}}{\text{معامل رأس المال الحدي للإستثمار الخاص}}$

وإذا افترضنا أن "نسبة المزاومة" هي a (أي نسبة الانخفاض في الاستثمار الخاص بسبب الاستثمار العام) ، وإذا افترضنا أن نسبة رأس المال إلى الناتج الخاص هي ذاتها في الفترتين . يصبح معدل النمو الجديد بوجود الاستثمار العام :

$$Y_1 = [vpr] [ipr_0 - aipu_1] + [vpu] [ipu_1]$$

ويمكن مقارنة السيناريوهين بطرح نتيجة الفترة الزمنية الأولى من نتيجة الفترة الزمنية الثانية:

$$Y_1 - Y_0 = ipu_1 [vpu - avpr]$$

الفرع الرابع: نموذج النمو الداخلي النشأة "endogenous growth theory" ودور الإنفاق العام في إحداث النمو الاقتصادي:

تعتبر نظرية النمو الداخلي النشأة، [Barro [1990], Lucas [1988], Romer [1986]] إطاراً نظرياً لتحليل النمو الداخلي المستمر للناتج المحلي الإجمالي الذي يتحدد بالنظام الخاص بعملية الانتاج،² فقد أكد Lucas [1988] أن للنفقات العامة على التعليم أثر بالغ على تنمية الراسمال البشري وبالتالي التأثير على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ومن جانبه أشار Barro [1990] إلى أن النفقات العامة الموجهة للبنية التحتية تساهم بدرجة كبيرة في إحداث النمو ، فيما ذهب Romer [1986] إلى أبعد من ذلك من خلال توصياته حول تأثير النفقات العامة الموجهة البحث والتنمية على النمو الاقتصادي.³ ومن خلال هذه النظرية ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة أين أصبح انتاج السلع الجماعية يخلق نوعاً من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأسمال الخاص،⁴ ويندرج هذا الإنفاق العام ضمن ما تنجزه الدولة من البنية القاعدية (الاتصالات ، النقل... الخ.) وكل ما

¹ العربية، 2010، ص7. في المنطقة والنمو الكلي الاقتصاد - صندوق النقد العربي ، سياسات

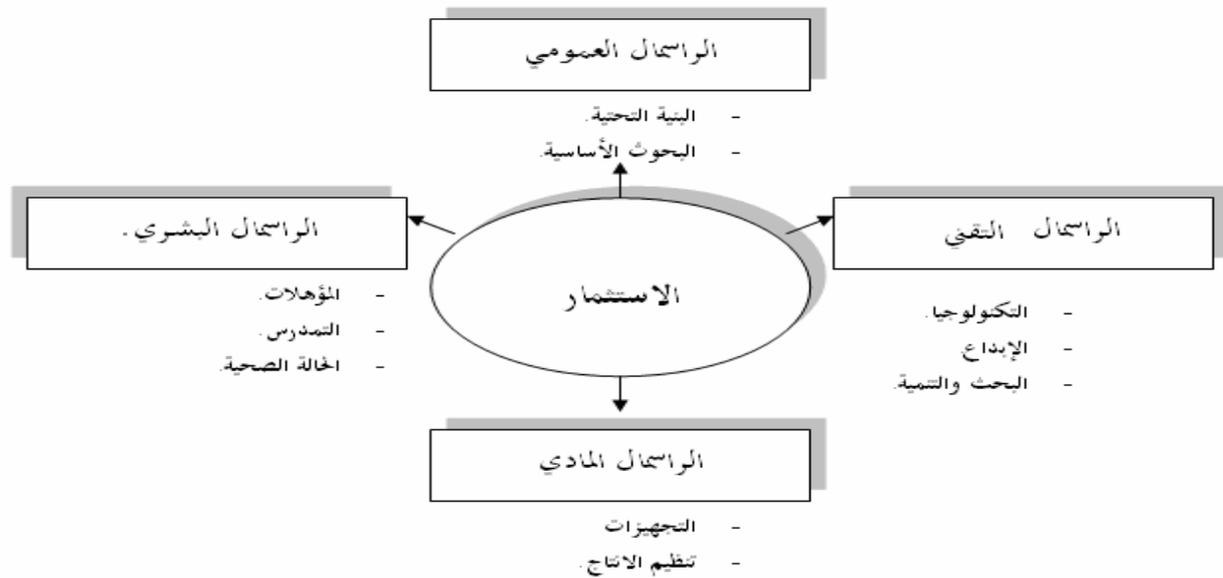
² - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص79.

³ - Minh Quang Dao, Government expenditure and growth in developing countries, Progress in Development Studies, SAGE Publications, 2012, p78.

⁴ - شيبي عبد الرحيم، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازي - حالة الجزائر - أطروحة ماجستير ، جامعة -تلمسان، 2007، ص47.

يندرج ضمن الاستثمارات العمومية المنجزة من طرف الدولة والجماعات المحلية بالإضافة إلى الاستثمارات في قطاع التعليم والبحث العلمي.¹ وفي نفس السياق أكد (Barro) أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنفقات العامة الانتاجية الموجهة للإستثمار.² والشكل البياني الموالي يوضح محددات النمو من خلال عرض مجالات الاستثمار العمومي.

الشكل البياني رقم (3-8): محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي :



Source: Arnaud Diemer, Théories de la Croissance endogène et principe de convergence, MCF IUFM D'auvergne p07.

وفي النماذج الجديدة التي جاءت بها نظرية النمو الداخلي (Robert Lucas, 1988) و (Paul Romer, 1986, 1995) افترضت أن هناك وفرات خارجية موجبة مترافقة مع رأس المال البشري (التعليم والتدريب مثلاً) وتعمل هذه الوفرات على منع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض ونسبة k/y التي هي رأس مال/الانتاج من الارتفاع على أساس دالة الانتاج:³

$$Y = Ak^a \dots\dots\dots (1)$$

إذ أن k هي قياس مركب لرأس المال (رأس المال المادي + الأنواع الأخرى لرأس المال المنتج) وأن $a=1$

¹ - Arnaud Diemer, Théories de la Croissance endogène et principe de convergence, MCF IUFM D'auvergne p09

² - Pierre yves H2nim Pierre rqlm les nouvelle théories de la croissance , Revue économique , perspectives et réflexions stratégique, n0 44,1993, p79.

³ - أحمد حسين الهيتي، فاطمة ابراهيم خلف، أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الاردني للمدة 1970 / 2003 ، مجلة بحوث مستقبلية، 2009، ص14.

وكما وضح كل من (Sala-i-Martin, Barro, 1995) (عدم سريان تناقص الغلة) أنه قد تبدو غير واقعية ، وأن الفكرة تبدو معقولة أكثر إذا اعتقدنا بأن k تتضمن على سبيل المثال رأس المال البشري ، ويمكن رؤيته من خلال التغيرات بنسبة رأس المال /الانتاج والتي هي:

$$K / Y = K / Y \times L / Y \dots\dots\dots (2)$$

ودلك أن أي شيء يزيد من انتاجية العمل Y/L النسبة نفسها مثل K/L التي ستبقى نسبة رأس المال /الانتاج ثابتة ، وجاء الاختبار الأول لنظرية النمو الداخلي التي توضح بأن الناتج الحدي لرأس المال لا يتضاءل ومن خلال المعادلة التالية:

$$g_i = a + b_1(pcy)_i \dots\dots\dots (3)$$

إذ أن g_i متوسط نمو حصة الفرد من الناتج في البلد i خلال فترة زمنية، و pcy يمثل المستوى الأولي للدخل لمستوى الانتاج المتوسط g_i إذ أن المقدر المعنوي السالب لـ b_1 سيكون دليلا على تقارب غير مشروط أو تقارب B كما يسمونه في الأدبيات والتي بمقتضى ذلك تبين أن البلدان الفقيرة ستنمو أسرع من الغنية ، والمقدر b_1 هو ليس معنويا سالبا وبالْحَقِيقَة هو متغير موجب.

والمتبع للنظريات الاقتصادية فإن النظرية النيوكلاسيكية التي افترضت أن العوامل المؤثرة في الانتاجية العمل هي ثابتة بين البلدان المتماثلة هي افتراضات خاطئة.

إن نظرية النمو الداخلي أضافت عوامل جديدة أخرى تؤثر في نمو الدخل الفردي ، وهو النمو السكاني (P) ونسبة الاستثمار (I/Y) والمتغيرات التي تؤثر على انتاجية العمل على سبيل المثال التعليم FD البحث والتطوير ($R+D$) والتجارة (T) وحتى المتغيرات غير الاقتصادية مثل قياس الاستقرار السياسي بواسطة عدد الثورات والانقلابات ، وبذلك تصبح معادلة النمو :

$$g_i = a + b_1(pcy)_i + b_2(p)_i + b_3(I/Y)_i + b_4(ED)_i + b_5(R+D)_i + b_6(T)_i + b_7(Ps)_i \dots\dots\dots (4)$$

إذا كانت الإشارة سالبة أي أن ($b_1 < 0$) فسيتحقق التقارب بين البلدان الفقيرة والغنية. وفيما يلي نتطرق بالتفصيل إلى أهم نظريات النمو الداخلي الحديثة، وأهم حججها في تفسير دور الإنفاق العام على مجالات تحقيق النمو الاقتصادي .

أولاً: نموذج Paul Romer في النمو الاقتصادي ودور الإنفاق على التقدم التقني :

سياسة البحث العلمي المنتهجة من طرف الدولة ليست خدمة إدارية ، مثل الخدمات الأخرى فقد وضح (1956) Robert Solow¹ من خلال مقاله الشهير "مساهمة في نظرية النمو"¹ ،

¹ Jacques Fontanel, ,op;cit,p89.

أن النمو الاقتصادي لا يحصل ببساطة من خلال عوامل الانتاج كالعامل ورأس المال فقط وإنما يلزم توفر عامل التقدم التقني والذي يعتبر سؤول بنسبة 80% في إحداث النمو في الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية ، حيث ناقش مصادر النمو في الاقتصاد مستخدماً دالة (Cobb-Douglas)، و اعتبر أن التطور التقني عامل جد مهم في هذا المجال². وقد فصل في هذا الموضوع ودقق فيه (1986) "Paul Romer"³ حيث أعطى للتقدم التكنولوجي الدور الأهم في إحداث النمو الاقتصادي والذي يجب أن يعتمد في قرارات الاستثمار العمومي⁴ ، والذي يتمثل في استعمال الأبحاث العلمية والمخزون من المعارف بالإضافة إلى عوامل : العمل ورأس المال ، واتضح أن الأبحاث العلمية لها قدرة كبيرة في تحريك عوامل الانتاج سابقة الذكر ولها مردودية كبيرة تؤثر بصفة واضحة في النمو الاقتصادي.

حيث فصل (1986) Paul Romer في هذا المجال باعتبار أن الاستثمار في التعليم والتدريب، والبحث والأشكال الأخرى لرأس المال البشري قد تساعد في التغلب على مشكلة العوائد المتناقصة ، وبالتالي تساعد في تحقيق النمو طويل الأجل ، ويؤكد أيضاً أن اكتساب المعرفة الانسانية التي كان لها انتاجية حدية متزايدة يجب أن تدخل كجزء من مدخلات العمل الانتاج، كما تطرق إلى الحوافز لتوليد أفكار جديدة من قبل الشركات.⁵

والسبيل إلى ذلك هو تدخل الدولة عن طريق دعم السياسات التعليمية والتكنولوجية لتكوين رأس المال البشري والذي يجعل النفع العام وعلى الاقتصاد الكلي اكبر من النفع الخاص عندما يوجه البحث العلمي للفائدة الخاصة. وذلك من خلال النقاط التالية:⁶

¹ - بناي فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009، ص24.

² - رحاب بن مناحي المرزوقي البقمي ، أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي: حالة المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية العدد رقم 01 المجلد رقم 46 ، يناير 2009 ص5.

³ Jacques Fontanel ,op;cit,p89 -

⁴ -Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, the conference "The Problem of Economic Development: Exploring Economic Development through Free Enterprise," held at the State University of New York at Buffalo, May 1988.

⁵ - احمد حسين الهلتي، العلاقة بين الانفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي-دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي لمدة 2006/1981، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة7، العدد 20، 1990، ص7.

⁶ - بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير، جامعة الأهر، غزة، 2012، ص37.

- اعتبار التقدم التكنولوجي محددًا داخل نموذج النمو وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإففاق العام على الاختراع والابتكار وعلى عدد المتخصصين في مراكز البحث والتطوير.
- وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد المخترعين والابتكارات تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار.
- إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإستثمار البشري (في التعليم والتدريب) توافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.

✓ معالم نموذج P. Romer:

قد يتمثل الناتج النهائي في شكل معدل من دالة (Cobb-Douglas) ولقد اعتبر P.Romer أن لإنتاجه لا بد من المرور عبر ثلاث قطاعات هي: قطاع البحث، (Research sector)، والذي يعبر عن مخزون المعارف المتوفرة بالنسبة لكل الاحثين في فترة معينة. وقطاع السلع الوسيطة (Intermediate goods sector) وقطاع السلع النهائية النهائية (Final goods sector)،¹ وصاغ النموذج المعتمد على الشكل الموالي:²

$$Y(H_Y, L, x) = H_Y^\alpha L^\beta \sum_{i=1}^{\infty} x_i^{1-\alpha-\beta}.$$

- حيث يمثل H الرأس مال البشري (Human capital) والذي يعبر عن فترة سنوات التعليم، التكوين، والمعارف التي يكتسبها الفرد بما يضمن اندماجه في سوق العمل.³ (Heckman 1976; Rosen 1976).

- L : العمل.

$$- \sum_{i=1}^{\infty} x_i^1 : \text{يمثل الرأسمال المادي.}$$

¹ - طارق بن خليف، النمو الداخلي وأنشطة البحث والتطوير، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد الخامس، 2012، ص240.

² - Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, 1990, vol. 98, no. 5, m, University of Chicago, p80.

³ - Ibid, p879.

وعلى اعتبار أن "Romer" في تحليله لهذا النموذج الذي تضمن إعطاء دور كبير للتقدم التقني والبحث العلمي في إحداث النمو الاقتصادي، ابتداءً بمجموعة من الافتراضات أهمها:¹

- غياب زيادة مضطربة في نمو السكان، وغياب التقدم التكنولوجي الخارجي.
- يتناسب معدل النمو مع الرأس مال البشري المخصص لنشاطات البحث والتقدم التقني.

من خلال ما سبق فقد أراد "Romer" أن يصل إلى أن الإنتاجية الحدية للباحث تزداد بزيادة تراكم المعارف لديه، وأن معدل نمو المعارف يكون متناسب مع حجم الموارد المخصصة لهذا الغرض، فكلما اهتمت الحكومات والهيئات المكلفة بالبحث بتقديم الدعم المالي والإنفاق على الجانب العلمي بقدر مهم يساهم بدرجة معينة في تراكم وزيادة المعارف لدى الأفراد، وهذه الأخيرة لها دور كبير في تطوير الابتكارات لدى المؤسسات بما يضمن من تطوير صناعة السلع الوسيطة التي تدخل في صناعة السلع النهائية، وبزيادة المنافسة الاحتكارية ترفع المؤسسات من درجة البحث والابتكار لأجل التغلب على تكلفة السلع وتحقيق ارباح، وبالتالي يكون هناك أثر إيجابي على الانتاج والنمو.

وبنظرة أخرى فإن نموذج (Romer 1990) يولد النمو الداخلي بسبب اختلاف آخر في المواصفات. كأن يفترض أن تكلفة اختراع منتج جديد تنخفض في المجتمع يتراكم مزيد من الأفكار،² ممثلة في عدد من المنتجات، N . وبشكل أكثر تحديداً، يفترض أن نسبة λ العمل يتم استخدامها في الإنتاج، والطرف $1 - \lambda$ يستخدم في البحث والتنمية R & D. ثم افترض "Romer" أن التغيير في N يعتمد على مقدار ما يستعمل من كمية البحث العلمي والتكنولوجي.

العمل L . ($\lambda - 1$) مقسوم على η/N

مثلاً هو موضح :³

$$\dot{N}/N = (1 - \lambda) \cdot L/\eta$$

وفي هذا الصدد أكد Romer على الحكومات بتخصيص جانب مهم من إنفاقها على البحث العلمي والباحثين لما له من دور كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي، واقترح في ذلك عدة اقتراحات منها:⁴

¹ - طارق بن خليف، مرجع سبق ذكره، ص 241.

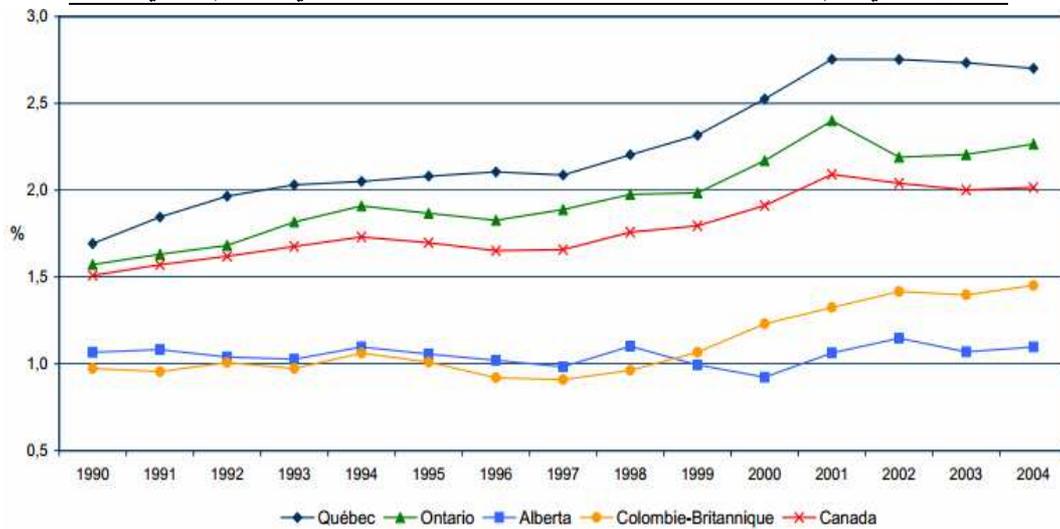
² - Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, ECONOMIC GROWTH Second Edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2003, p310.

³ - Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, op.cit, p,310.

⁴ -- بناي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- 1- المساعدة في شراء السلع الوسيطة بهدف إلغاء أثر التوتر الناجم عن وضع الاحتكار.
 - 2- تدعيم البحث الداخلي لما له من دور كبير في تطوير البحوث المستقبلية للإنتاج.
- وعرفت هذه الحقيقة تجسيدا واقعيا في العديد من الدول التي خصصت اعتمادات جد هامة من الإنفاق العام المبرمج ضمن ميزانياتها للبحث العلمي والتقدم التقني ، خاصة في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية ، والشكل البياني الموالي يوضح النفقات العامة المخصصة للبحث العلمي في كندا بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB:

الشكل البياني رقم (3-9) : النفقات العامة المخصصة للبحث العلمي والتقدم التقني بكندا:



Source: Benoît Rigaud et autres, op.cit.p06

ثانيا: نموذج [1988] Lucas: الإنفاق على رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو

الاقتصادي:

يعتبر الاقتصادي LUCAS الاقتصادي الذي أثار فكرة الرأس مال البشري ودوره المهم في إحداث النمو الاقتصادي ، حيث بين أن الإنفاق الموجه من السلطات العمومية لقطاع التعليم والتكوين يساهم بدرجة كبيرة في التراكم المعرفي الذي بدوره يساهم في تحقيق معدلات إنتاجية كبيرة. ويطلق اصطلاح رأس المال البشري "Human Capital" على مجموعة أفراد المجتمع القادرين على العمل الذين تزودوا بالثقافة والخبرة العملية والتدريب المهني كما تزودوا باللياقة الصحية والنفسية الجيدة ، مما يؤهلهم لأن يكونوا أكثر قدرة على العمل والإنتاج وكانت إنتاجيتهم مرتفعة.¹

¹ - أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص140.

ويعرفه (LAROUCHE, MERETTE, & RUGGERI, 1999) على انه مجمل الاستعدادات الفظرية ، والمعارف والكفاءات التي اكتسبها الأفراد وطورها على امتداد حياتهم ، وهو مفهوم يحاول أن يجمع بين القدرة على اكتساب الراسمال وتطويره.¹

لقد أكد "Lucas(1988) من خلال دراساته في هذا المجال على أن الإنفاق العام على التعليم ترفع من مستوى رأس المال البشري، وهذا بدوره قد يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل،² و صاغ Lucas(1988) نموذجه من خلال الدالة الكلية لقطاع الإنتاج كما يلي:³

$$Y = C + \dot{K} + \delta K = AK^\alpha \cdot (uH)^{1-\alpha}$$

حيث يمثل Y يمثل إنتاج السلع (الاستهلاك C والرأس المال المادي K)، A معامل سلمي، H مخزون رأس المال البشري، μ متغير يمثل رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج مع $(0 \leq \mu \leq 1)$.⁴ وأهم الفرضيات التي قام عليها النموذج مايلي:

1- الاقتصاد يتكون من قطاعين الأول يكون لإنتاج السلع، والثاني لتكوين رأس المال البشري.

2- كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين، وعددهم ثابت N .

3- الاستثمار في القطاع انتاج السلع يعطى بالمعادلة التالية :

$$I_t = \dot{K}_t - \delta K_t$$

والفكرة الهامة التي تستخلص من نموذج "LUCAS" مفادها أن الرأس المال البشري هو مصدر النمو الاقتصادي (والذي يعتمد بدوره على الوقت المخصص لتكوين رأس المال البشري وعلى فعالية تراكمه) وعلى حجم التأثيرات الخارجية، مصدر النمو هو إذن تراكم غير منتهي لرأس المال البشري الذي يتميز بعوائد هامشية غير متناقصة. ويلاحظ كذلك أنه كلما كان الوقت المخصص للتكوين والتعليم أكبر كلما كان معدل نمو رأس المال البشري أكبر ويكون بالتالي نمو الناتج الفردي أسرع (كل سياسة ترفع من الزمن الذي يخصصه الأفراد للتكوين والتعليم ترفع من معدل نمو رأس المال البشري وبالتالي ترفع معدل نمو الناتج الفردي.⁵

¹ - محمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس مال البشري مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010، ص22.

² - Minh Quang Dao, op.cit,p78.

³ - Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin,op.cit.p,251.

⁴ - Ibidm,p252.

⁵ - شريف إبراهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية في الفترة 1964/2010، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، شلف، ص34.

ثالثا: نموذج بارو (Barro 1990) :

من الناحية النظرية تم التطرق إلى النفقات العامة الإنتاجية لأول مرة من قبل "Barro" [1990] من خلال إعطاء دور مهم ونشط للدولة في إحداث النمو الاقتصادي،¹ واعتبر أن النفقات العامة يمكن ان تسلك إتجاهين الأول لفائدة المستهلكين والثاني في وظيفة الانتاج،² وأكد من خلال ذلك أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي (Croissance endogène)، وأن النفقات العامة هي مكملة للإنتاج الخاص ولها طابع إنتاجي.³ حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، الأمر الذي يساعد المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو.

كما ان الأبحاث المنجزة حول تقدير آثار الإنفاق العام على متغيرات الاقتصاد الكلي تعتمد على تقدير معادلة ذات الشكل المبسط للنتائج الداخلي الخام الحقيقي PIB ، والذي يلزم تغيير انتقالي في الإنفاق العام والذي بدوره يعطي أثر انتاجي جد مرتفع من التغيير الحاصل في الإنفاق العام، Barro(1981) قدر مجموع المعادلات التي تأخذ الشكل العام التالي:⁴

$$\log(Y_t) = \beta_0 + \beta_1[(G - G^*)/Y]_t + \beta_2(G^*/Y)_t.$$

من خلال هذه المعادلة فإن $(G - G^*)/Y$ تمثل المكون الإنتقالي للنفقات العامة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام PIB ، أما G^*/Y فتمثل المكون العادي والدائم للنفقات العامة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام PIB ، Barro قام بالتقدير على اساس معادلات خاصة بالإنفاق العام، وقام ببناء المكونات المؤقتة والعادية أو الدائمة، وبصفة أدق فإن Barro قام أولا بالتمييز بين الإنفاق العام الإنتقالي والعادي المخصص للدفاع، وأوضح أن الإنفاق المخصص في فترات الحروب له خاصية مؤقتة ووقوتية، أما الإنفاق المخصص في فترات خارج الحروب له خاصية الإنفاق العادي. وثانيا قام بدراسة الإنفاق غير المرتبط بالإنفاق على الدفاع (مثل إنفاق الفدرالي، والمحلي..). هذه النفقات لها خاصية

¹ - Taoufik Rajhi, Croissance endogène et externalités des dépenses publiques ,Revue économique. Volume 44, n°2,1993,p335.

² - Mills Philippe, Quinet Alain. Dépenses publiques et croissance.: Revue française d'économie. Volume 7 N°3, 1992mp36.

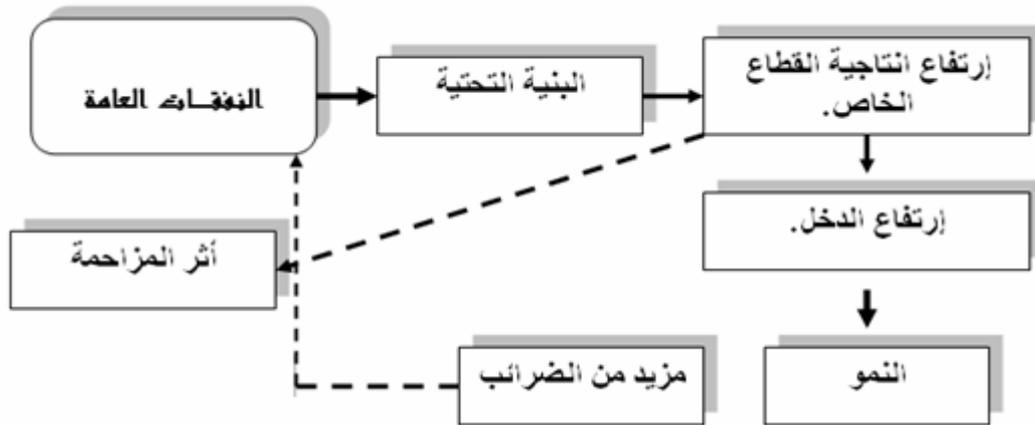
³ -Shantayanan Devarajan, Vinaya Swaroop,, Heng-fu Zou, The composition of public expenditure and economic growth, Journal of Monetary economics 37,Washington,1996 ,pp313 ,344.

⁴ - Louis phaneuf; etienne Wasmer;une étude économétrique de l'impact des dépenses publiques et des prélèvements fiscaux sur l'activité économique au québec et au canada ; Montréal;octobre 2005, p10.

العادية أو الدائمة وبالتالي فإن قيمة β_0 في المعادلة (I) تمثل قيمة مهملة يمكن أن تكون متعلقة بالسياسة النقدية.

ويتلخص توجه "Barro" حول دور الانفاق على البنية التحتية في أحداث النمو الاقتصادي من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (3-10): النفقات العامة والنمو الاقتصادي.



Source: J.Paul Tsasa, Macroeconomie de long terme, Centre Congolais-Allemand de Micro finance, 2009,p65.

حيث يلاحظ أن الاستثمار في البنية التحتية من خلال تخصيص اعتمادات مالية لهذا الغرض ، له دور جد مهم في اعطاء الفرصة للقطاع الخاص الذي يساهم بدوره في خلق مناصب شغل ، ودعم جهود الدولة في هذا المسعى من خلال قسط الضرائب المدفوعة.

فقد بلغت الاستثمارات العمومية في مجال البنية التحتية بين عامي 2009 و 2010 على المستوى العالمي ما يقارب 700 مليار دولار (منها 180 مليار دولار في الولايات المتحدة و300 مليار دولار في أوروبا و 200 مليار في الصين)¹ ، وسجلت النفقات الرأسمالية على النقل و الاتصالات في أحداث فارق ملموس على معدلات النمو في الهند خلال الفترة 2006/1980²، وهذا ما يبرز الاهتمام الكبير بالاستثمار في البنية التحتية لما لذلك من آثار سالفة الذكر.

¹ - منظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، البند العاشر حول تكامل دور القطاعين العام والخاص في التنمية، القاهرة، 2012،ص07.

² - Pushpa Trivedi* and Rajmal, Growth Effects of Fiscal Policy of India States, *Millennial Asia* revue, Jul 1, 2011,p02.

رابعاً: دراسات أخرى:

كما بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو ومن أهم هذه النماذج: ¹ "نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة" (The public Goods Model of Productive) و"نموذج التكدس للخدمات الحكومية المنتجة" (The Congestion model of Productive Government Services) ، ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاساً بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية، ووفقاً لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيراً فإن توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية . وهناك حداً إذا زاد عنه حجم الحكومة فإن التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو. ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج ، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق زيادة مماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.

ومن الأعمال كذلك التي اهتمت بتأثير وزن الدولة من خلال مستوى الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، وهي في معظم الأحيان دراسات قطاعية التي شملت العديد من البلدان. وبالتالي يعتبر (Daniel Landau) الاقتصادي الذي قام بدراسة لاختبار درجة النمو في البلدان النامية للفترة ما بين 1960-1980.² وكانت هذه الدراسة بالنسبة له لشرح الاختلافات في أداء هذه البلدان من حيث النمو من سماتها الخاصة : مستوى الدخل الأولي للفرد ، معدل النمو السكاني لهذه الفئة من السكان ، والاستثمار الخاص ومعيار أو أكثر فيما يخص الرأس المال البشري³ ، وحصص النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي. الاستنتاج الذي يبرز هو أن حصة الاستهلاك العام. باستثناء الإنفاق العسكري ، والتعليم. يخفف كثيراً من النمو الاقتصادي. أما الإنفاق العسكري ، والتعليم لا يبدو أن يكون له أثر واضح على النمو إلا إذا كان له مخرج ذو فعالية كبيرة .

وعلى جانب آخر. إذا كان الاستثمار العام يأخذ بعين الاعتبار مصادر تمويل كصافي الاقتراض والضرائب الإضافية (عبء زائد) هو في الواقع ليس له أثر إيجابي على النمو ، وبالتالي يرى Daniel

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2003 ، ص150.

²-Bernard Landais , Leçons de politique budgétaire, balises, paris, 1998, p 196.

³ -بدأ استخدام مصطلح الرأس مال البشري منذ أوائل الستينات من القرن العشرين ، وهذا ما تؤكد كتابات "شولتر" سنة 1964 ، ويقصد "بالرأس المال البشري" مجموع المهارات، المعارف والخبرات الكامنة في الأفراد و اللازمة لاستغلال الرأس المال المادي ، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على القوة العاملة.

(LANDAU) أن هذه النتيجة مهمة بالنسبة للبلدان النامية لأن الاستثمار غالبا ما يكون هناك نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي (7% في المتوسط) ، وغالبا ما قدم باعتباره عاملا ضروريا للتنمية حتى وإن كان ينطوي على تضحية كبيرة من الاستهلاك.

بينما قدّم Guseh (1997) نموذج مفاده أن حجم الدولة له آثار جلية على النمو الاقتصادي كما أن طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية المنتهجة في الدول النامية لها تأثير مهم كذلك على النمو الاقتصادي ومن جانبه أكد الاقتصاديان "Lewis-Bynoe and Moore (2004)" أن "لخدمات العمومية تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لكن عند حد معين ، وذلك من خلال دراساتهم التي أجريت على جزر الكاريبي خلال الفترة 2002/1975.¹ لكن بالمقابل فإن التذبذب الحاصل في نسب النمو مرده إلى التذبذب الحاصل في المكون الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي، فقد قام كل من " McConnell, Mosser, and Quiros " بدراسة عن الاستقرار المتزايد في نمو الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي خلال الفترة (1998/1958) وخلصوا إلى أن انخفاض التذبذب في النمو الناتج مرده إلى انخفاض التذبذبات الحاصلة في أكبر مكونات الناتج المحلي الاجمالي والمتمثل في الاستثمار المخزوني والانفاق الاستهلاكي.²

¹ - Minh Quang Dao, op.cit.p78.

² - McConnell. M., and Gabriel Perez-Quiros, "Output Fluctuations in the United States: What Has Changed Since the Early 1980s?", American Economic Review, Vol. 90, (2000), P. 1464.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام

وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محااربة التضخم):

إن جدلية العلاقة بين النفقات العامة تختلف بين المنظرين الاقتصاديين من حيث المبدأ ، فالعديد من الاقتصاديين يعتبرون أن النفقات العام تتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار إذ أن ارتفاع هذا المستوى يعني انخفاض قيمة النقود مما يعني ضرورة قيام الحكومة بزيادة حجم أو مبلغ النفقات العامة لأجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة الاضطلاع بها وفي حالة عدم زيادة حجم النفقات العامة عند إرتفاع المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني انخفاض حجم الخدمات العامة التي كانت الحكومة تتعهد القيام بها.¹

و يمكن النظر إلى النفقات العامة بوصفها إحدى المؤثرات المهمة في المستوى العام للأسعار إذ إن زيادة النفقات العامة تعني زيادة الكتلة النقدية في التداول، ويمكن توضيح هذه العلاقة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار من خلال معادلة التبادل "Equation of Exchange" كمايلي:²

$$MV = PT$$

حيث تمثل M : كمية النقود المطروحة للتداول.

V : سرعة تداول النقود.

P : المستوى العام لأسعار.

T : حجم التبادل.

وباعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يهدد في آن واحد الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، لذا فالفريق الأخر من الاقتصاديين يعتبرون النفقات العام باعتبارها سياسة ذات أدوات ذات فعالية متفاوتة في يد فالدولة والتي تعمل على التأثير على الأسعار بغية تحقيق جملة من الأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طريق دعم لبعض السلع واسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار واستبعاد (تخفيض) النفقات غير المنتجة.

¹ - خليل إسماعيل إبراهيم، آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة 2005/2011، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد 4، عدد 01، العراق، 2012، ص11.

² - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص244.

المطلب الأول: التضخم ومقوماته:

لقد تعددت المفاهيم حول ظاهرة التضخم ، التي تصيب جل اقتصاديات العالم من الدول النامية والمتقدمة على حدّ سواء، فمصطلح التضخم مرتبط اساسا بكمية النقود التي تعرف زيادة معينة.¹ فأنصار النظرية الكمية يعرفون التضخم بأنه " زيادة في كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو إرتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت ، و يعرف ايضا على أنه إنخفاض القوة الشرائية للنقود.² ومعدل التضخم يعبر عن نسبة التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار.³

- أما حسب كينز فإن التضخم هو "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل"⁴

ويمكن تعريف التضخم على أنه ظاهرة نقدية تنتج عن زيادة مضطردة وسريعة في كمية النقود بالمقارنة مع حجم الزيادة في الانتاج (M.Friedman)⁵

أما معدل التضخم السنوي لسلع وخدمات المستهلك هو النسبة المئوية للتغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة ما إلى سنة تليها ، ويمكن حساب المعدل السنوي للتضخم رياضيا باستخدام الصيغة التالية:⁶

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ما - الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة

المعدل السنوي للتضخم (f) =

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة

المطلب الثاني: مسببات التضخم ... العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم:

إن معرفة العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والتضخم ، تساهم بدرجة كبيرة في إيجاد أهم الحلول التي تساهم في الخروج بمعطيات عن الحجم الأمثل الذي يجب أن تتدخل به الدولة في النشاط الاقتصادي بما يضم تفادي الوقوع في الفجوات التضخمية. ولمعالجة هذه النقطة سوف نتعرض إلى

¹ - Hazlitt, Henry, The inflation crisis, and how to resolve it. Includes index, Library of Congress Cataloging in Publication Data, 1978,p12.

² - رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، 2000، ص163.

³ - Stefania Marcassa, Macroéconomie, U.Cergy-Pontoise,2013, p03.

⁴ - غازي حسن عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2000، ص20.

⁵ - M.Friedman : La monnaie et ses pièges- Calmann-Levy Paris,1992 p.193,

⁶ - وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص167.

أهم الجوانب النظرية التي توضح بصفة جلية العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم من خلال: ¹ نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب ، التضخم بدفع النفقة ونظرية التضخم الهيكلية.

الفرع الأول: نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب "Demand Pull Inflation":

التضخم الناشئ عن جذب الطلب هو تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نظرا لسبب وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الانتاج، فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق العام الكلي من طرف الدولة إلى جذب الأسعار نحو الارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الانتاجية للمجتمع. كما دقق في ذلك الكاتب "François Seurot" أن التضخم هو ذلك القسط من الطلب الذي لا يقابله عرض مفترض نظرا لتدخل قوى خارجية ، وهذا الخلل يوقع السوق في حالة ارتفاع مستوى العام للأسعار. ² وفي هذا المجال هناك وجهتي نظر يمكن التعرض إليهما كمايلي: ³

- 1- يركز الاقتصاديون على الربط بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فإذا زاد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض ، فإن الأسعار سوف ترتفع.
- 2- يرى غالبية الاقتصاديين أن التوسع السريع في عرض النقود بسبب التضخم ، وهناك من يبي أن الأسعار ترتفع بسبب وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع. فالتضخم يكون محصلة ذلك الخلل الواقع ما بين العرض والطلب، وبالتالي أجمع الكثير من الاقتصاديين أن ظاهرة التضخم تنشئ من زيادة الطلب مقارنة بالعرض بشرط تكون هذه الزيادة مؤدية إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، واستنادا إلى النظرية الكينزية يمكن قياس معدل التضخم وفق معيار الفائض في الطلب من خلال العلاقة التالية: ⁴

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{قيمة الطلب الكلي} - \text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.}$$

¹ - عامر عمران كاظم ، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980/1996، مجلة جامعة كربلاء-المجلد الثالث-العدد 11 آب 2005، ص246.

² - François Seurot, Inflation et emplois dans les pays socialistes, Ir. Edition, Presses universitaires de France, Paris,1985,p12.

³ - وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص173.

⁴ - رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص306.

كما أن التضخم الناشئ عن جذب الطلب يمكن تلافيه والوقاية منه عن طريق تفادي العوامل المسببة له ، فعند الاقتراب من التوظيف الكامل يجب الحد من الزيادة في الطلب الكلي والعمل على ترشيد الاستهلاك ، وكذا الحد من زيادة الاستثمار في ظل تحقيق التوازن في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات مع الأخذ بسياسة نقدية مشددة من قبل البنك المركزي.¹

الفرع الثاني: التضخم بدفع النفقة: Cost-Push Inflation

يحدث هذا التضخم عندما يستطيع العمال رفع مستوى الأجور عن طريق ضغطهم بواسطة نقاباتهم (مع العلم أن كتلة الأجور تمثل نسبة جد مهمة في الميزانيات الحكومية قسط كبير من النفقات العامة) مما يؤدي على ارتفاع تكاليف الإنتاج وإلى ارتفاع أسعار المنتجات ، مما يدفع بالعمال بتحديد مطالبهم برفع الأجور.

بشكل دقيق فإن نمو تكاليف الإنتاج يساهم في رفع أسعار المنتجات من طرف الشركات ، ومطالبه العمال للشركات والسلطات برفع الأجور،² فهذه الحالة تعبر عن ذلك التضخم الناتج عن الاستمرار في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة كتلة أجور العمال، حيث يعرف هذا التضخم بـ "تضخم دفع الأجور Wage-Push Inflation" فمحاولة المنتجين العمل على رفع أسعار السلع وكذا نشاط نقابات العمال على رفع الأجور التي تعتبر تكاليف بالنسبة للمنتجين ، يساهم بطريقة أو بأخرى في زيادة الفجوة التضخمية.

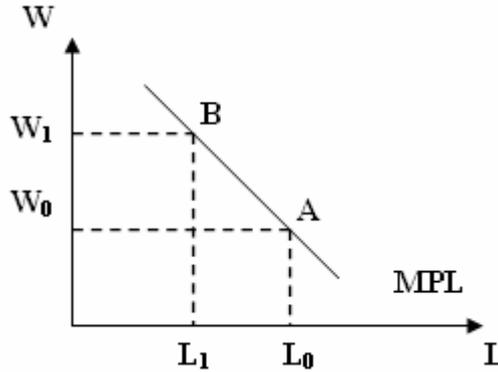
ولزيادة تكاليف الإنتاج عدة تبعات على الاقتصاد إذا كان ذو طاقة إنتاجية محدودة، فزيادة التكاليف يؤدي إلى انخفاض أرباح المشاريع الإنتاجية مما يدفعها إلى تخفيض كمية الإنتاج والعرض في السوق، بالإضافة إلى ارتفاع أجور العمال نتيجة نشاط نقابات العمال في هذه الحالة سوف ينخفض الطلب على العمل³ (كما موضح في الشكل البياني رقم 3-11) من النقطة A إلى النقطة B.

¹ - نفس المرجع ، ص 340.

² - DALLAS S. BATTEN, Inflation: The Cost-Push Myth, Federal reserve bank of st louis, july, p23.

³ - أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره ، ص ص 204 205.

الشكل البياني رقم (3-11): إنخفاض الطلب على العمل بسبب ارتفاع التكاليف وارتفاع أجور العمال.



مصدر: أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره ، ص 205.

الفرع الثالث: نظرية التضخم الهيكلي: *Structural Inflation* :

بالنظر إلى ما جاءت به النظرية الهيكلية بزعماء الاقتصاديين اللاتينيين "راوول بريتش" يفسر التضخم الهيكلي خاصة في الدول النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات العرض الكلي والطلب الكلي وعلاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية الخاصة في هذه البلدان نظرا للتغير الهيكلي الذي يحصل نتيجة ذلك¹. وينشأ هذا التضخم بصورة دقيقة لسببين أساسيين هما:²

أ- إنعدام مرونة كل من الأجور والأسعار كونها عصية على الانخفاض: ففي كثير من البلدان لا يمكن تخفيض الأجور أقل من حد معين نظرا لعدة عوامل منها أجور الحد الأدنى المضمون التي لا يجب تخفيضها ، وكذلك أسعار المنتجات تتحكم فيها قوى العرض والطلب لكن هناك قوى أخرى لها أهمية بالغة تتمثل في تكلفة المنتج وهامش الربح اللذان يحددان سعر المنتج بحيث يكون سعره أكبر من : (التكلفة + هامش الربح).

ب- تغير بنية الطلب: إذا افترضنا زيادة الطلب على منتجات قطاعات معينة ، فإن أسعارها سوف ترتفع مما يؤثر على قطاعات أخرى تستعمل تلك المنتجات كسلع وسيطية في إنتاجها، وهكذا سوف ترتفع الأسعار في قطاعات عديدة ، وبالتالي تتوسع الفجوة التضخمية.

¹ - عامر عمران كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 248.

² - أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 320.

ومن هذا المنطلق تأخذ كثير من الدول موضوع الأجور وتكاليف الإنتاج بصورة جدية من التحليل للحذر من الموجات التضخمية على الاقتصاد.¹

المطلب الثالث: آليات تأثير سياسة الانفاق العام على المستوى العام للأسعار:

إن للإنفاق العام آثارا معينة (سلبية كانت أو إيجابية) على جميع المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك المستوى العام للأسعار، لكن من الممكن التذكير بأن الإنفاق المنتج يمكن أن يكون له آثار إيجابية على جميع هذه المتغيرات. لذلك سوف نعالج هذا الموضوع من وجهتين بإبراز الآثار السلبية لزيادة الانفاق العام على المستوى العام للأسعار وبالمقابل الآثار الإيجابية على نفس المتغير، بما يضمن استنتاج أهم بنود وحالات زيادة الانفاق التي تساهم في ضبط مستوى السعار وبالتالي كبح جماح الضغوط التضخمية من تلك البنود التي تساهم في إحداث هذه الضغوط التضخمية وعدم الاستقرار في الأسعار.²

الفرع الأول : الآثار السلبية: هناك عدة أشكال يضطلع بها الانفاق العام في صور زيادات إنفاقية غير مدروسة تساهم بالدرجة الأولى في إحداث ضغوط تضخمية ناتجة عن ارتفاع في الأسعار ، ومن أهم هذه الأشكال ما يلي:

- يمكن أن تُحدث زيادة الإنفاق العام آثارا تضخمية في حالة عديدة ، خاصة في جانب التحويلات النقدية الموجهة من طرف الدولة لطبقات معينة بهدف رفع القدرة الشرائية لهذه الفئة ، فهي تعتبر نية حسنة من جانب الدولة للحفاظ على القدرة الشرائية لفئة معينة لكن إذا لم يأخذ المخطط المالي المعد من قبل الحكومة بالحسبان هذه الزيادة في القدرة الشرائية التي سوف تترجم على صعيد زيادة الطلب ، وبالتالي إذا كان الجهاز الإنتاجي غير قادر على الوفاء بهذه الزيادة ومسايرة هذا الطلب ، فسوف يترجم المر إلى فائض في الطلب ومن ثم زيادة أسعار بعض المنتجات الضرورية التي زاد عليها الطلب.

- تعتبر مزاحمة القطاع العام (غير المدروسة) للوحدات الاقتصادية المختلفة في الحصول على وسائل الإنتاج المختلفة سواء في سوق العمل (يد عاملة) أو في سوق السلع أو في سوق رأس

¹-Dubravko Mihaljek and Sweta Saxena, Wages, productivity and “structural” inflation in emerging market economies, BIS Papers No 49.

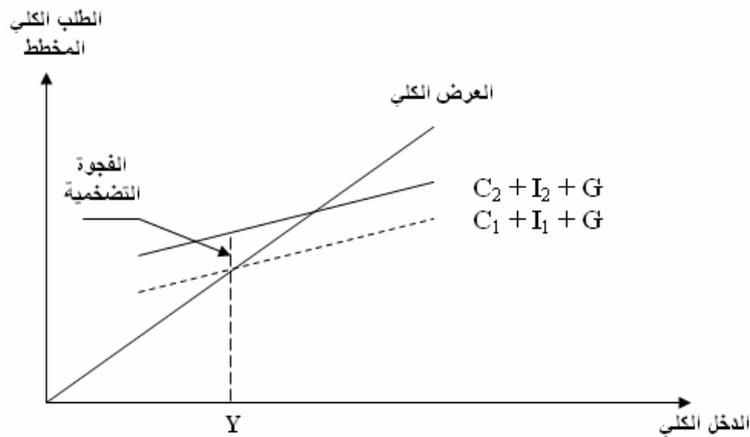
² - يمكن الرجوع إلى : - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص78.

المال ، يساهم في ارتفاع تكاليف الحصول هذه الوسائل مما يرفع أسعار المنتجات النهائية التي تعود بالسلب على الأفراد ، كما أنه يعتبر من أسباب ظهور نوبات تضخمية صعبة التخلص منها على المدى القصير.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية: وفي الجانب الآخر فإن الدولة يمكن أن تستخدم إنفاقها بصورة مدروسة تساهم في كبح جماح الضغوط التضخمية والحفاظ على مستوى مستقر في جانب السعر من خلال الأشكال التالية:

- إن التنبؤ الدقيق بالتضخم يعني استخدام سياسة انفاقية إنكماشية للتخفيف من حدة الفجوة التضخمية لأن خفض الانفاق العام يؤدي إلى خفض الطلب الكلي، مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

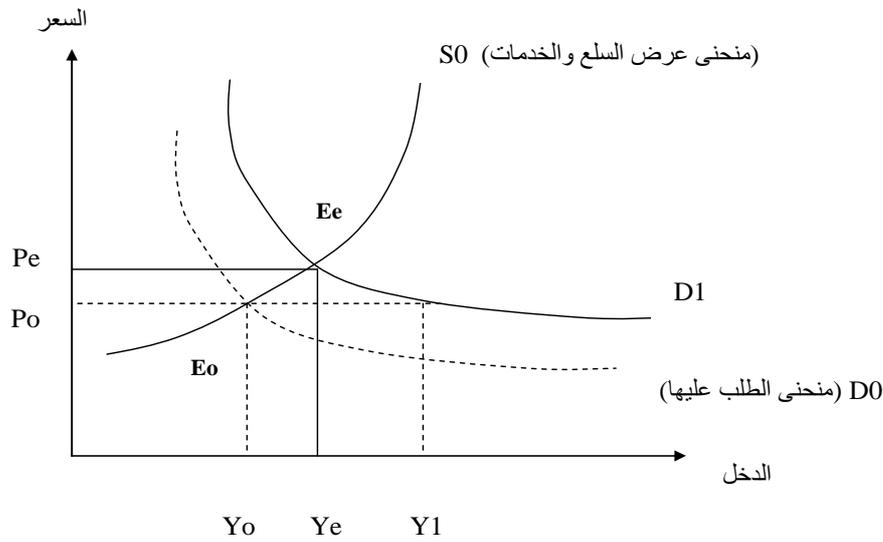
الشكل البياني رقم (3-12): سياسة الانفاق العام الانكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية.



مصدر: وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص 261.

- توجيه الإنفاق العام إلى الدعم السلعي فإن ثمن تلك السلع سوف يعرف انتعاشا ملحوظا يكون في صالح أصحاب الدخل المحدودة كإعانة للطبقات الفقيرة والشكل البياني الموالي يبين تأثير الدعم السلعي على توازن السوق.

الشكل البياني رقم-(3-13)- تأثير الدعم السلعي على توازن السوق.



المصدر: فرحي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص197.

من خلال الشكل البياني أعلاه وفي وضع التوازن E_0 وهي نقطة التقاطع بين منحنى الطلب D_0 ومنحنى العرض S_0 . وأثناء قيام الدولة بالتدخل عن طريق سياستها الإنفاقية بدعم السلع واسعة الاستهلاك فان ذلك يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الدخل الحقيقي Y/p و بالنظر إلى أن أسعار هذه السلع وبعد دعمها لا تمثل القيمة الحقيقية لها والمتمثلة في تكلفة صنعها + المصاريف + الربح، فان الطلب عليها يرتفع وهذا ما يساهم في انتقال منحنى الطلب إلى اليمين ويتحدد وضع توازني جديد عند التقاطع مع منحنى العرض وبالتالي يمكن القول أن سياسة الدعم السلعي التي تطبقها الدولة على بعض السلع الواسعة الاستهلاك تساهم في رفع دخل الطبقات محدودة الدخل.

وتعتمد بعض الحكومات في التأثير على سعر بعض الخدمات حتى في سوق القطاع الخاص ، من خلال تقديم إعانات لضمان سير بعض الخدمات الإستراتيجية مثل الثقل الذي يساهم في التقليل من الازدحام والطلب عليه يمكن أن يشجع من خلال إعانات حكومية تساهم في ضمان أسعار منخفضة

1 .

أما إذا تم توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار فانه يؤدي إلى تغييرات في هيكل الأثمان تختلف عما إذا تم توجيه الإنفاق لزيادة الاستهلاك ، كاستثمار في الطاقة الكهربائية وكذلك

¹ - محمد صالح تركي القرشي، اقتصاديات الأعمال، مكتبة الجامعة، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص219.

الاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعي فانه يساهم في تقليل أثمان هذه المنتجات التي تعد ضرورية بالنسبة للمواطنين. بالإضافة إلى استبعاد النفقات غير المنتجة عن طريق إعادة فحص برامج الإنفاق العام باعتبار أن ارتفاع هذا الأخير هو سبب تفشي ظاهرة التضخم. وفي إطار السياسة الميزانية يتم العمل على الرقابة على التضخم من خلال الإنفاق الحكومي، سواء كان إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري بحيث يمكن التحكم بهذا الإنفاق بالزيادة أو الانخفاض حسب الوضع الاقتصادي السائد، بحيث تنكسر سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية حتى تتمكن من الضغوط التضخمية، بحيث يجب أن يؤخذ بالاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركة النشاط الاقتصادي من حيث ممارسة الحكومة لسياساتها الإنفاقية.¹

المبحث الثالث : الإنفاق العام وتحقيق العمالة الكاملة (مكافحة البطالة):

يعد هدف تحقيق العمالة الكاملة (أو التشغيل الكامل) من المواضيع التي حظيت بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة من ناحية البحث و التحليل ، وتعتبر من أهم أهداف الدولة من خلال سياستها الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة ، وتعتبر النفقات العامة أحد أهم أدواتها في هذا المجال . وتعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء، جاء في دراسة علمية أعدتها الجامعة العربية ونشرتها بعض الصحف ، أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل 1.7 % سنويا، بحيث يعيش ما نسبته 36% من سكان الدول العربية تحت خط الفقر وأن نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية لا يتعدى 1500 دولار سنويا.²

المطلب الأول: مفاهيم حول العمالة الكاملة Full employment والبطالة Unemployment:

لقد تعرضت عدة أفكار وآراء لمفهوم العمالة الكاملة (أو التشغيل الكامل) من جهة ومفهوم البطالة من جهة أخرى، وللخروج بفكرة مقنعة حول هذين المفهومين سوف نتعرض إلى أهمها.

الفرع الأول : العمالة الكاملة:

فالعمالة الكاملة أو التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج و هي العمل و رأس المال و بصيغة أخرى الاستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة

¹ - محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص41.

² -David Dunod ،Macroéconomie ، Paris ، 2 éme édition: 1999., p2013.

مما يستلزم اخضاع عوامل و وسائل الإنتاج هاته.¹ أما التشغيل الكامل في معناه الضيق، فإنه يتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة و يعتبر هذا المعنى أكثر إستعمالا و يتمثل في تخفيض البطالة إلى البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل . ومن الناحية العملية والواقعية لا يمكن الوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل بل هناك دائما معدل طبيعي للبطالة ويتراوح ما بين 5% و 6% من إجمالي العاملين.

ولقد عرف ألفرد مارشال العمل على أنه² " ذلك الجهد العضلي و البدني المبذول جزئيا أو كليا لغرض نافع غير التسلية المستمدة من العمل مباشرة
أما التشغيل هو استخدام قوة العمل أن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين و التدريب و كذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية و حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية و التأمين حسب الشروط التي يحددها القانون.³
الفرع الثاني: مفهوم البطالة ، أنواعها وأسبابها:

لقد شغلت ظاهرة البطالة حيزا كبيرا من التحليل الاقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي ، إذ تعد من اهم العراقيل التي تتخبط فيها الدول النامية والمتطورة على حد سواء ، وعلاجها يعتبر طموحا هاما للسياسة الاقتصادية.

أولا: مفهوم البطالة:

لا شك أن أول سؤال يواجهنا في هذه النقطة هو ما هي البطالة ومن هو البطال؟ وقد يتبادر للكثير أن البطالة هي عدم وجود العمل ، والبطال هو الشخص الذي لا يعمل. لكن هذا الرد غير مقنع من الوجهة العلمية ، لذلك سوف نتطرق إلى هذا الموضوع بنوع من التفصيل المختصر.
يمكن تعريف البطالة لدى الاقتصاديين على أنها الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة و حجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، و ذلك خلال فترة زمنية محددة.⁴
وبشكل مبسط فإن البطالة تعبر عن عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي.⁵

¹ - GENEUX.J : Politiques économiques – édition Seuil – Paris -1996- P.05

² - باسم علاوي عبد الجميل ، العمل في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 2006 ص 15-16

³ - العيب عبد الرحمان، البطالة و إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي - رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003/2004 ص 25

⁴ - منى الطحاوي: اقتصاديات العمل مكتبة تحفة الشرف جامعة القاهرة 1995 ص 78.

⁵ - عبد الرحمن أحمد يسرى، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الطبعة الثانية الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية، 1996، ص 205.

كما وضع المكتب الدولي للعمل (Le Bureau International du Travail "BIT" 1982) تعريفا مشتركا لكل الدول هو: على البطال أن تتوفر فيه أربع شروط وهي¹:

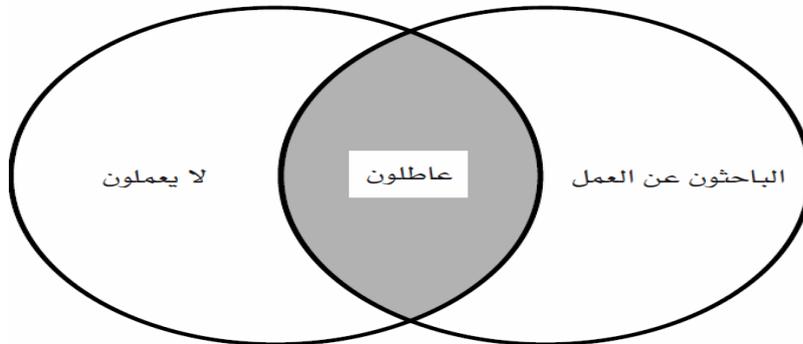
1- أن يكون محتاجا للعمل : أي بدون عمل.

2- أن يكون قادرا على العمل: أن يكون متاحا للعمل.

3- أن يبحث على عمل بأجر.

4- أن يكون جدي في البحث عن شغل.

الشكل البياني رقم (3-14): إيضاح من هم عاطلون عن العمل.



المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1998، ص 15.

ثانيا: أنواع البطالة:

وإذا كانت نسبة البطالة تتفاوت بين فئات المجتمع الواحد من حيث الجنس والعمر وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المعطلة فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة في هذا المجتمع. فهناك عدة أنواع من البطالة التي تطرقت لها الأفكار الاقتصادية، ومن هذه الأنواع نذكر ما يلي:

1- البطالة الدورية. 4- البطالة الموسمية.

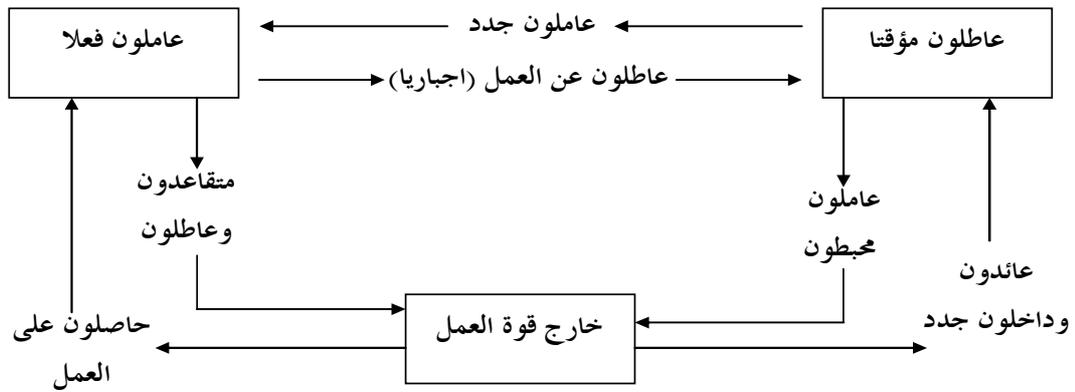
2- البطالة الاحتكاكية. 5- البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية.

3- البطالة الهيكلية 6- البطالة المقنعة , .

ومن خلال العناصر السابقة الذكر تتميز ثلاث مجالات يكون فيها الشخص : مشغلا أو عاطلا أو خارج قوة العمل، وهذا ما هو مبين في الشكل التالي:

¹ - Dictionnaire d'économie et de science sociale CD Echau de maison 5eme édition mars 2002 p 71.

الشكل البياني (3-15): حركة الأفراد بين المجالات الثلاثة



المصدر: قاسم عبد الرضا الدجيلي وعلي عبد العاطي الفرجاني: الاقتصاد الكلي، النظرية والتحليل، منشورات ELGA، مالطا، 2001، ص 333

وتقاس البطالة من الناحية الكمية في المجتمع من خلال معدل البطالة وهو يساوي نسبة عدد المتعطلين عن العمل من الذين كانوا يعملون سابقا أو من الجدد في سوق العمل إلى حجم القوة العاملة أو النشطين اقتصاديا.

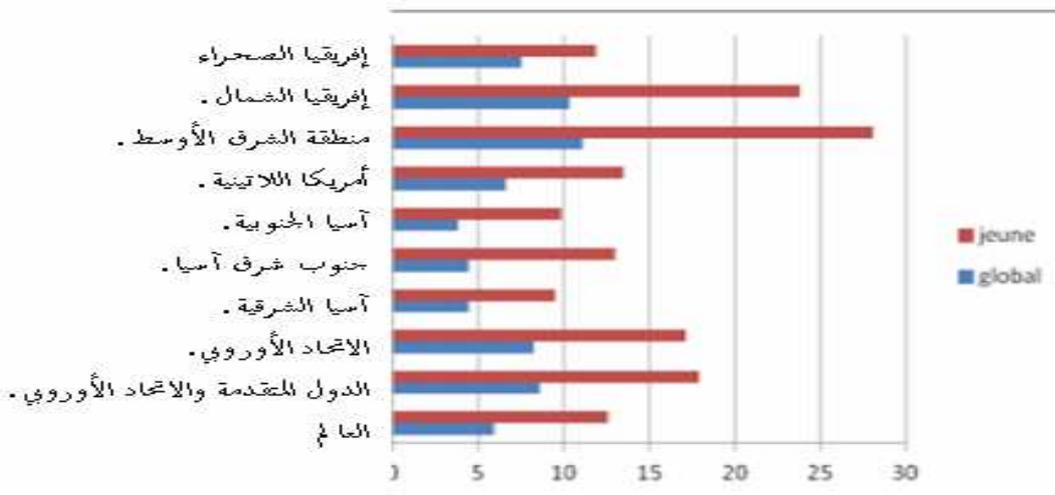
عدد العاطلين عن العمل.

= معدّل البطالة

حجم قوة العمل (العاملون + المتعطلون)

وعرفت معدلات البطالة في أنحاء العلم اختلافا بين عديد المناطق في العالم، حيث يلاحظ في الشكل البياني أدناه أن نسبة البطالة مرتفعة في دول إفريقيا الشمالية وكذلك دول الشرق الأوسط مع جهات أخرى في العالم كدول آسيا وأمريكا اللاتينية.

الشكل البياني رقم (3-16): معدلات البطالة في أنحاء العالم سنة 2012.



Source: construit selon les données du Rapport «Tendances mondiales de l'emploi» ILO, Genève, 2013.

ثالثا: أسباب ظاهرة البطالة:

إن انتشار ظاهرة البطالة يعد أمرا خطيرا يهدد استقرار أي بلد ، وذلك راجع لمجموعة من العوامل التي تختلف من مجتمع لآخر ، و من منطقة إلى أخرى يمكن حصرها في النقاط التالية:¹

- زيادة الإنجاب و النمو الديمغرافي
- تدني مستوى مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية.
- تباين التوزيع السكاني فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر.

المطلب الثاني: التفسير النظري لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل:

إن أثر الإنفاق العام على التشغيل يقصد به مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة (سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو البشرية أو الطاقة الامتاجية أو الموارد المالية) أقصى استفادة ممكنة بحيث تحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج (الأرض ، عمل ، رأس المال، تنظيم).² من هذا المنطلق تعرضت عدة أفكار وتجارب لدور الانفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل وإعطاءه دور مهم في هذا المسعى ، سوف نتعرض في هذا السياق لأهمها.

الفرع الأول: التوجه الكينزي لدور سياسة الانفاق العام في تحفيز الطلب الكلي من أجلتحقيق التوظيف الكامل:

تلعب سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها الفعال على مستوى التشغيل.، حيث تتعرض نظرية كينز إلى تحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة .ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل. في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي،

¹ - JEAN marie le parge et GENEVIERE grangeas, le droit du travail en pratique; France, 1993,p03.

- ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- أحمد حويطي، عبد المنعم بدر، دمباشيرنو ديالو، "البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي". "أوادنشية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 1998، ص، 17.

- إدوارد جاردنر، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، عدد مارس 2003، ص19.

² - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي الاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص78.

وبالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب¹

1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛

2- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

لقد حدد كينز أسباب البطالة واقترح حلولاً لعلاجها وانتهى إلى رفض الاعتقاد السائد في الفكر التقليدي من أن العرض هو الذي يخلق الطلب ، وأن الحل الوحيد لعلاج مشكل البطالة هو زيادة الإنفاق العام لمواجهة انخفاض الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة ، بالإضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي يجب أن يكون مرناً بالدرجة التي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكاملة.

فإذا الطلب الكلي في حالة اقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل ، حيث توجد نسبة عالية من البطالة نتيجة قصور الطلب الكلي وعند مستوى التوظيف الكامل يكون مستوى الدخل مرتفعاً. وأن المستوى الأول للطلب $(C + I + G)$ يخلق مستوى توازن فعلي مقابل مستوى دخل معين، أي أن هناك فجوة إنكماشية بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى المقابل لمستوى التوظيف الكامل تعادل المسافة بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي مقابل مستوى التوظيف الكامل.²

بمعنى آخر نحن أمام عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة).: تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافاً إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاماً على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.³ وأهم أداة في ذلك الإنفاق العام.

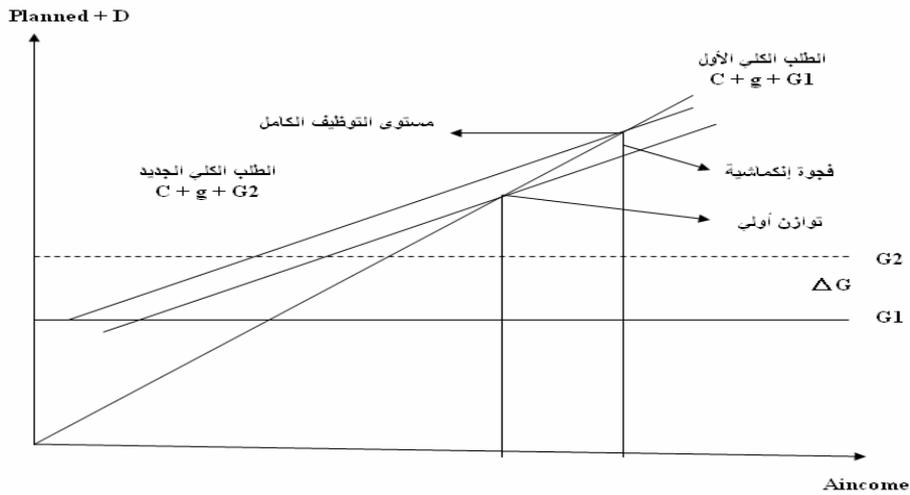
¹ -JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240

² - وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره ، ص256.

³ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص80

زيادة الانفاق العام تعتبر من أهم الأدوات لتحفيز الطلب والخروج من حالة عجز الطلب الكلي مع الإبقاء على الضرائب ثابتة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (3-17): الإففاق الحكومي ودوره في تحقيق التوظيف الكامل



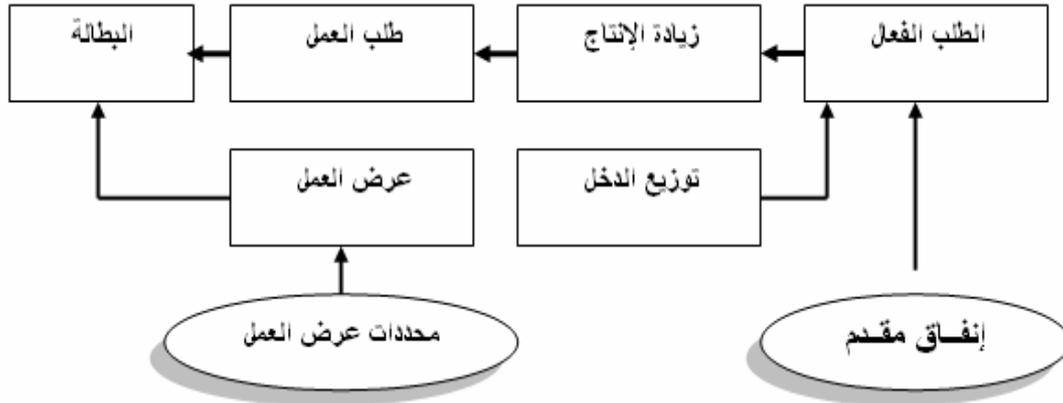
المصدر: وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص 257.

والملاحظ أن زيادة الانفاق العام من طرف الدولة بغرض توسعي لن يحقق أهدافه إلا إذا كان باستخدام طريقة التمويل بالعجز (إحداث عجز في الميزانية العامة) بمعنى أن تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات. وفي هذه الحالة تعمل الدولة عن البحث عن مصادر تمويلية لتغطية هذا العجز بالطرق التالية:

- 1- خلق ضرائب جديدة.
- 2- الاقتراض الداخلي (من الأشخاص، البنوك، المؤسسات...).
- 3- الاقتراض الخارجي.

والغرض من إحداث عجز مخطط في الميزانية العامة بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية في الاقتصاد، والوصول إلى حالة التشغيل الكامل. وتكون مراحل إنعاش الاقتصاد وفق المراحل الموضحة في الشكل البياني الموالي:

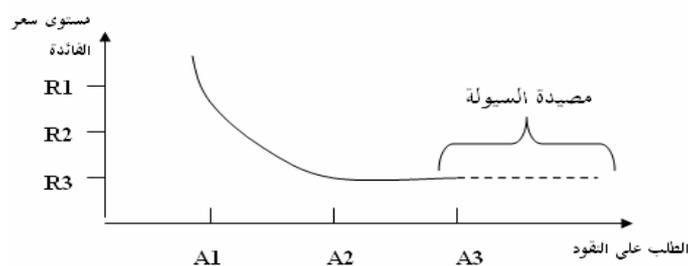
الشكل البياني رقم (3-18): دور سياسة الإنفاق العام في تنشيط الإنتاج و تحقيق التشغيل:



المصدر: بن عامر نبيل ، تقييم فعالية البرامج الاستثمارية في خلق ديناميكية بسوق العمل لاقتصاد الجزائري(دراسة تحليلية للفترة 2000/2011، مداخل مقدمة ضمن المنتدى الدولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014، جامعة سطيف يومي 11/12 مارس 2013، ص10.

الملاحظ في الشكل البياني أعلاه أن سياسة خلق الطلب الفعال تتم وفق طرق معينة من بينها أداة الإنفاق العام من خلال زيادة توسعية وذلك ما يؤدي إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي، وبالتالي تنشيط الإنتاج، مما يستدعي توفر بعض الشروط منها وجود رأس مال مفعّل تجنبا لتأخر العرض الإنتاجي عن الطلب وسياسة نقدية فعالة لتجنب الوقوع في مصيدة السيولة*، كل هذه التطورات تساهم في الطلب على العمل الذي بدوره يخفض من معدل البطالة، غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص

* - مصيدة السيولة حسب كينز هي : عندما ينخفض سعر الفائدة إلى أدنى درجة (كما هو موضح في الشكل البياني R3) فإن المضاربون سوف يحتفظون بأي كمية من النقود التي تقع في حوزتهم على أرصدة نقدية عاطلة دون التوجه نحو الاستثمار في شراء السندات وهنا يقع الاقتصاد في فخ السيولة، ويرى كينز أنه في هذه الحالة لا جدوى من السياسة النقدية ويدعو إلى اعتماد السياسة المالية.



هامش حركة الاستثمارات الخاصة. مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلباً.¹

والمتمتع لنظرية كينز فإن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية²:

- الطلب الفعال : وفقاً لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك، أو الاستثمار.
- الكفاية الحدية لرأس المال : يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
- سعر الفائدة : يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعاً لمؤشر عرض النقود.
- المضاعف : إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض هي : وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، توفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

الفرع الثاني: تفسير نظرية الموازين الريكاردي (Ricardian Equivalence) لأثر الإنفاق

العام على التشغيل:

النظرية التي أعاد طرحها R.Barro (1974) فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي لوجود ظاهرة المزاحمة (crowding-out) للإنفاق الخاص، وعليه يرى كل من alestin وآخرون (2002) أنه كلما ازداد حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فإن ذلك سيكون له قدرة على جذب واستمالة الأفراد للعمل بجزئية في القطاع العام وهذا سينتج تغييرات هيكلية في سوق العمل، ومع ظهور نظرية النمو الداخلي النشأة (endogenous growth) ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعاً من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأس المال خاص، من جهة أخرى نفقات الاستثمار العمومية الموجهة لرأس المال البشري تؤدي إلى رفع فعالية عنصر العمل مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص،

¹ - بودلال علي، تمكين الدور المتنامي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال الفترة 2001/2011، دراسة قياسية تقييمية، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى الدولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمار العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014، جامعة سطيف يومي 12/11 مارس 2013، ص 10.

² - نفس المرجع، ص 8.

وبالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل. كما بينت عدة دراسات وأبحاث كل من (1989) D.A.Aschauer و A.H.Mannell (1992) و Abrams (1999) بالدور الإيجابي لنفقات الاستثمار في التقليل من ارتفاع معدلات البطالة.¹

وحسب التجارب الواقعية لزيادة فرص العمل عن طريق تفعيل دور سياسة الإنفاق العام، تتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة من أجل توفير مناصب شغل والتقليل من وطأة البطالة، كما أن تقديم الدولة للإعانات الاقتصادية لفائدة المستثمرين الخواص مقابل إلزامهم بتشغيل عدد معين من العمال يكون له دور كبير في التقليل من البطالة.

الفرع الثالث: الآليات الميدانية والتجارب الدولية لتفعيل دور الانفاق العام في ترقية سوق

العمل:

كما سبق وأن أشرنا فإن التدخل الحكومي عن طريق الانفاق العام له دور مهم في إحداث أثر على العمالة، من خلال عدة آليات يمكن إجمالها في النقاط التالية:²

- 1- توظيف العاملين المباشر في الخدمة العمومية.
- 2- توظيف العاملين عن طريق دعم القطاع الخاص.
- 3- توظيف العاملين بالمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.

فقد عرفت جل دول العالم هذه الأنماط من التوظيف التي يلعب القطاع العام الدور البرز فيها و الحيز الكبير في سوق العمل، بحيث تقدم الاتحاد الدولي للخدمات العامة مجموعة من الأبحاث تفيد أن القطاع العام له دور كبير في خلق الوظائف للأفراد عن طريق ميزانية الدولة التي تخصص إنفاق عام معتبر في سبيل تأمين هذا الغرض، وتوضح التقديرات التقريبية للمعدل العالمي أن الانفاق العام يدعم 40 % من الوظائف: منها 15% من الموظفين في القطاع العام و 25% في القطاع الخاص.

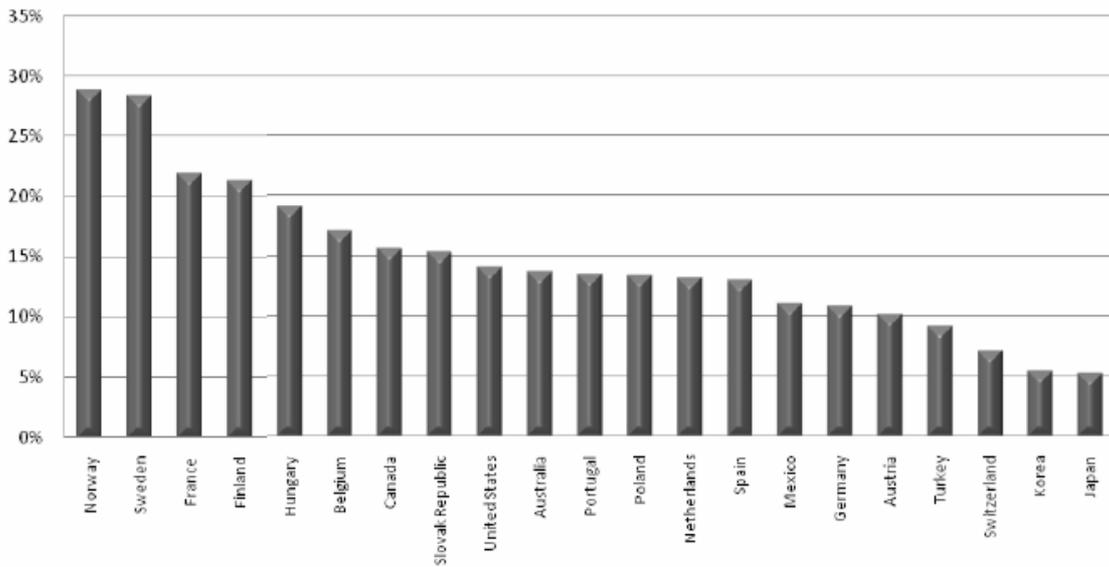
وللإنفاق العام انعكاسات عديدة على العمالة، حيث تلجأ الحكومات إلى أساليب دعم متعددة من أجل تأمين الوظائف وحمايتها من خلال دعم الشركات الخاصة او من خلال الضمانات الوظيفية للعمال. وحسب احصائيات المنظمة الدولية للعمل فإن دعم التشغيل في كلا القطاعين العام والخاص عن طريق الميزانية العامة لحكومات العالم هو كما يلي:

¹ - شبيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، مداخلة حول البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية (18،17 مارس 2008) القاهرة مصر، ص9.

² - David Hall, Why we heed public spending, PSIRU, Business School, University of Greenwich, Park Row, London, 2010,p37.

1- التوظيف في القطاع العام: يتم التوظيف في القطاع العمومي في جل دول العالم من أجل تأمين الخدمات العامة و إدارة برامج الضمان الاجتماعي وليس من السهل معرفة عدد الموظفين في القطاع العمومي نظرا للإختلاف الموجود في مفهوم "الحكومة" و "القطاع العام" في قوانين الدول وكذا مستوى الإنفاق الكلي. حيث بيّن مسح أجرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" يفيد بأن هناك نسب متباينة بين دول المنظمة في تخصيص ميزانيات للإنفاق العام للتوظيف في القطاع العام، حيث بلغت نسبة متوسطة 15 % من نسبة كافة الموظفين، وذلك ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (3-19) حصة التوظيف في القطاع الحكومي في عينة من دول العالم:



Source: David Hall, op.cit p40

والواضح أن سعي الحكومات في تخصيص الاعتمادات ضمن برامج الإنفاق الموجهة لقطاع الشغل تعرف ديناميكية متباينة بين دول العالم، فالنرويج تعتبر أكثر الدول توظيفا في القطاع العام بنسبة تقترب من 30% من مجموع الوظائف، وتليها السويد بنفس النسبة، حيث يعتبران من الدول المهتمة بالتوظيف في القطاع العام خاصة في مجال تقديم الخدمات العمومي، وتليها فرنسا بنسبة 22%، فنلندا ب 21% من مجموع الوظائف، وأقل هذه الدول في تخصيص وظائف في القطاع العمومي تحتل اليابان المرتبة الأخيرة. كما يبين تحليل أجري حديثا في الاتحاد الأوروبي أن

مؤمني الخدمات العامة (على غرار المياه، الكهرباء، الاتصالات والنقل العام) وظفوا أكثر من 64 مليون شخص في العام أي ما يوازي 30 % من مجموع الموظفين في الاتحاد الأوروبي¹

2- دعم التوظيف في القطاع الخاص: تتعدد أشكال الدعم الحكومي المقدم لمؤسسات القطاع الخاص ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المتوخاة في سد النقص الحاصل على مستوى سوق الشغل و الرقي بمستوى المعيشة وتوفير فرص العمل للمواطنين وذلك من خلال تقديم كافة التسهيلات للقطاع الخاص بما يجعله قادرًا على الإنتاجية والمنافسة والتوسع في توظيف المواطنين. ومن أشكال الدعم :

أ- ما يتمثل بالدعم المالي لتكاليف تأهيل وتدريب الأفراد للعمل في منشآت القطاع الخاص وذلك من خلال إنشاء صناديق خاصة بدعم جهود تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها في القطاع الخاص،

ب- تقديم الدعم للصناعات الوطنية من خلال تقديم القروض الصناعية والأسعار المحفضة لأراضي المصانع والتخفيضات الجمركية التي تساهم في قيام صناعات وإيجاد أعمال جديدة . بالإضافة إلى النفقات العامة التحويلية في صورة إعانات اقتصادية للمنتجين تكون سببا في استمرار تلك الأنشطة حيث أن هذه الإعانات من شأنها مساعدة تلك المشروعات على تخطي أزمة التمويل والحفاظ على مناصب اشغل لديها.

ت- وضع خطط تنمية بشرية ومنها التوسع في منظومة التعليم والتدريب، والاهتمام بمخرجاتها بما يلي احتياجات المجتمع المتغيرة وسوق العمل ومتطلبات التنمية

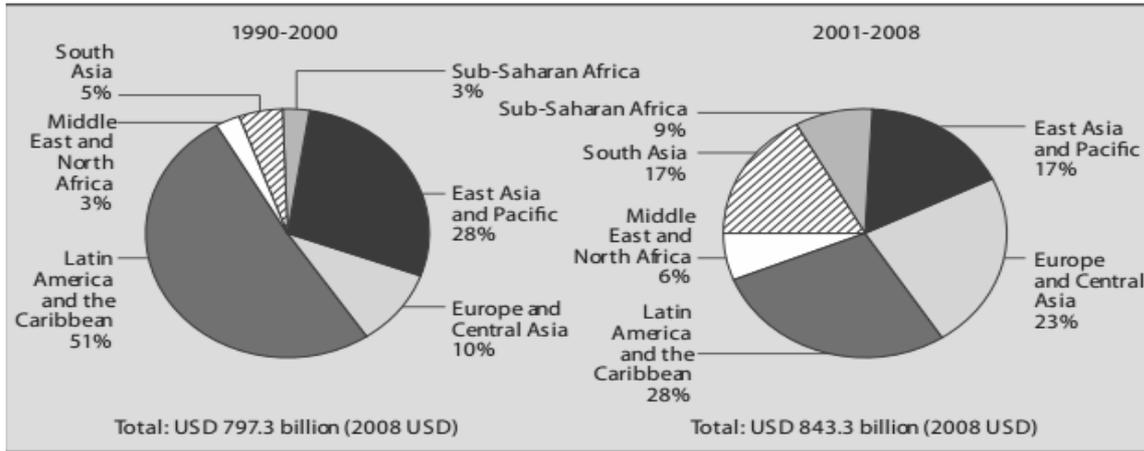
3- توظيف العاملين بالمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية: وذلك من خلال إقدام الحكومات على الاستثمار في البنية التحتية بتخصيص برامج إنفاقية في هذا المجال ، فإن هذا يكون دافع لتشجيع المنتجين والمنظمين على تنفيذ مشروعاتهم وزيادة إنتاجهم للإفادة من تلك الخدمات المجانية والتي تسهل عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع وهذه الخدمات توفر مناصب شغل جد معتبرة . وتعتمد جل الحكومات في مجال البنية التحتية الخبرات التي يتوفر عليها القطاع الخاص لما له من كفاءة في انجاز الاستثمارات بهذا الشكل خاصة

¹ -David Hall, op.cit p39.

الشركات الضخمة وهو ما يعرف بالشراكة مع القطاع العام والخاص (Partenariat (publique privé "PPP")

الشكل البياني رقم (3-20): استثمارات مشاريع البنية التحتية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص لكل منطقة في

العالم:



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقدم الإدارة العامة في إطار إصلاح السياسات بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، -دراسة حالة حول إصلاح السياسات- ترجمة وزارة الدولة والتنمية بجمهورية مصر، 2010، ص45

يوضح الشكل البياني أعلاه تطور نسب الاستثمار في البنية التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص في عدد من دول العالم ، وما لذلك من إعطاء الفرصة للقطاع الخاص من جهة وكذا توفير مناصب شغل في إطار من الكفاءة في الانجاز .

المبحث الرابع: آثار سياسة الانفاق العام على التوازن الخارجي:

تهدف برامج الانفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة إلى تحقيق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات وخاصة ميزان التجاري الذي سوف نركز عليه في دراستنا ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك من خلال التأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق . و يتلخص هذا التوجه في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام و الإنتاج للبلد و بالتالي في مستوى الدخل المحقق و ذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية ، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته و منه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور و من ثم الدخل الموزعة و سترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان . و يحدث العكس في

حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق و ما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي و لهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن .

المطلب الأول: مقارنة حول ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات أحد الرموز الاقتصادية لأي بلد ووسيلة لتسوية المعاملات الخارجية. فهو عبارة عن سجل للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين فيها ، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة¹. وبمعنى آخر التبادلات بين دولة معينة وباقي العالم.² حيث تدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي ،وهو سجل ينقسم إلى جانبين ،جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية ،وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات ،كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة ،وكمرآة يوضح نقاط الضعف والقوة للبلد من حيث التركيبيية السلعية للصادرات والواردات. وبالتالي فان اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر عن حالة عجز ، يؤدي إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها ، والى تدهور قيمة عملتها ، وعلى العكس من ذلك فان توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية ، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.³

المطلب الثاني: التفسير النظري لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي:

طبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال و ذلك من خلال التغييرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا و تحث تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل و بالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات، و هذا يعني انخفاض

¹ - Pabentantoine, balance des. paiements. et politique économique, nothan, France , 1996,p 5

² -Emmanuel Nyahoho, Finances internationales – théorie, politique et pratique, Presses de l'université de Quédec ,canada, 2002, p05.

³ - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص41.

الطلب على الصرف الأجنبي، و عندها سيعود التوازن إلى الميزان و ينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان و لكن بصورة متعاكسة علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتقدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية و من أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، و هو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للدخل و عندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.

كما يرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما يلي:

- 1- زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الإستثمار الأجنبي بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الاستثمار.
- 2- تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- 3- ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين

كما أن النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها والمتعلقة بالمنشآت القاعدية، والنفقات الموجهة لإنعاش الاستثمار العمومي، خاص أو أجنبي على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عامة غير مباشرة من أجل التحفيز على الاستثمار وبالتالي دفع عجلة التصدير، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج. تساهم بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات. وسنحاول التطرق إلى فعالية سياسة الانفاق العام في إحداث التوازن الخارجي من خلال تحليل نموذج " Mundell-Fleming".

الفرع الأول: نموذج Mundell-Fleming " وفعالية سياسة الإنفاق العام:

نموذج " Mundell-Fleming " هو نموذج اقتصادي صاغه كل من الاقتصاديان " Robert Mundel " و " Marcus Fleming " ويعتبر هذا النموذج امتداد لنموذج IS-LM. الذي يتعارض مع الاقتصاد في ظل الاكتفاء الذاتي (أو اقتصاد مغلق)، وهو يصف العلاقة بين سعر الصرف الاسمي و مخرجات الاقتصاد على عكس العلاقة بين معدل الفائدة والمخرجات في نموذج IS-LM في المدى القصير الذي طوره الاقتصاديان " Alvin Hanson و Richard Hicks " سنة 1937.

وقد إجه هذا النموذج ، إلى ضرورة التوفيق بين التوازن في اقتصاد مغلق وكذلك اقتصاد مفتوح بالقول أن الاقتصاد لا يمكن الحفاظ على سعر صرف ثابت في وقت واحد، والحركة الحرة لرأس المال، وسياسة نقدية مستقلة. وكثيرا ما يطلق على هذا المبدأ بـ"الثلاثي غير المقدس" بمعنى أنه لا يمكن التوفيق بين هذا الثلاثي في نفس الوقت.

أولاً: آلية عمل نموذج " Mundell-Fleming " :

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات التي تمت صياغتها على أساس اقتصاد صغير¹ مفتوح يعمل في ظل حرية تداول رؤوس الأموال الأجنبية وتتمثل أهم معالم هذا النموذج في مايلي²:

- هو مفيد لتحليل مدى فعالية السياسة النقدية و المالية في اقتصاد مفتوح.
- هذا النموذج يشكل أساسا للنماذج المعاصرة الخاصة بتحديد سعر الصرف.
- يطبق هذا النموذج على اقتصاد مفتوح يعاني من موارد معطلة " Unemployed Research " و يكون منحني العرض الكلي تام المرونة في ظل توقعات ساكنة لسعر الصرف) بمعنى أنه من غير المتوقع حدوث تغيير في سعر الصرف عن مستواه الراهن إضافة إلى القدرة التامة لرأس المال على التنقل.

ثانياً: القاعدة الأساسية للنموذج:

- النموذج التقليدي الذي ينطلق منه وفق المعادلة التالية (منحنى IS):³

$$Y=C+I+G+NX$$

¹ - Gilbert KOENIG Les modèles de type Mundell-Fleming revisités, Document de travail-Bureau d'économie théorique et appliquée,2005, p08.,

² - درقال يمينه، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختيار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، 85.

³ - Delali Accolley, Le modele de mundell fleming dans un régime de taux de change fixe –théorie et application au togo, Université Lava,p03.

حيث Y يمثل الناتج الإجمالي القومي، C الاستهلاك، I الاستثمار، G الإنفاق الحكومي و NX تمثل صافي الصادرات.

- منحنى LM :

$$\frac{M}{P} = L(i, Y)$$

حيث M تمثل كمية النقود، P المتوسط العام لأسعار، L تمثل السيولة، I تمثل سعر الفائدة ، أما Y يمثل الناتج الداخلي الخام.

- إضافة إلى جديد نموذج "Mundell-Fleming" وهو منحنى ميزان المدفوعات (BoP)

$$BoP = CA + KA$$

حيث CA يمثل الحساب الجاري، KA يمثل حساب رأس المال.

الفرع الثاني : الوصول إلى حالة التوازن في ظل سعر صرف ثابت وسعر صرف مرن:

فحسب Mundell and Fleming فإن الوصول إلى حالة التوازن باستعمال السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية والمالية) في ظل سعر صرف ثابت وسعر صرف مرن يكون وفق الشكل التالي الموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): فعالية السياسات الاقتصادية في ظل سعر صرف ثابت أو مرن:

حقيقي	غير حقيقي	رأس المال سعر الصرف
سياسة نقدية غير فعالة سياسة مالية جد فعالة	سياسة نقدية غير فعالة سياسة مالية يمكن أن تكون فعالة	ثابت
سياسة نقدية جد فعالة سياسة مالية فعالة	سياسة نقدية فعالة سياسة نقدية غير فعالة	مرن

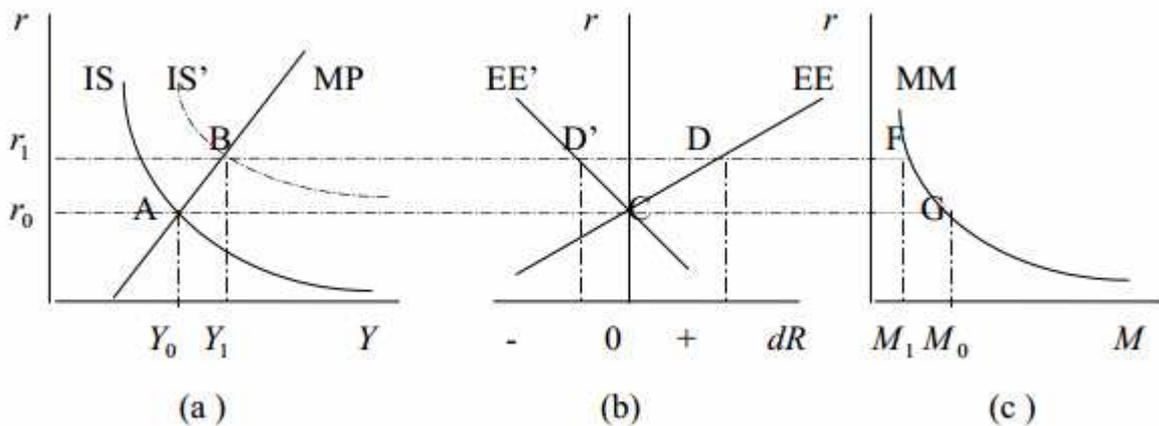
Source: William MAROIS, Théorie du déséquilibre et politique économique en économie ouverte, L'Actualité Économique, Revue d'analyse économique, Vol. 62, n° 2, juin 1986,p247.

ومن خلال الجدول أعلاه وبحكم تركيزنا على سياسة الإنفاق العام التي تعتبر من أدوات السياسة المالية، فإن فاعليتها تكون بدرجة كبيرة في ظل سعر الصرف الثابت والتي سوف نتعرض لها بالتفصيل في العنصر الموالي.

أولاً: آثار سياسة الإنفاق العام في ظل سعر صرف ثابت:

زيادة الإنفاق العام الممول من الإيرادات الضريبية ($Dg = dT > 0$) أو عن طريق الاستدانة ($dG > 0, dT = 0$) والذي يكون في وضعية النقطة A في الشكل البياني "a" أدناه والذي يترجم انزياح منحنى "IS" إلى اليمين والذي ينتج عنه زيادة في الناتج الاجمالي والذي يدفع بالسلطة النقدية¹ إلى رفع سعر الفائدة، والذي يخفض من الاستثمار الخاص والذي يتعرض إلى أثر المزاحمة في هذه الحالة، وبالمقابل هذا الوضع يرفع من الصادرات التي تأثرت بزيادة الناتج الاجمالي ، وفي الأخير يعرف الميزان التجاري انتعاشا ملحوظا.² وفي الوضع B يعرف توازن جديد مفسر بتحقق المضاعف الذي يعبر عن نتيجة هذه السياسة.

الشكل البياني رقم (3-21): آثار زيادة الإنفاق العام في ظل سعر صرف ثابت:



Source: Delali Accolley, Le modele de mundell fleming dans un régime de taux de change fixe –théorie et application au togo, Université Lava,p23.

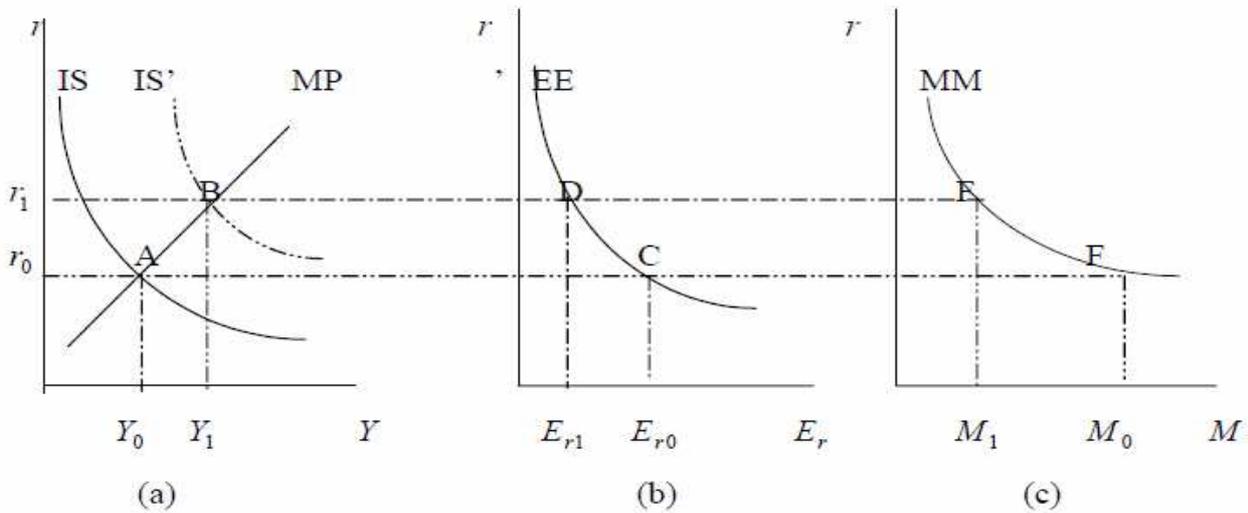
ثانياً: آثار سياسة الإنفاق العام في ظل سعر صرف مرن:

فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في ظل نظام مرن لسعر الصرف تكمن في فعالية احكام الرقابة على الكتلة النقدية من طرف السلطة النقدية ، أما فيما يخص السياسة الانفاقية التوسعية تنقل

* - المقصود بالسلطة النقدية : البنك المركزي باعتباره من يسير السياسة النقدية في الدولة والحد لسعر الفائدة.

منحنى IS إلى اليمين من النقطة A إلى النقطة B ويكون في هذه الحالة سعر الفائدة المحلية أكبر من سعر الفائدة الأجنبية والذي يتم تخفيضه إلى مستوى سعر الفائدة الأجنبية (بافتراض حركة تامة لرؤوس الأموال الأجنبية)، وتكون الآثار المترتبة على ذلك في زيادة الناتج القومي الاجمالي وكذا الصادرات مما يرفع من رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان رؤوس الأموال.

الشكل البياني رقم (3-22): آثار زيادة الانفاق العام في ظل سعر صرف مرن:



Source: Delali Accolley, op.cit.p28

لكن الأثر هنا يتغير تبعاً لتغير سعر الصرف، فسواء ارتفع أو انخفض سعر الصرف أو بقي ثابت لكن أثر المزاخمة الناتج عن زيادة الانفاق العام على الاستثمار الخاص، يكون مرتفع أو منخفض تبعاً للتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف الذي يترجم بارتفاع وانخفاض صافي الصادرات. ويعتبر تحليل (Romer2002) الذي قدمه حول انخفاض في سعر الصرف الناجم عن التوسع الانفاقي، لأنه يهمل تأثير الناتج الاجمالي بشكل عام على صافي الصادرات وبالتالي فإنه يرى أن أثر المزاخمة على الاستثمار الخاص يتعزز من خلال ما هو مطبق على صافي الصادرات.

المطلب الثالث: ديناميكية تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي

لقد عاجلت العديد من الأفكار موضوع الكيفية المثلى لتدخل الدولة عن طريق سياسة الإنفاق العام لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات، وسوف نقتصر على جانب مهم وهو الآثار المحتملة التي قد تحدثها سياسة الإنفاق العام على الصادرات والواردات، باعتبار أن الميزان التجاري هو الذي يعكس الصورة المثلى لميزان المدفوعات.

حيث يظهر تأثير النفقات العامة على الميزان التجاري بطرفيه الصادرات والواردات، والدولة في إطار سياستها تسعى لتوجيه نفقاتها نحو زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، لكن هذا الهدف يواجه عدة صعوبات وعراقيل بسبب تأثيرات عوامل خارجية متعددة، من هذا المنطلق سوف نتعرض إلى أهم الآثار المحتملة للنفقات العامة في جانب الصادرات والواردات.

الفرع الأول: آثار سياسة الإنفاق العام على الصادرات.

تعمل الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات العامة على تشجيع صادراتها الوطنية، وذلك من خلال ما تخصصه الحكومة ضمن الميزانية العامة من اعتمادات مختلفة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الإنفاق الجبائي:

استعمل مصطلح الإنفاق الجبائي لأول مرة من طرف البروفيسور Stanley Sorrey (1967)¹ في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفه على أنه "برنامج حكومي قائم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية، عوض تقديمها عن طريق نفقات عامة مباشرة"، ومن جهته بين (Fiekozsky 1980)² أن الإنفاق الجبائي هو مستثنى من القاعدة العامة للتشريع الجبائي وإذا أمكن الهدف من هذا الإجراء بلوغ تكلفة عقلانية تقريبية للتكلفة ذاتها الممنوحة عن طريق برنامج النفقات المباشرة، كما أطلق على الإنفاق الجبائي مصطلح "الامتيازات الجبائية" حسب (Hockley 1992)³. الإنفاق الجبائي أداة مهمة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشرة تتدخل بها الدولة لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار، تهتم هذه السياسة بتشجيع العرض من السلع والخدمات من خلال التركيز على

¹ - LOiC Philip, op , cit , p78

² - بهادي محمد، النفقات الجبائية، - مع التطرق لحالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص42.

³ - المرجع السابق . ص42.

تحسين ظروف العمليات الإنتاجية حيث تكمن الفكرة الرئيسية من هذه السياسة في تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج ومن ثم تشجيع الادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج للحصول على نمو متزايد في مستوى الدخل الوطني .

تتدخل الدولة من خلال هذه السياسة بعدة أوجه :

1-الإعفاء الكلي من دفع الضريبة.

2-التخفيض في معدلات الضريبة.

إن نجاح سياسة الإنفاق الجبائي تعتمد على توفر بعض العوامل سواء كانت مرتبطة بالإجراءات التحفيزية أو عوامل خارجية أخرى- المناخ الاستثماري- لذا فان المشرع الضريبي ملزم بالقيام بدراسة معمقة لكافة الظروف والأوضاع السائدة قبل منح التحفيزات ، من أجل إعطاء فعالية لهذه السياسة يجب احترام بعض الشروط.

2- الإعانات الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب:

لقد أسهمت النظرية الكنزوية في هذا المجال من خلال الاعتماد على السياسة المالية وخاصة

الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات . فمن خلال تركيز الإنفاق العام على الاستثمار يساهم في رفع انتاج البلد وذلك من خلال الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين ، تساهم هذه الأدوات بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

إن هذه الإعانات تتعدد أشكالها وتختلف أهدافها بحيث تمنح بصورة مباشرة كإعانات التصدير وهي التي تمنحها بعض الدول للمصدرين بهدف مساعدتهم على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وهذا من شأنه أن يرفع من الإنتاج الوطني. بالإضافة إلى الإعانات الموجهة إلى المؤسسات الخاصة والعامة، فالأولى تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتوجيه توظيف الأموال فيها ومن أمثلة ذلك الإعانات الموجهة لأصحاب المصانع لتوسيع الإنتاج وتحديث التجهيزات ، أما الثانية والموجهة للمؤسسات العامة تهدف لتغطية العجز الحاصل في موازنتها وتأهيلها لاستعادة القدرة على المنافسة وتقديم أحسن خدمة عمومية للمواطن.

لكن بالمقابل فإن الدول النامية تعاني من قلة نفاد سلعها إلى الخارج بسبب تعطل الجهاز الانتاجي لهذه الدول ، وفشل السياسات المتعاقبة بهدف تشجيع صادراتها إلى الخارج. وحسب تقرير "التجارة والتنمية لسنة 2013" الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" فإن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الدول النامية خلال سنة 2012 والتي تراوحت بين 4.5% و5% كانت ناتجة عن زيادة الطلب المحلي أكثر منه عن الصادرات، حيث أن الطلب الخارجي من الاقتصاديات المتقدمة ظل عيفاً، بالإضافة إلى ذلك ظلت التدفقات الرأسمالية الوافدة القصيرة الأجل التي اجتذبتها أسعار الفائدة الأعلى مستوى مما هي عليه في البلدان المتقدمة تمارس ضغطاً في اتجاه رفع قيمة عملات عدّة اقتصاديات الدول الناشئة مما أضعف قطاعاتها التصديرية.¹

الفرع الثاني: آثار سياسة الإنفاق العام على الواردات.

أما بالنسبة لآثار التي تتركها النفقات العامة على الميزان التجاري في شقه الواردات التي تمثل مجموع ما تستورده الحكومة من السلع (استهلاكية أو استثمارية) والخدمات من الخارج، ومجمل النفقات العامة المخصصة لجانب الواردات في الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الانتاجي واعتمادها الكلي على العالم الخارجي تتمثل فيما يلي:

1- النفقات العامة الموجهة لاقتناء التجهيزات الرأسمالية: وذلك يمث ما تخصصه الدولة ضمن الميزانية الاستثمارية من نفقات من أجل اقتناء المعدات، الأجهزة والآلات الخاصة بالعمليات الاستثمارية.

2- النفقات العامة الموجهة لدعم الواردات واسعة الاستهلاك: حيث تعتمد جل الدول النامية هذا النهج من خلال دعم مختلف السلع المستوردة واسعة الاستهلاك داخل البلد ، ومثال على ذلك دعم المواد الطاقوية (البنزين، المولدات الكهربائية... الخ.) ، و المواد الغذائية المستوردة.

¹ - الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد- تقرير التجارة والتنمية ، 2013، ص04.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حاولنا أن نظهر أهمية سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من الجانب النظري ، بالتركيز على أهم الدراسات الاقتصادية التي تطرقت إلى الموضوع، خاصة منها الحديثة والتي أعطت تحليلا ساهم في تطوير النظرة الخاصة بتدخل الدولة بعدما كان ينظر على أنها يجب أن تتدخل في مجالات محددة.

تطرقنا من خلال المبحث الأول لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ولاحظنا إجماع لدى مختلف المفكرين الاقتصاديين على أن سياسة الانفاق العام المنتهجة من طرف الدولة لها من الآثار الايجابية التي تساهم في إحداث نقلة نوعية على معدلات النمو الاقتصادية، بشرط توجيه الإنفاق العام لتحفيز الطلب العام "Keynes 1936" ومختلف المجالات ذات الإنتاجية المرتفعة مثل البنية التحتية "Barro 1990" والمجال التقني والتكنولوجي "Romer 1986" والإنفاق على الرأس مال البشري "Lucas 1988". بينما عاجلنا في الجانب الثاني دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الهدف الثاني من أهداف السياسة الاقتصادية وهو استقرار المستوى العام لأسعار ، وذلك من خلال تطرقنا إلى أهم التوجهات الاقتصادية النظرية التي تساهم في الخروج بمعطيات عن الحجم الأمثل الذي يجب أن تتدخل به الدولة في النشاط الاقتصادي بما يضم تفادي الوقوع في الفجوات التضخمية.

بينما في المبحث الثالث ركزنا على الهدف الثالث المتمثل في التشغيل الكامل بالتطرق إلى أهم ميكانيزمات السياسة الانفاقية في تحقيق هذا الهدف، بتوضيح أن أثر الإنفاق العام على التشغيل هو التوجه إلى مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة (سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو البشرية أو الطاقة الإنتاجية أو الموارد المالية) أقصى استفادة ممكنة بحيث تحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، وذلك بالعمل على زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي، وبالتالي تنشيط الإنتاج، مما يستدعي توفر بعض الشروط منها وجود رأس مال مُفعل تجنبنا لتأخر العرض الإنتاجي عن الطلب وسياسة نقدية فعالة لتجنب الوقوع في مصيدة السيولة ، كل هذه التطورات تساهم في الطلب على العمل الذي بدوره يخفض من معدل البطالة ، غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع،

وأخيرا أفردنا المبحث الرابع لتفصيل دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي ، من خلال الاستعانة بنموذج " Mundell-Fleming " الذي يهتم بدراسات السياسات الاقتصادية ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل اقتصاد صغير مفتوح مع الأخذ بعين الاعتبار ثبات ومرونة سعر الصرف، وميدانيا تتدخل الدولة في هذا المجال عن طريق زيادة رؤوس الأموال الأجنبية بتشجيع الاستثمار الأجنبي كتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الاستثمار.، والعمل على تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي.، كما تساهم بجهود في ترقية الصادرات عن طريق إعانة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

وفي إطار معرفة واقع أثر تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية، سوف نتطرق في الفصل الرابع إلى مكونات الإنفاق العام في إطار ميزانية الدولة بنوع من التفصيل مع التعرّيج على اثر الإنفاق العام على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الرابع :

دراسة لأثر سياسة الانفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر .

- المبحث الأول: دراسة نظرية وتحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر.
- المبحث الثاني: دراسة مدى رشادة توظيف النفقات العامة في إطار الميزانية العامة وفق معايير سلامة المالية العامة.
- المبحث الثالث: تحليل توجهات الاصلاح لسياسة الإنفاق العام في الجزائر
- المبحث الرابع: دراسة قياسية لمدى تحقيق سياسة الإنفاق العام في الجزائر لأهداف السياسة الاقتصادية (حسب المربع السحري ل KALDOR).

الفصل الرابع :

دراسة لأثر سياسة الانفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر .

تمهيد:

إن الدور المتعاظم لسياسة الانفاق العام باعتباره أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، وإن كان واضحا في النظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ومركزية التخطيط، فإن الأنظمة الليبرالية التي تنتهج اقتصاد السوق المعروف بأربع خصائص رئيسية تتمثل اساسا في : اقتصاد لامركزي، اقتصاد المواجهة، البحث عن الربح واقتصاد مفتوح.¹ هي الأخرى استعانة بالدولة وتحولت من فكرة الدولة الحارسة محدودة الوظائف إلى فكرة الدولة المتدخلة في مختلف ميادين الاقتصاد.²

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال سياسات تنموية عديدة ومختلفة ، مستعملة في ذلك مواردها وإمكاناتها المعتبرة التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات الذي يمثل الجزء الأكبر من مكونات الناتج الداخلي الخام ، ونسبة جد هامة من الإيرادات العامة الموصفة في الميزانية العامة. وتقلص قطاع خارج المحروقات الذي ما فتئ يراوح مكانه. هذا ما جعل الميزانية العامة للدولة مصدرها التمويلي الأساسي هو الجباية البترولية التي بدورها مرهونة بتقلبات سعر البترول، وتوجيهات المنظمة الدول المصدرة للبترول OPEC، مما ترتب على هذا الوضع زيادة هشاشة الميزانية العامة و عذة آثار سلبية على السياسة الانفاقية للدولة التي تعتبر اداة مهمة في متابعة النهج التنموي

فالجزائر مثلها مثل جل الدول النامية التي تبنت النهج الاشتراكي قامت بسياسات تنموية جد طموحة من خلال اعتماد المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1980 وكان الاهتمام الكبير بالصناعات الثقيلة في إطار الاقتصاد الموجه من أجل الخروج من التخلف الذي ورثته عن الاستعمار، حيث اعتمدت المخطط الثلاثي الأول (1967/1969) والمخطط الرباعي الأول (1970/1973)، والمخطط الرباعي الثاني (1974/1977) ، فكانت النتيجة أنها حققت نقلة نوعية خاصة في معدلات

¹ - BOUVIER (M), Marie Christine (E) et Jean Pierre (L) : Finances Publiques, ed LGDJ, Paris, 8e ed, 2007., p 93et p94

² - ZOUAIMIA (R) : Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique, In Revue IDARA, No 28 spécial régulation, Alger, 2004, p 23

النمو الاقتصادي والتشغيل ، لكن الرقم الذي لم يتغير في كل هذه التطورات هو الاعتماد الكلي على الجباية البترولية في تمويل سياسات الانفاق العمومي لهذه البرامج التنموية.

ويعطى سنوات الثمانينات التي تميزت بأزمات إقتصادية خانقة بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982، وتلتها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986. هذا الواقع كان له انعكاسات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في بداية التسعينات من خلال ظهور حالة الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي ب 0.6%، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي ب 4, 0 %، مع انخفاض الاستثمار ب 4,2 %، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بن 159,6 %، وهبوط الواردات ب 16,4 % . هذه الوضعية أثرت على معدلات التضخم فارتفعت إلى أعلى المستويات مما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين، وتأثر سوق الشغل من خلال انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122.000 إلى 74.000 منصبا أي ب 40 % .

هذه الوضعية المزرية لزمّت لجوء السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات وصفت بالإصلاحية من أجل الخروج من الأزمة ، بالإتجاه نحو المؤسسات المالية الدولية وتمت المباشرة في هذه الإصلاحات ابتداء من سنة 1989 على غاية 1998 ، من أجل التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي بترسانة من الإصلاحات مست العديد من المجالات الحساسة، وكان الهدف هو الخروج من حالة التدهور التي عرفها الاقتصاد في هذه الفترة

الإصلاحات السالفة الذكر مهدت لدخول الجزائر في مرحلة الألفية الثالثة التي رافقها صعود ملحوظ في أسعار البترول ، و بذلك عرفت الخزينة العمومية انتعاش مالي لم يسبق له مثيل ، مما مهد إلى عقد برامج تنموية على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الذين خصصت لهما أغلفة مالية ضخمة ، كما كان للبرنامج الخماسي نصيب جد مهم منها، وإلى يومنا هذا لا يزال قطاع المحووقات المهيمن على الاقتصاد الجزائري.

من هذا المنطلق سوف نتطرق إلى دراسة لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية . بدءا بدراسة الجوانب الفنية للنفقات العامة في ميزانية الدولة وتتبع تطورها مع استنباط أهم الأسباب الداعية إلى ذلك خلال ، هذه النقطة تساعد في استنباط أهم نقاط الرشادة من عدمها في توظيف النفقات العامة في إطار الميزانية بالنظر إلى معايير السلامة المالية لصندوق النقد الدولي التي تطرقنا إليها في الجزء النظري.

- ❖ المبحث الأول: دراسة نظرية وتحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: دراسة مدى رشادة توظيف النفقات العامة في إطار الميزانية العامة وفق معايير سلامة المالية العامة.
- ❖ المبحث الثالث: تحليل توجهات الاصلاح لسياسة الإنفاق العام في الجزائر
- ❖ المبحث الرابع: دراسة قياسية لمدى تحقيق سياسة الإنفاق العام في الجزائر لأهداف السياسة الاقتصادية (حسب المربع السحري ل KALDOR).

المبحث الأول: دراسة نظرية وتحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر:

لقد أدت النفقات العامة دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، وتميزت الجزائر من خلال السياسات الحكومية التي انتهجتها سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق بالاعتماد على برامج الانفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية.¹، حيث ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير اعتمد في جله على المداخيل البترولية ، ويمكن رد أهم الأسباب التي أدت إلى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر إلى العوامل التالية:²

- 1- المحدد الاقتصادي والمذهبي ، ونقصد بذلك حتمية تغير الهيكل الاقتصادي.
- 2- المحدد الاجتماعي، وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية.
- 3- المحدد المالي، ويتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

المطلب الأول: هندسة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر وفق منظور اقتصادي:

تحتل النفقات العامة بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة وهذه الأخيرة أشار إليها المشرع الجزائري باعتبارها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأس المال وترخص بها.³ وتشكل الميزانية العامة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية.⁴ كما اعتبر أن النفقات العامة هي "أعباء"⁵ ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها ، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدر نص صريح من خلال قانون المالية. كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح.

¹ - دهماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع: الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص10.

²² - شيبني عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص230.

³ - المادة رقم (03) من القانون 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية.

⁴ - المادة رقم (06) من القانون 17/84 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

⁵ - المادة رقم (04) من القانون 21/90، مرجع سبق ذكره.

وعلى غرار دول العالم التي تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري ، ولما لذلك من أهمية بالغة فان الجزائر وكغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف.

ويتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى.¹ وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بأن الأعباء (النفقات) الدائمة للدولة تشتمل:²

1- نفقات التسيير .

2- نفقات التجهيز (الاستثمار).

3- القروض والتسيقات.

حيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة ، تعتبر من قبيل نفقات التسيير ، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك بهدف تكوين رأس المال فان هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز.

و تخضع النفقات لمبدأ التخصيص، بمعنى أنه تخصص الاعتمادات و توزع حسب المؤرخ في الحالات على الفصول (بالنسبة لنفقات التسيير) أو القطاعات (بالنسبة لنفقات التجهيز) التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض من استعمالها، وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.³

الفرع الأول: نفقات التسيير (ميزانية التسيير):

كما سبق وأن أشرنا أن نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وضمانا للسير الحسن لأجهزة الدولة فهي نفقات على الأجور ، صيانة العتاد، المعدات والأدوات... الخ. ولها تقسيم خاص.

¹ - علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص31.

² - المادة رقم (23) من القانون 17/84 مرجع سبق ذكره.

³ - - دهماني عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

أولاً: تقسيم ميزانية التسيير حسب الوزارات:

وتقسم نفقات التسيير بدورها حسب الوزارات، فكل وزارة تعطى لها الاعتمادات الخاصة بها، كما أن كل وزارة لها تقسيم خاص بها وفق "عناوين" وكل عنوان بدوره ينقسم إلى "أقسام"، وذلك انطلاقاً من التشريع المعمول به بحيث تقوم كل وزارة بتقدير النفقات الخاصة بها استناداً إلى الالتزامات المادية المتكررة كالأجور والتكاليف الاجتماعية، والمصاريف وأدوات التسيير، وأشغال الصيانة وإعانات التسيير المختلفة.

وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية (الجدول ب) كما هو موضح في المثال الموالي و الخاصة بميزانية التسيير لسنة 2014 بحيث تظهر الدوائر الوزارية والإعتمادات المخصصة لها بالمقابل أما التكاليف المشتركة التي تظهر في أسفل الجدول هي نفقات مشتركة ما بين الوزارات وذلك كما هو مبين من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-1): الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب الدوائر.

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
2.712.507.000	رئاسة الجمهورية.....
955.926.000.000	مصالح الوزير الأول.....
540.708.651.000	وزارة الدفاع الوطني.
30.617.909.000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية.....
72.365.637.000	وزارة الشؤون الخارجية.....
87.551.455.000	وزارة العدل.....
41.050.228.000	وزارة المالية.....
4.452.530.000	وزارة الطاقة والمنجم.....
233.232.749.000	وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.....
24.260.117.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.....
241.274.980.000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.....
38.922.265.000	وزارة المجاهدين.....
13.148.714.000	وزارة الموارد المائية.....
19.405.864.000	وزارة النقل.....
19.449.647.000	وزارة الأشغال العمومية.....
2.405.141.000	وزارة السكن والعمران والمدينة.....
18.630.359.000	وزارة الاتصال.....
696.810.413.000	وزارة التربية الوطنية.....
270.742.002.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....
25.233.155.000	وزارة الثقافة.....
49.491.196.000	وزارة التكوين والتعليم المهني.....
135.822.044.000	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....
23.801.125.000	وزارة التجارة.....
277.547.000	وزارة العلاقات مع البرلمان.....
274.291.555.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
365.946.753.000	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
36.791.134.000	وزارة الشباب والرياضة.....
3.680.186.000	وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
3.007.737.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية.....
2.323.410.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.....
4.243.755.743.000	المجموع الفرعي
470.696.623.000	التكاليف المشتركة
4.714.452.366.000	المجموع العام

المصدر: الجدول (ب) الملحق بقانون المالية 2014.

ثانيا : تقسيم نفقات التسيير لكل دائرة وزارية

بعد توزيع الاعتمادات بنسب مختلفة حسب الحاجة لكل وزارة، يتم توزيع كل اعتماد خاص بكل وزارة وفق تنظيم معين، بحيث يتم توزيع هذه النفقات حسب "العناوين" و "الأقسام" و "الفصول" و "المواد" و "الفقرات" وذلك وفق ما هو مبين في الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (4-1): مدونة ميزانية التسيير.



المصدر: لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص57.

ففيما يخص العناوين فقد تم توضيحها قانونيا وهي أربعة عناوين تتمثل فيما يلي:¹

- ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة .
- ✓ تخصيصات السلطات العمومية.
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- ✓ التدخلات العمومية.

وكل عنوان من هذه العناوين يتم تقسيمه إلى أقسام ولكن ليست ثابتة في كل الوزارات بل متغيرة حسب كل وزارة كما يلي:²

¹ - المادة (24) من القانون 17/84 مرجع سبق ذكره.

² - لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص53.

العنوان الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة:

- ✓ القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)
- ✓ القسم الثاني: دين داخلي. الديون العامة (فوائد سندات الخزينة).
- ✓ القسم الثالث: دين خارجي
- ✓ القسم الرابع: ضمانات
- ✓ القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات.

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

هذا العنوان: غير مقسم إلى أقسام وإنما يحتوي على نفقات المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية) العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: ينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية:

- ✓ القسم الأول: الموظفون -مرتبات العمال
- ✓ القسم الثاني: الموظفون -المعاشات و المنح
- ✓ القسم الثالث: الموظفون -التكاليف الاجتماعية
- ✓ القسم الرابع: الأدوات و تسيير المصالح
- ✓ القسم الخامس: أشغال الصيانة
- ✓ القسم السادس: إعانات التسيير
- ✓ القسم السابع: مصاريف مختلفة.

العنوان الرابع: التدخلات العمومية: يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

- ✓ القسم الأول: تدخلات العمومية والإدارية..
- ✓ القسم الثاني: النشاطات الدولي.
- ✓ القسم الثالث: النشاط التربوي و الثقافي.
- ✓ القسم الرابع: النشاط الاقتصادي-التشجيعات والتدخلات.
- ✓ القسم الخامس: النشاط الاقتصادي -تدخلات و مساعدات.
- ✓ القسم السادس: النشاط الاجتماعي -المساعدة و التضامن.

✓ القسم السابع: النشاط الاجتماعي-الوقاية.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز):

ميزانية التجهيز أو بالأحرى الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي ، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.¹

كما أن نفقات ميزانية التجهيز يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة،² وتصنيفها الذي هو عبارة عن مشاريع ذات طابع اقتصادي موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية ممولة من طرف الخزينة العمومية.

تقسم ميزانية التجهيز بدورها حسب "العناوين" و"القطاعات" و"القطاعات الفرعية"، "الفصول"، "المواد".

أولاً: تقسيم ميزانية التجهيز حسب العناوين:

لقد نص المشرع الجزائري على أنه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية ووفقاً للمخطط الإنمائي السنوي ، لتغطية نفقات الاستثمار وفق ثلاث أبواب (عناوين) وهي:³

1-الإعانات المنفذة من قبل الدولة.

2-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

3-النفقات الأخرى بالرأسمال.

ثانياً: تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات:

يحدد التوزيع بين القطاعات للإعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية ، وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول(ج) ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية وذلك ما يوضحه الجدول الموالي الخاص بميزانية التجهيز لسنة 2014 بحيث تظهر القطاعات والإعتمادات المخصصة لها بالمقابل.

¹ - لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص58.

² - محرز محمد عباس ، مرجع سبق ذكره 2008، ص68.

³ - المادة (35) من القانون 17/84 مرجع سبق ذكره.

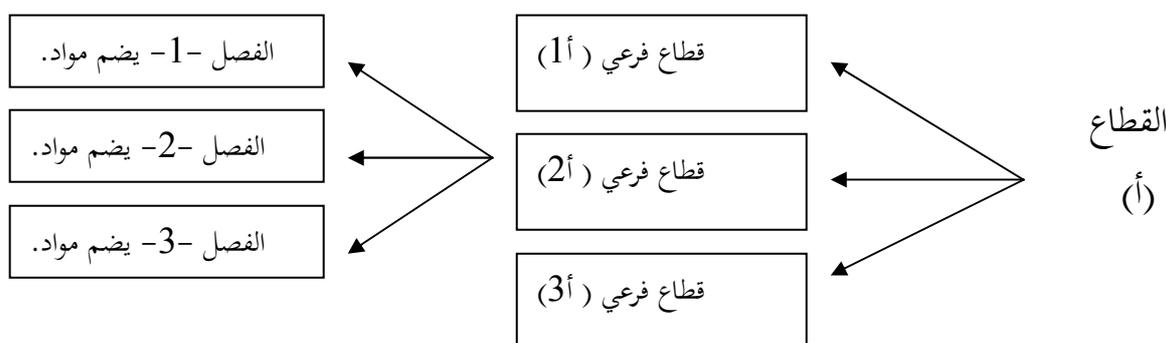
الجدول رقم (4-2): نموذج لميزانية التجهيز: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات.

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعما لخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على السكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.329.317.600	2.050.345.900
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	415.000.000	891.368.310
مجموع ميزانية التجهيز	2.744.317.600	2.941.714.210

المصدر: الجدول (ج) الملحق بقانون المالية 2014

ثالثا: تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية و الفصول و المواد:

وبدورها تقسم القطاعات الموضحة في الجدول أعلاه إلى قطاعات فرعية وفصول و مواد مرفوقة كلها بالإعتمادات المخصصة لها.



المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة وظاهرة زيادة النفقات في الجزائر:

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال بداية بانتهاج التوجه الاشتراكي ، الذي اعتمد على التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد وكان لذلك الأثر الواضح على ميزانية الدولة من خلال زيادة النفقات العامة، بينما في نهاية الثمانينات وما عاناه الاقتصاد من أزمات بداية بأزمة إنحيار أسعار البترول سنة 1986، والأزمة الأمنية في التسعينات ساهمت هذه العوامل كلها في بدء الدولة في مرحلة انتقالية قلصت من دور الدولة وبالتالي تأثرت النفقات العامة بصورة واضحة بفضل سياسات التقشف المتهججة من طرف السلطات العامة .

أما في بداية الألفية الثالثة وبفضل الأريحية المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول انتهجت الدولة سياسة توسعية من خلال عقد عدة برامج تنموية أثرت على بصفة كبيرة على حجم تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الإنفاق العام.

الفرع الأول: تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 2013/1963:

لقد شهدت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة ، حيث انتقلت من 20.33% من الناتج الاجمالي الخام سنة 1963 ، إلى 46.4 % سنة 1985 ، وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على السياسة الانفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة، والمتبع لواقع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والزخم المتواصل للبرامج التنموية وما لذلك من أثر على الجانب المالي. وفيمايلي بعض الاحصائيات التي توضح أهم التطورات التي حصت على جانب الانفاق العام وكذلك الناتج الاجمالي الخام، والتي نتبعها بالتحليل.

الجدول رقم (4-3): تطور النفقات العامة والنتائج الإجمالية الخام خلال الفترة 1963/2013.

السنوات	النفقات العامة	نسبة نمو النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النتائج المحلي الإجمالي	نسبة النفقات العامة من PIB
1963	2670	-	2237	433	13130	20.33
1964	2811	5.28	2070	741	14100	20
1965	3248	15.54	2757	491	15240	21.31
1966	3799	16.96	2845	954	14960	25.39
1967	4217	11	3398	819	16230	26
1968	5990	42.04	3404	1247	18740	32
1969	5665	5.43 -	3576	1976	20529	27.59
1970	6014	06.16	2453	1623	22905	26.25
1971	6796	13.00	4687	2254	23520	28.89
1972	7729	13.73	5365	2832	27430	28.17
1973	9913	28.26	6270	3715	32100	30.88
1974	12495	26.05	9496	4002	55561	22.48
1975	17756	42.10	12344	5412	61574	28.83
1976	20177	13.63	13170	6947	74075	27.23
1977	25472	26.24	15281	10191	87241	29.19
1978	30106	18.19	17575	12531	104832	28.71
1979	33515	11.32	20090	13425	128223	26.13
1980	44016	31.33	26789	17227	162507	27.08
1981	57654	30.98	34204	23450	191469	30.11
1982	72443	25.65	37994	34449	207552	34.9
1983	85632	18.21	44380	41252	233752	36.63
1984	115735	35.15	69709	46026	263856	43.86
1985	135301	16.91	53070	44614	291597	46.4
1986	125441	7.29 -	62868	40924	296551	42.3
1987	111323	11.25 -	62853	36586	312706	35.6
1988	119700	7.52	37672	66230	347717	34.42
1989	124500	4.01	37294	67484	422044	29.49
1990	136500	9.64	41296	77024	554388	24.62
1991	212100	55.38	153800	58300	862133	24.6
1992	420131	98.08	276131	144000	1074700	39.09
1993	390500	7.05 -	291417	185210	1189720	32.82
1994	461900	18.3	330403	235926	1487400	32.8
1995	589100	27.6	473694	285923	1966500	31
1996	724609	22.9	550596	174013	2494800	29.4
1997	845100	16.63	643600	201500	2780170	28.2
1998	875700	03.62	771700	208500	2830490	30.4
1999	961700	09.82	817692	263000	3238200	31.2
2000	1176100	22.29	856200	321900	4098820	28.69
2001	1321000	12.32	963600	357400	4241800	31.14
2002	1550600	17.38	1050000	510000	4454800	34.80
2003	1691400	9.08	1173800	612900	5247500	32.23
2004	1891800	11.85	1245400	646300	6135900	30.83
2005	2052000	8.47	1241400	810600	7544000	27.2

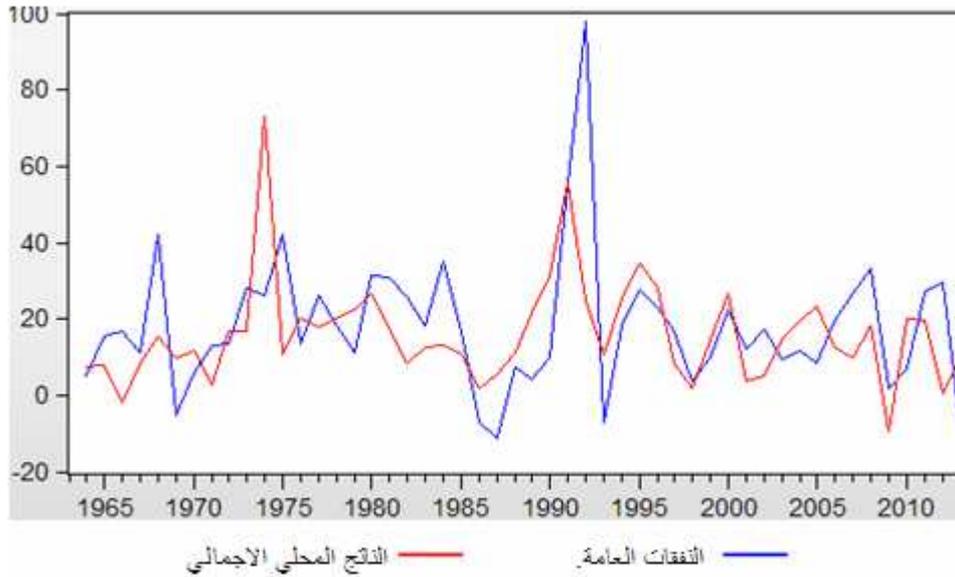
29	8460500	1019200	1435200	19.53	2452700	2006
33.40	9306200	1442300	1672000	26.74	3108500	2007
37.43	11069025	1973300	2218000	33.31	4144000	2008
42.17	10017515	1925800	2259500	1.95	4224800	2009
39.24	12050000	1807900	2694500	6.82	4512800	2010
55.27	14418600			83.30	8272000	2011
45.93	14502249			- 10.26	7423000	2012
42.21	15959790			- 9.22	6737900	2013

Source: - <http://www.mf.gov.dz/>

- ONS, LES COMPTES ECONOMIQUES de 2000 à 2008 N°528, P17

من خلال الجدول أعلاه وباستقراء أهم التطورات التي عرفتتها سياسة الانفاق العام في الجزائر منذ الاستقلال ، ومن خلال الشكل البياني أدناه يمكن إلقاء الضوء وبدقة على أهم نقاط الزيادة والنقصان من خلال السلسلة الزمنية للنفقات العامة ، ومن ثم نتطرق على تحليل أسباب التطورات الحاصلة فيها.

الشكل البياني رقم (4-2): تطور النفقات العامة والنتاج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1963/2013.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه.

يبين الشكل البياني أعلاه تطور النفقات العامة والنتاج المحلي الاجمالي ، وكان لهذا التطور جملة من الأسباب تتعلق بمسار الاقتصاد الجزائري وأهم التحولات التي طرأت عليه ، والتي يمكن أن نتطرق إليها كمايلي:

أولاً: السياسة الانفاقية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (التخطيط الاقتصادي):

عرفت هذه المرحلة ارتفاع ملحوظ في منسوب الانفاق العام ، فقد انتقل من 27.23% من الناتج

الاجمالي الخام "PIB" سنة 1967 إلى أقصى معدل بقيمة 46.4% سنة 1985، حيث كانت هناك

إرادة كبيرة للمخطط الجزائري للتصنيع تجسدت من خلال تكوين رأس المال الثابت حيث بلغ معدل الاستثمار الإجمالي (عمومي و خاص) 41 % من الناتج الداخلي الخام في المتوسط بين (67-78)، و هو أكبر مقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط حيث يساوي 26 % ، وبلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في المتوسط 9 % من الناتج الداخلي الخام بين (74-77) وحوالي 15% بين سنتي (78-79) ، بينما سجل المعامل الحدي للرأس

$$TMK = \left(\frac{\Delta K}{K} \right) / \left(\frac{\Delta P}{P} \right)$$

المال في الصناعة خارج المحروقات و الذي يحسب بالعلاقة التالية:¹

حيث: رأس المال ← K
الإنتاج ← P

انخفاضا من 8.4 بين (74-77) إلى 6.5 بين (78-79) مترجما بذلك رغم مستواه المرتفع تحسنا في مستوى الفعالية ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تخصيص اعتمادات جد هامة في جانب النفقات الاستثمارية من أجل الذهاب بعيدا في أبعاد التنمية الاقتصادية ، ووجهت هذه النفقات خاصة إلى استيراد التجهيزات ذات الطابع الاستثماري والتصنيع ويشير مؤشر [الواردات/الإنتاج الإجمالي] و الذي يقيس درجة تبعية قطاع معين بالنسبة للاستيراد، نجدها سنة 1976 تساوي 76.3 % لمجموع سلع التجهيز و هي نسبة عالية جدا . وبالتالي كانت الاعتمادات الموجهة لميزانية الاستثمارات في هذه الفترة كمايلي:

الجدول رقم (4-4) : ميزانية التجهيز خلال الفترة 1966/1963

1966	1965	1964	1963	
945	492	741	434	نفقات التجهيز

مصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 1982، ص34

¹ - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص51.

وترجمت هذه الاعتمادات على أرض الواقع بعقد استثمارات ضخمة شملت تركيز الدولة على قطاعات معينة بحكم التوجه المتبع في تلك الفترة ، وبالتالي عرفت في هذه المرحلة جهود استثمارية مهمة يمكن توضيح بنيتها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-5): بنية الاستثمارات المنفذة خلال الفترة 1978/1967:

1978		1977/1974		1973/1970		1969/1967		
%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	
28	14.7	30	30	27	9.8	28	2.7	المحروقات
26.2	13.8	29.8	33	27	9.7	22	2.2	السلع الوسيطة والعدات
7.6	4	4.3	5	3	1.3	6	0.45	السلع الاستهلاكية
61.8	32.5	64.1	74.2	57	20.8	56	3.4	المجموع للصناعة
4.5	2.4	4.7	5.8	13	4.6	16	1.6	الزراعة
33.7	17.7	33.3	40.8	30	11.3	23	2.7	البنى الساسية وغيرها
100	52.6	100	120.8	100	36.7	100	9.7	المجموع

مصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص 84.

والملاحظ من الجدول أعلاه لبنية الاستثمارات المنفذة خلال هذه الفترة الاهتمام المتزايد من طرف الدولة بقطاع المحروقات وإعطاء الأهمية الكبرى لقطاع التصنيع حيث تراوحت الاعتمادات الموجهة لهذا القطاع ما بين 56% و 64% من مجموع الاستثمارات ، ولقد تكونت الاستثمارات في مجملها من مجموعتين ، الأولى تلك التي تحققت في القطاع العام من المشاريع التي طرحتها الدولة بالإعتمادات على مساعدات مالية خارجية لإنشاء بعض الوحدات لانتاج مواد استهلاكية كالنسيج والمواد الغذائية والثامية من متابعتها لإقامة بعض المشاريع الكبرى مثل مخطط قسنطينة في الحديد والصلب والتمويل الأولي للمحروقات.¹

ومن هنا كان لابد من تلخيص التطور الاقتصادي الذي عرفته البلاد خلال فترة الاقتصاد الموجه الذي عرف هيمنة القطاع العام، وما تبع ذلك من تغيرات مست سياسة الانفاق العام ، حيث سعت السلطة آن ذاك لتحقيق جملة من الأهداف التالية:²

1- إقامة نسيج صناعي متكامل .

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 1982، ص 34.

² - فرحي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 251.

- 2- توفر مناصب شغل والقضاء على البطالة.
- 3- ضمان أقصى معدل نمو اقتصادي عن طريق تراكم الاستثمارات العمومية.

ثانيا: السياسة الانفاقية خلال مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق :

تميزت هذه الفترة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. ولكن هذا لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 142400 مليون دج سنة 1990 إلى 235200 مليون دج سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت الى 65.1% لترتفع سنة 1995 إلى 589300 مليون دج بنسبة زيادة قدرت ب 27.6%. وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10 دولار ابن الأزمة البترولية سنة 1986 ، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة) ، وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب التالية:

❖ الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية.

❖ ضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال.

❖ انتشار الفساد في القطاع العام .

ومثال على ذلك تواصل عجز البلديات أو الإدارة المحلية عموما وصناديق الضمان الاجتماعي التي تتلقى إعانات سنوية من طرف ميزانية الدولة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-6): تطور العجز المالي للبلديات وصناديق الضمان الاجتماعي:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عدد البلديات التي سجلت عجزا	-	-	300	-	775	889	1090	1159	1249
نفقات الدولة لدعم صناديق الضمان الاجتماعي (مليار دج)	9.9	40.48	86.91	87.33	95.35	114.81	142.96	173.55	187.37

Source: CNES (Conseil National Economique et Social)

كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية والتي انتقلت من 76 مليار دج سنة 1994 إلى 124.4 مليار دج سنة 1996 كلها مولت من النفقات العامة للدولة ، وهذا ما تؤكد نسبة الزيادة المعتبرة للنفقات التي قدرت ب 27.6% سنة 1995 و 22.9% سنة 1996. ولكن بالتدقيق في نسب الزيادة التي عرفت انخفاضا منذ سنة 1995 إلى غاية 1998 يرجعه بعض الاقتصاديين إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي،

ثالثا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة:

وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية و النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة ، وفق سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كينزي ، وذلك لايجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية الحادة التي عرفت الجزائر منذ انهيار أسعار النفط و اختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد.

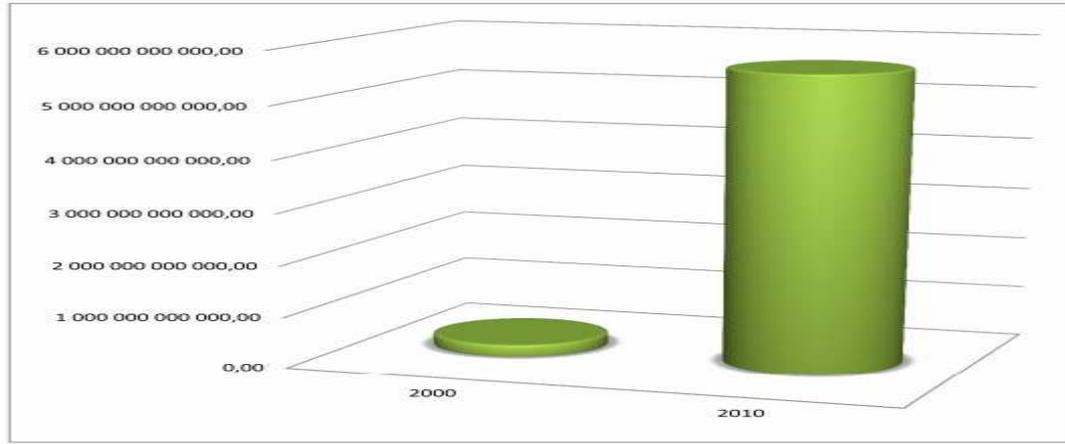
ومن ذلك جاء مشروع الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004، وبرنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009 ، وتلاههما المشروع الخماسي لتوطيد النمو خلال افتره 2010/2014 ، و لقد جاءت معظم هذه الخطط الاقتصادية مركزة على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات و القطاع الزراعي و القطاع السياحي و الخدماتي و قطاع البناء و الأشغال العمومية و القطاع الصناعي و الحرفي، و كرست لذلك الكثير من الموارد. وفي مطلع هذه الفترة تم إنشاء صندوق ضبط الموارد¹ والذي خصص كملجأ للفوائض النفطية ، بحيث عرف معدلات نمو جيدة مثلما يوضحه الشكل البياني أدناه:

¹ - تم إنشاء صندوق ضبط الموارد خلال سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق تتمثل مصادر تمويل الصندوق في:

- فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق
- وتمثل الأهداف التي أشئ لأجلها صندوق ضبط الموارد في:
- تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض
- إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية.
- تخفيض المديونية العمومية.

تعتبر وزارة المالية الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق..

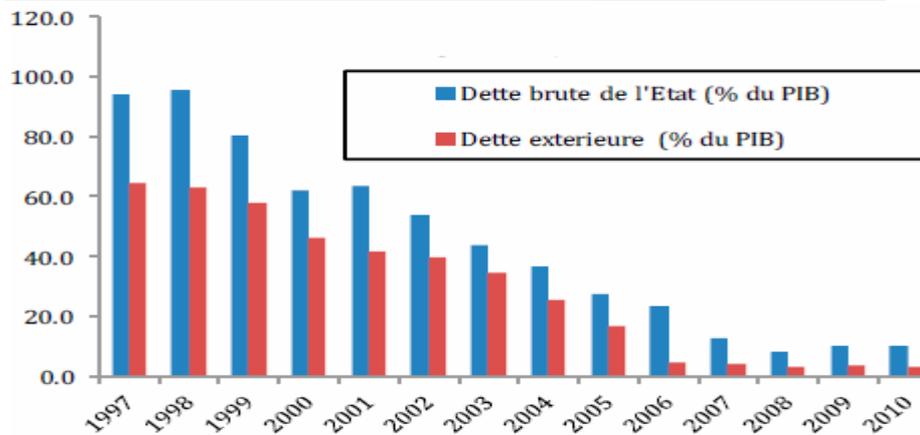
الشكل البياني رقم (4-3): حالة صندوق ضبط الموارد.



مصدر: وزارة المالية، مديرية الإتصال، وزارة المالية بعد خمسون سنة، الجزائر، 2012.

ويرجع تحسن مداخيل صندوق ضبط الموارد إلى إرتفاع أسعار البترول من سنة لأخرى أصبحت تستخدم موارد الصندوق في تغطية عجز الخزينة بناء على التعديلات التي أدخلت على أهدافه حيث أدى التحسن في أسعار النفط إلى تراجع مخاوف الحكومة بشأن انهيار أسعاره على المدى المتوسط ما شجعها تُقدم على استخدام موارده لتغطية عجز الخزينة الناتج عن التوسع في الإنفاق الاستثماري ، وقد ارتفعت نسبة تمويل العجز من الصندوق من 1.152 مليار دينار سنة 2006 إلى 52.111 مليار دينار سنة 2008 ، لتراجع قليلا سنة 2009 إلى 1.111 مليار دينار، وكان القصد من تمويل جزء فقط من العجز بموارد الصندوق هو المحافظة على مستوى منخفض من التضخم. كما ساعدت موارد الصندوق المتنامية بفعل انتعاش سعر البترول في الأسواق العالمية من قيم الدولة بتسديد المديونية الخارجية التي تراجعت بنسب كبيرة مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (4-4): الديون الخارجية كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB).



Source: FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007; p15..

حيث عمدت السلطات إلى تسديد المسبق للديون ابتداءً من سنة 2006 ، بالتفاوض مع كل من نادي باريس و نادي لندن وحل الدول التي لها ديون مع الجزائر . وبالتالي استطاعت الجزائر استغلال الراحة المالية من أجل التخلص من شبح المديونية، وكذلك انتهاز طريق تنوي من خلال البرامج التنموية المسطرة في هـ\ه الفترة والتي سوف نتعرض عليها تباعاً.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي (Programme de relance économique) برنامج مهم جاء لإعطاء دفع جديد للاقتصاد ويعبر عن بوضوح عن رغبة الدولة في اتّخاذ سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى، بعد التجربة المريرة التي مر بها خلال فترة التعديل الهيكلي، هو برنامج تم بعثه بعد أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف وحتى نسبة خدمة المديونية ومستوى التضخم وهذه النتائج لا يستهان بها وتبعث على التفاؤل وإمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي والمستقر ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط، وكانت الميزانية التي رصدت له جد معتبرة تقدر ب 525مليار دج (أي حوالي 7 مليار دولار) موزعة على أربعة سنوات 2001-2004. خصصت في معظمها للهياكل القاعدية و التشغيل و التنمية المحلية . وكانت هذه المخصصات المالية التي رصدت له موزعة حسب الأنشطة كما يلي:

الجدول رقم (4-7): عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	-	12.4
الدعم المباشر للفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	21.7
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	40.1
الاشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	17.2
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	100
المجموع	204.4	185.9	113.2	20.5	525	8.6

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

الوحدة: المبالغ بمليارات دج

أ- دعم الإصلاحات:

و من اجل بلوغ نتائج مرضية و باقل تكلفة لتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يمثل الاطار العام للسياسة الاقتصادية المعتمدة من 2001 الى 2004 ، كان لزاما على السلطات العمومية ارفاق هذا البرنامج بمجموعة من السياسات المصاحبة لضمان حسن سيره و تنفيذه فهذه السياسات تندرج في

إطار دعم الإصلاحات التي خصص لها مبلغ 45 مليار دج، أين تصب في تحسين المحيط بما يسمح للمؤسسات بالعمل وفق مقاييس النجاعة لتكون فعالة في السوق، و بذلك تصبح الدولة تلعب بالكامل دور المؤطر و المدعم و المنظر للنشاط الاقتصادي.¹

ب- دعم القطاعات الانتاجية:

بحسب برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) تمثلت القطاعات الانتاجية في:

1- الفلاحة:

يندرج برنامج الدعم في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA من اجل توسيع الانتاج الزراعي بما فيها الصادرات، و العمل على استقرار سكان الريف، غير ان موضوعه يحوي اكثر النقاط التالية:

- تكثيف الانتاج الزراعي، شاملا كذلك المنتجات واسعة الاستهلاك بالنسبة للمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية عند التصدير (برنامج تطوير لكل فرع من القطاع).
 - تحويل انظمة الانتاج لاحتواء ظاهرة الجفاف في سياق محدد.
 - حماية الاحواض المنحدرة و التوسع في التشغيل الريفي.
 - تطوير المراعي و حماية النظام البيئي.
 - مكافحة الفقر و التهميش و معالجة ديون الفلاحين.
- و لقد بلغت التكلفة الاجمالية لهذا البرنامج 55.9 مليار دج.²

2- الصيد و الموارد المائية:

بالرغم ما يزخر به قطاع الصيد و الموارد المائية من ثروة سمكية مهمة، نظرا لطول الساحل الجزائري (1200 كم)، الا انه لم يستغل بالشكل المطلوب، و من اجل استغلال رشيد لهذه الطاقة، فان هذا البرنامج اهتم اساسا و في البداية بكل عمليات البناء و التصليح و الصيانة البحرية، و اخرها بالتبريد و النفل و التكييف.

¹ - مدوري عبد الرزاق، عرض و تقييم اثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، اجاث المؤتمر الدولي (تقييم تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاسها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، الجزائر، 11/12 مارس 2013، ص10.

² - المرجع السابق، ص10-11.

فتم تنفيذ هذه البرامج يقتضي وجود اجراءات مؤسسية و هيكلية تضمن التكفل بها، كذا الاجراءات التي وردت في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 او بواسطة اليات اخرى و يخص هذا البرنامج تنفيذ ما يلي:

- توفير الموارد للصندوق الوطني للمعونة من اجل الصيد الحرفي و تربية الاحياء المائية (FNAPPA) يعتبر اداة متميزة لاداء البرامج.
- انشاء تسهيلات ائتمانية لصيد الاسماك و تربية المائيات من خلال احداث قرض الصيد و تربية المائيات التابع لصندوق التعاون الفلاحي CNMA .
- امكانية ادخال احكام ضريبية و جمركية لدعم انشطة المشغلين و قدر المبلغ الاجمالي لتمويل هذا البرنامج 9.5 مليار دج.

ج- التنمية المحلية:

البرنامج المقترح و المقدر ب 113.9 مليار دج يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية، على عدة مستويات فالتدخل فيها يعني التحسين النوعي لاسيما المستدام للشروط و الاطار المعيشي للمواطنين و بذلك نجد ان البرنامج يعمل على:

1. انجاز مخططات البلديات PCD¹ الموجهة في اغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع المتوازن للمرافق و الانشطة على مجموعة من الاقاليم.
2. التحكم في المساحات (الطرق الولائية والمشاركة) و الماء(التطهير) و المحيط فضلا عن تعزيز البنية التحتية للاتصالات المساعدة على استقرار او عودة السكان لا سيما المناطق التي مسها الارهاب.
3. الاستجابة للحاجيات الملموسة المعبر عنها بمشاريع هادفة لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى الجماعات الاقليمية، فهذا الهدف يمكن بلوغه بواسطة اطار مرجعي يتمحور حول اعطاء الاولوية للمشاريع التي تنطلق بسرعة او التي يكون لها تاثير نوعي و مباشر على المجتمع المعني بتحسين شروط الحياة، و اكثر خلق لنشاطات انتاجية للسلع و الخدمات و فرص العمل.

¹ - PCD: Programme Communaux de Développement.

و في نهاية المطاف هذا البرنامج يساعد على اعادة تاهيل المناطق باكملها مع وضع الوسائل الزمة لتوفير انطلاقة اقتصادية مفتوحة على عدة جبهات منها: التقدم و تمكين المجتمعات من عيش حيزها الخاص بها دون تهميش و فقر.

د- الموارد البشرية وتعزيز الخدمات العامة و تحسين الاطار المعيشي:

○ تعزيز الخدمات العامة و تحسين الاطار المعيشي: يعمل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

على تعزيز الخدمات العامة و تحسين الاطار المعيشي من خلال الاهتمام بالمشاريع و الاشغال الكبرى للتجهيز و التهيئة العمرانية، حيث قدر غلافها ب: 210.4 مليار دج علما ان هذا البرنامج يتكون من 3 اجنحة كبرى : التجهيزات الهيكلية للاقليم، اعادة احياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا و الواحات و السكن و العمران.

1. التجهيزات الهيكلية للاقليم خصص له مبلغ : 142.9 مليار دج.

2. اعادة احياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا و السكن و العمران خصص لهما مبلغ: 67.6 مليار دج.

○ الموارد البشرية: خصص لبرنامج التنمية البشرية غلاف مالي قدره 90.2 مليار دج لتقييم

امكانيات و قدرات هي موجودة لهياكل و منشآت صحية و تربوية. وتم من خلال هذا البرنامج تم تحقيق النتائج التالية:

1. تم استهلاك 96.22% من اجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.

2. تم انجاز 73% من المشاريع حوالي (1181 مشروع)، 26% من المشاريع قيد الانجاز

حوالي (4093 مشروع) و 1% منها لم يشرع في تنفيذها حوالي (159 مشروع).

3. القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج الانعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها.

4. حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات قدر ب 5% الا انه لم يتمكن من تحقيق

هدفه المتمثل في دعم النمو نظرا لارتفاع مداخل الاسر مما ادى الى الطلب المكثف و بالتالي ارتفاع نسبة الواردات و عدم الارتفاع في مستوى الاستثمار المحلي.

ان طبيعة الاهداف الرئيسية مثل رفع معدل النمو و تخفيض نسبة البطالة يتطلب من الحكومة استراتيجية طويلة المدى.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "PCSC"¹ في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001/2004).

أ- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته المالية والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج ، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين ، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج ، والصناديق الإضافية والمقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 80705 مليار دج.

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو جملة من الأهداف تتمثل فيمايلي :

- 1- تحديث وتوسيع الخدمات العامة : حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة ، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين إطار المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتتمه لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الاقتصاد الوطني .
- 2- تحسين مستوى معيشة الأفراد : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي ، الأمني أو التعليمي .
- 3- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي . إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي وتطويرها المتواصل يجنب الوقوع في مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد عن طريق الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك. كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الانتاجي

¹ - PCSC: Programme Complémentaire de Soutien a la Croissance.

وبالخصوص لدعم انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج .

4- رفع معدلات النمو الاقتصادي : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

ب- محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل محاور التي يشملها والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8): محاور برنامج دعم النمو التكميلي والإعتمادات المرصودة له :

القطاعات	المبلغ مليار دج	%
أولاً: برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان :	1.908.5	45.5
السكنات	555.0	
التربية الوطنية ، التعليم العالي والتكوين المهني .	3995	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
تزويد السكان بالماء ، الكهرباء والغاز.	1925	
باقي القطاعات	3115	
ثانياً: برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
قطاع التشغيل العمومية	1300	
قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
ثالثاً: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري.	312	
الصناعة وترقية الاستثمار	18	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف .	72	
رابعاً: برنامج تطوير الخدمة العمومية.	203.9	4.8
العدالة والداخلية.	99	
المالية والتجارة وباقي الادارات العمومية	88.6	1.2
البريد وتكنولوجيات الحديثة للإتصال	16.3	
خامساً: برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة.	50	
الاعلام والإتصال		

المصدر: نبيل بوفليح دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9، الشلف، 2013، ص47

● تحسين ظروف معيشة السكان :

يمثل هذا المحور النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45.5 % (1908.5 مليار دج) وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية ، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن ب 555 مليار دج ويليه قطاع التربية الوطنية 200 مليار دج في شكل انشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس ، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت التربوية والثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي ب 141 مليار دج لتوفير أفضل الظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية¹.

الفرع الثاني: تطوير الهياكل القاعدية :

احتل هذا البرنامج المرتبة الثانية بنسبة 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج الكلي وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والهياكل القاعدية حيث وزعت هذه القيمة على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

– النقل (700 مليار دج).
 – الأشغال العمومية (600 مليار دج).
 – الماء – سدود وتحويلات – (393 مليار دج).
 – تهيئة الإقليم (10.15 مليار دج)

نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير الهياكل القاعدية ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عنه في ذلك.

● دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن هذا البرنامج ستة قطاعات رئيسية وهي :

1- الفلاحة والتنمية الريفية : خصص له ما قيمته (300 مليار دج) وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات .

¹مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص17

- 2- الصناعة : خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية .
- 3- ترقية الاستثمار: حيث خصص لهما يقارب (4.5 مليار دج) قصد توفير اوفر السبل و تهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سوتء كانت محلية او اجنبية.
- 4- الصيد البحري: حيث خصص له ما قيمته (12 مليار دج) بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.
- 5- السياحة: حيث خصص له ما قيمته (3.2 مليار دج) بهدف انشاء 42 منطقة توسع سياحي.
- 6- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: اذ انه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة و مناصب العمل و كذا الاهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري خصصت لها الدولة ما قيمة (4 مليار دج).

● تطوير الخدمة العمومية و تحديثها:

- الهمن ذلك هو تحسين الخدمة العمومية و جعلها في مستوى التطلعات و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر في هذا الاطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات. وخصص له في هذا الاطار (203.9 مليار دج) موزعة على القطاعات التالية.
- 1- البريد و تكنولوجيات الاعلام و الاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية و البعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية و كذا رقمنا 61 محطة ارضية.
 - 2- العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل و الامثل لمصالح الافراد و المؤسسات و من ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين و يتضمن هذا البرنامج انشاء 14 مجلس قضائي و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.
 - 3- الداخلية: و الغرض منه هو تطوير مصالح الامن الوطني و الحماية المدنية.
 - 4- التجارة: اذ انه و قصد تحسين الفضاء التجاري و تنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الاهداف:

- انجاز مخابر المراقبة النوعية.
- اقتناء تجهيزات المراقبة النوعية.

● انجاز مقرات تفتيش النوعي على الحدود.

5- المالية: حيث يهدف الى تحديث و عصرنه الادارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب على وجه الخصوص.

● تطوير التكنولوجيات الحديثة:

كتطوير شبكة الهاتف و الهاتف النقال و خلق فضاء جديد للانترنت من حيث السرعة و لتحقيق هذه الاهداف رصدت الحكومة مبلغ(50 مليار دج).

وتم من خلال هذا البرنامج تحقيق و النتائج التالية:

1. ساهم هذا البرنامج في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 الى 10.3 % سنة 2009.
2. تطور في الميزان التجاري حيث بلغ 31.74 مليار دولار سنة 2006 و 39.12 مليار دولار سنة 2008.
3. انخفاض في المديونية الخارجية حيث وصلت قيمة الدين الخارجي الى 1.56 مليار دولا سنة 2008.
4. وصل معدل التضخم سنة 2008 الى 4.8% و هذا راجع الى تزايد النفقات العمومية بشكل كبير و اتباع الدولة سياسة انفاقية توسعية.
5. حقق القطاع الصناعي الخاص معدلا نمو موجبة و لكنها دون المستوى فيما حقق القطاع الصناعي العمومي معدلات نمو سالبة خلال 2005-2007 .
6. التأخر في انجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار نظرا لندرة العقار، غياب استراتيجية واضحة و كذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ و مراقبة البرامج الاستثمارية.
7. شهد قطاع خارج المحروقات تحسنا ملحوظا حيث سجل احسن نسبة في سنة 2009 قدرت ب 9.3% بعدما كانت في حدود 4.7% سنة 2005.

3- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يعتبر البرنامج الخماسي الذي سطره كل من مجلس الوزراء و رئيس الجمهورية بتاريخ 2010/05/24 كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014، فهذا البرنامج استهل اشغاله بالبرامج الاستثمارية العمومية ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني، و التي تعمل على استكمال منجزات كل من برنامج دعم الانعاش و البرنامج التكميلي الذي تمت مباشرته سنة 2005، فأنجاز البرامج الاستثمارية قد تطلب تخصيص مالي قدره 21214 مليار دج اي ما يعادل حوالي (286 مليار دولار).

أ- مضمون البرنامج الخماسي:

شمل البرنامج الخماسي شقين و هما :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ (9700 مليار دج) اي ما يعادل حوالي (130 مليار دولار).
 - اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ (11534 مليار دج) اي ما يعادل حوالي (156 مليار دولار).¹
- و على اساس الميزانية الثقيلة التي خصصت للبرنامج الخماسي فان الاهداف اتخذت طابعا استراتيجيا بالموازاة مع الكم المالي الممول للبرنامج و تتمثل على النحو التالي:
- ❖ تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين في اطار التنمية البشرية، من اجل توفير قدر من الرفاهية، لهذا رصدت له نسبة فاقت 45% من الاستثمار العمومية التي احتوت بداخلها مفهوم الاستكمال و التشييد (لكل من السكنات و المستشفيات و المدارس و الاماكن البيداغوجية...)
- و التوصيل (توصيل ربع مليون منزل بشبكة الغاز) و التزويد (تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب من خلال بناء 34 سدا). فالبرنامج يولي اهمية متزايدة للتنمية البشرية لهذا خصص لها ما يفوق (10000 مليار دج). و تعزيزا لما سبق فان البرنامج اهتم بتاهيل النسيج الحضري بتخصيصه ازيد من (3700 مليار دج) لقطاع السكن، كما انه يدعم الفضاء الاجتماعي الذي يستقطب العديد من الفئات سواء الشبابية او غيرها، فنجد انه خصص اكثر من (1130 مليار دج) لقطاع الشبيبة و الرياضة (انجاز ملاعب كرة القدم و مركبات جوارية، قاعات متعددة الرياضات....) و

¹ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24-ماي-2010.

كما خصص أكثر من (120 مليار دج) لقطاع الشؤون الدينية لانجاز مسجد الجزائر الاعظم و مساجد و مدارس قرآنية اخرى، و كذا لترميم المساجد التاريخية.

❖ تطوير المنشآت القاعدية الاساسية و تحسين الخدمة العمومية: فهذا الهدف يحمل في طياته مواصلة تطوير البنية التحتية للاقتصاد، ولذلك خصص له غلاف مالي قارب 40% من نفقات البرامج الاستثمارية اي ما يعادل (6447 مليار دج)، ويوجه منها ازيد من (3100 مليار دج) لقطاع الاشغال العمومية لتوسيع الطرقات و تعزيز قدرات الموانئ و المطارات، و كما حظي قطاع النقل بجزء مالي مهم اين خصص له أكثر من (2800 مليار دج) لتحديث و مد شبكة السكك الحديدية، و تحسين النقل الحضري من خلال تجهيز 14 مدينة ب الترامواي. و بالمقابل خصص ما يقارب (500 مليار دج) لتهيئة الاقليم، و ايضا ما يقارب (1800 مليار دج) لتحسين الخدمة العمومية للجماعات المحلية و قطاع العدالة و الضرائب و التجارة و العمل.

❖ دعم التنمية الاقتصادية: من خلال دعم التنمية الفلاحية و الريفية بمبلغ فاق (1000 مليار دج)، و ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال خلق مناطق صناعية و منح قروض بنكية ميسرة قد تصل الى مبلغ (300 مليار دج)، و كما تم تعبئة ازيد من (2000 مليار دج) كقروض لانجاز محطات توليد الكهرباء و تطوير الصناعات البتروكيمياوية، و تحديث المؤسسات العمومية، فهذه الانشغالات تدخل في مجال التنمية الصناعية للبلد.

❖ خلق مناصب شغل من خلال تشجيع انشاء المؤسسات المصغرة، و تمويل اليات انشاء مناصب انتظار التشغيل، و قد رصد لهذا الهدف مبلغ (350 مليار دج) لمرافقة الادمج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني).

❖ دعم نشاط البحث و التطوير، فالبرنامج الخماسي اهتم باقتصاد المعرفة، من خلال انشاء مخابر البحث لاستغلال نتائجهم لصالح نمو اقتصاد البلد، و من اجل تجنيد كامل لل قدرات القدرات الوطنية في اطار منسق فقد خصصت السلطات مبلغ (100 مليار دج) لبلوغ هذا الهدف.

ب-اهداف البرنامج الخماسي:

يهدف هذا البرنامج الى تحقيق الاهداف التالية:

- ✓ القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- ✓ دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة و ضرورية لتنميتها الاقتصادية.

- ✓ تحسين ظروف العيش في العالم الريفي.
- ✓ ترقية اقتصاد المعرفة و هو هدف ادرج ضمن مسعى متعدد الابعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية و تعبئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و دعم تطوير البحث العلمي.
- ✓ تحسين اطار الاستثمار و محيطه.
- ✓ تطوير المحيط الاداري و القانوني و القضائي للمؤسسة.
- ✓ تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
- ✓ مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الامن الغذائي.
- ✓ تثمين القدرات السياحية و الصناعة التقليدية.
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية.¹

لقد اعتمدت الجزائر سياسة النفقات العامة كاداة للسياسة المالية منذ سنة 2001 و حتى الوقت الحاضر و التي استهدفت من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي و بالتالي خلق الشروط الموضوعية للنمو و تدعيمه و من ثم توطيده نظرا للركود و الازمات الاقتصادية و المالية اضافة للضروف الداخلية و الخارجية التي مرت بها الجزائر.

الفرع الثاني: تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة في الجزائر:

تعتبر ظاهرة زيادة النفقات العامة من أهم الظواهر التي استرعت انتباه الاقتصاديين ، وتمر بها جل الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول عرفت النفقات العامة بها تطورا جليا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

من خلال هذا الجزء سوف نحاول تطبيق أهم التوجهات التي تطرقنا إليها في الجزء النظري على حالة الاقتصاد الجزائري ، وخاصة من خلال قانون "A.Wagner" و دراسة "Musgrave" لمعرفة طبيعة زيادة النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري.

¹ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية-مقارنة نقدية-، تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 12/1، 11، مارس 2013، ص17.

أولاً: اختبار تحليلي لقانون "A.Wagner" على حالة الجزائر:

لقد جاء قانون "A.Wagner" للإبراز العلاقة السببية بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي¹ ، وقد تم تطبيق فحوى هذا القانون على عدة عينات من الاقتصاديات العالمية وفق رؤى متعددة، وأثبتت الكثير من الدراسات في هذا المجال غموض في النتائج المتحصل عليها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر جاءت دراسة (1999) "Stalla Kargianni"² بخصوص العلاقة بين الإنفاق والدخل القومي في دول الاتحاد الاوربي خلال الفترة (1998/1949) على المدى الطويل، وكانت النتائج غامضة جداً بمعنى ان صحة او بطلان قانون فاجنر حساس جداً لطريقة تطبيقها، كما أثبتت دراسة (2006) "Bernardin Akitoby"³ التي أجريت على 51 بلدا ناميا لاختبارالعلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي، وجود ادلة تعكس اتجاه زيادة الإنفاق الحكومي عبر الزمن ، مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين وفقاً لقانون فاجنر ، ومحاولتنا هذه جاءت بغية إلقاء الضوء على حالة الجزائر من خلال تحليل هذا قانون من جانب إحصائي وآخر قياسي.

1- تحليل عن طريق الجانب الاحصائي للفترة 2011/1970:

من خلال الاحصائيات أدناه والتي تمثل جانب النفقات العامة وعدد السكان ، والتي تم من خلالها استنباط نصيب الفرد من النفقات العامة وكذلك نصيب الفرد من الدخل . مكنتنا من توضيح العلاقة التي جاء بها قانون "A.Wagner" بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الدخل، وذلك في الجزائر.

¹ - حسب تقارير البنك الدولي فإن نصيب الفرد من النفقات العامة هو مقدار ما يتحص عليه الفرد الواحد من مجمل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ويحسب على أساس حاصل قسمة النفقات العامة على عدد السكان، أما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

² - Stalla Kara Gianni, el al, (1999), Testing Wagner's Law For the European union Economies, the Journal of Applied Business Research . V. 18 NA.

³ - Sinha,Dipendra, (2007), Dose the Wagner's law hold for Thailand ? Atime series study ,Munich personal Repec Archive .No 2560,posted (MPRA)07 2007

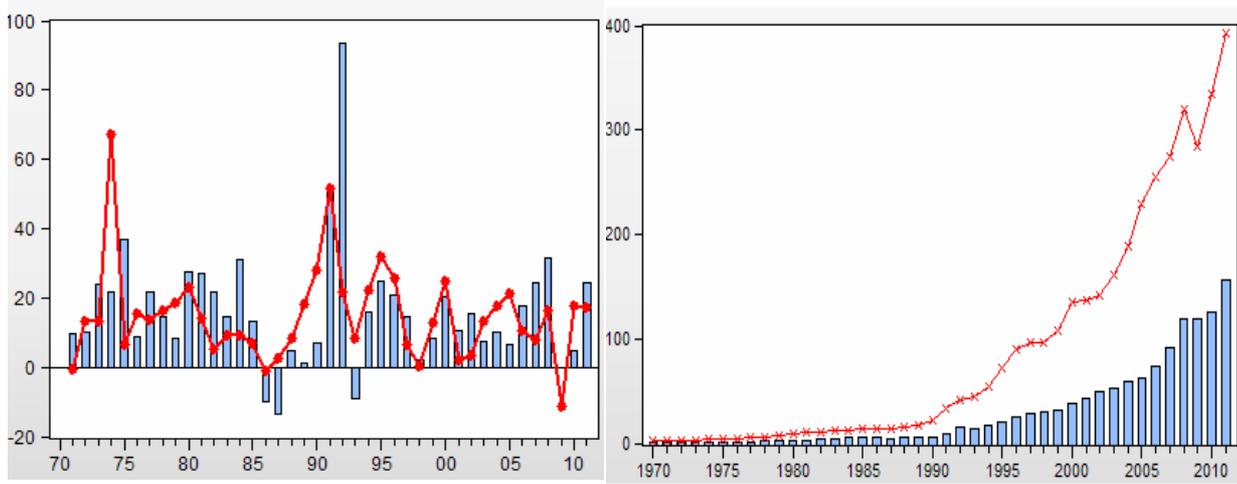
الجدول رقم (4-9): نصيب الفرد من النفقات العامة والدخل في الجزائر خلال الفترة 1970/2011.

عدد السكان POP (الف)	نصيب الفرد من الناتج PIB/POP	الناتج المحلي الخام PIB (مليون دج)	نصيب الفرد من النفقات العامة G/POP	النفقات العامة (مليون دج)	السنوات
13309	1.721016	22905	0.451875	6014	1970
13739	1.711915	23520	0.494650	6796	1971
14171	1.935643	27430	0.545410	7729	1972
14649	2.191276	32100	0.676701	9913	1973
15164	3.664007	55561	0.823991	12495	1974
15768	3.904997	61574	1.126078	17756	1975
16450	4.503040	74075	1.226565	20177	1976
17058	5.114374	87241	1.493258	25472	1977
17600	5.956364	104832	1.710568	30106	1978
18120	7.076325	128223	1.849614	33515	1979
18666	8.706043	162507	2.358084	44016	1980
19262	9.940245	191469	2.993147	57654	1981
19883	10.43867	207552	3.643464	72443	1982
20522	11.39031	233752	4.172693	85632	1983
21185	12.45485	263856	5.463063	115735	1984
21863	13.33747	291597	6.188583	135301	1985
22512	13.17302	296551	5.572184	125441	1986
23139	13.51424	312706	4.811055	111323	1987
23783	14.62040	347717	5.033007	119700	1988
24409	17.29051	422044	5.100578	124500	1989
25022	22.15602	554388	5.455199	136500	1990
25643	33.62060	862133	8.271263	212100	1991
26271	40.90823	1074700	15.99220	420131	1992
26894	44.23738	1189720	14.51997	390500	1993
27496	54.09514	1487400	16.79881	461900	1994
28060	71.45367	2004990	20.99430	589100	1995
28566	89.96814	2570030	25.36613	724609	1996
29045	95.71940	2780170	29.09623	845100	1997
29507	95.92605	2830490	29.67770	875700	1998
29965	108.0661	3238200	32.09411	961700	1999
30416	134.7587	4098820	38.66715	1176100	2000
30879	137.3684	4241800	42.77988	1321000	2001
31357	142.0672	4454800	49.44988	1550600	2002
31848	160.8892	5124000	53.10852	1691400	2003
32364	189.3153	6127000	58.45384	1891800	2004
32906	229.8851	7564600	62.35945	2052000	2005
33481	254.3174	8514800	73.25647	2452700	2006
34096	274.5982	9362700	91.16905	3108500	2007
34591	319.9965	11069000	119.7999	4144000	2008
35268	284.5072	10034000	119.7913	4224800	2009
35978	334.9269	12050000	125.4322	4512800	2010
36717	392.6955	14418600	156.0966	5731400	2011

Source:

- ONS Office nationale des statistiques. <http://www.ons.dz>.
- IMF, Report of Algeria 2012 ARTICLE IV consultation, No. 13/47, Publication Services 700 19th Street, N.W. Washington2013,p41.

الشكل البياني رقم (4-5): تطور نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الدخل باقيم والنسب خلال 2011/1970.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

تشير الاحصائيات والبيانات حول النفقات العامة خلال الفترة 2011/1970 التزايد المستمر خلال الفترات المتلاحقة وعلى المدى البعيد، وهذا المسار التصاعدي في حجم الانفاق العام لا يعدو أن يكون مطلقاً، إذ يبقى متذبذباً في حالات عديدة، فمؤشر نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي أي مقدار ما يخصصه من ناتج محلي لأغراض الانفاق العام ، والذي يعبر عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص.

واتضح أن متوسط معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة قارب 16.48% خلال فترة الدراسة بينما متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الاجمالي قارب 14.87% لنفس الفترة، مما يؤكد أن معدل زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة المترجم بالنفقات العامة يزيد بوتيرة تفوق الزيادة المسجلة في نصيب الفرد من الدخل. وهذا ما يؤكد توجه قانون "A.Wagner" في هذا المجال. حيث يلاحظ من خلال الشكل البياني تلازم الاتجاه التصاعدي لنصيب الفرد من الدخل ومنحنى نصيب الفرد من النفقات العامة ولكن الأول بنسب مرتفعة نسبياً . والمتتبع لتطور النفقات العامة فقد لوحظ نسب انخفاض في كثير من المواقع خاصة بعد أزمة النفط سنة 1986 وما بعدها وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض المداخيل البترولية وقد أكد خبراء من صندوق النقد الدولي "FMI"¹ هذا التراجع بنسبة قدرها حوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي و هذا راجع إلى حزمة البرامج المفروضة على الجزائر . فالوضعية المالية للخزينة العمومية كانت في تدهور

¹ - دحماني محمد أدريوش، ناصر عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجنت، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 11، 2012، ص09.

مستمر، حيث تحول الفائض مع بداية التسعينات إلى عجز، فقد انخفض الفائض بنسبة 41%، و عانت الخزينة العجز ابتداء من سنة 1992.

ثانيا تحليل قياسي للفترة 2011/1970:

قمنا باختيار ثلاث اختبارات تخص قانون "Wagner" والذي يمكن صياغته وفق عدة اشكال¹، والأكثر منطقية الشكل المعتمد من طرف (Afxentiou et Serletis, 1996)² والذي يضم ست معادلات ذات طابع لوغاريتمي. من خلال ذلك نحاول البحث عن مدى حساسية النفقات العامة للتطور الحاصل في الناتج المحلي الخام:

$$G_t / POP_t = f(PIB_t / POP_t)$$

ووفق رؤية قياسية نقوم باختبار العلاقة نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج

الداخلي الخام باتباع طريقة المربعات الصغرى وفق المعادلة التالية

$$G_t / POP_t = \beta_0 + \beta_1 PIB_t / POP_t..$$

الاختبار يتم وفق بيانات سنوية باستعمال برنامج Eviews 7. وكانت النتائج كمايلي:

الجدول رقم (4-10): اختبار العلاقة بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

Dependent Variable: GPDP				
Method: Least Squares				
Date: 04/10/14 Time: 14:03				
Sample: 1970 2011				
Included observations: 42				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.058480	1.291107	-1.594352	0.1187
PIBPOP	0.362215	0.009270	39.07566	0.0000
R-squared	0.974472	Mean dependent var		29.62773
Adjusted R-squared	0.973834	S.D. dependent var		40.25203
S.E. of regression	6.511157	Akaike info criterion		6.631359
Sum squared resid	1695.807	Schwarz criterion		6.714105
Log likelihood	-137.2585	Hannan-Quinn criter.		6.661689
F-statistic	1526.907	Durbin-Watson stat		0.552785
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

¹ - في هذا الشأن يمكن الاطلاع على :

-- Antonio N. Bojanic, Testing the validity of wagner's law in Bolivia : a cointegration and causality analysis with disaggregated data, revista de analisis economico, vol 28, n^o 1, La Paz, Bolivia, abril 2013, pp25 45.

- R. Santos Alimi, Testing Augmented Wagner's Law for Nigeria Based on Cointegration and Error-Correction Modelling Techniques, Munich Personal RePEc Archive Paper No. 52319, posted 18. December 2013 19:43

² - Gervasio SEMEDO, op.cit, p131.

استعمل معادلة الانحدار البسيط لاختبار العلاقة الارتباطية بين نصيب الفرد من النفقات العامة "GPOP" كمتغير التابع ، ونصيب الفرد من الدخل الاجمالي "PIBPOP" كمتغير مستقل،

$$G/POP = -2.05 + 0.36 PIB/POP$$

معامل الارتباط r	معامل التحديد R ²	إختبار DW	إختبار F
0.98	0.97	0.552	1526.907

○ تفسير النتائج:

يلاحظ من خلال هذا التحليل الأخير أن هناك قوة ارتباط بين كل من نصيب الفرد من النفقات العامة "GPOP" كمتغير تابع ، ونصيب الفرد من الدخل الاجمالي "PIBPOP" كمتغير مستقل ، ويفسر ذلك بمعامل الارتباط الذي يقدر بـ 0.98 ، كما أم معامل التحديد الي يقدر بـ 0.97 والذي يفسر أن التغير الحاصل في نصيب الفرد من النفقات العامة يأتي من نصيب الفرد من الدخل الاجمالي بنسبة 97 % . بينما 3 % فقط تأتي من متغيرات أخرى. بينما قيمة $D.W=0.552^1$ وهي تقترب من الصفر وبالتالي هناك ارتباط ذاتي موجب.

ثانيا: اختبار مدى إنطباق دراسة "Musgrave" على حالة الجزائر:

انطلاقا مما تطرقنا إليه في الفصل الأول فإن توجه "Musgrave" من خلال مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة على أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من واحد صحيح ، فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي ، ففي خلاصة الدراسة أن الدول النامية وخاصة ذات الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والصين عرفت مرونة نفقاتها معاملات تفوق قيمة "1" ، في فترة الدراسة مما يعني أن نو نفقاتها يزداد بصفة تفوق نسبة نمو الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول. والجزائر كغيرها من الدول تعرف تذبذب في العلاقة بين نمو النفقات العامة ونمو الناتج الداخلي الخام والجدول التالي يوضح مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة والتغيرات التي حصلت خلال الفترة 2012/1963.

¹ - يعتبر اختبار (Durbin-Watson Test D.W) من الاختبارات الشائعة الاستعمال للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية والناتجة من النموذج الخطي العام. حيث أن $(0 < D.W < 4)$ فإذا اقتربت من الصفر يكون هناك ارتباط ذاتي موجب والعكس إذا اقتربت من (4) وينعدم وجوده عند القيمة الوسطية المعاملة (D.W).

الجدول رقم (4-11): درجة مرونة النفقات العامة في الجزائر بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

السنوات المرونات	1969/1967	1973/1970	1977/1974	1984/1980	1989/1985	2000/1990	2012/2000
مرونة النفقات العامة إلى الناتج	1.29	1.61	1.82	2.61	- 0.17	1.19	1.80

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (٠).

كما هو ملاحظ بالنسبة لمعامل مرونة النفقات العامة بالنسبة للناتج القومي الاجمالي ، فهو متغير من فترة لآخر حيث اعتمدنا تحديد الفترات التي تم فيها تنفيذ البرامج التنموية منذ الاستقلال ، حيث لوحظ أن معامل المرونة يقدر ب1.29%، فهذا يدل على انه كلما زادت النفقات العامة ب1% فإن الناتج الاجمالي سوف يزيد ب 1.29%، وعرفت هذه النسبة ثباتا في الفترة ما بين 1984/1980 أين ارتفعت إلى 2.61%، هذا ما يدل على ارتفاع معدل حساسية الناتج الاجمالي للزيادة المعروفة في النفقات العامة. بينما شهدت الفترة 1989/1985 انخفاض في معامل المرونة إلى أدنى المستويات ب -0.17 والذي يترجم على ان نمو الناتج الاجمالي لا يتأثر بتاتا بنمو النفقات العامة خلال هذه الفترة .

المبحث الثاني: تحليل مدى رشادة توظيف النفقات العامة في إطار الميزانية العامة وفق معايير

سلامة المالية العامة.

تعتبر عملية توظيف النفقات في الميزانية العامة من أهم الوسائل لضمان ترشيد أمثل للنفقات العامة وتحقيق أهدافها من خلال توضيح مهام كل نفقة، باعتبار أن الميزانية العامة هي الأداة التي تنفذ بها الأهداف المسطرة ضمن الخطة التنموية. من هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهم الجوانب التي توضح مدى رشادة توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية العامة للجزائر تبعا لما رأيناه في الفصل اثنائي للجانب النظري وحسب ما أقره صندوق النقد الدولي "FMI" في تقريره حول " دليل شفافية المالية العامة (2007)" ، وكذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE (2002)" من خلال تقريرها بعنوان " أفضل الممارسات المعنية بشفافية الموازنة" ، وناقش في ذلك هيكل النفقات العامة في ميزانية الجزائر وأهم النقائص بالإضافة إلى تقنية ترحيل الإعتمادات رخص البرامج، وكذلك معيار الشفافية في تقديم المعلومات عن برامج الإنفاق للجمهور، والإشكال الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية.

المطلب الأول: من حيث هيكل النفقات (مدونة النفقات العامة) :

يعتمد تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة للجزائر (كما سبق وأن أشرنا) التصنيف حسب الوزارات والقطاعات و يقابل كل وزارة الاعتمادات المخصصة لها ولسير نشاطها خلال السنة المقبلة، وهذا التصنيف يوافق ميزانية البنود والاعتمادات التي تطرقنا لها في الفصل النظري وما تتميز به من سلبيات. رغم تعدد المناهج الحديثة في مجال الميزانية العامة (ميزانية البرامج والأداء، ميزانية التخطيط والبرمجة، ميزانية الأساس الصفري، الميزانية التعاقدية).

بحيث تعتبر مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام،¹ فهي تعتمد على إطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال تسيير المجال المالي للدولة من خلال تشريعين قانونين أساسيين هما :

● القانون رقم 17/84 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق ل7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.

● القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية. وتتميز مدونة النفقات العامة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة لدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية وذلك من خلال:²

- 1- عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد إلى عدة نفقات من طبيعة مختلفة.
- 2- الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز.
- 3- صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة ، من خلال التصنيف الحالي.

وان تصنيف النفقات العامة بهذا الشكل في إطار الميزانية العامة ، لا يظهر الأهداف التي تريد الحكومة تحقيقها في المستقبل أي أن الميزانية العامة في الجزائر غير موضوعة على أساس الأهداف ، بل على أساس الوسائل وبالتالي تتجلى الإعتمادات المالية المرصودة لكل وزارة فقط ، بالإضافة إلى غياب عنصر المحاسبة عن الأداء من خلال غياب تطبيق قانون ضبط الميزانية والمعايير الحديثة المستعملة للرفع من كفاءة وفعالية النفقة العامة وذلك ما يوضحه الأستاذ DENIDENI Yahia (2002) من خلاله كتابه

¹ - لعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سابق ، ص 60.

² - نفس المرجع.

بعنوان "La pratique du système budgétaire de l'état en Algérie" بأن النظام الميزاني الجزائري الحالي لا تستعمل فيه تقنية "ترشيد الخيارات المالية"¹ بحيث أن تقدير النفقات العامة يتم من طرف كل وزارة للإعتمادات التي تخصصها خلال الفترة المقبلة وترفع إلى وزارة المالية لتعديلها وهذا الأسلوب يدفع بكل وزارة إلى المغالات في طلب الاعتمادات دون الرجوع إلى الأولويات وذلك ما يفسر تزايد نفقات كل وزارة سنة بعد سنة وهذا ما يغيب عنصر ترشيد الإنفاق في هذه الحالة.

المطلب الثاني: ترحيل الإعتمادات ورخص البرامج :

يعتبر ترحيل الإعتمادات أحد المخارج المعتمدة لتجاوز قاعدة سنوية الميزانية، وهو إجراء يسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المقبلة، ولكن المشرع الجزائري يرخص باستعمال هذه التقنية الا في حالة أبواب الميزانية الخاصة بالدعم الإقتصادي والإجتماعي، واعتمادات صيانة المباني والعتاد، كما لا تقفل الإعانات والتخصيصات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري حسب اجراءات الميزانية المعمول بها ، ما لم تنفق بمجملها وترحل لتستعمل في السنة المقبلة.

لكن هناك إشكال معين يتمثل في كون هذه الرخصة المهمة في مجال حماية الأموال غير المستعملة في سنة مالية معينة أن ترحل إلى السنة المقبلة، لا تطبق في الجزائر على كل أنواع نفقات التسيير باستثناء المذكورة سابقا، مما أدى إلى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال ، وذلك عند قرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة في استعمال الأموال المتبقية بأي صورة من الصور ، مما ينتج عنه كثير من التبذير للموارد العامة، فضلا عن سوء استخدامها ثم ان الأمر يكون مخرجاً في حالة نفقات التسيير التي تتكرر بشكل دوري، وهذا ما ينافي مبادئ ترشيد النفقات العامة، ويساهم في ضياع المال العام.

لكن الأمر يختلف في حالة ميزانية التجهيز فان عنصر ترحيل الإعتمادات يعتبر أمر آلي ومعمول به، حيث يتم ترحيل كل الإعتمادات المتبقية إلى السنة المقبلة من طرف المصالح المعنية ومصالح التخطيط.

أما فيما يخص رخص البرامج فهي متعلقة بنفقات التجهيز والإستثمار ونفقات برأس المال لميزانية الدولة خلال عدة سنوات، والمتعلقة باستثمارات البنية التحتية غالبا ، ويطبق على نفقات براس المال

¹-DENIDENI Yahia , La pratique du système budgétaire de l'état en algerie , OPU, Alger , 2002 , p315:

للميزانيات الملحقة و المؤسسات الإدارية. تجزا إلى حصص سنوية تسمى اعتمادات الدفع ، من أجل تسهيل إنجاز المشاريع الإستثمارية. ومن خلال تعديل رخص البرامج الموجهة لهذه الإدارة أو تلك تستطيع الدولة في السنوات المقبلة تحديد مستوى النفقات العامة المنجزة في هذا القطاع وبالتالي يمكن للحكومة أن تقرر الزيادة في الاعتمادات أو التقليل منها على حسب مقدار الإنجاز ، ولكن هذا الأمر غير ميسر في حالة نفقات التسيير لأنها غير مرنة وتتكون من 70 إلى 80% من الأجور والمنح.

وخلاصة القول أن تقنية ترحيل الإعتمادات ورخص البرامج هي جد مهمة في ترشيد نفقات الميزانية لكنها لا تطبق بجدافرها وتتخللها الكثير من التجاوزات السابقة الذكر.

المطلب الثالث: الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة :

الفرع الأول : الوثائق المساندة للميزانية:

بالنظر إلى الميثاق المنقح للممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الذي أصدره صندوق النقد الدولي FMI والقاضي بضرورة أن يخضع أي التزام أو إنفاق من الأموال العامة لمجموعة شاملة من القوانين الميزانية ولقواعد إدارية معلنة ، كما أنه يجب أن تتاح للجمهور معلومات كاملة عن الأنشطة الحكومية السابقة والحالية والمتوقعة في مجال المالية العامة وخاصة جانب الإنفاق العام لأنه جانب حساس ، وذلك من خلال تقديم وثائق الميزانية، والحسابات الختامية وسائر تقارير المالية العامة التي توضح أنشطة الحكومة في الميزانية العامة.¹

وفي الجزائر هناك صعوبات كبيرة في الحصول على الوثائق المعلنة و المرافقة للميزانية العامة ، فالوثائق الميزانية المذكورة في المادة 68 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية لا تظهر دائما في الميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية، والتقدير المالي والإقتصادي. باستثناء الجداول العادية التي تظهر في كل قانون المالية السنوي:

الجدول (أ): الخاص بالإيرادات النهائية.

الجدول (ب): الخاص بميزانية التسيير.

الجدول (ج): الخاص بميزانية التجهيز.

¹ - صندوق النقد الدولي، الميثاق المنقح للممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، تم تحديثه في 28 فبراير 2001، ص 201.

وبالتالي فإن عدم الإهتمام بموضوع الشفافية في تقديم المعلومات عن كل عملية مالية تقوم بها الدولة فإنه يكتنف الغموض حول التصرفات الحاصلة في تسيير المال العام.

الفرع الثاني: شفافية تقديم حسابات التخصيص الخاص :

تشير المادة 68 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية "يرفق قانون المالية للسنة بمايلي: ... قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات"¹ فإنه لا تتوفر أية معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة، ما عدا مبالغ الإعتمادات المخصصة من طرف الميزانية العامة لفائدة حسابات التخصيص، رغم الطلب الملح من الهيئة التشريعية وتطبيقا لأحكام القانون المتعلق بقوانين المالية يجب أن يدرج جدول الإيرادات والنفقات التقديرية لكل حساب في مقترحاتكم الميزانية، كما أن صلاحية البرلمان في مراقبة حسابات التخصيص الخاص تنقضي عند إنتهائه من المصادقة على قانون المالية .

وحسب مبادرة الموازنة المفتوحة التابعة لمنظمة الشراكة الدولية لموازنات هي برنامج دولي يدعم تبني أنظمة مالية عامة تتسم بالشفافية والفاعلية والمشاركة. وتعمل المبادرة في أكثر من 100 دولة حول العالم، وتسعى لتحقيق الأهداف التالية:²

- إجراء تقييمات بشأن الشفافية والمشاركة في الموازنة على المستويات الوطنية والمحلية للحكومات .
- توفير المعلومات حول المالية العامة وذلك بإعداد أدلة عن شفافية الموازنة، ونشر دراسات بحثية حول شفافية الموازنة وأثرها.

- إنشاء تحالفات ودعم تبني الممارسات والمعايير الدولية في إعداد الموازنة العامة التي تتميز بالشفافية والمشاركة.

و يعطي مؤشر الموازنة المفتوحة مجموعا للدول من 0 إلى 100 نقطة، يقوم على إجابات مجموعة فرعية تتكون من 95 سؤالاً من بين 123 سؤالاً يضمها الاستبيان ، وتركز هذه الأسئلة على مدى توفر ثمانية من وثائق الموازنة الرئيسية

¹ - المادة 68 من القانون العضوي 17/84 المتعلق بقوانين المالية

² - منظمة الشراكة الدولية، مبادرة الموازنة المفتوحة، على الموقع www.openbudgetindex.org تاريخ الاطلاع 2014/06/23.

الجدول رقم رقم (4-12): مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر.

2010	2008	2006	
1	1	0	قيمة المؤشر
94/89	85/79	/	الرتبة

مصدر: شعبان فرج ، مرجع سبق ذكره، 280.

حيث صنفت الجزائر ضمن الفئة التي تتميز بقلة أو عدم توفر المعلومات حول الميزانية (شحيحة أو لا معلومات)، كما أنها ترتب دائما في المراتب الأخيرة إلى جانب كل من السعودية والعراق وهو أحد أدنى المعدلات في العالم، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-13): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة .

البلد	العلامة من 100	بيان ما قبل الميزانية	مشروع الميزانية	الميزانية العامة	ميزانية المواطن	التقارير الشهرية	تقرير منتصف العام	تقرير نهاية العام	تقرير التدقيق المالي
جنوب إفريقيا	92	●	●	●	●	●	●	●	●
نيوزيلندا	90	●	●	●	●	●	●	●	●
المملكة المتحدة	87	●	●	●	●	●	●	●	●
فرنسا	87	●	●	●	●	●	●	●	●
الولايات المتحدة	82	●	●	●	●	●	●	●	●
الأردن	50	●	●	●	●	●	●	●	●
مصر	49	●	●	●	●	●	●	●	●
لبنان	32	●	●	●	●	●	●	●	●
المغرب	28	●	●	●	●	●	●	●	●
اليمن	25	●	●	●	●	●	●	●	●
السودان	8	●	●	●	●	●	●	●	●
الجزائر	1	●	●	●	●	●	●	●	●
العربية السعودية	1	●	●	●	●	●	●	●	●
العراق	0	●	●	●	●	●	●	●	●

● معلومات متاحة للمواطنين.

● معلومات متاحة للاستعمال الداخلي.

● معلومات غير موجودة.

Source: International Budget Partnership, "the open budget survey 2010: data tables sur le site web www.ex.orgwww.openbud.org le 01/07/2014.

وكما هو ملاحظ هذا التدني في الترتيب بالمقارنة مع دول العالم يوضح أن المعلومات المتعلقة بالميزانية العامة والتي تقوم الحكومة الجزائرية بنشرها ليست شاملة ومفصلة حسب مؤشر الميزانية العامة ، وهذا يؤكد إخفاء لبعض الحقائق (بشكل مقصود أو غير مقصود) عن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ويفتح عدة تساؤلات حول عدم الاهتمام بإيضاح مختلف عناصر الميزانية العامة للمواطنين.

المطلب الرابع: الإشكال الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية باعتباره معيار لتقييم الأداء:

لقد نصت المادة 160 من دستور 1996 أنه تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان إستعمال الإعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية، وأضافت في فقرتها الثانية "تختم السنة المالية ، بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل غرفتي البرلمان، فإذا كانت الدورة تفتح بقانون المالية الذي يحمل الأرقام التقديرية المنتظر تحقيقها فإن هذه الدورة تختم بقانون ضبط الميزانية (Loi de règlement budgétaire) (المواد 77،78،76،05 من القانون 17/84)، حيث تعرف المادة رقم 05 من نفس القانون على أن: قانون ضبط الميزانية يشمل تلك الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الإقتضاء قوانين المالية التكميلية والمعدلة الخاصة بكل سنة مالية كما انه يمثل القانون الذي يضبط نهائيا الميزانية العامة للدولة المنفذة ، حيث يحدد المبالغ النهائية للإيرادات والنفقات"¹ .

لقد حدد المشرع القواعد المنظمة لكيفية استخدام هذه الرقابة بموجب قانون 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، ولقد عرف المادة الخامسة منه قانون ضبط الميزانية بأنه الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الإقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة، وأن مهام هذا القانون حدد بها المادة 77 من نفس القانون "يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي:²

أولا: الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.

ثانيا: النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.

ثالثا: نتائج تسيير عمليات الخزينة.

¹ - محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص158.

² - المادة 77 من القانون القانون 17/84، مرجع سبق ذكره.

وحتى يكون البرلمان على علم ودراية بالكيفيات التي يتم بها التنفيذ أوجب المشرع على الحكومة عند تقديم مشروع ضبط الميزانية للبرلمان أن ترفقه بتقارير وبيانات توضيحية نذكر منها على الخصوص: تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتمدة.

أوجب الأمر الصادر بتاريخ 17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة على الحكومة إستشارة المجلس في المشاريع التمهيدية المتضمنة ضبط الميزانية وضرورة إرسال التقارير التقييمية التي يعدها المجلس لهذا الغرض إلى الهيئة التشريعية مرفقة بمشروع القانون الخاص بها.

يضم قانون ضبط الميزانية نوعين من الأحكام:

- معاينة النتائج للعمليات المتخذة من أجل تنفيذ الميزانية.

- وضع حساب نتائج السنة.

ومن هذا كله نخلص إلى أن قانون ضبط الميزانية يشكل بالنسبة للبرلمان فرصة لمتابعة الكيفيات التي تتم بها تنفيذ الميزانية، وتقييم النتائج المترتبة لتصويته على قانون المالية وتحليل شروط تطبيقه، غير أن هذا النوع من الرقابة يحضى من الناحية النظرية بأهمية بالغة، إلا أن فعاليته منى الناحية العملية تبقى جد متواضعة. فمنذ دورة 1978 وهي أول سنة صادق المجلس الشعبي على قانونها للمالية، لم تعرض الحكومة على البرلمان سوى مشاريع قوانين ضبط الميزانية بالنسبة للأربع سنوات الأولى من حياة البرلمان: دورة 1978، دورة 1979، دورة 1980، ودورة 1981،¹ وابتداء من السنة المالية 1982 امتنعت الحكومة ولغاية سنة 2008، من طرح على البرلمان مشاريع قوانين ضبط الميزانية فحرمته بذلك من استخدام حقه في الرقابة على كيفية استخدام الأموال العامة لمدة 27 سنة (سبعة وعشرون سنة). وبعد هذه السنوات تم تفعيل قانون ضبط الميزانية خلال السنوات الأخيرة. وفي جو يتميز عن سابقه بالتعددية السياسية والسياق الديمقراطي (مجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة ومجلس الدولة) وتفعيل دور مجلس المحاسبة بإضافة إلى شمولية رقابة القانون للحساب المالي للدولة.²

¹ - تميزت هذه الفترة التي تم فيها تفعيل عمل قانون ضبط الميزانية بالفراغ القانوني، وانعدام التعددية السياسية بالإضافة إلى الإنشاء المتأخر لمجلس المحاسبة في 01 مارس سنة 1980.

² - M. GHANEM Med Larbi, expérience algérienne en matière d'élaboration de la loi de règlement budgétaire, Journée d'étude sur l'Expérience algérienne, et les systèmes de comparaison, Alger, 23 juin 2014.p07.

وبالتالي رغم أهمية هذه الأداة غير أنها قد تكون محدودية الفعالية في الجزائر نظرا لعدم تقديم الحكومة القانون للمجلس الشعبي في معاده القانوني بالإضافة إلى تأخر المصادقة عليه من طرف البرلمان.¹

وخلاصة القول أن توظيف النفقات في ظل الميزانية العامة في الجزائر لا يزال يعتمد على الأسلوب التقليدي ألا وهو أسلوب ميزانية الإعتمادات والبنود التي تشمل العديد من النقائص والتي تم التطرق لها في الجزء النظري، وبالتالي فإنها تقلل من التخصيص الأمثل للموارد وبالتالي صعوبة تحقيق الأهداف المرجوة نظرا لغياب التحديد الدقيق للأهداف المراد تحقيقها ، وكذلك غياب معيار دقيق لتقييم أداء الحكومة من خلال الميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بقانون ضبط الميزانية الذي تم الغاءه.

المبحث الثالث: تحليل توجهات اصلاح سياسة الإنفاق العام في الجزائر وتأثيراتها على

المتغيرات الاقتصادية الكلية :

في خضم التطورات التي عرفت الجزائر خلال الفترة (1998/1990) دفعت بها إلى إجراء إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية شملت جميع المجالات الاقتصادية للقطاع العام ، ومن بين أهم الجوانب التي مسها الإصلاح هو جانب النفقات العامة ، وذلك لإعادة توجيهه وترشيده لما حدث فيه من اختلالات وتفاقم عجز الميزانية العامة الذي وصل إلى 168.450 مليار دج في سنة 1993 و 138.375 مليار دج سنة 1995 هذا من جهة وندرة مصادر التمويل من جهة أخرى ، بالإضافة إلى معدلات النمو خلال الفترة 1993/1986.² وعليه سوف نتطرق إلى أهم سياق إصلاح هيكل النفقات العامة خلال فترة التعديل الهيكلي

المطلب الأول: الإجراءات المتعلقة بإعادة توجيه نفقات الشبكة الاجتماعية (المنح لمن

يستحقها):

لقد عرفت الشبكة الاجتماعية مجموعة من الإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من الأزمة الاقتصادية التي تصيب البلاد جراء ارتفاع نسب البطالة التي وصلت إلى 27 % سنة 1994، وتدهور

¹ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 2004/1990، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، ص394

² - البنك الدولي، تقرير 12048، واشنطن، ماي 1994، ص71.

القدرة الشرائية جراء تحرير الأسعار. وكانت هذه الإجراءات بمثابة إعادة الدولة النظر في توزيع نفقاتها الاجتماعية وتحديد أولوياتها بما يناسب الوضع الحالي.

وكانت هذه الإجراءات من أجل الرفع من المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للفئات المحرومة من المجتمع وكان ذلك وفق مراحل يمكن أن نوجزها في ما يلي:

● أولاً : إنشاء صندوق تعويض الأسعار لدعم الفئات المحرومة (أنشئ قبل إصدار قرار إلغاء دعم أسعار بعض المواد الاستهلاكية) وكان ذلك من خلال قانون المالية 1992 وبالتحديد المادة 115 والتي تنص على أنه تستفيد الفئات الاجتماعية التي لها أجر أقل من 7000 دج والمنعمدة الدخل من الدعم . وأضاف المرسوم التنفيذي رقم 92-46 المؤرخ في 11/02/1992 شروط تطبيق الدعم المباشر لمداخيل الفئات المحرومة وكيفياته ، وتمثل الفئات المعنية كما يلي:

- العمال الأجراء.
 - أصحاب المعاشات والمنخرطين في الضمان الاجتماعي.
 - أصحاب المعاشات من المجاهدين ومعطوي حرب التحرير.
 - المقيمين الذين لا دخل لهم .
- وقد شملت هذه الإجراءات أربع منح هي:¹
- 1- منحة الأجر الأدنى (IPSU) لكل أجير يقل أجره عن 7000 دج.
 - 2- منحة عائلية تكميلية (ICAF).
 - 3- منحة التقاعد الإضافية (ICPR).
 - 4- منحة معدومي الدخل (ICSR).

● ثانياً: إنشاء صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة رقم 68-302 في إطار الحسابات الخاصة بالخرزينة ويتلقى إيراداته من إيرادات الميزانية العامة. وفي السنة الموالية (1993) تم تحديد قيمة هذا الصندوق ب 24.000.000.000 دج وزعت كمايلي:

- 1- المنح العائلية بمبلغ 4.200.000.000 دج.
- 2- تعويض أصحاب الأجر الوحيد بمبلغ 8.700.000.000 دج.

¹ - حامد نور الدين ، مداخلة حول العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية - حالة الجزائر-، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الممارسة التسويقية- ، بشار 04-2004، ص07.

3- التعويض التكميلي لأصحاب المعاشات والريوع بمبلغ 1.800.000.000 دج.

4- تعويض عديمي الدخل بمبلغ 9.300.000.000 دج.

● ثالثا: بعد عمليات التسريح وإعادة الهيكلة التي مست الجهاز الإنتاجي أنشأ جهاز جديد سنة 1994 وهو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بخصوص الأشخاص المسرحون لأسباب اقتصادية، حيث تدفع المؤسسات لكل عامل مسرح تعويضا يكافئ ثلاثة أشهر أجر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال 03 سنوات، مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق، والجدول الموالي يوضح تطور نفقات الشبكة الاجتماعية.

الجدول رقم (4-14): تطور نفقات الشبكة الاجتماعية ما بين سنتي 1992 و 1993.

تقديرات الإقفال سنة 1993		انجاز سنة 1992		
عدد المستخدمين متوسط شهري	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	عدد المستخدمين متوسط الثلاثي الرابع	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	
6.450.000	9330	3.530.000	4990	تعويض عديمي الدخل
1.150.000	1660	1.430.000	1415	-تعويض التكميلي المعاشات والريوع
1.420.000	5308	5.680.000	6940	تعويض أصحاب الأجر الوحيد المجموع.
6.230.000	52019	6.310.000	3350	منحة عائلية تكميلية
9.020.000	4480	1.350.000	34513	(المنح الموزعة على مجموع الأجراء)
15.250.000	24.000	11.990.000	16.695	المجموع

المصدر: أحميدات محمود، دور السياسة الميزانية في التنمية، ص245.

ومن جهة أخرى عرفت بعض المجالات الاجتماعية سياسة من التقشف التي فرضتها قيود برنامج التعديل الهيكلي أدت إلى تقليص دور الدولة في مجالات الصحة والتعليم و السكن، و الإحصائيات توضح انخفاض في النفقات على هذه القطاعات بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، فانخفضت نفقات قطاع التربية والتكوين من 7.7% سنة 1993 الى 6.4 % سنة 1996 وقطاع الصحة من 1.7% إلى 1.5% لنفس الفترة ونفس الشيء بالنسبة لقطاع السكن

وقد كانت هذه الإجراءات الخاصة بالشبكة الإجتماعية جد مهمة وفي محلها و بمثابة احتواء الوضع المزري الذي عرفته القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاع نسب الفقر نظرا لرفع الدعم السلعي وتسريح العمال بسبب تداعيات وآثار برنامج التعديل الهيكلي. لكن هذه التدابير لم تكن كافية نظرا لمبالغ المنح الزهيدة التي كانت تمنح للفئات المحتاجة.

المطلب الثاني: تخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار(تحرير الأسعار):

من خلال برنامج التعديل الهيكلي كان الهدف منه إزالة التشوهات السعرية¹ و إزالة الموانع التي تحول بين توازي الأسعار في الداخل والخارج بحيث تصبح الأسعار الداخلية دالة في الأسعار الدولية.² ولكن هذه الخطوة أثارت صعوبات اجتماعية تمثلت في تخلي الدولة عن سياسة الدعم المالي لأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع ، وماله من آثار على مستوى استهلاك الشرائح ذات الدخل المنخفض والمحدود، ولكن هذه الخطوة كانت ضرورية في سبيل ترشيد النفقات وتوجيه هذا الدعم الى مستحقيه والذي كان يشكل وزن ثقيل على ميزانية الدولة. وكان الهدف من وراء إلغاء دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك وانتهاج سياسة الأسعار الحقيقية هو تقليل العبء على عاتق خزانة الدولة.³

الفرع الأول : نظام الأسعار قبل إلغاء الدعم: لقد شملت السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك المرتفع

دعما قبل سنة 1993، وتمثل في 12 مادة استهلاكية هي:

- الحبوب، السميد ، الدقيق المستورد، البقول الجافة.
- الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي.
- الحليب، السكر، الخميرة المعدة للمخابز، الطماطم المصبرة.
- غاز البوتان، غاز البروتان ، غاز أويل.

بالإضافة الى المواد الفلاحية الوسيطة ومواد البناء. وبالتالي كانت تكلفة هذا الدعم جد ضخمة بحى تمثل 4% من الناتج المحلي الإجمالي ، من خلال ملاحظة المبالغ المخصصة لهذا الدعم من نفقات الميزانية العامة للدولة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ - مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر والتوزيع، 2008، ص129.

² - مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 224 .

³ - مشروع التقرير التمهيدي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، الجزائر ، نوفمبر 1998 ،

الجدول رقم (4-15): النفقات العامة الخاصة بدعم الأسعار من ميزانية الدولة.

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المبلغ	1.000.000	1.000.000	-	17.650.000	29.500.000	22.700.000

الوحدة: ألف دج

المصدر: قوانين المالية 1988-1989-1991-1992-1993.

الفرع الثاني : نظام الأسعار بعد الغاء الدعم: بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار¹ بحيث تقلص

عدد المواد الغذائية المدعمة إلى خمس مواد هي

- الحبوب ، السميد ، الدقيق المستورد.

- الحليب ، دقيق الأطفال.

بالإضافة إلى تحرير أسعار المواد الفلاحية الوسيطة ومواد البناء ، وإلغاء هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر، الحبوب، الزيت، اللوز المدرسية و الأدوية) في سنة 1994 أما في سنة 1995 تم إلغاء مراقبة هوامش الربح و إلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب عدا القمح ، الزيت والأدوات المدرسية .وعلى هذا الأساس نجد أن بين 1994-1996 ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية والبتروولية إلى ما يقارب 200 % تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت هذه المنتوجات قبل 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة²،

وقد ساهمت إجراءات تخفيض الدعم لأسعار المواد الاستهلاكية مساهمة كبيرة في تخفيف العبء على الميزانية العامة التي شهدت عجزا متواصلا، بحيث لوحظ انخفاض نسبي العجز بالنسبة للناتج المحلي. ولكن بالمقابل كان لهذا الإجراء بالغ الآثار على الوضع الإجتماعي من خلال انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الطبقات المحرومة التي كانت تعتمد على هذا الدعم.

المطلب الثالث: المجهود الإنفاقي للدولة من أجل إصلاح المؤسسات العمومية:

لقد عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية في أواخر الثمانينات مشاكل عديدة تمثلت في زيادة مديونيتها وعرفت عجزا في ميزانيتها لازمها عدة سنوات ، وما زاد من تعقيد وضعيتها الإجراءات التي

¹ - حيث ارتفعت نسبة السلع المحررة واسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر اسعار الاستهلاك.

² - مدني بن شهرة ، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008، ص 129 130.

اتخذت فيما بعد كتحريك الأسعار ، وارتفاع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة الدينار وكذلك سياسة الانفتاح الاقتصادي.¹ والجدول الموالي يبين وضعية خزينة المؤسسات العمومية خلال فترة التعديل الهيكلي .

الجدول رقم (4-16): وضعية خزينة المؤسسات العمومية. الوحدة: مليون دج.

خزينة 98 رقم الأعمال	خزينة 96 رقم الأعمال	الخبزينة في 98/12/31	الخبزينة في 96/12/31	الخبزينة في 95/12/31	
3.5 شهر	1.9 شهر	9.294	6.135	5.655	الحديد/الصلب
5.5 شهر	14.8 شهر	-141.03	-43.291	-17.146	الميكانيك/الصناعة المعدنية
3.4 أشهر	9 أشهر	-86.21	-17.846	-12.642	الكهرباء/الإلكترونيك
-	1.4 شهر	29.28	4.743	2.840	مواد البناء/الزجاج
2 شهر	7.3 شهر	-244	-8.744	-7.190	الخشب/الورق وغيرها
-	0.5 شهر	13.923	6.836	-1.831	الصناعات الغذائية
-	12.6 ش 2.7 شهر	-4.084	-18.242	-14.794	المنسوجات/الجلود
-	1 شهر	-2.495	-2.072	-3.937	الكيمياء/الأسمدة/الصيدلة
0.5 شهر	2.9 شهر	-16.981	-84.751	-73.525	مجموع الإنتاج
3.2 شهر	6.8 أشهر	-3.791	-28.288	-19.620	الخدمات-التوزيع
0.6 شهر	3.4 أشهر	20.771	-113.288	-90.724	المجموع

المصدر: مدي بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 216.

فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ تفاقم عجز خزينة المؤسسات العمومية والمشاكل التي كانت تعاني منها جراء الأزمة، وبالمقابل حجم الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة للدولة وذلك من خلال تدعيم العجز من النفقات العامة للدولة ، مما استلزم العمل على الشروع في إجراءات إصلاحية لتخفيف من الوضع الحالي ويمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:

● في سنة 1988 أدخلت مجموعة من الإصلاحات على المؤسسات العمومية من أجل تخليصها من العقبان التي تعيق سيرها وذلك من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية والذي صدر بشأنه مرسوم 01-88 في 12/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية وكان الهدف من هذا الإجراء منح استقلالية للمؤسسات من أجل الرفع من كفاءة ومردوديتها الاقتصادية والتقليل من الاعتماد على ميزانية الدولة.

¹ - مدي بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص 216.

● في سنة 1991 لجأت السلطات الجزائرية إلى عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية ، وتمثل عملية التطهير المالي في اتخاذ إجراءات مالية موجهة إلى إعطاء المؤسسة هيكل مالي متوازن ، وذلك من أجل جعلها تسير بصفة عادية.¹ وقد دخلت هذه الإجراءات حيز التنفيذ في بداية نوفمبر 1991 ، حيث تم إنشاء حساب خاص 063-302 والذي سمي بصندوق تطهير المؤسسات العمومية والذي خصص له مبالغ ضخمة لعملية التطهير ممولة من نفقات الميزانية العامة وهذا ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول لرقم (4-17): المبالغ المخصصة من نفقات الميزانية العامة للدولة لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

1993	1992	1991	
83.500.000.000	42.500.000.000	12.000.000.000	المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية الأساسي
-	68.000.000.000	16.000.000.000	المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية التكميلي
83.500.000.000	110.500.000.000	28.000.000.000	مجموع جزئي
		222.000.000.000	مجموع عام لثلاث سنوات

المصدر: محمد طويلب، السياسة الميزانية للجزائر، خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص110. الوحدة: دج

والمتتبع لنفقات التجهيز يلاحظ زيادة في مرحلة التعديل الهيكلي ورغم الحصة الأولى لعملية التطهير المالي ما بين سنتي 1991 و 1993 إلا أنها لم تكفي، لترتفع سنة 1994 إلى ما يقارب 317.7 مليار دج ثم إلى 676 مليار دج في سنة 1995. بالإضافة إلى النفقات الجبائية هي أخرى عرفت ارتفاعا كبيرا.

● في أوت سنة 1995 صدر الأمر المتعلق بالخصوصية² والتي مست العديد من المؤسسات في قطاعات الفنادق والسياحة ، التجارة والتوزيع والصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية والتحويلية، الصناعات الكيماوية... الخ.

● في سنة 1996 اتخذت إجراءات فيما يخص المؤسسات التي عرفت نتيجة استغلال ايجابية وذلك من خلال تخفيض مستوى الديون المترتبة عليها بمقدار 122 مليار دج في هذه السنة أو إعادة جدولة ديونها الخارجية وتحويلها إلى قروض متوسطة الأجل، أما المؤسسات التي تعاني من عجز هيكلي تستهلك أكثر

¹ - محمد طويلب ، السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1997 ، ص 107 .

² - لقد تم توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخصوصية المؤسسات العمومية بين سنتي 1994 و1995 وذلك بالتخصيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية ، ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية ، في حدود 49% . بالإضافة إلى الترخيص للمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية.

مما تنتج وعاجزة عن تسديد ديونها ودفع أجور عمالها، ونجد أن مجموع 768 مؤسسة التي مستها الترتيبات الجديدة منها:¹

1- 339 مؤسسة استفادت من تحويل جزء من عجزها إلى قروض متوسطة الأجل ومن دعم قدمته الخزينة العمومية في شكل شراء جزء من مديونيتها .

2- 38 مؤسسة عاجلتها البنوك.

3- 138 تدخلت الخزينة في التخفيف عنها من حيث الجانب الاجتماعي.

4- 193 مؤسسة لم تتم معالجتها لأنها تقدم نتيجة استغلال سالبة.

حيث ساهمت الخزينة العمومية ب 60 مليار دج و 100.3 مليار دج من قبل البنوك.

● النتائج المتوصل إليها:

إن المتتبع للنتائج المتمخضة عن جل هذه الإجراءات في سبيل إصلاح القطاع العام و المؤسسات العمومية بصفة خاصة من السقوط و التي تعتبر شريان الاقتصاد . فقد كانت المبالغ المخصصة للتطهير المالي جد ضخمة (مولت من نفقات الميزانية العامة) ، ولكن لم تستعمل بصورة رشيدة ولم تحقق الأهداف المنشودة، نظرا لكون المؤسسات العمومية لم ترقى إلى الكفاءة المطلوبة ولم تخرج من المشاكل التي كانت تتخبط فيها قبل إجراءات التطهير المالي بحيث تواصل تسجيل العجز في خزينتها الى الوقت الحالي، و لو استغلت هذه الأموال بكفاءة وفعالية لثم بناء جهاز إنتاجي جديد.

¹ - مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، مرجع سبق ذكره ، ص 218 .

المبحث الرابع: دراسة قياسية لمدى رشادة تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسةالاقتصادية في الجزائر (حسب المربع السحري KALDOR):

بعد تطرقنا إلى أهم النقاط الوصفية لسياسة الإنفاق العام انطلاقا من الأطر التنظيمية للنفقات

العامة ضمن التشريع الجزائري وضمن الميزانية العامة وأهم التوجهات التي مرت بها مراحل إصلاح السياسة الانفاقية ، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الجانب القياسي لمعرفة مدى تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري KALDOR والذي يمكننا هذا التحليل من فهم دقيق لأهم الآثار التي يمكن أن تحدثها السياسة الانفاقية على النمو الاقتصادي ، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد الميزان التجاري. لكن قبل الخوض في ذلك يجب التطرق أولا إلى أهم الطرق القياسية المستعملة في التحليل وفق شرح مبسط.

المطلب الأول: أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية :

إن إهتمام الباحثين في مجال القياس الاقتصادي الذي من شأنه دراسة وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، لذلك يلزم الإلمام الكبير والواسع بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة ، بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من أجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال.

لذلك يعتبر الاقتصاد القياسي من بين أدوات التحليل الاقتصادي والذي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية و الرياضيات والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض و التقدير و من ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.¹ وعموما فإن الاقتصاد القياسي ينقسم إلى قسمين اساسيين هما الاقتصاد القياسي النظري (Econometrics Theoretical) والذي يهتم بتطوير الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المحددة بواسطة نماذج الاقتصاد القياسي، و في هذا الاعتبار فإن الاقتصاد القياسي يعتمد بنحو كبير على الإحصاء الرياضي (Mathematical Statistic) ، بينما القسم الثاني والذي يتمثل في الاقتصاد القياسي التطبيقي (Applied Econometrics) و فيه نستعمل أدوات الاقتصاد القياسي النظري لدراسة حقول

¹ - حسين بحيت، سحر فتح الله، " الاقتصاد القياسي "، الطبعة العربية ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2007 ، ص18

خاصة في الاقتصاد مثل دالة الإنتاج، و دالة الاستهلاك و دالة الاستثمار، و دوال العرض و الطلب الخ.¹

الفرع الأول: تحليل السلاسل الزمنية: "Time Series Analysis"

لقد كان للتطور الحاصل في أساليب تحليل السلاسل الزمنية حديثا دورا مهما في إعطاء طرق دقيقة في التنبؤ والحصول من خلالها على نتائج تساهم في إتخاذ قرارات صائبة وتؤدي إلى تحليل منطقي للمتغيرات والظواهر الاقتصادية ، وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة، حيث تؤدي طرق الانحدار التقليدية في حالات غياب صفة الاستقرار للسلاسل الزمنية إلى نتائج مضللة من خلال ما يعرف بإسم الانحدار الزائف "Spurious Regression" بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عاليا، ويرجع هذا إلى إتصاف البيانات الزمنية غالبا باختلاف التباين أو بصفة الموسمية أو تواجد عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في إتجاهات متعاكسة . وسيبدأ التحليل بتطبيقات مفهوم السلاسل الزمنية والعمليات العشوائية المتعلقة بها.

أولا: مفهوم السلاسل الزمنية:

السلسلة الزمنية تعبر عن تلك السلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن ، بحيث أن لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها، يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابله قيمة إحصائية مرتبطة y_t ..²

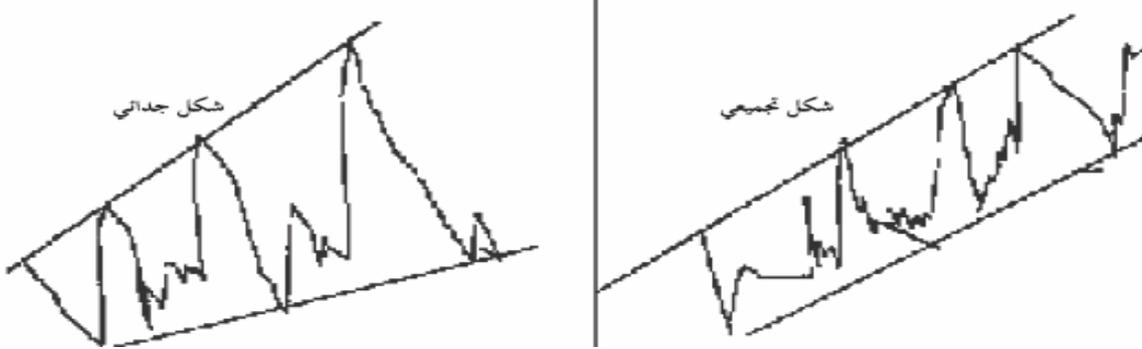
كما يمكن تعريف السلسلة الزمنية على انها "عدد من المشاهدات الإحصائية تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن أو مجموعة من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متلاحقة ومتساوية (تفصيل تساوي الفترات الزمنية المتلاحقة).³

¹ - محمد صالح تركي القرشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي" ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن، 2004 ،ص38 .

² - معتوق احمد، الاحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص159.

³ - أحمد عبد السميع طيبة، مبادئ الاحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان ، 2007، ص173.

الشكل البياني رقم (4-6): أشكال السلسلة الزمنية:



المصدر: مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص36.

ثانيا: مركبات السلسلة الزمنية:

يقصد بمركبات السلسلة الزمنية العناصر المكونة لها ، وهذا بهدف معرفة سلوك السلسلة الزمنية وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها وإتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

مركبات السلسلة الزمنية



ويلاحظ على أن السلسلة الزمنية الواحدة يمكن أن تتضمن أكثر من مركبة واحدة من مركبات السلاسل الزمنية (إتجاه عام، دورة فصلية، العشوائية)، وما يهم هو تأثير كل مركبة من مركبات السلاسل الزمنية.¹

¹ - المرجع السابق، ص 183.

الجدول رقم (4-18): مركبات السلسلة الزمنية.

العنصر	تعريفها ومثال عليها	تمثيلها بيانيا
مركبة الاتجاه العام	وتمثل المشاهدات التي تأخذ منحى متزايد مستمر مع بعض التذبذبات . مثال: ازدياد التحصيل بزيادة عدد ساعات الدراسة غلا أن هذا قد يتأثر بالتعب وقلة التركيز . وأفضل تقدير لها عن طريق معادلة خط إنحدار قيمة الظاهرة X على الزمن y. $X=ay+b$	الظاهرة X الزمن y الإتجاه الذي تنمو السلسلة نحوه على المدى البعيد
مركبة الدورة-التغير الدوري-	المشاهدات التي تتكرر كل أربع أو خمس فترات زمنية (فترة تغير البيانات) لمدة طويلة قد تزيد عن السنة . مثال: فترة الرخاء ، فترة الكساد. (دورة التغير للمشاهدات)	الظاهرة X الزمن y
المركبة الفصلية-التغير الموسمي-	التغيرات التي تظهر في الفصول ، والفصول قد تكون يومية أو شهرية (الرواتب) (التغيرات المتشابهة الظاهرة للفصول المتناضرة).	الظاهرة X الزمن y
مركبة الخطأ والتذبذبات-المركبة العشوائية- التغير العرضي.	المشاهدات التي تتذبذب بشكل عشوائي ويستحيل تفسيرها (المركبة الخاصة بما تبقى من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في السلسلة غير المركبات سالفة ال ذكر)	الظاهرة X الزمن y مركبة الخطأ والصواب

المصدر: أحمد عبد السميع طيبة، مرجع سبق ذكره، 182.

ثالثا : استقرارية السلاسل الزمنية :

تُعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن ، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها ، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، أي لا يوجد فيها إتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان.¹ وبمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام و لا على مركبة فصلية.² ويعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية واستخدامها في عمليات التنبؤ ، والاستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك ، وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن

¹ - شرايبي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص30.

² Régie Bourbonnais. « Econometrie », Dunod 5eme édition . Paris, 2003,p225..

يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية ، كقيمة معامل التحديد R^2 أو قيم إحصائية t-stat و p والتي ستكون أعلى مما هي عليه أو إحصائية ديربن واتسون DW التي ستكون أقل مما هي عليه ، وتعد سلسلة زمنية Y_t مستقرة - Stationary - إذا تحققت الخصائص التالية:¹

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t)=\mu$
- ثبات التباين -Variance- عبر الزمن $Var (Y_t) = E (Y_t-\mu)^2 = \sigma^2$
- أن يكون التغاير -Covariance- بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية k بين القيمتين Y_t و Y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير .

$$Cov (Y_t- Y_{t-k})= E [(Y_t-\mu) (Y_{t-k}- \mu)] = y_k$$

حيث أن الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التغاير y_k ثوابت. ومن ذلك خلص Regina Kaiser and Agustin Maravall " إلى أن الاستقرارية من الناحية الاحصائية تتمثل في كون الوسط الحسابي والتباين ثابتين.²

رابعا : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: Stationarity test :

إن عدم استقرارية السلاسل الزمنية في كثير من الأحيان يكون نتيجة لوجود جذر الوحدة ، وقد اقترح Dickey & Fuller اختبارا يكشف وجود جذر الوحدة أو عدم وجودها.

1- اختبار (Dickey & Fuller) D.F.³ :

بافتراض أنه لدينا السياق العشوائي X_t ، نقوم بحساب الانحدار التالي:

$$X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{i=1}^p a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

يقوم اختبار DF على اختبار قيمة p فيما إذا كانت $p=1$ أي أن فرضيات الاختبار هي:

- قبول الفرضية يعني قبول عدم الاستقرار ووجود جذر الوحدة $H_0: p=1$

- قبول هذه الفرضية يعني قبول الاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة $H_1: p<1$

¹ - محمد بن صالح بن سليمان المعجل، محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2007، ص80.

² - Regina Kaiser and Agustin Maravall " Notes on time series analysis ARIMA models and Signal Extraction " Banco , Spanish , without date. p 6 -

³ - Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root " , Journal of the American Statistical Association, n74: pp .427-431.

نحسب إحصائية الاختبار t^* ثم نقوم بمقارنتها مع t الجدولية التي قدمها Dickey & Fuller. ويمكن أن نضيف إلى المعادلة حداً ثابتاً ، وإنحداراً خطياً بالزمن بحسب طبيعة السلسلة الزمنية المدروسة، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

2- الإختبار المعزز A.D.F. (Augmented Dickey & Fuller) :

نقوم بحساب الإنحدار¹

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_{i=1}^P a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

$$\varphi = \rho - 1 \quad \text{إذن :}$$

في هذه الحالة فرضيات الاختبار:

$$H_0 : \varphi = 0$$

$$H_1 : \varphi < 0$$

إذا تبين لنا نتيجة الاختبار أن السلسلة الزمنية غير مستقرة و تحوي جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى² $\Delta = (1 - B)$ ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقرة. ونشير هنا أيضاً إلى أنه يمكن أن نضيف إلى المعادلة السابقة حداً ثابتاً، وإنحداراً خطياً بالزمن، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

الفرع الثاني: التكامل المشترك (المتزامن) :

يعتبر الأخذ بشرط الاستقرار عامل أساسي في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، بينما إذا غابت صفة الاستقرار، فإن علاقة الإنحدار المقدرة بين المتغيرات تكون تعبر عن علاقة زائفة. ويحدث هذا حتى وإن كان معامل التحديد R^2 للعلاقة المقدرة عاليا نسبياً وقيم t المحسوبة كبيرة، وذلك راجع لاسباب

¹ - Dickey D. and Fuller W.(1981) "The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica, n49: pp. 1057-1072

² - عثمان نقار، منذر العواد، في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية استخدام نماذج VAR بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة

دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 28 العدد الثاني، 2012، ص342.

محددة من بينها احتواء البيانات الزمنية على عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

لكن لا يجب أن يفهم على أنه في كل الحالات التي تكون فيها السلسلة الزمنية غير مستقرة يكون الانحدار المقدر بينها زائفاً. فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المختلفة إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة فإنها متساوية التكامل، فإذا كانت سلسلتين متساويتا التكامل فإن العلاقة المقدره بينهما لا تكون زائفة بالرغم من كون السلسلتين الأصليتين غير مستقرتين. ولاختبار ما إذا كان الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائفاً أم لا تستعمل نظرية أو اختبار التكامل المتزامن Cointegration.

ويعرف التكامل المتزامن على أنه "تصاحب (association) بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن."¹

و يعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه " ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة."²

أولاً: اختبار التكامل المتزامن ذو متغيرين لـ Engle و Granger (1987):

العنصر الأساسي الذي يجب توفره للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة اختبار ADF.

حيث أثبت كل من Engle و Granger (1987) بطريقة اختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرين وذلك وفق مرحلتين ، الأولى تعتمد على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى $X_t = \alpha + \beta Y_t + \varepsilon_t$. بينما الطريقة الثانية تعتمد على اختبار مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى ، فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، مرجع سابق، ص 670 .

² - Régie Bourbonnais, « Econometrie », Dunod 5eme édition , Paris 2003 , P277.

ثانيا: إختبار التكامل المتزامن لعدة متغيرات لـ (Johansen (1988):

من خلال هذا التوجه لـ (Johansen (1988) يتم استخدام اختبار للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك للأسباب التالية:

أ- عند تقدير علاقة بين أكثر من متغيرين والسلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس رتبة التكامل.

ب- التأكيد على صحة نتائج اختبار جرانجر، بمعنى تقوية النتائج المراد الحصول عليها.

وبالمقابل يعتمد اختبار (Johansen (1988) إلى حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها

المميزة. وإن هذه المقاربة ليست أكثر من تعميم متعدد المتغيرات لاختبار DF .

بينما يتفوق هذا الاختبار على اختبار Engle و Granger للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع

العينات صغيرة الحجم، و كذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، و الأهم من ذلك أن هذا الاختبار

يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار

المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، و هذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في

حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل ماثرا للشك و التساؤل.

الفرع الثالث: نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه VAR (Vectorial Auto Regressive) :

يعتبر "Christopher Sims" أول من اقترح نماذج الانحدار الذاتي (Vectorial Auto Regressive)

VAR في عام 1980، من خلال مقاله المعنون بـ "Macroeconomics and Reality"¹ في مجلة "economica"

فكان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية التي تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذ

تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل : استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل

الوصول إلى تشخيص "identification" مقبول لنموذج ، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات

الخارجية "exogenes" وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني² . وبالتالي يرى "Sims" أن هناك قصور في

نماذج الاقتصاد الكلي ذات التوجه الكينزي للأسباب سالفة الذكر.³ وقد نال "Sims" وزميله " Thomas

Sargent" سنة 2011 جائزة نوبل لقاء أبحاثهم التجريبية حول الأسباب والآثار التي تحدث في الاقتصاد

الكلي

¹ - Nicola Viegi, Introduction tto VAR Models, University of Pretoria, July 2010, p04.

² - عثمان نقار، منذر العواد، مرجع سبق ذكره، ص340.

³ - Jean-Baptiste Gossé, Cyriac Guillaumin, Christopher A. Sims et la représentation VAR, , CEPN, université Paris, p02.

يقترح Sims في نموذج معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدّها خارجية) ، وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.

النموذج العام لـ VAR:

نموذج الانحدار الذاتي VAR (Vectorial Auto Regressive) الذي اقترحه Sims ، يستخدم هذا الأسلوب في التنبؤ في حالة النماذج الآتية التي يوجد في ظلها علاقات بين المتغيرات.¹ يتم إنشاء مجموعة من المتغيرات العشوائية الزمنية عن طريق نموذج VAR ، إذا كان كل من هذه المتغيرات وفق علاقة خطية ، من قيمها الماضية وكذلك القيم الماضية للمتغيرات الأخرى من المجموعة، مثال على ذلك متغيرين زمنيين عشوائيين X_{1t} و X_{2t} يتم نمذجتهم عن طريق نموذج VAR وفق الصيغة التالية:²

$$\begin{aligned} X_{1t} &= \mu_1 + \rho_{11}X_{1t-1} + \rho_{12}X_{1t-2} + \rho_{21}X_{2t-1} + \rho_{22}X_{2t-2} + u_{1t} \\ X_{2t} &= \mu_2 + \gamma_{11}X_{1t-1} + \gamma_{12}X_{1t-2} + \gamma_{21}X_{2t-1} + \gamma_{22}X_{2t-2} + u_{2t} \end{aligned}$$

ويمكن تمثيل الصيغ أعلاه وفق نظام المصفوفات كمايلي:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{11} & \rho_{12} \\ \gamma_{11} & \gamma_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{21} & \rho_{22} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

ثم بعد ذلك يتم تحديد عدد التأخرات أو فترات إبطاء وتصبح العلاقة كمايلي:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{11} & \rho_{12} \\ \gamma_{11} & \gamma_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} LX_{1t} \\ LX_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{21} & \rho_{22} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} L^2X_{1t} \\ L^2X_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

وفي الأخير يمكن إعطاء مفهوم عام وشامل لنموذج VAR ، على أنه عمليات عشوائية متعددة المتغيرات X ذات المكونات n ، والتي يتم إنشاؤها بنموذج VAR ذو الدرجة p ، إذا كان هناك متجه μ ، مصفوفات Φ_l من نوع $n \times n$ و عملية عشوائية متعددة المتغيرات μ_1 ، إذا كل مكون يمثل ضوضاء بيضاء، كمايلي:³

$$X_t = \mu + \sum_{l=1}^p \Phi_l X_{t-l} + u_t$$

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مصر، 2004، ص 105 .

² - Éric DOR, Économétrie Cours et exercices adaptés aux besoins des économistes et des gestionnaires, Direction de collection : Roland Gillet, paris,2004 ,p208.

³ - Ibid, p208.

$$\left(I_n - \sum_{l=1}^p \Phi_l L^l \right) X_t = \mu + u_t$$

وتصبح العلاقة كمايلي:

$$\Phi(L)X_t = \mu + u_t$$

وأيضاً:

حيث يمثل $\Phi(L)$ مصفوفة متعددة الحدود بفترات تأخر ويعرف كمايلي:

$$\Phi(L) = \left(I_n - \sum_{l=1}^p \Phi_l L^l \right)$$

ووفق الصيغة العامة يظهر لنا جلياً أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع Y_t على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع. نرى في هذه المعادلات نوعاً من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان.

إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة على حدة، و الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي Y_t مستقراً من المرتبة الثانية¹.

¹ - عثمان نقار، منذر العواد مرجع سبق ذكره، ص 340 .

المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين النفقات العامة وأهداف السياسة الاقتصادية حسب المربعالسحري لكالدور "Le carré magique de KALDOR":

بعد إطلاعنا على أدبيات دراسة العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، لاحظنا الكثير من هذه الدراسات استعملت النهج القياسي بدراسة أثر الإنفاق العام على كل متغير على حدة وبالتالي يتم الانطلاق من افتراض ثبات المتغيرات الأخرى ، وبالتالي مبدئيا تجاهل تأثير تلك المتغيرات الأخرى، هذا ما دفعنا إلى تجنب العمل بهذا النهج لما فيه من تزييف للنتائج، مما قادنا للأخذ بنموذج الانحدار الذاتي (Vectorial Auto Regressive) VAR لدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والمتغيرات الأربعة لأهداف السياسة الاقتصادية ومن ثم استنتاج أهم التأثيرات المتوقعة باعتبار أن هذا النموذج يُظهر مختلف التأثيرات التي تتحقق بين كل المتغيرات محل الدراسة

الفرع الأول وصف تحليلي لمعطيات الدراسة :

الهدف من الدراسة كما اسلفنا سابقا البحث عن التأثير المتوقع للإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية والتي تتمثل في أربعة أهداف وبالتالي يمكن اجمال معطيات الدراسة في المتغيرات التالية:

- الإنفاق العام واعتمدا في ذلك على نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي $Ggdp$
- النمو الاقتصادي واعتمدا في ذلك على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي $Rgdp$.
- التشغيل الكامل واعتمدا في ذلك على معدل البطالة Tch .
- استقرار المستوى العام للأسعار واعتمدا في ذلك على معدل التضخم $Tinf$.
- التوازن الخارجي واعتمدا في ذلك على رصيد الميزان التجاري $Bcomr$ (وذلك لكون الميزان التجاري هو المعبر الحقيقي عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات عن غيره من مكونات هذا الأخير).

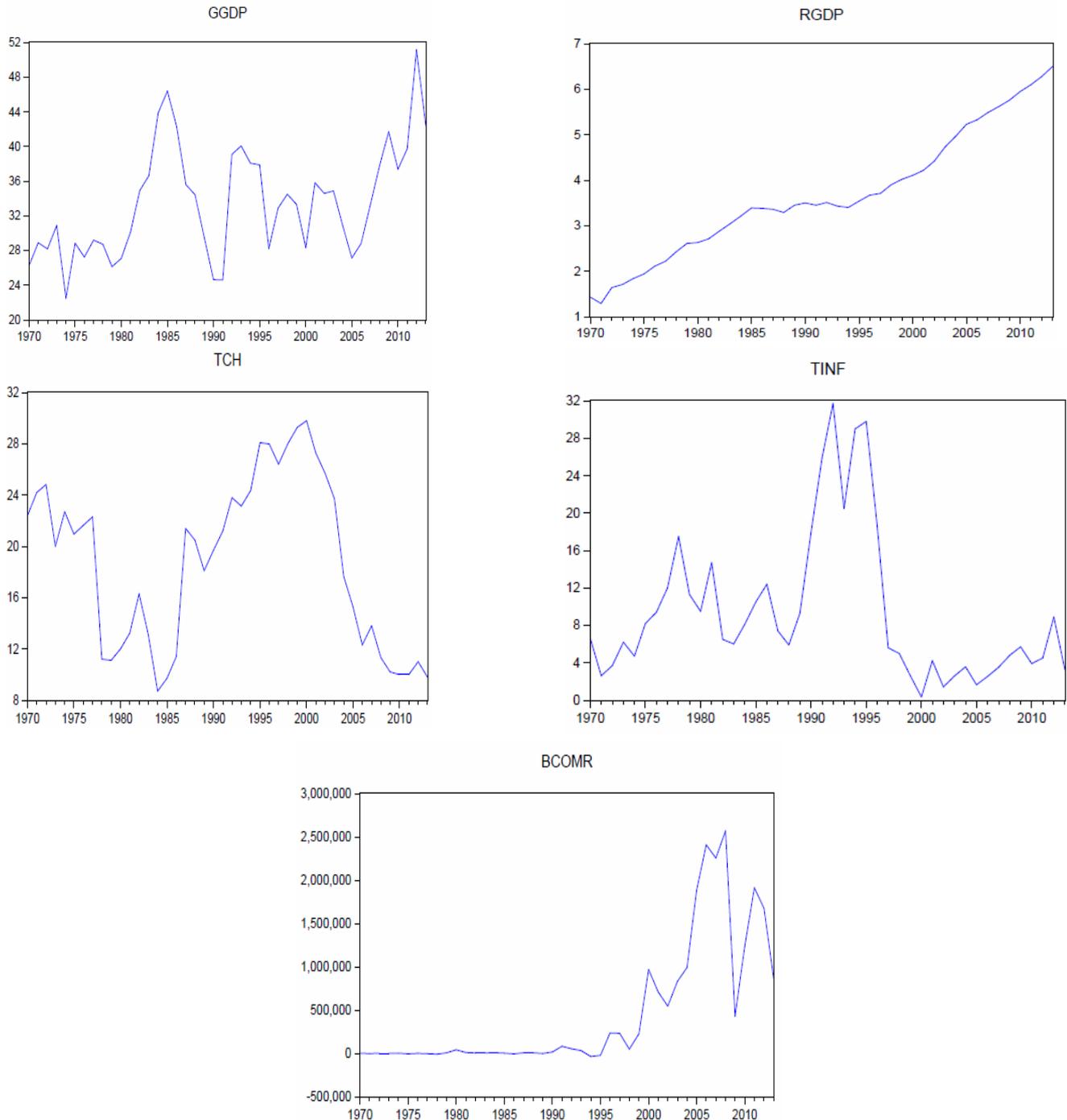
وتعتمد هذه المتغيرات على سلسلة زمنية لبيانات سنوية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى 2013 ، تحرينا فيها المعطيات الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية ويمكن تلخيص المعطيات في الجدول الموالي :

جدول رقم (4-19): معطيات الدراسة ومصادرها:

المدة	المصدر	الرمز	السلسلة
الفترة الممتدة من 1970 إلى 2013	-FMI -CNES -Ministère des Finances -Office nationale des statistiques -La Bank mondial	Ggdp	الإنفاق العام
		Rgdp	الناتج المحلي الحقيقي
		Tch	معدل البطالة
		Tinf	معدل التضخم
		Bcomr	رصيد الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل البياني رقم (4-7): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحث بإعتماد على قاعدة المعطيات المستمدة من المصادر التالية:

- IMF Staff Latest actual data: 2010 GDP valuation: Market prices Start/end months of reporting year: January/December Base year: 2001 Chain-weighted: Yes, from 2005 Primary domestic currency: Algerian dinars Data last updated: 03/2012.
- office nationale des statistiques, Collections Statistiques N°171/ /2012, indice des prix a la consommation, évolution 2002-2013, site internet : <http://www.ons.dz>.
- CNES, Commission « Perspectives de Développement Economique et Social », Rapport Regards sur la politique monétaire en Algérie
- Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, 2013.

الفرع الثاني: مراحل و نتائج الدراسة التطبيقية متنوعة بالتحليل الاقتصادي:

من خلال هذه الدراسة التطبيقية والتي سوف نحاول اختبار أهم الآثار التي يمكن أن تحدثها النفقات العامة على كل من الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري لـ KALDOR ، حيث نعمل على تطبيق أهم أدوات التحليل والاختبارات القياسية سالفة الذكر باعتماد سلاسل زمنية سنوية لكل من النفقات العامة ، الناتج المحلي الحقيقي، معدل البطالة، معدل التضخم وأخير رصيد الميزان التجاري (اعتمدنا على رصيد الميزان التجاري بصفته يعبر بصفة دقيقة عن مدى صلابة التوازنات الخارجية). مع اعتماد الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1970 إلى غاية سنة 2013.

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يجب أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة وبالخصوص في تحليل وضعيات الاقتصاد الكلي، و لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نعمل على نموذج Augmented Dickey – Fuller(ADF)، والغرض من استعمال هذا النموذج هو معرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في البحث وذلك لتجنب النتائج المزيفة في البحث نتيجة لعدم استقراريتهما.

والاستقرار في السلسلة الزمنية ناتج عن عدم وجود اتجاه تصاعدي أو تنازلي للسلسلة ، أو عدم وجود العديد من النقاط الشاذة في المعطيات التي تم جمعها.¹ وقد بينت النتائج المتوصل إليها أن كل من المتغيرات التالية: $Ggdp - Tch - Rgdp$ و $Tinf$ غير مستقرة في المستوى ، و مستقرة في التفاضل الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أما سلسلة رصيد الميزان التجاري $Bcomr$ فقد بينت النتائج أنها مستقرة عند المستوى $I(0)$. وكانت النتائج مفصلة كمايلي:

¹ - العربي مليكة، أثر ارتفاع الأجور على الاستهلاك والإدخار دراسة قياسية لحالة الجزائرفترة 1974/2009، المجلة الجزائرية لتصاد والإدارة، العدد 05، جامعة معسكر، أفريل 2014، ص99.

1- اختبار استقرارية سلسلة النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي: "GGDP":

الجدول رقم (4-20): اختبار استقرارية السلسلة "GGDP" عند المستوى.

Null Hypothesis: GGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.712518	0.0802
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

- في هذه الحالة ومن خلال النتائج أعلاه فإن الاحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المعزز (Augmented Dickey-Fuller test statistic) أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مسويات معنوية 1 % ، 5 % ، 10 % وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبالتالي نختبر الفروق الأولى للسلسلة.

الجدول رقم (4-21): اختبار الفروق الأولى للسلسلة "GGDP".

Null Hypothesis: D(GGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.769638	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

2- اختبار استقرارية سلسلة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي "RGDP":

الجدول رقم (4-22): اختبار استقرارية السلسلة "RGDP" عند المستوى

Null Hypothesis: RGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.617442	0.9886
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

- في هذه الحالة ومن خلال النتائج أعلاه فإن الاحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المعزز (Augmented Dickey-Fuller test statistic) أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 1 % ، 5 % ، 10 % وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبالتالي نختبر الفروق الأولى للسلسلة.

الجدول رقم (4-23): اختبار الفروق الأولى للسلسلة "RGDP".

Null Hypothesis: D(RGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.664744	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

3- اختبار استقرارية سلسلة معدل البطالة "Tch":

الجدول رقم (4-24): اختبار استقرارية السلسلة "Tch" عند المستوى.

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.321844	0.6109
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

- في هذه الحالة ومن خلال النتائج أعلاه فإن الاحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المعزز (Augmented Dickey-Fuller test statistic) أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 1 % ، 5 % ، 10 % وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبالتالي نختبر الفروق الأولى للسلسلة.

الجدول رقم (4-25): اختبار الفروق الأولى للسلسلة "Tch".

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.010819	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

4- اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم "Tinf":

الجدول رقم (4-26): اختبار استقرارية السلسلة "Tinf" عند المستوى.

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.015357	0.2794
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

- في هذه الحالة ومن خلال النتائج أعلاه فإن الاحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المعزز (Augmented Dickey-Fuller test statistic) أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 1 % ، 5 % ، 10 % وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبالتالي نختبر الفروق الأولى للسلسلة.

الجدول رقم (4-27): اختبار الفروق الأولى للسلسلة "Tinf".

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.045601	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

5- اختبار استقرارية سلسلة رصيد الميزان التجاري "Bcomr":

الجدول رقم (4-28): اختبار استقرارية السلسلة "Bcomr" عند المستوى.

Null Hypothesis: BCOMR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.320760	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

■ في هذه الحالة ومن خلال النتائج أعلاه فإن الاحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المعزز (Augmented Dickey-Fuller test statistic) أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 1 % ، 5 % ، 10 % وبالتالي السلسلة مستقرة عند المستوى.

نستخلص في الأخير من خلال نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة والتي أوضحت أن سلسلة رصيد الميزان التجاري هي السلسلة الوحيدة المستقرة عند المستوى معنوية 5%، بينما باقي السلاسل الزمنية الأخرى غير مستقرة عند مستوى معنوية 5% مما دفعنا إلى الاختبار على الفروق الأولى.

وكما تطرقنا في المطلب الأول من هذا المبحث حول تقديم الطريقة القياسية للدراسة ، وبما أن هذه المتغيرات غير متكاملة من نفس الدرجة فإنه لا يمكن إجراء التكامل المتزامن لـ Johansen.

ثانيا: تقدير نموذج VAR بسلاسل زمنية مستقرة :

يتم تقدير نموذج VAR الذي من خلاله يتم الكشف عن أهم الآثار المتوقعة لسياسة الانفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة، مع الأخذ بقيم السلاسل الزمنية المستقرة المتمثلة فيما يلي: GOGDP الإنفاق العام، RGDP1 الناتج المحلي الحقيقي، TCH1 معدل البطالة، TINF1 معدل التضخم و رصيد الميزان التجاري BCOMR، ويمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-29): نتائج تقدير السلاسل الزمنية المستقرة بنموذج VAR:

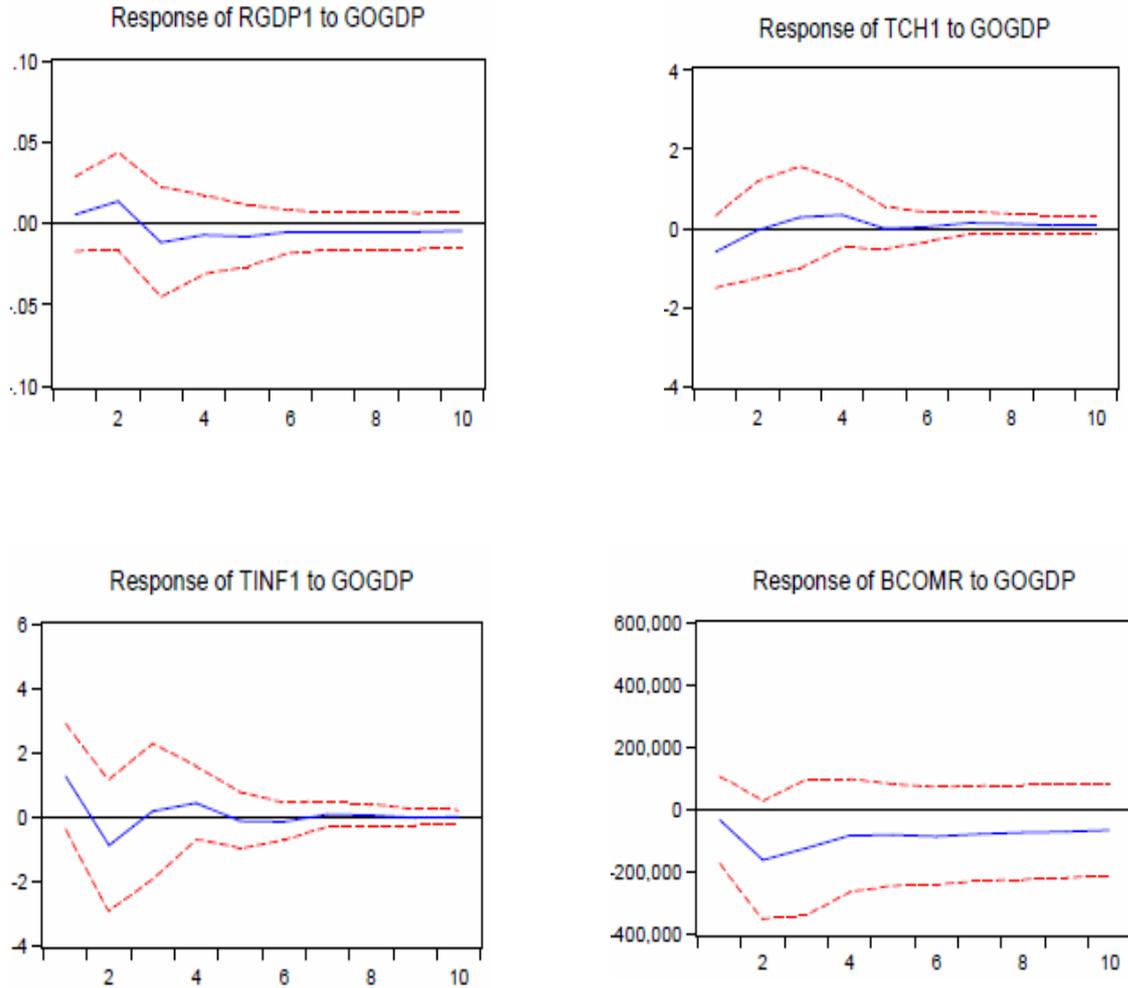
Vector Autoregression Estimates				
Date: 05/21/14 Time: 19:52				
Sample (adjusted): 1973 2013				
Included observations: 41 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
	RGDP1	TCH1	TINF1	BCOMR
GOGDP(-1)	0.001229	-0.020273	-0.179156	-27453.49
	(0.00267)	(0.10692)	(0.19308)	(16140.2)
	[0.46064]	[-0.18962]	[-0.92789]	[-1.70094]
GOGDP(-2)	-0.002008	0.100284	0.138078	-12971.34
	(0.00276)	(0.11062)	(0.19977)	(16699.9)
	[-0.72723]	[0.90653]	[0.69117]	[-0.77673]

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EvIEWS7.

ثالثا: تحليل دوال الاستجابة الدفعية: "Analyse of Impulse response functions"

من خلال نموذج VAR الذي يمكننا من تحديد أثر الصدمات التي تحدث في الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة (أهداف السياسة الاقتصادية) ، وبالتالي هذا الجزء المهم يمكننا من دراسة مدى تأثير الإنفاق العام على المتغيرات الأربعة سالفة الذكر، بالإعتماد على تحليل دوال الاستجابة الدفعية، ونتيجة لذلك نكون قد تحصلنا على مقدار الاستجابة للمتغيرات محل الدراسة بمقابل حدوث صدمة تقدر بوحدة واحدة على مستوى الإنفاق العام ويبين الشكل البياني الموالي دوال الاستجابة الدفعية لكل متغير لصدمة تحدث في الإنفاق العام (يمكن أن تكون سالبة أو موجبة) وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 2013.

الشكل البياني رقم (4-8): استجابة أهداف السياسة الاقتصادية لصدمة تحدث في الإنفاق العام



المصدر: من استنتاج الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 7

من خلال استنتاج دوال الاستجابة الدفعية استخلصنا النقاط المحورية التالية:

يلاحظ أن هناك إستجابة موجبة للناتج الاجمالي الحقيقي لصدمة موجبة في الإنفاق العام وتكون هذه الاستجابة متزايدة في المرحلة الأولى (على المدى القصير) لتبدأ في الانخفاض في المرحلة الثانية ، ثم لتصبح سالبة في المرحلة الثالثة على المدى الطويل و هذا التأثير الموجب والضربي على الناتج الداخلي الخام يرتبط بسياسة التوسع في النفقات العامة ، حيث يكون هذا التأثير الايجابي كما لاحظنا فقط في المدى القصير ، أما في المدى الطويل فيلاحظ أن استجابة الناتج الداخلي الخام

لارتفاع الإنفاق العام أصبحت سالبة و هذا ما يدعم التأثير الضعيف لإنفاق العام على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى لوحظ أن الصدمة الموجبة في الإنفاق العام كان لها أثر سلبي على معدل البطالة بحيث ارتفع في المرحلة الأولى ، بينما في المرحلة الثانية كانت الاستجابة في انخفاض مستمر ولكن بقت موجبة ، وهذا ما يؤكد تأثير للإنفاق العام على معدلات البطالة على المدى الطويل لكن بنسب متواضعة بحيث أن الزيادة المفرطة والمرتفعة للإنفاق العام لم يكن لها الأثر المماثل الذي كان متوقع أن يخفض معدلات البطالة بنسب مماثلة .

الملاحظ كذلك أن الصدمة السالبة للإنفاق العام كان لها تأثير موجب على معدلات التضخم حيث انخفضت في المرحلة الأولى ويرجع ذلك للإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في التسعينات بحيث تم تخفيض معدلات الانفاق العام بعد أزمة انخفاض أسعار البترول ، أما في المرحلة الثانية فقد كان للصدمة الموجبة أثر بالغ في زيادة معدلات التضخم وذلك راجع لانتهاج سياسة توسعية في الإنفاق العام في بداية الألفية الثالثة مما أثر جليا على معدلات التضخم.

ومن جهة أخرى فإن رصيد الميزان التجاري يتأثر من خلال حدوث صدمة في الإنفاق العام بأثر سالب ويستمر هذا الأثر السلبي وإن كان يرتفع وينخفض في نسق متذبذب.

ولتفسير دقيق لنتائج دوال الاستجابة الدافعية ، نستعين بالجدول أدناه لقيم الاستجابة متبوع بتحليل اقتصادي لكل ظاهرة مدروسة.

الجدول رقم (4-30): قيم استجابة متغيرات أهداف السياسة الاقتصادية نتيجة للصدمات التي تحدث في الإنفاق العام

على المدى القصير والمدى الطويل:

Response of RGDP1:		Response of TCHI:		Response of TINF1:		Response of BCOMR:	
Period	GOGDP	Period	GOGDP	Period	GOGDP	Period	GOGDP
1	0.005801 (0.01149)	1	-0.585896 (0.45650)	1	1.257814 (0.82096)	1	-36007.48 (69488.9)
2	0.013527 (0.01500)	2	-0.032164 (0.61312)	2	-0.882120 (1.02530)	2	-165666.5 (95284.4)
3	-0.011749 (0.01690)	3	0.274309 (0.64662)	3	0.170945 (1.05397)	3	-127525.8 (109350.)
4	-0.006901 (0.01212)	4	0.348317 (0.42145)	4	0.437217 (0.57044)	4	-87466.06 (91095.8)
5	-0.007907 (0.00959)	5	0.008771 (0.26886)	5	-0.112963 (0.43822)	5	-85892.41 (81175.0)
6	-0.005145 (0.00656)	6	0.036376 (0.18635)	6	-0.143250 (0.28893)	6	-89390.48 (78749.0)
7	-0.004865 (0.00567)	7	0.140084 (0.14255)	7	0.089238 (0.19230)	7	-82200.39 (76573.5)
8	-0.004836 (0.00562)	8	0.117634 (0.12369)	8	0.052436 (0.16406)	8	-76811.83 (75534.7)
9	-0.004853 (0.00552)	9	0.071983 (0.11446)	9	-0.019509 (0.12656)	9	-73434.78 (74944.5)
10	-0.004341 (0.00541)	10	0.078880 (0.10779)	10	0.003693 (0.10426)	10	-68866.37 (74176.0)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews7.

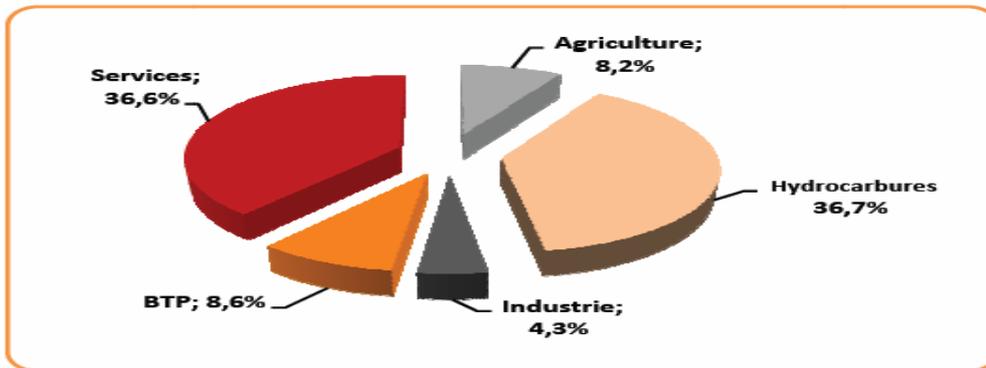
ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها مايلي :

من خلال التقديرات أعلاه فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الإنفاق العام تقدر بـ1% خلال السنة الأولى سوف يكون له أثر معنوي ضعيف جدا يقدر بـ (0.005801 %) ، أما في السنة الثانية يزداد تأثير الناتج المحلي الاجمالي بـ (0.013527 %) مقابل زيادة بـ (1%) من الإنفاق العام. وهذا ما يؤكد أن تأثير الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي نسبة النمو الاقتصادي إيجابي لكن جد ضعيف، وبالتالي لا يتحقق مضاعف الانفاق العام على المدى القصير. بينما في السنة الثالثة بدأ انخفاض الناتج بقيم سلبية إلى أن وصل إلى قيمة جد متدنية تقدر بـ (0.004341 %) ويستمر في الانخفاض . وهذا ما يؤكد لنا أن زيادة الانفاق العام أثره محدود على الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل حيث يلاحظ أنه كلما زاد الانفاق العام

ينخفض بالمقابل الناتج المحلي الاجمالي. وهذا ما يخالف توجه (Barro1981)¹ ، والذي انطلق من فكرة أن الزيادة في الإنفاق العام يجب أن يكون له اثار منتجة من خلال زيادة الدخل .

- وباعتمادنا على التحليل الاقتصادي الذي يؤكد النتائج المتوصل إليها، فإن ذلك يوضح إرتفاع نسبة النمو الاجمالية من 3.2% سنة إلى أقصاها 6.8% سنة 2003، و 5.2 سنة 2004، وكانت ما بين 4.9 % سنة 2006، و 5.3% سنة 2009. ولأكثر تحليل نقوم بتفصيل مكونات الناتج المحلي الاجمالي الذي يتكون من خمس (05) قطاعات هي: قطاع المحروقات ، الصناعة، الفلاحة، الأشغال العمومية وقطاع التجارة والخدمات ، وحسب احصائيات وزارة الاستشرف والاحصاء لسنة 2011، فإن هذه القطاعات تتفاوت في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (4-9): التكوين القطاعي للناتج الداخلي الخام:



Source: Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011; p15

حيث يهيمن قطاع المحروقات بنسبة 36.7% من الناتج، وقطاع الصناعة بنسبة 4.3% ، بينما قطاع الفلاحة يساهم بنحو 8.2% ، أما قطاعي الأشغال العمومية والتجارة والخدمات فيساهمان بنسب 8.6% و 36.6% على التوالي. والجدول الموالي يوضح تطور نسبة نمو مختلف القطاعات الاقتصادية

¹ - Louis phaneuf; etienne Wasmer; une étude économétrique de l'impact des dépenses publiques et des prélèvement fiscaux sur l'activité économique au québec et au canada ; Montréal; octobre 2005, p10

الجدول رقم (4-31): نسب نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010/1999

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
3.6	1.7	2.0	4.5	1.8	5.0	5.2	6.8	4	2.6	2.4	3.2	معدل النمو الاقتصادي
34.5	-37.8	-0.9	-0.9	-2.5	44.5	0.9	8.1	3.7	-1.6	4.7	6.1	المحروقات
7	28	2.7	5.8	4.9	0.5	6.41	17	-1.3	13.2	-5	2.7	الفلاحة
4.3	10.3	8.3	0.8	2.8	11.5	2.6	1.4	2.9	1.1	1.4	1.62	الصناعة
32.2	12.7	36.2	9.5	11.6	4.7	8	5.8	8.2	2.8	4.1	1.4	الأشغال العمومية
		-	6.9	6.5	5.6	7.7	5.7	5.4	3.1	2.6	3.14	الخدمات

المصدر: - وزارة المالية - <http://www.mf.gov.dz>

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم لسنة 2008، ديسمبر 2009.

من خلال الجدول يلاحظ معدلات نمو متباينة، حتى في عز البرامج الانعاش الاقتصادي حيث تراجت النسبة الكلية طوال الفترة 2009/2005 وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة العالمية أواخر سنة 2008 من جهة ، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الانتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك في حين معدلات النمو خارج المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـ 10.5% وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية¹ . وهذا ما سوف نفصل فيه تباعا من خلال نسب نمو للقطاعات الاقتصادية والتي سوف نحللها كما يلي:

1- قطاع المحروقات: يمثل قطاع المحروقات المكون الأكبر للنتاج المحلي الخام بنسبة تقدر بـ 36.7% لكن بالمقابل عرف هذا القطاع نسب نمو متباينة وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي طرأت على أسعار البترول و معدلات الإنتاج المفروضة من OPEC ، فكما هو معروف أن سعر البترول يتأثر بالأزمات الاقتصادية بالانخفاض والارتفاع مما يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المصدرة لهذه المادة والشكل البياني يوضح تطور سعر البترول في الفترة الأخيرة ما بين (2007 و 2013) .

¹ - العوني حكيمة، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 05 ، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية ،

جامعة معسكر، أبريل 2014، ص 62.

الشكل البياني رقم (4-10): تطور أسعار البترول خلال الفترة 2007/2013:

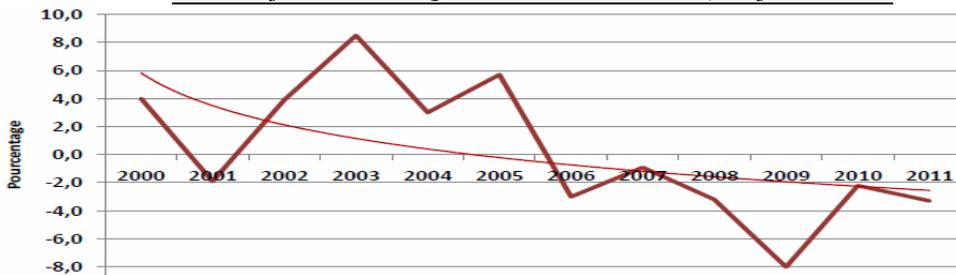


Source: US. Département of energy information administration

والملاحظ أن سعر البترول تأثر بشكل كبير في سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008.

والجزائر كغيرها من البلدان المصدرة للنفط فقد سجل مؤشر إنتاج هذا القطاع نموا سلبيا في السنوات الأخيرة (2007 و2008)، إذ يسجل معدل سلبى (- 0,9%) سنتي 2008 و2007. وواصل الانخفاض بين سنتي 2008/2010 وحتى 2011، بنسب منخفضة، مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (4-11): معدل نمو قطاع المحروقات في الجزائر:



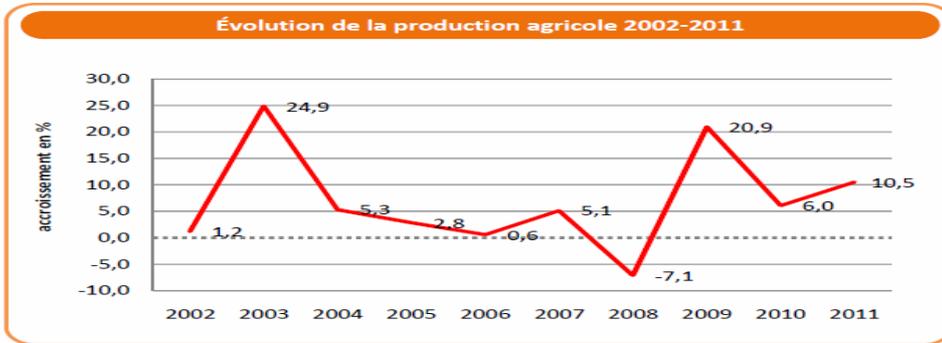
Source: ONS, la Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale, Les comptes économiques en volume de 2000 a 2011, N° 617, Alger, décembre 2012, p5

وقد أثرت هذه النتيجة سلبا على معدلات النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني بسبب ثقل فرع "المحروقات" في تكوين القيمة المضافة، وله وزن ثقيل كذلك في تكوين الناتج الداخلي الخام كما أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا سلبيا قدره (- 2,4%) بالنسبة للسنة المالية 2008 مقارنة بسنة 2007. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الإنتاج بتذبذب أسواق الخام الدولية، بالإضافة إلى قلة

الطلب على المحروقات خلال الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى أقل من 50 دولار للبرميل ، مما أدى بالدول المصدرة إلى تخفيض معدل الإنتاج اليومي بأكثر من مليون برميل.

2-قطاع الفلاحة: عرف هذا القطاع هو الآخر تذبذب في نسب ومعدلات الانتاج والنمو المسجلة حيث كانت أعلى معدلات سجلت في هذا القطاع سنتي 2003 و2008 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (4-12): تطور معدل إنتاج و نمو القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام



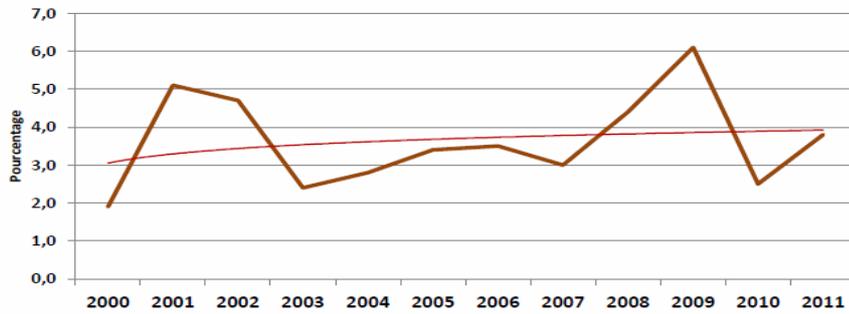
Source: Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p17.

وعن أسباب هذا الارتفاع في موسم 2009/2008 الذي قاربت نسبة نمو القطاع 19 % وكذلك سنة 2003 بـ 17% ، ويرجع ذلك لسببي هما :¹ موسم الأمطار الذي سجلته هذه السنة والنتائج الأولية للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ، وبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية (PNDR). والشكل البياني أعلاه يوضح معدلات إنتاج و نمو قطاع الفلاحة ومقدار مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

3-قطاع الصناعة: لوحظت نسب نمو منخفضة جدا في إنتاج القطاع الصناعي العمومي من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية. وذلك ما يوضحه الشكل البياني.

¹- Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004,P4

الشكل البياني رقم (4-13): تطور المؤشر العام للإنتاج الصناعي (2000-2011)



Source: ONS, la Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale, op.cit.p 5.

واستمرت هذه الوضعية للقطاع الصناعي بالرغم من وجود بعض النتائج الإيجابية المسجلة مثل ارتفاع انتاج قطاع الصناعات الغذائية 21% سنة 2011 مقابل 3.3% سنة 2010، وارتفاع انتاج الحليب سنة 30.1% سنة 2011 مقابل 10.6% سنة 2010¹، ويبقى القطاع الصناعي جد متأخر بدليل تذبذب المؤشر العام للإنتاج الصناعي (الممثل في الشكل البياني أعلاه) خلال الفترة 2000 و 2011 بين الإرتفاع والإخفاض.

فقد تم ترتيب الجزائر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية من خلال مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التصنيف الذي وضعته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في تقريرها تحت عنوان التقرير الصناعي العربي سنة 2007²، وتبقى الأسباب وراء تراجع هذا القطاع في عدم الاهتمام من طرف الدولة بهذا القطاع، والعراقيل الموجودة والمستمرة في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أغفلت الدولة تركيزها على الاستثمارات العمومية في القطاعات الصناعية الإستراتيجية مثل قطاع الحديد والصلب الذي تأخرت فيه الجزائر، فقد تم ترتيبها في المرتبة الأخيرة ضمن الخمسة دول الأول عربيا في إنتاج الحديد والصلب³. من خلال تحليل معدلات النمو في القطاعات الثلاثة السابقة فانه لا يظهر تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي نظرا لتأثرها بعوامل أخرى التي سبق ذكرها وبالتالي لا يوجد أثر مضاعف الإنفاق العام.

¹ -Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p23.

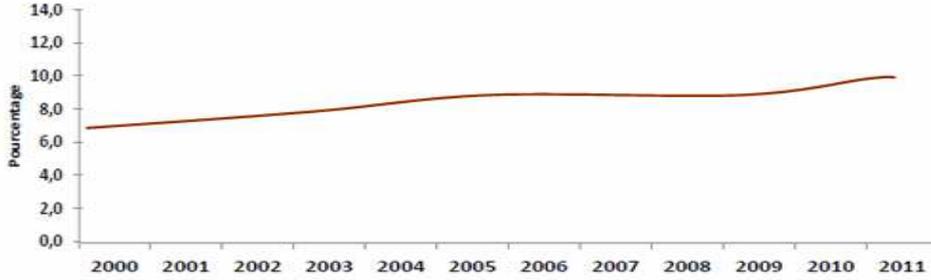
² - المنظمة العربية للصناعة والتعدين، التقرير الصناعي العربي، العدد الأول، ديسمبر 2007، ص36.

³ - المنظمة العربية للصناعة والتعدين، مرجع سبق ذكره، ص48.

4-قطاع الأشغال العمومية: عرف القطاع نسب نمو جيدة بداية من سنة 2000، مثلما يوضحه

الشكل البياني:

الشكل البياني رقم (4-14) : تطور نسب نمو قطاع الأشغال العمومية.



Source:ONS, la Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale, op.cit.p7.

والملاحظ على معدلات النمو انها جيدة بلغت أقصاها 8.2% سنة 2002 وهي أعلى نسبة في جميع القطاعات، فقد تطور بمعدل 11.6% ، ومن ناحية حصته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من 8.5% سنة 2003 (13.2% خارج المحروقات) إلى 8.7% سنة 2007 (17.5% خارج المحروقات). بينما انخفضت قيمة نمو هذا القطاع في سنة 2011 إلى 3%¹ بالمقارنة مع الفترة 2006/2009 التي وصلت إلى 8.4% ، وعموما يرجع هذا الارتفاع لأسباب أهمها الزيادة في الانفاق الرأسمالي بـ23% نظير الزيادة في نسبة الاستثمار في البنية التحتية.

بحيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية مقارنة بإجمالي ميزانية التجهيز ضمن برنامجي الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو من 8.9% سنة 2000 إلى 47.5% سنة 2006 وشملت عدة قطاعات حيوية.

كما أكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009 أنه تم انجاز ما يفوق مليون سكن مع نهاية سنة 2009 موضحا أن وتيرة الانجاز انتقلت من 110000 سكن/سنويا سنة 2004 إلى 220000 سكن سنة 2008 ثم إلى 275000 سكن سنة 2009 ، وبلغت ميزانية وزارة السكن خلال سنتي 2009 و 2010 حوالي 9.9 مليار دج و10.7 مليار دج على التوالي.² كما أن الجهود الاستثمارية الجبار المبذول

¹ -ibid.² - Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques,sociaux et culturels en algérie,p17.

في مجال المنشآت بدأ يعطي ثماره، سواء من خلال توسيع شبكات الطرقات وتكثيفها، ومن خلال إنشاء الطريق السريع شرق غرب، يبلغ طوله 1.216 كلم، ليكون همزة وصل بين ولايتي عنابة وتلمسان مرورا بـ 24 ولاية من البلاد. إذ هناك ما لا يقل عن 538 جسرا و13 نفقا وعشرات المفارق التي تربط المدن النائية البعيدة عن خط الطريق السريع. وإستفاد الطريق السريع السيار شرق غرب من غلاف مالي يزيد عن 800 مليار دينار. وبالتالي يظهر جليا أثر مضاعف الإنفاق العام على هذا القطاع.

5-قطاع الخدمات: بينما قطاع الخدمات هو الآخر ظهر عليه جليا تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7 سنة 2004 و6.9 سنة 2007 .

وبالتالي تقييم الأثر المتوقع على معدل النمو يتعلق بصورة مركزية بمعرفة جيدة بالتكلفة الموظفة والمعبر عنها ببرامج الإنفاق العمومي في سبيل تحقيق الخدمة العمومية ومقارنتها بأثر تلك الخدمة على الصالح العمومي، وهذا ما يعبر عنه بالتخصيص الأمثل للموارد.¹

وتأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي والذي يعبر عن بمدى انتاجية هذا الإنفاق، ففي حالة الجزائر هو ضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة قطاع المحروقات الذي يتأثر بعوامل خارجية ناتجة عن التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول و معدلات الإنتاج المفروضة من OPEC ، أما قطاع الفلاحة فيعرف هو الآخر تذبذب بسبب تأثره بموسم الجفاف و الأمطار ، بينما قطاع الصناعة يلاحظ نسب نمو متواضعة جدا ، ولكن يعرف هذا القطاع ارتفاع إنتاج القطاع الخاص. بينما عرف انتاج القطاع الصناعي العمومي تقهقرا وانخفاضا كبيرا من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية.²

بينما يؤثر الجهود الإنفاقي للدولة ويظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاع الأشغال العمومية الذي عرف تسجيل معدلات نمو جيدة وارتفاع حصته في الناتج الداخلي الخام وصلت أقصاها إلى 8.5% سنة 2003، وهذا راجع لأسباب أهمها الزيادة في الإنفاق الرأسمالي في مجال المنشآت السكنية، و توسيع شبكات الطرقات وتكثيفها، وإنشاء الطريق السريع شرق غرب كما أن قطاع الخدمات هو الآخر

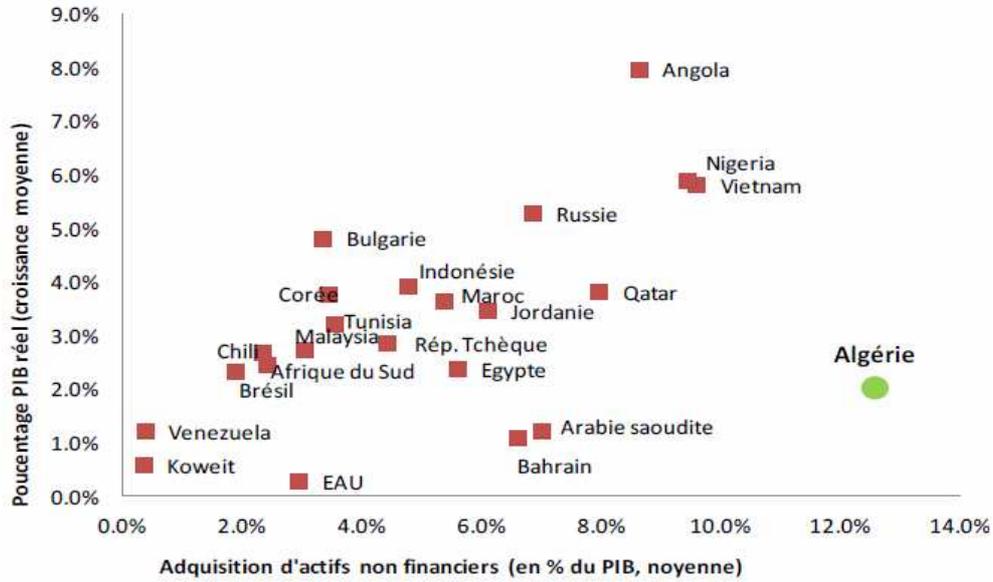
¹ - Laurence CUVILLIER, L'évaluation de l'efficacité de la dépense publique dans le contrôle de la gestion opéré par les chambres régionales des comptes, mémoire de DEA, université Lille 2.p17.

² - بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد السادس، جامعة زيان عاشور الحلفة، 2010، ص61.

ظهر عليه جليا تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7 سنة 2004 و6.9 سنة 2007 .

وما يؤكد ذلك من دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2008 على 93 دولة شملتها الدراسة فيما يخص الإنتاجية الإقتصادية أن الجزائر تأتي في المرتبة 85، رغم الإستثمارات الضخمة والتي تعتبر الأحسن في المنطقة.¹ فمقدار الإنفاق الاستثماري هو مرتفع لكن ترجمته على صعيد النمو الاقتصادي هو ضعيف مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (4-15): الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي.

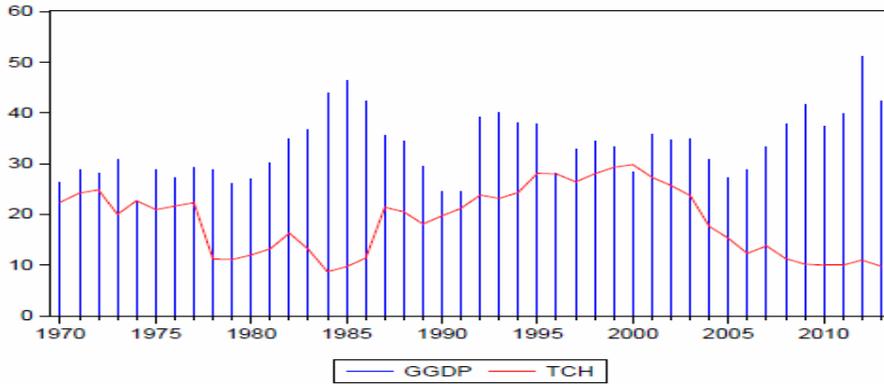


Source: Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 12/20; Algérie : Consultation de 2011 au titre de l'article IV — Rapport des services du FMI; note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration; Janvier 2012;p31.

كما أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الانفاق العام خلال السنة الأولى سوف يكون له أثر معنوي سالب على معدل البطالة يقدر بـ (0.585896 %) ويبقى سالب في السنة الثانية لكن اقل حدة بـ (0.032164 %) ، أما على المدى المتوسط فهناك أثر إيجابي ضعيف يقدر بـ 0.27 % و 0.34 % خلال السنة الثالثة والرابعة على التوالي ، ليتواصل الأثر الإيجابي على المدى الطويل لكن بقيم متدنية ومثال على ذلك 0.07 % خلال السنة الأخيرة ويفسر ذلك بمرحلة الانعاش الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة التي عرفت فيها نسبة البطالة (TCH) تدني ملحوظ بالمقارنة مع ارتفاع في نسبة النفقات العامة من الـ PIB مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي :

¹ - FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007.P2.

الشكل البياني رقم (4-16): تطور معدل البطالة (TCH) والنفقات العامة (GGDP).



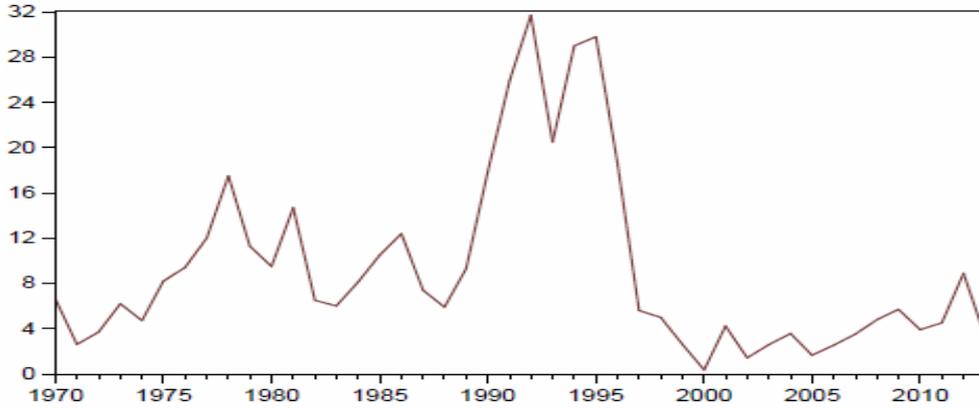
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات :

- office nationale des statistiques.
- Ministère des Finances.
- CNES.

حيث انخفضت نسبة البطالة من 29.80 % سنة 2000 إلى ما يقارب 9.8 % سنة 2013 ، وبالمقابل كان هناك ارتفاع في النفقات العامة التي انتقلت من 28.31 % من PIB سنة 2000، إلى 42.41 % سنة 2013، وبالتالي ظاهريا هناك آثار إيجابية ، لكن المتبع لقطاع الشغل وبالرغم من انخفاض معدلات البطالة الذي يرجع إلى تكثيف البرامج الاستثمارية من جهة وإطلاق آليات للتشغيل ساهمت في امتصاص عدد كبير من البطالين إلا أن المتمعن في نسب البطالة فإنها تحوي عدد كبير من العاملين بمناصب شغل مؤقتة .

بينما في حالة حدوث صدمة تقدر بـ 1% في الإنفاق العام يكون لها أثر معنوي إيجابي على معدل التضخم يقدر بـ (1.257814 %) ، في السنة الأولى ، وبخلاف التأثيرات الشايقة التي أحدثها الانفاق العام فإن الآثار التي تم تسجيلها بداية من السنة الثانية ثم على المدى المتوسط والطويل في متغير التضخم كانت آثار معنوية سالبة. مثال على ذلك الأثر المعنوي السالب المقدر بـ 0.882120 % خلال السنة الثانية نتيجة للصدمة في الانفاق العام بـ 1% ، أما على المدى المتوسط فاستقرت النسبة في حدود 0.112963 % ، ليصبح الأثر المعنوي إيجابي على المدى الطويل لكن بقيم متدنية ، مثال على ذلك النسبة 0.036 % خلال السنة العاشرة وفيما يلي الشكل البياني يوضح معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة.

الشكل البياني رقم (4-17): تطور معدلات التضخم.



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

كما هو ملاحظ فإن معدلات التضخم التي عرفت تذبذبا بين الصعود والنزول ، وفي أواخر السبعينات ارتفعت إلى 17.5 % سنة 1978 ، والطفرة كانت في التسعينات حيث بلغ معدل التضخم أعلى الدرجات بـ 31.7 % سنة 1992، ليعرف انخفاضا بعد ذلك نظرا لتدابير السياسة التقشفية المعتمدة في هذه الفترة ، حيث وصل إلى 0.34 % سنة 2000، بينما في فترة البرامج التنموية عرفت معدلات التضخم نمجا تصاعديا لكن بوتيرة بطيئة نظرا لمنسوب الانفاق العام الذي تم ضخه في الاقتصاد في هذه الفترة، ويعتبر الأمر طبيعي لزيادة الإنفاق.

وحسب التقديرات السابقة وفي حالة صدمة هيكلية موجبة في الانفاق العام بـ 1 % ينتج عنه أثر سالب في رصيد الميزان التجاري ويستمر هذا الأثر السلبي على المدى المتوسط والطويل وإن كان يرتفع وينخفض في نسق متذبذب.

وهذا التحليل لأثر الانفاق العام على المتغيرات محل الدراسة إنما يدل على أن سياسة الانفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن - من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية- وذلك من خلال ملاحظة عدم حدوث آثار إيجابية مستمرة على المدى القصير والمتوسط والطويل لسياسة الانفاق العام بل هناك تذبذب كبير حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات التي برمجت في فترة التسعينات ، بالإضافة إلى البرامج التنوية التي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة التي كان لها من الآثار الايجابية لكن ليس عند الطموح المنتظر.

رابعاً: تحليل التباين:

ولتدعيم النتائج السابقة ، يسمح لنا تحليل تباين الأخطاء (Variance decomposition) بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة، ويمكن تلخيص أهم نتائج تحليل تباين الخطأ في الجدول أدناه :

الجدول رقم (4-32) : تحليل تباين الأخطاء.

Variance Decomposition of RGDP1:		Variance Decomposition of TCH1:		Variance Decomposition of TINF1:		Variance Decomposition of BCOMR:	
Period	GOGDP	Period	GOGDP	Period	GOGDP	Period	GOGDP
1	0.619708	1	3.938513	1	5.566004	1	0.652756
2	3.079357	2	2.930116	2	7.482032	2	9.501406
3	3.905443	3	3.433929	3	7.322478	3	11.69332
4	4.288638	4	4.315056	4	7.788894	4	11.42203
5	4.787411	5	4.281403	5	7.806528	5	11.37221
6	4.962618	6	4.252757	6	7.851822	6	11.57912
7	5.086935	7	4.379130	7	7.872254	7	11.69179
8	5.223476	8	4.463019	8	7.878944	8	11.76577
9	5.364247	9	4.482412	9	7.879416	9	11.84801
10	5.468340	10	4.511388	10	7.879089	10	11.90803

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews7

ومن خلال هذه النتائج المتحصل عليها تتضح لنا أهم الآثار التي تنتجها برامج الانفاق العام على أهم المتغيرات محل الدراسة (أهداف السياسة الاقتصادية) ، إذ أن السياسة التوسعية التي دأبت السلطات الجزائرية على اتباعها في مجال الانفاق العام ، لم يكن لها تلك الآثار النظرية التي تم التطرق إليها في الجزء النظري والتي تفيد بأن سياسة الانفاق العام بنهج كينزي تساهم في تحقيق عوامل التوازن الاقتصادي والرفاهية المنشودة. وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الجهاز الانتاجي القاعدي للقطاعات الاقتصادية وصعوبة تحفيزه، بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية التي يتأثر بها الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على نسبة كبيرة على المحروقات.

ويتضح من خلال هذه النتائج ما يلي:

➡ التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الحقيقي (RGDP1) في السنة الأولى تأتي من الإنفاق العام بنسبة لا تتجاوز 0.61% بينما ترتفع في السنة الثانية إلى 3.07% (أثر إيجابي على المدى القصير لكنه ضعيف)، بينما على المدى المتوسط والطويل فإن التقلبات التي تطرأ على الناتج المحلي الحقيقي

تأتي من الإنفاق العام بنسبة تتراوح ما بين 4 و 5 % فقط، وهذا ما يفسر الأثر الضعيف للإنفاق العام على الناتج المحلي الحقيقي على المدى المتوسط والطويل ، وهنا ما يفسر تدني مضاعف الانفاق العام¹ وبالتالي التأثير الضعيف على معدل النمو الاقتصادي. وهذا ما يؤكد النتائج السابقة.

التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة تأتي من الإنفاق العام بنسبة 3.93 % خلال السنتين الأولى والثانية بينما على المدى المتوسط والطويل فتبقى منحصرة ما بين 3.43 % و 4.51 % وهي نسب ضعيفة.

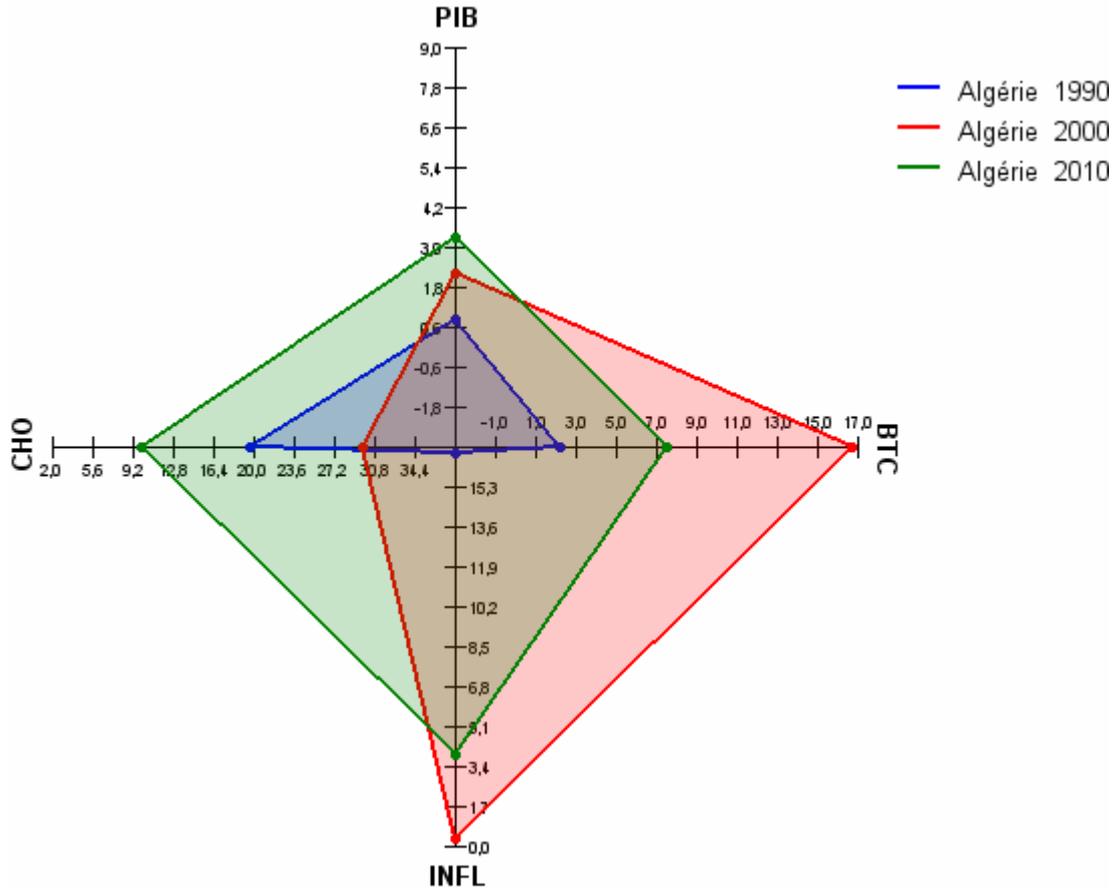
بينما التغيرات التي تطرأ على معدل التضخم تأتي من الإنفاق العام بنسبة 5.56 % خلال السنة الأولى لترتفع على المدى المتوسط إلى ما يفوق 7 % وهي نسبة مهمة، وتستقر في حدود 7.87 % على المدى الطويل.

أما التغيرات التي تطرأ على رصيد الميزان التجاري تأتي من الإنفاق العام بنسبة ضئيلة تقدر بـ 0.65 % خلال السنة الأولى لنتقل إلى نسبة مهمة تتجاوز 11 % على المدى الطويل ، مما يؤكد وجود أثر إيجابي ومهم للإنفاق العام على رصيد الميزان التجاري.

وباعتبار أن "Nicolas KALDOR" من خلال طرحه لفكرة المربع السحري وتأكيده أنه كلما كان المربع مستوي الأضلاع وبحجم واسع فإنما يدل على أن المؤشرات المكونة له في حالة جيدة وبالتالي اقتصاد البلد محل الدراسة كذلك في حالة جيدة، واستطلاعاً منا من خلال دراستنا لحالة الجزائر استطعنا تمثيل ذلك وفق الشكل البياني الموالي خلال السنوات 1990/2000/2010 على التوالي:

¹ - تطرق العديد من الباحثين إلى قيمة مضاعف الانفاق العام في الجزائر ، فعلى سبيل المثال وجد وليد عبد الحميد عايب في مؤلفه الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي أن قيمة المضاعف تقدر بـ 0.037 وهي قيمة متدنية إذا ما قورنت مع المفهوم النظري للمضاعف. بينما خلص الباحث شبيبي عبد الرحيم ضمن أطروحته حول الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام أن قيمة مضاعف الانفاق العام تقدر بـ 0.022 وهي قيمة جد متدنية . وبالتالي فإن السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري.

الشكل البياني رقم (4-18): تمثيل المربع السحري للإقتصاد الجزائري خلال السنوات 1990/2000/2010.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على احصائيات:

-BM et FMI = Banque Mondiale et Fonds Monétaire International

- OCDE = Organisation de Coopération et de Développement Économiques

-NSEE et BDF = Institut National de la Statistique et des Études Économiques et Banque de France.

ويلاحظ من خلال عينة الدراسة لسنوات 2010/2000/1990 ، مدى الاختلال الذي يظهر على المربع السحري لـ "KALDOR" للإقتصاد الجزائري ، ومن خلال تفسير نتائج دوال الاستجابة الدافعية وكذلك نتائج تحليل تباين الأخطاء نخلص على نقطة مهمة مفادها أن السياسات الانفاقية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية، إذ أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى إرتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الإستهلاك) في المدى المتوسط والبعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار ، وفي ظل تفاقم عجز الميزانية الناتج عن ارتفاع الانفاق وانخفاض الإيرادات ، وأيضا ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية ، لابد لمعدلات الفائدة من الإرتفاع كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات ، مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة

على الاستثمار الخاص ، التي ستمارس تأثيرا سلبيا على نمو الناتج الاجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة ، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستخفض الإيرادات العامة خاصة منها الجباية العادية.

وكقراءة معمقة لهذه النتائج المفصلة فإن عملية توجيه برامج الانفاق العام إلى مواطن رفع الإنتاجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتسم بعدم الرشادة نظرا لكون أن زيادة الانفاق العام يسبب متاعب جمة للإقتصاد بدلا من تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، من خلال ارتفاع مستوى الأسعار (اتساع الفجوة التضخمية) ، وتفاقم العجز الموازي. وهذه الاختلالات تقف وراءها عدة عراقيل ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من رشادة تحقيق سياسة الانفاق العام لأهم أهدافها ، والتي سوف نتطرق إليها في المبحث الموالي.

المبحث الخامس: العراقيل التي تقف أمام تحقيق سياسة الانفاق العام لأهداف السياسة

الاقتصادية:

رغم الاستثمارات الضخمة التي برمجتها الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بداية بمرحلة التخطيط وصولا إلى مرحلة البرامج التنموية في مطلع الألفية الثالثة والاعتمادات المالية المرصودة لها في شكل برامج إنفاقية مهمة ، إلا أن أثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي كانت محدودة ولم تكن عند الطموح المرغوب فيه، وهذا ما يدل على وجود معوقات تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة الأمر الذي انعكس بالسلب على التقدم الاقتصادي في البلد ، وكما استخلصنا من الدراسة التحليلية والقياسية عدم وجود تأثير واضح ومستمر على المدى الطويل لسياسة الانفاق العام على أهم أهداف السياسة الاقتصادية ، وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي : ماهي أهم المعوقات التي تقف أمام تدخل الدولة عن طريق سياسة الانفاق العام في سبيل تحقيق جملة الأهداف الاقتصادية المبرمجة في خطة الحكومة ؟

وتتطلب الإجابة على هذا التساؤل تشخيص دقيق لأهم المعوقات التي تقف حجر عثرة اما بلوغ الأهداف المسطرة لسياسة الانفاق العام.

المطلب الأول: المعوقات الخاصة بالميزانية العامة:الفرع الأول: الإصرار على اعتماد النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة:

تعتمد الميزانية العامة في الجزائر على نهج تقليدي في تصنيف النفقات العامة ، وذلك ما يوافق ميزانية البنود والاعتمادات (التي تطرقنا إليها سابقا) والتي لها من العيوب التي تمس بوظيفة الاعتمادات المرصودة بهدف إحداث البرامج التنموية المسطرة في برنامج الحكومة . ويظهر إصرار الدولة على اعتماد هذا النهج رغم تعدد المناهج الحديثة في مجال الميزانية العامة (ميزانية البرامج والأداء، ميزانية التخطيط والبرمجة، ميزانية الأساس الصفري، الميزانية التعاقدية).

وإن التقنين الحالي للميزانية العامة للدولة في مجالي التسيير والتجهيز لا يبدو مطابقا للحاجات الضرورية لاستعمال المعلوماتية . ومن أجل التمكن من الحصول على معلومات متعلقة بتكلفة وظيفة معينة ، بالنظر إلى المبلغ الاجمالي للنفقة حسب طبيعتها ، يكون من المناسب استعمال لائحة انتقال تستلزم عملا هاما للحفاظ حتى اليوم الجاري ، وتستهلك وقت كثير على الآلة ، ومجال في الذاكرة على مستوى المعلوماتية . لذلك يكون من المستحسن عادة النظر في المدونة تبعا لمقتضيات تناسق التصنيفات الادارية ، الاقتصادية، والوظيفية بما يسمح باستعمال سهل للمعلوماتية¹

الفرع الثاني: تفاقم العجز المزمع للملازم للميزانية العامة:

لقد عرفت الميزانية العامة زيادة بوتيرة متصاعدة ، وقد صاحب هذا النمو عجز لازم للميزانية العامة في معظم الوقت ، بالنظر لتراكم أسبابه، والتي منها:

أولا: صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى، مما يستلزم عادة النظر في نجاعتها . وذلك أن تسيير الأموال العمومية بصفة عقلانية ، يفرض حتما تسييرا أكثر عقلانية، يساهم في تحسين الفعالية ، وإضفاء المزيد من الشفافية على النفقات العامة، ولا سيما نفقات التجهيز . إن النفقات العامة للميزانية مثل تخصيص الموارد لفائدة القطاعات الاقتصادية أو الفئات الاجتماعية في إطار ميزانية الدولة الاجتماعية تتطلب إتخاذ عدة إجراءات لإعادة التوازن الاقتصادي لصالح القطاعات الواعدة التي تزخر بإمكانيات نمو عالية ، وكذا لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة.

¹ - لعامة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص62.

ثانيا: اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز ، وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية للتغير في سعر البترول.

ثالثا: ضعف حصيلة الجباية العادية ، لعدة اسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي . ولكن هل كان ممكنا للجباية العادية أن تحصل على نتيجة أفضل خلال هذه المرحلة ؟ .

وهذا السؤال يحمل حتما على طرح إشكالية نوعية التحصيلات الجبائية ، خاصة وقد تم في الماضي إجراء دراسات كشفت عن عدم وجود متابعة جدية لدى كبار المكلفين بالضريبة وضيق قاعدة الجباية العادية .

رابعا: ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة ، ومما زاد في تفاقمها كون سياسة الميزانية وسياسات القرض في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي ، وينجر عن ذلك حتما اندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الميزانية . علما ان الديون العمومية تتشكل من اجتماع ثلاثة عوامل هي:

- 1- تطهير المؤسسات العمومية.
- 2- خسائر الصرف التي تحملتها الخزينة العمومية.
- 3- عملية حشد موارد مالية خارجية من أجل التسيير العادي.

الفرع الثالث: إتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في جانب النفقات العامة :

ترتكز عملية تحضير مشروع الميزانية العامة للدولة على تقدير مجمل اعباء وموارد الدولة لسنة مدنية ، وبناء عليه ، فإن الأمر يتعلق بتقدير مبلغ الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات تسيير الأجهزة الادارية للدولة خلال السنة المقبلة من جهة ومن جهة أخرى تحديد المبالغ المحتملة للإيرادات وخاصة الجبائية.¹ وهذه العمليات هي جوهر التخطيط في إطار الميزانية العامة المبنية على التقدير المدروس والذي يطرح في شكل وثيقة نهائية ضمن قانون المالية للتصويت عليه من طرف السلطات المختصة ويصبح برنامج عمل الحكومة في ثوب الميزانية العامة.

¹ - لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص162.

لكن الملاحظ في الجزائر والذي أصبح مألوفا هو تكرار الأخذ بالاعتمادات التكميلية¹ (قانون المالية التكميلي) وهذه إحدى المخالفات التي ترد على قاعدة سنوية الميزانية، حتى أصبحت قوانين المالية التكميلية ظاهرة عادية ومعمول بها لسنوات متتالية في بعض الأحيان ، وهذا ما يدل على سوء التقدير والتخطيط في قانون المالية العادي والذي يوجب على السلطة إعادة النظر في قانون المالية التكميلي والذي غالبا ما يتم اقرار اعتمادات (نفقات عامة) إضافية وهذا ما ينافي نهج ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الثاني: عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها :

إن ارتفاع تكاليف انجاز العديد من المشاريع المبرجة في إطار برامج التنمية عما خصص لها في البداية، بسبب سوء التسيير والتنفيذ، والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى وكذلك حجم الأغلفة المالية الضخمة التي تخرج من الخزينة العمومية بسبب إعادة تقييم تكلفة المشاريع العمومية نتيجة تسجيل المشاريع من دون إنهاء الدراسات التمهيديّة.

هذه الأسباب وأخرى جعلت الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر إسرافا وهذرا للإنفاق الحكومي (عدم رشادة الإنفاق)، فوفقا لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة، من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، حيث تراوحت قيمة المؤشر بين نقطة واحدة (الأكثر إسرافا)، و 7 نقاط (كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية والخدمات) تحصلت الجزائر على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-33) : تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة 2012/2008.

السنة	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
القيمة	3.7	3.2	3.3	3.0
الرتبة	134/48	133/80	139/64	142/79

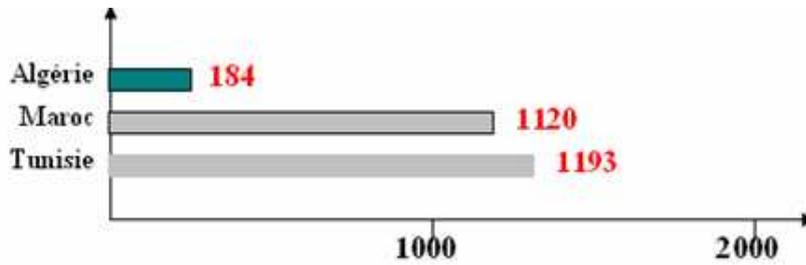
المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص239 نقلا عن

Group of the Global Competitiveness Reports for the years 2008-2011

¹ - الاعتمادات التكميلية هي الإجراءات الأكثر شيوعا والأكثر اعتمادا الذي يسمح للحكومات بإجراء بعض اللامسات خلال السنة على التقديرات الأولية ، ومنح بعض الرخص التكميلية ، وهي التي تضمها قوانين المالية المعدلة والمكملة التي لها نفس الدرجة القانونية لقانون المالية العادي .

المطلب الثالث: الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري كإقتصاد ريعي يعتمد على العوائد البترولية :

لقد عرفت هيمنة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي والتي وصلت إلى قرابة 40 % ، ونسبة 98% من الصادرات، هذا الوضع عرف تقلص بالمقابل لقطاع خارج المحروقات والذي لا يزال يراوح في نسبة 2% من الصادرات. وبالمقارنة مع الدول المجاورة كتونس والمغرب تراجع كبير في السلع المصدرة مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (4-19): عدد المنتجات المصدرة في دول المغرب العربي حتى سنة 2012.

Source: Cinquantenaire de L'indipendance enseignements et vision pour l'algérie de 2020 2020 Chapitre Economie, Rapport NABNI 2020 Janvier 2013,p26.

هذا الوضع ساهم في هشاشة المالية العامة ، وخاصة جانب النفقات العامة حيث تساهم الجباية البترولية بنسبة جد مهمة وصلت أقصاها إلى 64.56 % من الإيرادات العامة سنة 1992، و56.4 % سنة 2004. فرغم الإصلاحات المالية التي شهدتها الجزائر في مطلع التسعينات وخاصة الإصلاحات التي شملت المالية العامة، لم تساهم في تقليص دور الجباية البترولية في دعم الميزانية العامة لما لذلك من آثار سلبية من خلال تذبذب اسعار البترول على غرار ما حدث في سنة 1986 أين انخفض سعر البترول إلى أدنى المستويات وبالتالي انخفاض الإيرادات وزيادة العجز الموازي.

وبالمقابل فإن تغطية الإيرادات العامة العادية لميزانية التسيير (أي مدى إمكانية اعتماد الميزانية في تمويلها على وقائع وتصرفات اقتصادية يمكن التحكم في اتجاهات تطورها محليا) ، عرفت تناقص من سنة لأخرى حيث مثلت نسبة 86% سنة 1963 ، لتتخفف إلى 68 % سنة 1965، وتعاود الارتفاع في السنوات الموالية، لكن مع مطلع التسعينيات عرفت نسبة تغطية الإيرادات العادية لميزانية التسيير انخفاض

ملحوظ وصل إلى 42 % سنة 2000،¹ وهذا ما يدل على أن هناك هيمنة للجباية البترولية حتى على ميزانية التسيير التي جل محتواها أجور ورواتب الموظفين. وما لذلك من مخاطر في حالة تذبذب لأسعار البترول ومنسوب الانتاج السنوي من نفس المادة.

¹ - ONS, Annuaire statistique de l'Algérie 1965/2000.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل وصفي وقياسي لسياسة الانفاق العام لحالة الجزائر ، وذلك لمعرفة مدى رشادة برامج الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك مرورا بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بتحليل اقتصادي للظواهر والشواهد المدروسة. ففي المبحث الأول تطرقنا إلى دراسة نظرية وتحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر، حيث اعتمدت النهج الميزاني التقليدي في هذا المجال ، واعتماد التقسيم الإداري والوظيفي من خلال نفقات التسيير و نفقات التجهيز ، كما أن النفقات العامة عرفت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة كنسبة من الناتج الإجمالي الخام ، وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على السياسة الانفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة ، فقد انتقلت النفقات من 27.23% من الناتج الإجمالي الخام "PIB" سنة 1967 إلى أقصى معدل بقيمة 46.4 % سنة 1985، حيث كانت هناك إرادة كبيرة للمخطط الجزائري للتصنيع تجسدت من خلال تكوين رأس المال الثابت حيث بلغ معدل الاستثمار الإجمالي (عمومي و خاص) 41 % من الناتج الداخلي الخام في المتوسط بين (67-78)، و هو أكبر مقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط حيث يساوي 26 % . بينما تميزت فترة التسعينات بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. ولكن هذا لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 142400 مليون دج سنة 1990 إلى 235200 مليون دج سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت الى 65.1% لترتفع سنة 1995 إلى 589300 مليون دج بنسبة زيادة قدرت ب 27.6%. أما في مطلع الألفية الثالثة فقد عرف دور الدولة نهجا جديدا من خلال اعتماد برامج تنمية ساهمت في ارتفاع وتيرة الانفاق العام ، ومن ذلك جاء مشروع الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2000-2004، وبرنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009 ، وتلاهما المشروع الخماسي لتوطيد النمو خلال افرة 2010/2014، وساعد في ذلك ارتفاع أسعار البترول .

أما في المبحث الثاني فقمنا بتحليل طريقة توظيف النفقات العامة في إطار الميزانية العامة لكون الأمر جد مهم في تجسيد الأهداف المرجوة من ذلك على أرض الواقع، بحيث تعتبر مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير

الاقتصاد العام وتتميز هذه المدونة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة لدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية وذلك من خلال:

- 1- عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد إلى عدة نفقات من طبيعة مختلفة.
- 2- الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز.
- 3- صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة ، من خلال التصنيف الحالي.

كما يتم تسجيل صعوبات كبيرة في الحصول على الوثائق المعلنة و المرافقة للميزانية العامة للدولة إلا فيما يخص جداول النفقات العامة والايادات العام ، وذلك ما يفيد في نقائص كبيرة في مجال شفافية العمليات المالية للدولة .بالإضافة إلى الاشكال الحاصل في قانون ضبط الميزانية الذي يعتبر أداة رقابة فعالة والذي يلاقي الكثير من العراقيل في تفعيل دوره.

بينما تعرضنا في المبحث الثالث إلى تحليل أهم توجهات اصلاح سياسة الإنفاق العام وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ففي خضم التطورات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة (1990/1998) دفعت بها إلى إجراء إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية شملت جميع المجالات الاقتصادية للقطاع العام ، ومن بين أهم الجوانب التي مسها الإصلاح هو جانب النفقات العامة، من خلال إجراءات توجيه نفقات الشبكة الاجتماعية من أجل التخفيف من وطأة سياسة التقشف المعتمدة في هذه الفترة وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 27% ، وشملت هذه التدابير إنشاء إنشاء صندوق تعويض الأسعار لدعم الفئات المحرومة وإنشاء صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة. واتخذت السلطات في هذا الإطار كذلك إجراءات تتعلق بتخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار من أجل إزالة التشوهات في نظام الأسعار.بالإضافة إلى اعتماد سياسات إصلاح للمؤسسات العمومية من أجل قدرتها على المنافسة وما لذلك من أثر ميزانية الدولة.

وفي المبحث الرابع والأخير قمنا بدراسة قياسية لتحليل دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف الياسة الاقتصادية من خلال استنباط أهم الاثار التي يمكن أن تحدثها هذه السياسة .

لقد كان تقدير الاثار الاقتصادية الكلية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي (Vectorial Auto Regressive) VAR الذي اقترحه Sims وكانت النتائج مفادها بأن حدوث صدمة في الإنفاق العام تقدر بـ 1% خلال السنة الأولى سوف يكون له أثر معنوي إيجابي يقدر بـ (0.005801 %) ، أما

في السنة الثانية يزداد تأثير الناتج المحلي الاجمالي لكن بزيادة جد ضئيلة بـ (0.013527 %) مقابل زيادة بـ (1%) من الإنفاق العام. وهذا ما يؤكد أن تأثير الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي نسبة النمو الاقتصادي إيجابي لكن جد ضعيف، وبالتالي لا يتحقق مضاعف الانفاق العام على المدى القصير. بينما في السنة الثالثة بدأ انخفاض الناتج بقيم سلبية إلى أن وصل إلى قيمة جد متدنية تقدر بـ (0.004341 %) ويستمر في الانخفاض . وهذا ما يؤكد لنا أن زيادة الانفاق العام أثره محدود على الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل حيث يلاحظ أنه كلما زاد الانفاق العام ينخفض بالمقابل الناتج المحلي الاجمالي. وهذا ما يخالف توجه (Barro (1981 ، والذي انطلق من فكرة أن الزيادة في الإنفاق العام يجب أن يتكون له اثار منتجة من خلال زيادة الدخل . والسبب يرجعه الاقتصاديون إلى عدم كفاءة الانفاق العام الموجه للقطاعات الاقتصادية التي تتأثر في مجملها بمتغيرات خارجية على غرار قطاع المحروقات وقطاعي الفلاحة والصناعة مما يحد من وجود آثار عند الطموح المرغوب فيه لسياسة الانفاق العام على الناتج المحلي رغم ضخامة البرامج التنوية المبرمجة.

كما أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الانفاق العام خلال السنة الأولى سوف يكون له أثر معنوي سالب على معدل البطالة يقدر بـ (0.585896 %) ويبقى سالب في السنة الثانية لكن اقل حدة بـ (0.032164 %) ، أما على المدى المتوسط فهناك أثر إيجابي ضعيف يقدر بـ 0.27 % و 0.34 % خلال السنة الثالثة والرابعة على التوالي ، ليتواصل الأثر الإيجابي على المدى الطويل لكن بقيم متدنية ومثال على ذلك 0.07 % خلال السنة الأخيرة ويفسر ذلك بمرحلة الانعاش الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة التي عرفت فيها نسبة البطالة (TCH) تدني ملحوظ بالمارنة بارتفاع في نسبة النفقات العامة من ال PIB.

ومن جهة أخرى يلاحظ في حالة حدوث صدمة تقدر بـ 1% في الإنفاق العام يكون هناك أثر معنوي إيجابي على معدل التضخم يقدر بـ (1.257814 %) ، في السنة الأولى ، وبخلاف التأثيرات الشايقة التي أحدثها الانفاق العام فإن الآثار التي تم تسجيلها بداية من السنة الثانية ثم على المدى المتوسط والطويل في متغير التضخم كانت آثار معنوية سالبة. مثال على ذلك الأثر المعنوي السالب المقدر بـ 0.882120 % خلال السنة الثانية نتيجة للصدمة في الانفاق العام بـ 1% ، أما على المدى المتوسط فاستقرت النسبة في حدود 0.112963 % ، ليصبح الأثر المعنوي إيجابي على المدى الطويل لكن بقيم متدنية ، مثال على ذلك النسبة 0.036% خلال السنة العاشرة

بينما يلاحظ في حالة حدوث صدمة هيكلية موجبة في الانفاق العام بـ 1% ينتج عنه أثر سالب في رصيد الميزان التجاري ويستمر هذا الأثر السلبي على المدى المتوسط والطويل وإن كان يرتفع وينخفض في نسق متذبذب.

وفي المبحث الخامس تطرقنا إلى أهم المعوقات التي تقف في وجه تحقيق سياسة الانفاق العام لأهدافها المرجوة، وعليه لا يزال الرقي برشادة برامج الانفاق العام في النظام الميزاني من جهة وفعالية الانفاق العام في تأثيره على واقع أفراد المجتمع جد متاخر، وذلك راجع لعدة أسباب ساهمت من قريب أو من بعيد في الوصول إلى هذا الوضع، نجد في ذلك الأسباب الخاصة بالميزانية العامة، والتي تتمثل في الإصرار على اعتماد النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة وذلك باعتماد ميزانية البنود والاعتمادات التي تتلخص في تقسيم الميزانية إلى وزارات وتقابل كل وزارة المبالغ الممنوحة لها في السنة المالية المقبلة، مع افتقار مؤشرات أداء خلال مراحل التنفيذ. بالإضافة إلى تفاقم العجز المزمّن الملازم للميزانية العامة وصعوبة التحكم فيه، مما يساهم في خلق حالات تضخمية على المدى الطويل، كما أن إتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في جانب النفقات العامة كان له نصيب وافر في الحد من رشادة هذه الأخيرة.

ومن أهم الأسباب كذلك التي أدت إلى ضعف الأداء في برامج الانفاق العام عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها، فالملاحظ في برامج الانعاش الاقتصادي التي قدمتها الدولة والتي كان لها من النتائج المحفزة لأصاها إلا أنها من جهة أخرى فاقت التكاليف المحددة لها، فعلى سبيل المثال مشروع الطريق السيار الذي رصد له مبلغ يفوق 07 مليار دولار، فبعد إتمامه فاقت تكلفته الحقيقية 18 مليار دولار ناهيك على النقائص التي بدأت تظهر تبعا. والسبب الأهم هو الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري كالاقتصاد ريعي يعتمد على العوائد البترولية مما أثر على صلابة الميزانية العامة فقد ساهمت الجباية البترولية بما بنسبة جد مهمة وصلت أقصاها إلى 64.56% من الإيرادات العامة سنة 1992، و56.4% سنة 2004.

الخاتمة العامة

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة التي تصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية حيث تعرضنا من خلالها إلى معالجة و توضيح جانب مهم يتعلق بترشيد الإنفاق العام مع ضرورة التقيد بالأهداف في كل عملية إنفاق للمال العام ومعالجة تقييمية ، تحليلية وقياسية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر ، والتي شكلت جميع فصول هذا البحث التي شملت أربع فصول. اعتمدنا في الجانب النظري على أهم النظريات الأساسية في جانب ترشيد الإنفاق العام، وأهم النظريات الحديثة التي عاجلت مفهوم تحقيق الأهداف من خلال إنفاق يهدف للنفع العام وبذلك توصلنا إلى أهم النتائج و التوصيات التالية :

أ- النتائج:

1- في الجانب النظري:

● تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي إلى تفعيل دور النفقات العامة من خلال إحداث آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية، والتي تمكن من الوصول إلى الهدف المنشود، وفي تحليلنا للآثار الاقتصادية الكلية للنفقات العامة خلصنا إلى أن هذه الأخيرة تُحدث آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك، بالإضافة إلى آثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل. مما يعطي انطبعا على أن هذه الآثار تؤكد الدور المهم للنفقات العامة في النشاط الاقتصادي باعتبارها أداة ذات أهمية بالغة في يد الدولة لتحقيق جملة من الأهداف المرغوب فيها.

● ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعبر عن إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطاقتها من دولة لأخرى ، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة اعتمادا على أهم الدراسات النظرية في هذا المجال وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

● يعبر ترشيد الإنفاق العام عن ذلك التطبيق العملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة ، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني ، وهو تصرف يهدف إلى

تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير . واعتمادا على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على انه «التزام "الفعالية" في تخصيص الموارد و"الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع» .

● إن اعتماد الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية التي تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل : استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص "identification" مقبول للنموذج ، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية "exogenes" وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني . وبالتالي يتضح أن هناك قصور في نماذج الاقتصاد الكلي ذات التوجه الكينزي للأسباب سالفة الذكر، وبعد إطلاعنا على أدبيات الدراسات القياسية في مجال الاقتصاد الكلي ، لاحظنا الكثير من هذه الدراسات استعملت النهج القياسي بدراسة أثر متغير على متغير آخر وبالتالي يتم الانطلاق من افتراض ثبات المتغيرات الأخرى ، وبالتالي مبدئيا تجاهل تأثير تلك المتغيرات الأخرى، ولتجنب العمل بهذا النهج لما فيه من تزييف للتائج، فقد جاء "Christopher Sims" بنماذج الانحدار الذاتي (Vectorial Auto Regressive) VAR في عام 1980 ، التي توضع جل التأثيرات التي يمكن أن يحدثها متغير على عديد المتغيرات الأخرى.

● إن تعاقب الأزمات على اقتصاديات الحكومات في العالم لزمت عليها إعادة النظر في تسييرها لمواردها بسبب شح مصادر التمويل ، وكذلك تفاقم حالات العجز الموازي بالإضافة إلى تدني سعر البترول مما أدى إلى انخفاض مداخيل الدول المصدرة للنفط. هذا الوضع ساهم في بلورة مفهوم دقيق لترشيد الإنفاق العام لما لذلك من أهمية بالغة للخروج من تلك الأزمات. وهذا الأخير يعتمد على محاور اساسية تتمثل فيمايلي :

✓ تحديد الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بما يتلاءم ونشاط الدولة وكذلك قدرتها التكليفية ، ويعتمد في ذلك على عنصرين اساسيين هما: أولا يجب أن يكون تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق الإنفاق العام بهدف تحقيق منفعة عامة لأفراد المجتمع ، حتى لا يكون للافراط في التدخل الحكومي اضرار جانبية. وثانيا أن إنفاق مبلغ من المال يلزم مراعاة عنصر الانتاجية لهذا الفعل.

✓ ضرورة تحقيق الانفاق العام للكفاءة الاقتصادية الذي بدوره يعتمد على عنصرين اساسيين هما: اولاً: أولوية التخصيص الأمثل للموارد بين القطاعات الاقتصادية، وثانياً الانفاق الاجتماعي وكفاءة تخصيص الموارد من خلال ضمان العدالة في تقديم الخدمات العمومية.

✓ إن تدخل الدولة في الاقتصاد وبدرجات متفاوتة بين نماذج متعددة من دول العالم يهدف إلى التخفيف من مساوئ توزيع الدخل بين فئات المجتمع وذلك لضمان مبدأ العدالة الاجتماعية .

● يستدعي الوصول إلى تحقيق برامج الانفاق العام وفق رشادة عالية للأهداف المرجوة منها ضرورة تدعيم شفافية العمليات المالية في ظل الميزانية العامة والتي تعبر عن حرية تدفق المعلومات الخاصة بالعمليات المالية للدولة ، وما يوضح أهمية ضرورة انتهاج هذا المبدأ هو اهتمام المنظمات الدولية به.

● الانضباط بالأهداف في إطار الميزانية العامة شرط مهم من أجل الوصول إلى الرشادة المثلى في تحقيق برامج الانفاق العام لأهداف، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، حيث يشير "Harey" أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقاً لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية ، وذلك من خلال انتهاج الأساليب الحديثة في صياغة الميزانية العامة والابتعاد عن الأساليب التقليدية في ذلك.

● تساهم سياسة الانفاق العام بدرجة كبيرة ومهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار ، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات المحرومة ، وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أهدافاً التي غايتها الرفاهية العامة وهي متعددة ، وقد جمعها الاقتصادي " Nicolas KALDOR 1908/1986 " في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمرجع السحري والتي تتمثل في: تحقيق النمو الاقتصادي ، تحقيق التشغيل الكامل (محرارة البطالة) ، الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محرارة التضخم) و تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

2- في الجانب التطبيقي:

- تعتمد الجزائر في الميزانية العامة وفي جانب النفقات العامة على التصنيف حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي والإداري ، وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف. ويتم تقسيم النفقات العامة على أساس إداري وموضوعي ، من خلال نفقات التشغيل ونفقات التجهيز. وهذا التصنيف يوافق ميزانية البنود والاعتمادات ذات النهج التقليدي والتي لها من العيوب التي تحد من رشادة توظيف الأموال العمومية، وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثانية.
- لقد عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة ، حيث انتقلت من 20.33 % من الناتج الاجمالي الخام سنة 1963 ، إلى 46.4 % سنة 1985 ، ولتصل إلى 42.17 % سنة 2009 وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على السياسة الانفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة، فخلال تبني النهج الاشتراكي كانت الجزائر تتوجه إلى فكرة التصنيع تجسدت من خلال تكوين رأس المال الثابت حيث بلغ معدل الاستثمار الإجمالي (عمومي و خاص) 41 % من الناتج الداخلي الخام في المتوسط بين (67-78)، و هو أكبر مقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط حيث يساوي 26 % ، وبلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في المتوسط 9% من الناتج الداخلي الخام بين (74-77) و حوالي 15 % بين (78-79)، أما في فترة تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي نظرا لتوالي الأزمات على الاقتصاد الوطني اتخذت الدولة عدة تدابير مست بالميزانية العامة وخاصة النفقات العامة من أجل رفع العب عليها . وبخلاف ذلك تغيرت المعادلة ففي مطلع الألفية الثالثة انتهجت الدولة سياسة توسعية من خلال عقد برامج تنموية باغلفة مالية ضخمة كان الهدف منها تحقيق معدلات نمو جد مهمة كانت أقصاها 6.8% سنة 2003 ، وتم التحكم في معدلات التضخم إلى حد موفق بحيث انخفضت إلى اقصى حد لها بنسبة 0.34 % سنة 2000. بينما انخفضت معدلات البطالة عن المعدلات المرتفعة التي عرفت سابقا .
- تعتبر مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام وتتميز هذه المدونة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة لدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية وذلك من خلال:

- 1- عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد إلى عدة نفقات من طبيعة مختلفة.
- 2- الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز.
- 3- صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة ، من خلال التصنيف الحالي.

كما يتم تسجيل صعوبات كبيرة في الحصول على الوثائق المعلنة و المرافقة للميزانية العامة للدولة إلا فيما يخص جداول النفقات العامة والايادات العام ، وذلك ما يفيد في نقائص كبيرة في مجال شفافية العمليات المالية للدولة .بالإضافة إلى الاشكال الحاصل في قانون ضبط الميزانية الذي يعتبر أداة رقابة فعالة والذي يلاقي الكثير من العراقيل في تفعيل دوره.

● بغية تجاوز النقائص السجلة في تسيير ميزانية الدولة انتهجت السلطات مبادرات اصلاح سياسة الإنفاق العام من أجل التحكم في تأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ففي خضم التطورات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة (1998/1990) دفعت بها إلى إجراء إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية شملت جميع المجالات الاقتصادية للقطاع العام ، ومن بين أهم الجوانب التي مسها الإصلاح هو جانب النفقات العامة، من خلال إجراءات توجيه نفقات الشبكة الاجتماعية من أجل التخفيف من وطأة سياسة التقشف المعتمدة في هذه الفترة وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 27% ، وشملت هذه التدابير إنشاء إنشاء صندوق تعويض الأسعار لدعم الفئات المحرومة وإنشاء صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة. واتخذت السلطات في هذا الإطار كذلك إجراءات تتعلق بتخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار من أجل إزالة التشوهات في نظام الأسعار.بالإضافة إلى اعتماد سياسات إصلاح للمؤسسات العمومية من أجل قدرتها على المنافسة وما لذلك من أثر ميزانية الدولة.

● بعدما تطرقنا إلى تقدير الاثار الاقتصادية الكلية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي (Vectorial Auto Regressive) VAR فقد توصلنا إلى النتائج المحورية التي مفادها بأن حدوث صدمة في الإنفاق العام تقدر بـ1% خلال السنة الأولى سوف يكون له أثر معنوي يقدر بـ (0.005801 %) ، أما في السنة الثانية يزداد تأثر الناتج المحلي الاجمالي لكن بزيادة جد ضعيفة بـ (0.013527) % مقابل زيادة بـ (1%) من الإنفاق العام. وهذا ما يؤكد أن تأثير الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي نسبة النمو الاقتصادي إيجابي لكن جد ضعيف، وبالتالي لا يتحقق مضاعف الانفاق العام على المدى القصير.بينما في السنة الثالثة بدأ انخفاض الناتج بقيم

سلبية إلى أن وصل إلى قيمة جد متدنية تقدر بـ (0.004341 %) ويستمر في الانخفاض . وهذا ما يؤكد لنا أن زيادة الانفاق العام أثره محدود على الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل حيث يلاحظ أنه كلما زاد الانفاق العام ينخفض بالمقابل الناتج المحلي الاجمالي. وهذا ما يخالف توجهه (Barro 1981) ، والذي انطلق من فكرة أن الزيادة في الإنفاق العام يجب أن يتكون له اثار منتجة من خلال زيادة الدخل . والسبب يرجعه الاقتصاديون إلى عدم كفاءة الانفاق العام الموجه للقطاعات الاقتصادية التي تتأثر في مجملها بمتغيرات خارجية على غرار قطاع المحروقات وقطاعي الفلاحة والصناعة مما يحد من وجود آثار عند الطموح المرغوب فيه لسياسة الانفاق العام على الناتج المحلي رغم ضخامة البرامج التنوية المبرمجة.

● بينما نتيجة تقدير اثر النفقات العامة على معدلات البطالة فكانت الزيادة في قيم البطالة التي بدأت بـ (0.585896%) إلى (0.032164%) في السنة الأولى والثانية ، وبالمقابل كان هناك تذبذب على المدى المتوسط مع زيادة في النفقات العامة ، أما على المدى الطويل كان هناك تأثير إيجابي وذلك بتسجيل انخفاض في قيم البطالة بالمقابل زيادة في النفقات العامة وهي مرحلة الانعاش الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة حيث انخفضت معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها بـ 9.8% ، لكن بالمقابل فإن عدد مناصب الشغل المؤقتة ارتفع بمعدل جد مهم مما يجب إعادة النظر في هذه النسبة.

● بينما في حالة حدوث صدمة تقدر بـ 1% في الإنفاق العام يكون لها أثر معنوي إيجابي على معدل التضخم يقدر بـ (1.257814%) ، في السنة الأولى ، وبخلاف التأثيرات الشائعة التي أحدثها الانفاق العام فإن الآثار التي تم تسجيلها بداية من السنة الثانية ثم على المدى المتوسط والطويل في متغير التضخم كانت آثار معنوية سالبة. مثال على ذلك الأثر المعنوي السالب المقدر بـ 0.882120 % خلال السنة الثانية نتيجة للصدمة في الإنفاق العام بـ 1% ، أما على المدى المتوسط فاستقرت النسبة في حدود 0.112963 % ، ليصبح الأثر المعنوي إيجابي على المدى الطويل لكن بقيم متدنية ، مثال على ذلك النسبة 0.036% خلال السنة العاشرة

● كما تمت ملاحظة حدوث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بـ 1% ينتج عنه أثر سالب في رصيد الميزان التجاري ويستمر هذا الأثر السلبي على طول مراحل فترة الاستجابة وإن كان يرتفع وينخفض في نسق متذبذب.

● إن لأثر الانفاق العام على المتغيرات محل الدراسة إنما يدل على أن سياسة الانفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن - من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية - حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الاصلاحات التي برمجت في فترة التسعينات ، بالإضافة إلى البرامج التنوية التي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة التي كان لها من الآثار الايجابية لكن ليس عند الطموح المنتظر. والنتيجة الأساسية مفادها أن السياسات الانفاقية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية، إذ أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى إرتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط والبعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار ، وفي ظل تفاقم عجز الميزانية الناتج عن ارتفاع الانفاق وانخفاض الإيرادات ، وأيضا ضرورة تخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية ، لابد لمعدلات الفائدة من الإرتفاع كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات ، مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص ، التي ستمارس تأثيرا سلبيا على نمو الناتج الاجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة ، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستخفف الإيرادات العامة خاصة منها الجباية العادية. وجملة هذه النتائج تؤكد قبول صحة الفرضية الرابعة والأخيرة.

وكقراءة معمقة لهذه النتائج المفصلة فإن عملية توجيه برامج الانفاق العام إلى مواطن رفع الإنتاجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتسم بعدم الرشادة نظرا لكون أن زيادة الانفاق العام يسبب متاعب جملة للإقتصاد بدلا من تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، من خلال ارتفاع مستوى الأسعار (اتساع الفجوة التضخمية) ، وتفاقم العجز الموازي. وهذه الاختلالات تقف وراءها عدة عراقيل ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من رشادة تحقيق سياسة الانفاق العام لأهم أهدافها.

● لا يزال الرقي برشادة برامج الانفاق العام في النظام الميزاني من جهة وفعالية الانفاق العام في تأثيره على واقع أفراد المجتمع من جهة أخرى جد متاخر ، وذلك راجع لعدة اسباب ساهمت من قريب أو من بعيد في الوصول إلى هذا الوضع ، نجد في ذلك الأسباب الخاصة بالميزانية العامة، والتي تتمثل في الإصرار على اعتماد النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة وذلك باعتماد

ميزانية البنود والاعتمادات التي تتلخص في تقسيم الميزانية إلى وزارات وتقابل كل وزارة المبالغ الممنوحة لها في السنة المالية المقبلة ، مع افتقار لمؤشرات أداء خلال مراحل التنفيذ. بالإضافة إلى تفاقم العجز المزمّن الملازم للميزانية العامة وصعوبة التحكم فيه ، مما يساهم في خلق حالات تضخمية على المدى الطويل ، كما أن إتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في جانب النفقات العامة كان له نصيب وافر في الحد من رشادة هذه الأخيرة .

ومن أهم الأسباب كذلك التي أدت إلى ضعف الأداء في برامج الإنفاق العام عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها، فالملاحظ في برامج الانعاش الاقتصادي التي قدمتها الدولة والتي كان لها من النتائج المحفزة لأصناد إلا أنها من جهة أخرى فاقت التكاليف المحددة لها ، فعلى سبيل المثال مشروع الطريق السيار الذي رصد له مبلغ يفوق 07 مليار دولار ، فبعد إتمامه فاقت تكلفته الحقيقية 18 مليار دولار ناهيك على النقائص التي بدأت تظهر تبعا. والسبب الأهم هو الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري كالاقتصاد ريعي يعتمد على العوائد البترولية مما أثر على صلابة الميزانية العامة فقد ساهمت الحماية البترولية بما بنسبة جد مهمة وصلت أقصاها إلى 64.56 % من الإيرادات العامة سنة 1992، و56.4 % سنة 2004. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ب- التوصيات:

بناء على ما تطرقنا عليه في بحثنا المتواضع وكذلك ما توصلنا عليه من نتائج ومن اجل الرقي بجانب النفقات العامة في إطار من الرشادة المبنية على سلامة الأساليب و الأدوات المستخدمة في تجسيد برامج الإنفاق العام وبالاعتماد على أهم الطرق والأساليب والتجارب التي سقناها من خلال البحث ، ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

✓ باعتبار أن الجزائر تعاني من قدم نظامها الميزاني الذي أصبح لا يستجيب للتطور الحاصل ، رغم تعدد المناهج الحديثة لإعداد الميزانية العامة لذلك أصبح من الضروري:

أ- إصلاح الميزانية العامة بإدخال نظام الإدارة بالأهداف و الانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الإعتماد في التبويب على أساس البرامج. والتخلي عن الأسلوب التقليدي المبني على الوسائل ، ويكون هذا الإصلاح بصورة تدريجية كما أن الإصلاحات المستتقة

من دولة معينة وتطبيقها حرفيا غير مجدي ، بل ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النظام المالي الجزائري.

ب- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية، ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية ، واعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

ج- اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.

✓ يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة كثيفة ، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر شريات الاقتصاد.

✓ العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال ادارة المال العام بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وفق آليات ذات فعالية عالية .

✓ العمل على وضع استراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات الجبائية والإعانات الموجهة للمستثمرين بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الإعتماد الكلي على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات.

▪ وفي الأخير نحمد الله عزوجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل الذي يبقى قطرة في بحر العلم ، وأن يزيدنا تواضعا، ولا يسعنا في النهاية إلا أن نقول بعد جهد مضم ، أن كل عمل إنسان يبقى ناقصا جراء سهو ونسيان أو عدم تركيز.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

○ المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. ابراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي-مبادئ-مدارس-أنظمة-، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، لبنان، 2002.
2. أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين ، مجلد الثاني، مكتبة ومطبعة كرياضة فوترا سماراع، القاهرة.
3. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
4. أحمد البطريق، مقدمة في علم المالية العامة، الاسكندرية، 1977.
5. أحمد عبد السمیع طيبة، مبادئ الاحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان ، 2007.
6. الإمام القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله، تفسير البيضاوي ، الجزء الرابع ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،لبنان، 1996.
7. ب.برنييه و ا سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،لبنان،1989.
8. باسم علاوي عبد الجمیل ، العمل في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 2006 .
9. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ الاقتصاد العام -القسم الثاني-الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2009.
10. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية ، 2000.
11. حسن مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2001.
12. حسين الصغير، دروس في المالية و المحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001.
13. حسين بختيت، سحر فتح الله، " الاقتصاد القياسي "، الطبعة العربية ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2007 .
14. حسين حسن شحاتة ، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار النشر للحامعات ،مصر، 1999.
15. علي شريف ، محمد فريد الصحن، اقتصاديات الادارة منهج وقرارات، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 1988.
16. خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان ، 2007.
17. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، 2000.
18. رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012.
19. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 2008.
20. سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، 2000.
21. شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
22. شوقي احمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد افنفاق العام، جامعة أم القرى، 1999.
23. شوقي عبده الساهي الفكر الإسلامي والإدارة المالية العامة، مطبعة أبناء وهبة حسان ،القاهرة، 1991.
24. صالح تركي القرشي، اقتصاديات الأعمال، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
25. عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام- دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،لبنان، 1992.
26. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006.
27. عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
28. عبد الباسط محمد حسين، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982.
29. عبد الرحمن أحمد يسرى، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الطبعة الثانية الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية، 1996.
30. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2003.
31. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مصر، 2004.
32. عبد اللطيف بن أشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق ، ALPHA Design ، الجزائر، 2004.
33. عبد اللطيف بن أشنهو، التحرية الجزائرية في التنمية و التخطيط،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 1982.

34. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005.
35. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
36. عبد الهادي النجار ، الإسلام والاقتصاد ، عالم المعرفة للطبع والنشر ، الكويت ، 1983.
37. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي :خصائص الدول الأقل نمواً-الجزء الثاني، القاهرة ، 2009.
38. عثمان محمد غنيم ، التخطيط أسس ومبادئ عامة ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، 2004 .
39. العلامة الشيخ أحمد رضا، معجم متن اللغة، المجلد الثاني، منشورات مكتبة الحياة ، لبنان، 1987.
40. علي خليفة الكواري ، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1981 .
41. علي زغودو، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
42. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي،، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005.
43. غادة شهير الشمراي، متطلبات اصلاح وتطوير الموازنة العامة ، جامعة الملك سعود، السعودية، 2010.
44. غازي حسن عنعناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2000.
45. فليح حسن حلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، القدس، 2006.
46. فيصل فخري مراد، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة "مدخل مفاهيمي وإداري وتنظيمي" ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1995.
47. لحريري محمد سرور، الإدارة الحديثة الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
48. مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2004.
49. مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1984 .
50. محرز محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008.
51. محمد الصغير بعلي ، يسري أبو العلى ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003.
52. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي مطبعة التونى ، الإسكندرية، 1993.
53. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان ، 2008.
54. محمد صالح تركي القريشي، " مقدمة في الاقتصاد القياسي " ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن، 2004.
55. محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
56. محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006.
57. محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى، الجزائر، ، 2003.
58. مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008.
59. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،-نظريات وسياسات وموضوعات- الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
60. مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.
61. مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر والتوزيع، 2008.
62. مرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ،بيروت، 2002.
63. معتوق محمد، الاحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
64. منى الطحاوي: اقتصاديات العمل مكتبة تحضة الشرف جامعة القاهرة 1995 .
65. مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي،-النظرية والتطبيق-الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2010.
66. مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
67. ناجي حسين خليفة: النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر ، 2001.
68. ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، دار هومة للنشر ، 2003.
69. نواز عبد الرحمن الهبتي ، د منجد عبد اللطيف الحشالي ، المدخل الحديث في المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان ، 2005.
70. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر -دراسة تطبيقية-، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2006.
71. وحيد مهدي عامر، لسياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي،- النظرية والتطبيق -الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2010.
72. يونس أحمد البطريق ، أصول المالية العامة ، الإسكندرية ، 2004 .
73. يونس أحمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان ، 1984.

الرسائل الجامعية والأطروحات :

74. أحمد النعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنققات في الميزانية العامة - حالة الجزائر 2007/1963-، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2008.
75. أحمد عبد الرؤوف إبراهيم أبو شريعة، أثر الترشيد في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1995.
76. أكثم عيسى أمهود المغايرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 1991.
77. بلقاسم رابح، محددات وأبعاد النققات العامة في النظم الاقتصادية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.
78. بلهادي محمد، النققات الجبائية، - مع التطرق لحالة الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.
79. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة يومرداس، 2009.
80. بويقتوب عبد الكريم، تسيير منضمة غير سوقية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 1997.
81. دحماني عبد الكريم، تمويل نققات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع : الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2012/2011.
82. در شحده سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأهر، غزة، 2012.
83. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2004/1990، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005.
84. درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011.
85. سامي عبد الرحيم الزبود، الإنفاق العام وأثره على الاقتصاد الأردني، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية.
86. سميرة بوخالفة، السياسة الميزانية في اطار برامج التصحيح الهيكلي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.
87. شادي خليفة محمد الأحمد، الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1999.
88. شاكور محمد شهاب، آثار النققات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 1968، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 1989.
89. شيبني عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.
90. عاتق سالم جابر الأحول، السياسة المالية : فاعليتها وآثارها النقدية في الاقتصاد اليمني للمدة (2002/1990)، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2005.
91. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005/2004.
92. العيب عبد الرحمان، البطالة و إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي - رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
93. فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 1999.
94. محمد بن صالح بن سليمان المعيجل، محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2007.
95. محمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس مال البشري مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010.
96. محمد طويوب، السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
97. محمد فتحي بيطار، النققات العامة في الأردن، أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1990.
98. محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
99. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية- أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2013.
100. نبيل جمال سليم عبد النبي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2012.

المجلات والمقالات والدوريات :

101. أحمد أبو بكر علي البدوي، برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية المجهود والتحديات - مجلة دراسات اقتصادية-صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2011.

102. احمد حسين الهيتي، العلاقة بين الانفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي-دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي لمدة 2006/1981، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة7، العدد 20، 1990.
103. أحمد حسين الهيتي، فاطمة ابراهيم خلف، أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الأردني للمدة 1970/2003، مجلة بحوث مستقبلية، 2009.
104. إدوارد جاردنر، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، عدد مارس 2003.
105. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد السادس ، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2010.
106. خالد المهياقي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام -التخصيص والاستخدام-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية -أعمال المؤتمرات-مصر، 2010.
107. خليل إسماعيل إبراهيم، آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة 2011/2005، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد 4، عدد 01، العراق، 2012.
108. دهماني محمد أدريوش، ناصر عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجنت، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 11، 2012.
109. رجاء بن منلحي المرزوقي البقمي، أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي: حالة المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية العدد رقم 01 المجلد رقم 46 ، يناير 2009.
110. سعد بن صالح الرويع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد والإدارة-، العدد2 ، الرياض ، 2002.
111. شريف إبراهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية في الفترة 2010/1964، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، شلف، 2011
112. طارق بن خليف، النمو الداخلي وأنشطة البحث والتطوير ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي، العدد الخامس، 2012.
113. طارق نوير ، نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية، مجلة الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية-أعمال المؤتمرات-، مصر ، 2007.
114. طه بامكار، الموارد الاقتصادية بين التخصيص وعدالة التوزيع، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-6590.htm> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/04/02.
115. عامر عمران كاظم ، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1996/1980، مجلة جامعة كربلاء-المجلد الثالث-العدد 11 آب 2005.
116. عثمان نقار، منذر العواد، في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية استخدام نماذج VAR بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 28 العدد الثاني، 2012.
117. العربي مليكة، أثر ارتفاع الأجور على الاستهلاك والإدخار دراسة قياسية لحالة الجزائرفترة 2009/1974، المجلة الجزائرية لتتصاد والإدارة، العدد 05، جامعة معسكر، أبريل 2014.
118. هاشم محمد العركوب، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام للمدة 2004/1990 حالة دراسة لبعض البلدان العربية (المغرب تونس، الأردن، مصر)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / 13 -العدد / - المجلد 5، الكويت، 2009.
119. عطا الله وراذ خليل، دراسة تحليلية لتقييم أداء الوحدات الحكومية من منظور محاسبي، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ، دمشق، 2005.
120. عطية صلاح سلطان ، دور موازنة البرامج والأداء في دعم قرارات إدارة المالية العامة، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2005.
121. علي سيف المرزوعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي- دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 2009/1990، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد الأول، دمشق، 2012.
122. علي عبد الوهاب نجح، محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2009/1970- دراسة تحليلية قياسية- مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، 2012.
123. العوفي حكيمة، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 05 ، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية ، جامعة معسكر، أبريل 2014.

124. محمد السيد سعيد، المناظر حول السياسات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216708&eid=3915> ، تم الاطلاع له بتاريخ 2014/04/16.
125. محمد خالد المهدي، الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والآفاق، مجلة جامعة دمشق- المجلد ١٦ - العدد الأول- دمشق جمهورية سورية العربية، 2000.
126. محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 27، 2011، ص59.
127. المعهد العربي للتخطيط، عجز الموازنة : المشكلات والحلول، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث والستون، السنة السادسة، ماي 2007.
128. نائل عبد الحافظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السابع، العدد الثاني، 1992.
129. وليد خالد احمد، صفة الانفاق العسكري في هيكل نفقات الدولة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : <http://www.kitabat.com/index.php?mod=page&num=5124> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2014/04/16.
130. يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات :

131. أحمد حويطي، عبد المنعم بدر، دمباشيرنو ديالو، "البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي". "أودانشية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 132. بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، مقال مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب - البليدة، 21- 22 ماي 2002.
133. بودلال علي، تميم الدور المتنامي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال الفترة 2001/2011، دراسة قياسية تقييمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014، جامعة سطيف يومي 11/12 مارس 2013.
134. جمال البدور، منهجية ومراحل تطبيق موازنة البرامج والأداء في الجامعات، ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية- دمشق - الجمهورية العربية السورية 25-27 يوليو - تموز - 2004.
135. حامد نور الدين ، مداخلة حول العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية - حالة الجزائر-، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الممارسة التسويقية- ، بشار 04-2004.
136. خالد المهدي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام -التخصيص والاستخدام-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية -أعمال المؤتمرات-مصر، 2010.
137. شيبى عبد الرحيم ، شكوري محمد، مداخلة حول البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، مصر، (18، 17 مارس 2008) .
138. عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية :الدروس المستفادة للحالة المصرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، القاهرة، 2009.
139. عبد الله محمود سالم، نحو إطار عام لمراجعة الفعالية والكفاءة والرقابة السابقة للبرامج الحكومية كأداة لترشيد الإنفاق الحكومي بالمملكة العربية السعودية، جامعة الرقازيق، جمهورية مصر العربية، 2000.
140. عبد الرحمن بن عبد الله الشقاوي، نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، مداخلة مقدمة في ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ، الرياض. المملكة العربية السعودية، 2002.
141. على الصاوي، ماهية المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية، بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول :المساءلة والشفافية، عُمان، يومي 21 و 22 مارس 2009.
142. علي عبد الله العرادي، تجربة مملكة البحرين في إعداد مشروع قانون الميزانية ومناقشته وإقراره من قبل السلطات التشريعية والرقابة على تنفيذها ورقة بحثية مقدمة للندوة الدولية حول الدور المتغير للبرلمان في عملية الموازنة -التحارب الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني لمنظمة الاتحاد الاسلامي والاتحاد الأوروبي -تركيا، يومي 23 و 25 سبتمبر 2010.

143. مدوري عبد الرزاق، عرض و تقييم أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، اجنات المؤنر الءول (ءقءم ءقءم برامء الاءامارات العامة و انعكاسها على اءشءل و النمو الاقءصاءل ءلال الفءرة (2001-2014))، ءامعة سطفف، الءزائر، 12/11 مارس 2013.
144. وعشة مبارك، الاقءصاء الءزائرل : من ءقءم مءططاء ءنماء الى ءقءم البرامء الاءاماراتل-مقارئة نقءلة-، ءقءم برامء الاءامارات العامة و انعكاساها على اءشءل و الاءامار و النمو الاقءصاءل، ءللة العلوم الاقءصاءلة و اءءارلة و علوم اءسفر، ءامعة سطفف، 12/11 مارس 2013.

ءقارفر الهفاء و المنظماء الوطنفة و الءولفة :

145. الأمم المءءة، ءقرفر ءنماء البشرفة، ءءة الءنوب -ءءدم بشرفل فف عالم مءنوع- برنامء الأمم المءءة الإنمائل ، 2013.
146. الأمم المءءة، مؤنر الأمم المءءة للءءارة و ءنماء-الأونءاء- ءقرفر ءءارة و ءنماء ، 2013.
147. البنء الءولل ، ءقرفر ءول إءارة الشؤون المالفة العامة - إطار ءفاس الأءاء، اشءنطن، فونفو. 2005
148. صناءق النقء الءولل، المفاء المءقء للممارساء السلفمة فف مءال شفاففة المالفة العامة، ءم ءءءفه فف 28 فبرافر 2001.
149. صناءق النقء الءولل، ءقرفر ءعبفة الإراءاء فف البلاء النامفة ، إءارة شؤون المالفة العامة، 2011.
150. صناءق النقء العربل ، سفاساء الاقءصاء ءللى و النمو فف المنءقة العربفة، 2010.
151. مءلس الوزراء، بفان اءءماع مءلس الوزراء ، برنامء ءنماء ءاماسل(2010-2014) ، 24-ماف-2010.
152. المءلس الوطنل الاقءصاءل و الاءءماعل CNES ، مشروع ءقرفر ءمهفءل ءول الآءار الاقءصاءلة و الاءءماعفة لبرامء اءءءل المءكلل ، الءزائر ، نوءمبر 1998.
153. المعهء العربل للءءطفط، برنامء ءوزفء السءءل و سفاساءه، ملف ءءصائفل على الموقع : <http://www.arab-api.org/ar/training/course.aspx?key=25&year=2007&iframe=true&width=100%&height=100%> ءم الإءلاع علىه ب 2014/06/02 ..
154. المنءمة الءولفة لأءهزة العلفا للرقابة و المءاسبفة (الأنءوسافل) مباءئ الشفاففة و المساءلة، ففبنا، 2009.
155. منءمة الشراكة الءولفة، مباءرة الموازنة المءءوءة، على الموقع www.openbudgetindex.org ءارفء الاءلاع 2014/06/23.
156. المنءمة العربفة للصناعة و اءءءل، ءقرفر الصنائل العربل، العءء الأول ، ءفسمبر 2007.
157. منءمة العمل العربفة، مؤنر العمل العربل، البء العاشر ءول ءءامل ءور القءاعفن العام و الءاص فف ءنماء، القاهرة، 2012.

القوانفن و المراسفم :

158. القانن رقم 17/84 المؤرء فف 8 شوال 1404 الموافق ل7 ءوففلة 1984 المءعلق بقوانفن المالفة المءءل و المءمم.
159. القانن رقم 21/90 المؤرء فف 24 ءرم 1411 الموافق ل15 أوء 1990 المءعلق بالمءاسبفة العمومفة.

المراءع بالءفة الأءنبفة :

Ouvrages :

160. A. SAMUELSON, Les Grands Courants de la pensée économique -OPU-Alger 1993.
161. A.smith , An Inquiry into the nature and cases or the wealth of nation sm book ,2edited with introduction by brace mazlile aliberal ,arte press book USA,1961.
162. Alain GENARD , La politique économique, economica, 2003.
163. ALAN.J.Auerbach and Martin Fldstein ,Hand book of Public Economics ,Volume 1,5edition, Elesevier ,2005.
164. André Paysant,finances publiques, 4^e édition, armand colin éditeur, paris,1997.
165. Benoît Rigaud et autres, Politiques publiques - La politique économique québécoise entre libéralisme et coordination, Bibliothèque et Archives Canada, 2008.
166. Bernard et Colli, Vocabulaire économique et financier,7^e édit ion,1998.
167. Bernard Landais , Leçons de politique budgétaire, balises, paris, 1998.
168. BOUVIER (M), Marie Christine (E) et Jean Pierre (L) : Finances Publiques, ed LGDJ, Paris, 8e ed, 2007.
169. D. Labaronne, Macroéconomie-les fonctions économiques ,édition SEUIL ,Paris ,1999.

-
170. DALLAS S. BATTEN, Inflation: The Cost-Push Myth, Federal reserve bank of st louis, july.
171. Daniel TOMMASI, Gestion des dépenses publiques dans les pays en développement, Un outil au service du financement des politiques publiques Quelques exemples dérivés du modèle français, Vif Agence française de développement, paris,2010,.
172. David Andolfatto, Macroeconomic Theory and Policy, Simon Fraser University, August 2005.
173. David Dunod «Macroéconomie » Paris «2 éme édition: 1999.
174. David Hall, Why we heed public spending, PSIRU, Business School, University of Greenwich, Park Row, London, 2010.
175. David N. Hyman Economics ,Fourth Edition, McGraw-Hill, New York 1997.
176. DENIDENI Yahia , La pratique du système budgétaire de l'état en algerie , OPU, Alger , 2002.
177. DENIDENI Yahia, La pratique du système budgétaire de l'état en algerie,OPU, Alger , 2002.
178. Denis Proulx, Management des organisations publiques, Presses de l'Université du québec, Canada, 2006.
179. Florence Huart ,économie des finances publiques- manuel- Dunod, Paris, 2012.
180. François Gauthier : Analyse macroéconomique, les presse de l'université Laval, canada, 1990.
181. François Seurot, Inflation et emplois dans les pays socialistes, Ir. Edition, Presses universitaires de France, Paris,1985.
182. GENEREUX.J : Politiques économiques – édition Seuil – Paris -1996.
183. Inge Kaul, Pedro Conceição, The New Public Finance, the united nation development programme, new york,2006.
184. J.BERNARD, économie publique,Edition ECONOMICA -Paris 1985.
185. Jacques Percebois, Économie des Finances Publiques , Armand Colin , Paris , 1991.
186. Jaques fontanel, Analyse des politiques économiques, Office des publication universitaires, Alger, 2005.
187. JEAN marie le parge et GENEVIERE grangeas, le droit du travail en pratique; France, 1993
188. Jean-José Quilès et autres : Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés,2 ème édition, Bréal édition, 2006.
189. LOÏC Philip, finance publiques,5 édition, cujas, paris.
190. M.Friedman : La monnaie et ses pièges– Calmann-Levy Paris,1992.
191. Maurice Mullard, The Politics of Public Expenditure second edition, Routledge, london, 2005.
192. Musgrave R.A, Public finance in theory and practice, Mc graw-hill book company, new york ,1976.
193. Pabentantoine, balance des. paiements. et politique économique, nothan, France , 1996.
194. Pierre P.Tremblay, Sisypke de financement de l'état, Presses de l'Université du Québec,2005.
195. R- Gordon. Nbeer, The American Business Cycle, New York,-1986.
196. Régie Bourbonnais, « Econometrie » ,Dunod 5eme édition , Paris 2003.
197. Renaud de la Genéire, Le budget ,Presses de la fondation nationale des sciences politiques ,Paris, 1979.
198. Robert J. Barro and Xavier Sala-i- Martin, Economic growth, Second Edition, The MIT Press Cambridge , Massachusetts London, England, 2003.
199. Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, ECONOMIC GROWTH Second Edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2003.
200. Shani,B S, Public expenditure analysis, rotiedam university press, netrland,1972.
201. Stefania Marcassa, Macroéconomie, U.Cergy-Pontoise,2013.
202. Stéphanie DAMAREY,finances publiques,gualino éditeur,paris,2006.
203. Takuo Dome , The Political Economy of Public Finance in Britain1767-1873 ,Rotiedge Taylor and Francis Group,london,2004,.
204. Ulrich kohli : Analyse macroéconomique, édition de boeck , Belgique,1999.
205. Yves Crozet, Analyse économique de l'état, Armand colin , Paris, 1997.

Périodiques, revue et études:

206. Amos C Peters, An application of Wagner's law of expanding state activity to totally diverse countries , Monetary Policy Unit Eastern Caribbean Central Bank, 2012.
207. Antonio N. Bojanic, Testing the validity of wagner's law in Bolivia : a cointegration and causality analysis with disaggregated data, revista de analisis economico, vol 28, n^o 1, La Paz, Bolivia, abril 2013, pp25 45.
208. Anwar Shah, Public expenditure analysis –public sector governance and accountability series , The International Bank for Reconstruction and Development, Library of Congress Cataloging-in-Publications Data,2005.
209. Ardagna, Silivlia, Fiscal Policy Composition, Public debt and economic activity , public choice ,Vol 109,pp301,325.
210. Arnaud Diemer, Théories de la Croissance endogène et principe de convergence, MCF IUFM D'auvergne.
211. Arnold Chassagnon, La Croissance Economique : la théorie et les faits, Universite de Tours et PSE, automne 2012.
212. Aurélien Bebeau, Théorie de la taxation optimale et politique de stabilisation : Une incompatibilité théorique ?, Centre d'économie de la Sorbonne : UMR8174, paris.
213. Bernard Bobe, Budget de l'Etat et redistribution des revenus, Revue économique, Vol. 26, No 1, Sciences Po University Press, 1975.
214. Bernard Bobe, Budget de l'Etat et redistribution des revenus, revue économique, Vol. 26, No. 1 (Jan., 1975).
215. BERNARD, La Théorie du calcul économique rationel et la décentralisation de la planification socialiste (Les Temps Modernes n^o 851 avr. 1967).
216. Blanca Moreno-Dodson and Quentin Wodon, Public Finance for Poverty Reduction Concepts and Case Studies from Africa and Latin America, The International Bank for Reconstruction and Development, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Washington, DC,2008.
217. Célia Firmin, La courbe de Laffer, Revue d'étude politique, paris.
218. Dana HÁJKOVÁ, Jaromír HURNÍK, Cobb-Douglas Production Function: The Case of a Converging Economym - Czech Journal of Economics and Finance, 57, Prague, 2007, no. 9-10.
219. Daniela L. Constantin, Raluca Petrescu, Claudiu Herteliu, Alina Iosif, Alina Profiroiu, The services of general interest in Romania legal and institutional aspects at national and territorial level, 52nd congress of European regional science association ,August 21-25, Bratislava ,slovakia, 2012.
220. David Heald, Why is transparency about public expenditure so elusive?, International Review of Administrative Sciences, , Published by,mai 2012,pp 41 42..
221. Delali Accolley, Le modele de mundell fleming dans un régime de taux de change fixe – théorie et application au togo, Université Lava.
222. Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74: pp .427-431.
223. Dickey D. and Fuller W.(1981) 'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49: pp .1057-1072.
224. Dubravko Mihajek and Sweta Saxena, Wages, productivity and “structural” inflation in emerging market economies, BIS Papers No 49.
225. Éric DOR, Économétrie Cours et exercices adaptés aux besoins des économistes et des gestionnaires, Direction de collection : Roland Gillet, paris,2004.
226. Georges Decaudin et Jean-Paul Milot, Les dépenses publiques selon leur fonction, revue Economie et statistique, N^o136,press, Septembre 1981.
227. Gervasio SEMEDO, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et c ontrainte européenne d e s ub s idiarité, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 83, no 2, juin 2007.

-
228. Gilbert KOENIG Les modèles de type Mundell–Fleming revisités, Document de travail-Bureau d'économie théorique et appliquée,2005.
229. Gregory Mankiw, Mark Taylor: economics, Thomson learning edition, England, 2006.
230. Hazlitt, Henry, The inflation crisis, and how to resolve it. Includes index, Library of Congress Cataloging in Publication Data, 1978.
231. Isabelle hentie et Gilles Bsernier, Rationalisation, décentralisation et participation dans la gestion du secteur public des pays en développement, centre africain de formation et de recherche administratives pour le développement(CAFRAD), 2000.
232. Jaques Benjamin, La rationalisation des choix budgétaires: les cas québécois et canadien, Revue canadienne de science politique, Vol. 5, No. 3 (Sep., 1972).
233. Jean-Baptiste Gossé, Cyriac Guillaumin, Christopher A. Sims et la représentation VAR, , CEPN, université Paris.
234. Jérôme Bascher et Marie Niedergang, Une nouvelle partition des dépenses publiques, revus économie et statistique n°343, 2001.
235. Jesse burkhead, the balance budget in reading in fiscal policy, the American economic association Richard,inc,1955, pp 3-17
236. John WHALLEY, Rationality , Irrationality and economic cognition ,cecifo working paper n. 1445 category 10 empirical and theoretical methods, Ontario, N6A 5C2 Canada, 2005.
237. JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975.
238. Laurence S . Seidman, PUBLIC FINANCE, McGraw-Hill/Irwin, New York,,2009.
239. Laurent PAUL, Jeanne PAVOT, La maîtrise de la croissance des dépenses :un facteur clé pour des finances publiques saines, Bulletin de la Banque de France • N° 154 • Octobre 2006.
240. Leanne Ussher: do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature, new school for social research , working paper n°3, 1998.
241. Lorenzo Giovanni Bellù, Paolo Liberati, Représentation graphique de l'inégalité des revenus La courbe de Lorenz , Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture , 2006.
242. Lorenzo Giovanni, Paolo Liberati ,Inequality Analysis -The Gini Index- Food and Agriculture Organization of the United Nations, FAO, decembre 2006.
243. Louis phaneuf; etienne Wasmer;une étude économétrique de l'impact des dépenses publiques et des prélèvement fiscaux sur l'activité économique au québec et au canada ; Montréal;octobre 2005.
244. Louis phaneuf; etienne Wasmer;une étude économétrique de l'impact des dépenses publiques et des prélèvement fiscaux sur l'activité économique au québec et au canada ; Montréal;octobre 2005.
245. Magnus Henrekson, The Peacock – Wiseman Hypothesis, In N. Gemmel, ed., The Growth of the Public Sector,Theories and International Evidence. Cheltenham: Edward Elgar publishing, 1993.
246. Malcolm Holms, Manuel sur la gestion des dépenses publiques, bank mondial, 1998.
247. Marc Raffinot et Boris Samuel1 , Les cadres de dépenses à moyen terme : un instrument utile pour les pays à faible revenu, revus STATECO N° 100 , 2006.
248. Matti Langel, Mesurer les inégalités de revenu, Workshop sur la mesure des inégalités de revenu, Université de Neuchâtel, 15 juin 2012.
249. McConnell. M., and Gabriel Perez-Quirous, “Output Fluctuations in the United States:What Has Changed Since the Early 1980s?”, American Economic Review, Vol. 90, (2000).
250. Miguel St. Aubyn, Álvaro Pina, Filomena Garcia and Joana Pais, Study on the efficiency and effectiveness of public spending on tertiary education, Economic Papers 390, Directorate-General for Economic and Financial Affairs Publications, November 2009.
251. Mills Philippe, Quinet Alain. Dépenses publiques et croissance.: Revue française d'économie. Volume 7 N°3, 1992.
252. Minh Quang Dao, Government expenditure and growth in developing countries, Progress in Development Studies, SAGE Publications, 2012.
253. Munir A. Sheikh, Patrick Grady et Paul H. Lapointe, L'efficacité de la politique budgétaire en économie ouverte, L'Actualité économique, vol. 56, n° 4, 1980.

-
254. Nicola Viegi, Introduction to VAR Models, University of Pretoria, July 2010.
255. Patrick Artus and Moncef Kaabi, Dépenses publiques, progrès technique et croissance, *Revue économique*, Vol. 44, No. 2, Sciences Po University Press;1993.
256. Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, *Journal of Political Economy*, vol. 98, no. 5, University of Chicago, 1990.
257. Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, the conference "The Problem of Economic Development: Exploring Economic Development through Free Enterprise," held at the State University of New York at Buffalo, May 1988.
258. Pierre yves H2ninm Pierre rqlm les nouvelle théories de la croissance , *Revue économique* , perspectives et réflexions stratégique, n0 44,1993.
259. Pushpa Trivedi* and Rajmal, Growth Effects of Fiscal Policy of India States, *Millennial Asia revue*, Jul 1, 2011.
260. R. Santos Alimi, Testing Augmented Wagner's Law for Nigeria Based on Cointegration and Error-Correction Modelling Techniques, Munich Personal RePEc Archive Paper No. 52319, posted 18. December 2013 19:43.
261. Randall G. Holcombe, A , the Theory of Public Goods , *Review of Austrian Economics* 10, no. 1 (1997): 1-22.
262. Regina Kaiser and Agustin Maravall " Notes on time series analysis ARIMA models and Signal Extraction " Banco , Spanish , without date.
263. Roamina Boarini et autres, Les indicateurs alternatifs du bien-être : Cahiers statistiques de l'OCDE n°11.
264. Rosenffid,B.D, the displacement effect in the growth of canadian government expenditure, canadam1973.
265. Shantayanan Devarajan, Vinaya Swaroop,, Heng-fu Zou, The composition of public expenditure and economic growth, *Journal of Monetary economics* 37,Washington,1996 ,pp313 ,344.
266. Shehata A? Fiscal Policy, Partisanship and the strategie. Use of Public Debt : Theory and Evidence from the UK, Unpublished Phd thesis, University of Essex.
267. SIEGFRIED ZEPF, About rationalization and intellectualization, *International Forum of Psychoanalysis*, routledge taylor and francis group,2011.
268. Sinha,Dipendra, Dose the Wagner's law hold for Thailand ? Atime series study ,Munich personal Repec Archive .No 2560,posted (MPRA)07 2007.
269. Stalla Kara Gianni, el al, (1999), Testing Wagner's Law For the European union Economies, the *Journal of Applied Business Research* . V. 18 NA.
- 270.** Stokholm international peace research institute, Military spending continues to fall in the West but rises everywhere else, **1^{er} edition, Stokholm,2013.**
271. Taoufik Rajhi, Croissance endogène et extemalités des dépenses publiques ,*Revue économique*.Volume 44, n°2,1993.
272. Thébeau MICHEL, Allocations budgétaires et fourniture des services publics de santé et d'éducation 2000-2006 : Une comparaison internationale , papier présenté par le bloc; Etude et analyse macroéconomique, paris, 2009.
273. Thomas Piketty, « Les hauts revenus face aux modifications des taux marginaux supérieurs de l'impôt sur le revenu en France, 1970-1996 », Document de travail, n°9812, CEPREMAP ,1998.
274. Yves Emery, La gestion par les résultats dans les organisations Publiques : de l'idée aux défis de la réalisation, *revus Télescope*, vol 12, n 03, automne 2005.
275. ZOUAIMIA (R) : Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique, In *Revue IDARA*, No 28 spécial régulation, Alger, 2004.

Rapports:

276. CNES, Commission « Perspectives de Développement Economique et Social », Rapport Regards sur la politique monétaire en Algérie

-
277. Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en algérie.
278. FMI Staff Latest actual data: 2010 GDP valuation: Market prices Start/end months of reporting year: January/December Base year: 2001 Chain-weighted: Yes, from 2005 Primary domestic currency: Algerian dinars Data last updated: 03/2012.
279. FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007.
280. FMI, Manual on Fiscal Transparency, Library of Congress; Washington; 2001.
281. FMI, Manuel de statistiques de finances publiques, Library of Congress; Washington; 2001.
282. FMI, Rapport du n° 12/20; Algérie : Consultation de 2011 au titre de l'article IV — Rapport des services du FMI; note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration; Janvier 2012.
283. Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011.
284. Ministère des Finances , rapport sur La situation Economique et Financier en 1999 et 2004.
285. Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, 2013.
286. OECD Best Practices for Budget Transparency, OECD Publications Service, Paris, 2002.
287. ONS, Collections Statistiques N°171/ /2012, indice des prix a la consommation, évolution 2002-2013, site internet : <http://www.ons.dz>.
288. ONS, la Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale, Les comptes économiques en volume de 2000 a 2011, N° 617, Alger, décembre 2012.

Thésés:

289. Laurence CUVILLIER, L'évaluation de l'efficacité de la dépense publique dans le contrôle de la gestion opéré par les chambres régionales des comptes, mémoire de DEA, université Lille2
290. Musa Foudeh, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban, Thèse pour le Doctorat des Sciences Economiques, Université de Limoges, 2007.